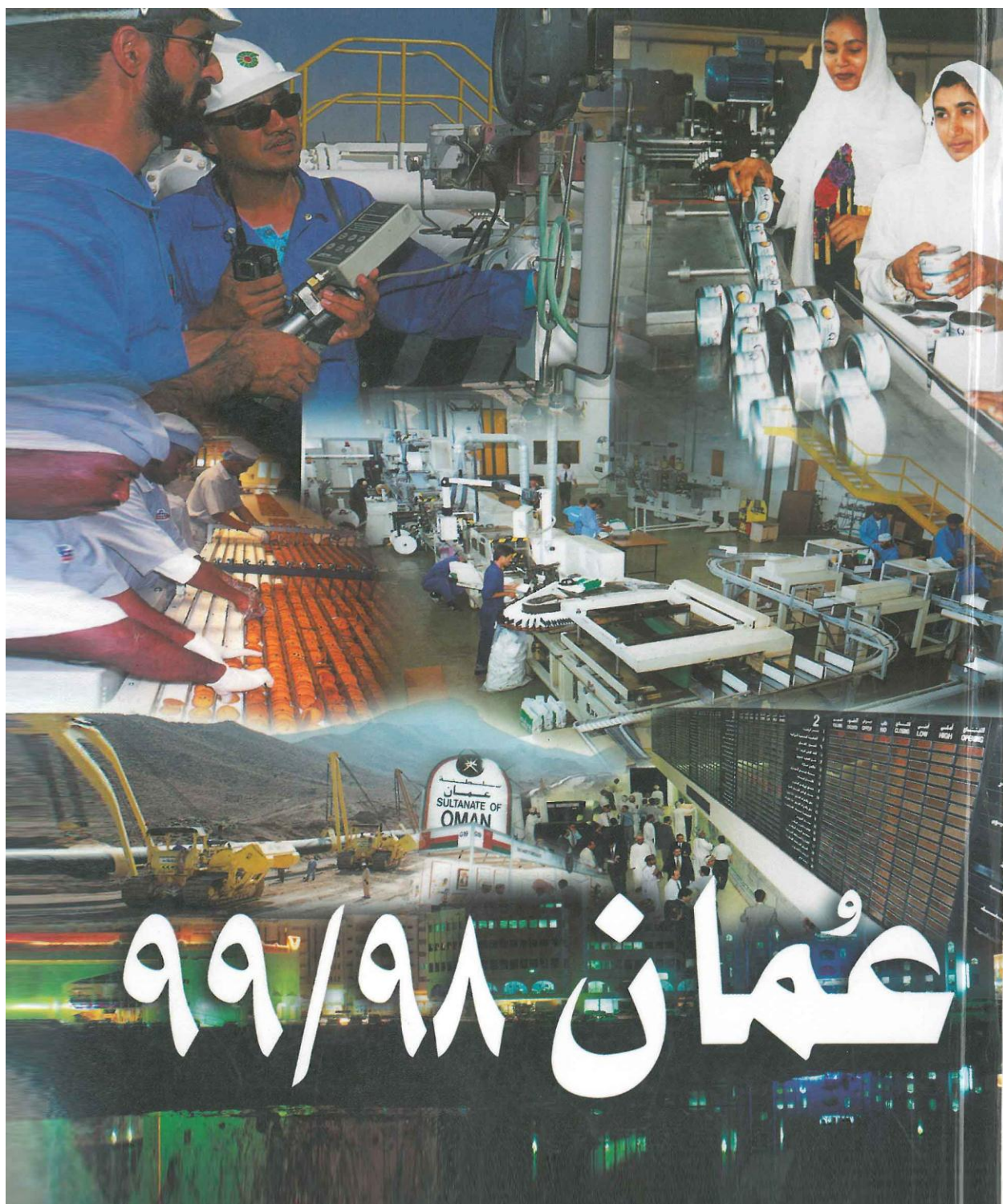
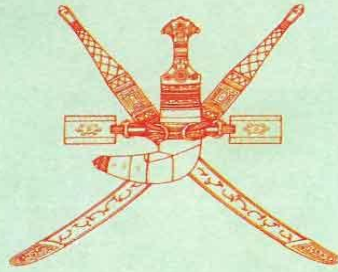






عُمان ٩٩/٩٨

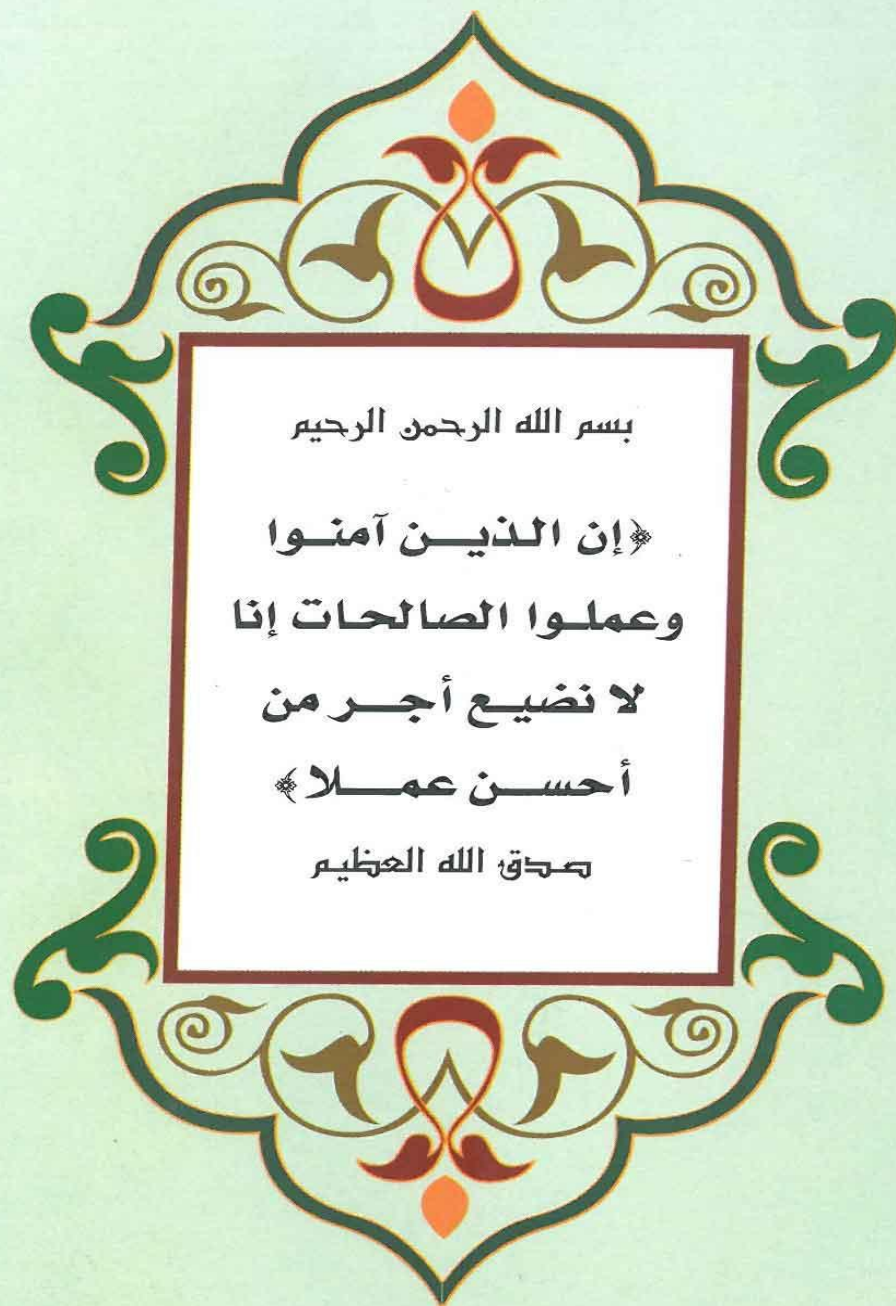
إصدار

وزارة الاعلام

سلطنة عُمان

مسقط

١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا
وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا
لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ
أَحْسَنَ عَمَلًا﴾

صدق الله العظيم



حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

إن تطوير التشريعات وإضفاء المرونة على إجراءات تنفيذ أحكامها، ومعالجة المشكلات التي يظهرها التطبيق العملي لها، من شأنه أن يساعد كثيراً على أن تؤدي دورها في تنشيط الإقتصاد الوطني وتشجيع العاملين فيه على ممارسة أعمالهم في يسر ودون تعقيدات إدارية لا داعي لها ولا طائل من ورائها. لذلك فإنه من واجب الجهات الحكومية المختصة أن تضع هذا الأمر في مقدمة أولوياتها من أجل قيام قطاع خاص كفء وقادر على المنافسة والإسهام في عملية التنمية.

وتقديرنا منا للدور الحيوي الذي قام به هذا القطاع في تنشيط الإقتصاد الوطني وتطويره منذ قيام النهضة المباركة، وتشجيعاً له على مزيد من الإسهام البناء في مسيرة عُمان الحديثة نحو آفاق التقدم والإزدهار، فإننا نعلن العام القادم عاماً للقطاع الخاص يبرز فيه قدراته، ويظهر فيه أنشطته، ويعبر فيه من خلال مساهماته المتميزة عن روحه الوطنية، ورغبته الأصيلة في خدمة مجتمعه، ورفع شأن وطنه ليكون في مصاف الأمم الناهضة المتقدمة.

من خطاب حضرة صاحب الجلالة
السلطان قابوس بن سعيد المعظم

١٨/١١/١٩٩٧م

تقديم

على إمتداد درب التجربة العمانية الرائدة، تتوالى الانجازات عاما بعد عام، محاطة بالعناية السامية للقائد المفدى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، ومحصنة بالجهود المخلصة لابناء شعبه الوفي، ماضية بخطى حثيثة وثابة، طارقة ابواب القرن الحادي والعشرين بكل ثقة وكفاءة واقتدار. وخلال السنوات الثمان والعشرين الماضية شكل المواطن العماني حيث يكون على إمتداد هذه الارض الطيبة، هدف وجوهر كل جهد تنموي.

وفي الوقت الذي تحدد الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ملامح التطور الاقتصادي الوطني على مدى ربع قرن يمتد حتى عام ٢٠٢٠م، فإن النظام الأساسي للدولة الذي صدر في عام ١٩٩٦م يشكل بمبادئه واحكامه الاطار القانوني والسياسي لحركة الدولة والمجتمع بقطاعاته ومجالاته المختلفة، إلى جانب ما يقوم به (مجلس عمان) المكون من مجلس الدولة ومجلس الشورى، اللذان يدعمان الركائز الثابتة، ويرفدان الاهداف الأساسية التي يقوم عليها بناء وخدمة الإنسان العماني في كافة القطاعات.

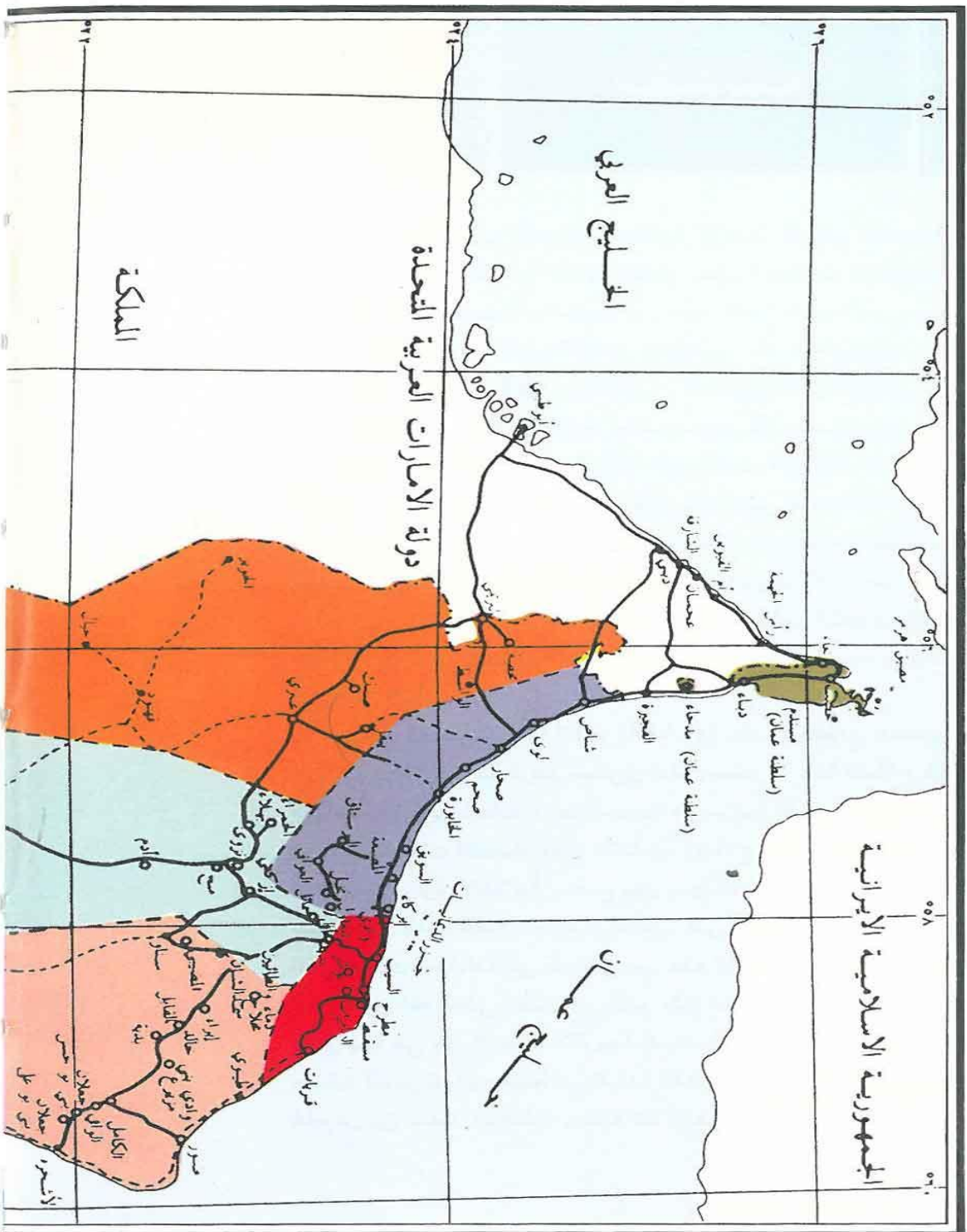
ويأتي تخصيص هذا العام (١٩٩٨م) عاما (للقطاع الخاص)، لتتوجها للجهود التي تبذلها الحكومة لرفع مستوى اداء ومشاركة هذا القطاع في العملية التنموية الشاملة، وتعزيزا لبداية مرحلة جديدة من مراحل الرؤية المستقبلية للمضي قدما في ترسيخ دعائم اقتصاد قوي متكامل، وقطاع خاص نشط متفاعل.

ويسر وزارة الإعلام أن تضع بين يدي القارئ الكريم كتاب (عمان ٩٨/٩٩) الذي يسعى إلى إلقاء الضوء بإيجاز شديد، على بعض جوانب الانجاز التنموي المتعدد الذي امتدت عطاءاته إلى كل شبر من هذه الارض الطيبة.

داعين الله العلي القدير أن يديم على هذا الوطن العزيز نعمة الخير والعزة التي يرفل بها في ظل الرعاية الكريمة السامية، والقيادة الحكيمة الفذة، لباني النهضة ومشيد انجازاتها ومخطط مستقبلها القائد المفدى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله وأبقاه.

وزارة الإعلام

The map shows the United Arab Emirates (UAE) in orange, Oman in green, and Saudi Arabia in red. The Persian Gulf is labeled 'البحر العربي' (Arabic Sea). The UAE is labeled 'دولة الامارات العربية المتحدة' (United Arab Emirates). Major cities in the UAE include Dubai (دبي), Abu Dhabi (أبو ظبي), and Ras Al Khaima (رأس الخيمة). The map also shows the Gulf of Oman (البحر العماني) and the Strait of Hormuz (مضيق هرمز). The map includes a grid with latitude and longitude coordinates.



قابوس القائد مشاركة فاعلة للمواطنين في بناء الحاضر وصياغة المستقبل

عندما أعلن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٧٠ إنبلاج فجر النهضة العمانية الحديثة، كانت عمان، الشعب والوطن، على موعد مع القدر، لكي تبدأ مسيرة نهضتها المعاصرة ولتنطلق على درب التقدم والبناء بقيادة جلالته، تنفض غبار العزلة، وتختصر الزمن، وتعبر مراحل التطور بفكر علمي ورؤية استراتيجية متكاملة، لتعيد بناء قواها وتبني جسور علاقاتها لتستعيد مكانتها المتميزة كدولة مؤثرة في محيطها الإقليمي والدولي.

وعلى امتداد السنوات الثماني والعشرين الماضية استطاعت سلطنة عمان عبر انجازات متتالية وفي مختلف المجالات ان تخط انصع صفحات التاريخ لتجربة تنموية متميزة يشار إليها بالبنان ولتقدم ما يعد نموذجاً يحتذى به على أكثر من صعيد.

ومنذ الخطوة الأولى لمسيرة النهضة المباركة لم يكن الطريق سهلاً أو معبداً، بل فرض تجشم الكثير من المصاعب، والعديد من التحديات والكثير من التضحيات الضرورية من أجل إعادة استجماع القوى الوطنية، وحشد الطاقات العمانية الخلاقة للتخلص من اعباء الماضي والانطلاق على درب طويل يعانق آفاق التقدم والازهار. وقد حدد جلالته القائد المفدى ذلك بدقة ووضوح بقوله: «ان فجر النهضة شق بضيائه حجب الظلام ومضى ينشر البشّر ويزرع الحياة ويزيل آثار دهر طويل من الجمود اعاق حركة الوطن وبدد طاقاته فلم يعد قادراً على مواكبة العصر ومجاراته الأمم».

الا ان هذه الظروف الصعبة، وما ترافق معها من تحديات داخلية وخارجية، لم تحل دون ان تتمكن سلطنة عمان من احتواء ذلك كله وتجاوزه والانتصار عليه، والمضي قدماً لتشييد واعلاء صرح دولة عصرية قوية تركز على ارضية صلبة، وقواعد مثبتة من وحدة وطنية راسخة، وتراث عماني عريق، وخبرة تاريخية ثرية ممتدة إلى أعماق التاريخ، انصهرت جميعها وتفاعلت في اطار رؤية استراتيجية شاملة ومتكاملة لباني نهضة عمان المعاصرة جلالته السلطان المعظم والتي مزجت وبوعي شديد بين عناصر

القوة التاريخية هذه التي يتمتع بها الإنسان العماني، وبين متطلبات بناء الحاضر، واستشراف المستقبل ومن ثم تحددت في إطارها انسب السبل والأدوات لتحقيق الأهداف الوطنية.

وبعزيمة قوية، وإرادة صلبة، وفكر مستنير يستند إلى ثقة عميقة في قدرة الإنسان العماني على العطاء وتحمل المسؤولية صاغ رائد المسيرة استراتيجية متكاملة، واضحة الأهداف، ومتعددة المراحل، تركز في جوهرها على الجهود الوطنية الخلاقة للمواطن العماني ومشاركته بدور فاعل يتسع تدريجياً وباستمرار ليتواءم مع متطلبات كل مرحلة من مراحل التنمية الوطنية.

ومنذ اللحظة الأولى لانطلاق مسيرة النهضة المعاصرة أعلن جلالة القائد المفدى الأهداف الوطنية التي يريد تحقيقها والسبل التي تساعد على ذلك في ضوء اعتبارات الواقع ومتطلباته فقد أكد جلالته - حفظه الله - في العيد الوطني الأول «إن خطتنا في الداخل أن نبني بلدنا ونوفر لجميع أهله الحياة المرفهة والعيش الكريم - وهذه غاية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق مشاركة أبناء الشعب في تحمل أعباء المسؤولية ومهمة البناء، ولقد فتحنا أبوابنا لمواطنينا في سبيل الوصول إلى هذه الغاية، وسوف نعمل جادين على تثبيت حكم ديموقراطي عادل في بلادنا في إطار واقعنا العماني العربي وحسب تعاليم الإسلام الذي ينير لنا السبيل دائماً».

وبين هذا الإعلان المبكر شديد الأهمية والدلالة والوضوح وبين صدور النظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ في السادس من نوفمبر ١٩٩٦م لم يمر سوى خمسة وعشرين عاماً فقط تم خلالها العديد من الخطوات على طريق إعداد المواطن وتأهيله للقيام بدوره والإسهام بشكل أكبر وأكثر اتساعاً وفاعلية في إدارة وتوجيه عملية التنمية الوطنية والمشاركة في صنع القرار عبر مؤسسات الدولة المختلفة وحاملة دلالة واضحة أن من المبادئ الموجهة لسياسة الدولة التي نص عليها النظام الأساسي للدولة وما تضمنته المادة العاشرة من «إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية، معتزة بتاريخه، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته».

ثم جاء افتتاح جلالة السلطان المعظم للاجتماع الأول (لمجلس عمان) المكون من مجلسي الدولة والشورى في ٢٧ ديسمبر ٩٧ ليشكل حدثاً تاريخياً عمانياً بارزاً في مسيرة النهضة العمانية المعاصرة. وفي خطاب





جلالته حفظه الله امام مجلس عمان قال: «إننا نؤكد اليوم، وكما أكدنا دائماً، على أن مسيرة التنمية الشاملة لا تكتمل إلا بالتكاتف والتعاضد، والتعاون والتساند، بين الحكومة والمواطنين، لذلك فإن مسؤوليتكم في استمرار هذه المسيرة كبيرة وعظيمة وهي مسؤولية وطنية سوف تحاسبون عليها امام الاجيال القادمة».

ومن أجل ان يكون المواطن العماني قادراً على القيام بدوره باعتباره هدف التنمية الوطنية واداتها، أنصبت الجهود التنموية، اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وخدمية، وفي مختلف المجالات من أجل بناء الإنسان العماني وتهيئة كل السبل امامه للتقدم وللإسهام الفاعل في عملية التنمية الوطنية وذلك عبر «تطوير قدراته الذاتية وخبراته العلمية والعملية باعتباره قطب الرحى الذي تدور حوله كل الاهداف وتحقق من أجله كل المنجزات وتعد في سبيل تنشئته واعداده مختلف الخطط والبرامج والمناهج، تلك هي الحقيقة التي يجب ان يؤديها كل فرد ويعمل في ضوئها كل مسؤول».

وعلى امتداد السنوات الثمان والعشرين الماضية شعر المواطن العماني بشكل كامل وعميق، وعلى نحو غير مسبوق بأنه محور كل الجهود الوطنية،

▲ لقطة من (المهرجان البحري) الذي أقيم بولاية السويق ترحيباً بجلالة السلطان المعظم أثناء مشاركته لأبناء شعبه احتفالاً بهم بعيد الأضحى السعيد.

► جلالة القائد المفدى يرد التحية على أبناء شعبه الوفي أثناء تشريف جلالته احتفالات (ولاية السويق) بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

وبأنه معني بكل ما يجري على هذه الأرض الطيبة، وبأنه جزء لا يتجزأ منها، وتعود خيراتها إليه، وعبر هذه العلاقة الفريدة والحميمة بين جلالة القائد وابنائهم على اتساع الأرض العمانية تفجرت طاقات المواطنين، الذين اطلقوا العنان لقواهم وابداعاتهم واسهامهم الفاعل والنشط في اعلاء صرح النهضة الوطنية في كل المجالات في اطار خطط التنمية المتتابعة التي يحتويها الاطار الاستراتيجي الذي وضع لبنات صرحه جلالة السلطان المعظم.

لقد شكلت المشاركة الفعالة للمواطن في جهود التنمية الوطنية بكل مجالاتها وعلى كل مستوياتها في اطار تكامل الجهود بين الحكومة والمواطنين ملمحاً مميزاً ومستمراً لمسيرة النهضة الوطنية التي عنيت بكل قطاعات المواطنين والشباب منهم بوجه خاص باعتبارهم قوة الحاضر وأمل المستقبل، وذلك منذ أول خطة تنموية خمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) وحتى الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) والتي تمثل بداية التطبيق العملي للرؤية المستقبلية للاقتصاد الوطني حتى عام ٢٠٢٠م والتي تحدد آفاق التطور الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

وبالرغم من ان ما تحقق من انجازات ضخمة على امتداد هذه الأرض الطيبة، وخلال سنوات متعددة، يعود إلى القيادة الحكيمة لباني نهضة عمان المعاصرة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وجهود جلالته الدؤوبة والمتواصلة لتحقيق المزيد من النجاحات والانجازات، وحرص جلالته في كثير من الاحيان على الاطمئنان بنفسه على هذا الجانب أو ذاك والاستماع مباشرة إلى المواطنين حيث يقيمون وبشكل مباشر، الا ان جلالته يضع الانسان العماني دوماً في مكانته اللائقة وكشريك في الانجاز ومسؤول كذلك عن الحفاظ على مكتسباته.

وفي خطابه في احتفالات العيد الوطني السابع والعشرين المجيد أكد جلالته على انه «كما تعلمون وتشهدون فإن هذه المنجزات لم تكن لتظهر على أرض الواقع لولا الجهد الباذل والعطاء المتواصل والارادة الطامحة التي تستشرف المستقبل وتعمل من أجل غد أفضل وأجمل. فتطوي لكل يد عاملة تشارك في بناء نهضة عمان في كل ميدان، ودعوة صادقة لبناء الحاضر ورواد المستقبل للانطلاق نحو آفاق أبعد وساحات ارحب ومقاصد اسمى وأعلى» وبقيادة جلالته وبصيرته العميقة بجوهر التاريخ وحركة التطور العماني بوجه خاص والانسان بوجه عام تنطلق مسيرة النهضة العمانية الحديثة بتوحد وتفاعل عميق وفريد بين القيادة والمواطنين لبناء حاضر زاهر وغد أفضل.

ولد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ في مدينة صلالة بمحافظة ظفار (الموافق ١٨ شوال ١٣٥٩هـ) حيث تلقى تعليم اللغة العربية والمبادئ الدينية على ايدي اساتذة متخصصين اختارهم والده - رحمه الله - كما درس المرحلة الابتدائية في المدرسة السعيدية بصلالة.

وفي سبتمبر عام ١٩٥٨م أرسله والده إلى بريطانيا حيث واصل تعليمه في إحدى المدارس الخاصة «سافوك» وفي عام ١٣٧٩ - ١٩٦٠ التحق جلالة السلطان المعظم بالاكاديمية العسكرية الملكية في «سانت هيرست» حيث أمضى فيها عامين وهي المدة المقررة للتدريب درس خلالها العلوم العسكرية وتخرج برتبة «ملازم ثان» ثم انضم إلى إحدى الكتائب العاملة في ألمانيا الاتحادية آنذاك لمدة ستة أشهر، مارس خلالها العمل العسكري، بعدها عاد جلالته إلى بريطانيا حيث تلقى تدريباً في أسلوب الإدارة في الحكومة المحلية هناك، ثم قام بجولة استطلاعية في عدد من الدول استغرقت ثلاثة أشهر، عاد بعدها إلى البلاد عام ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

وعلى امتداد السنوات الست التالية تعمق جلالته في دراسة الدين الإسلامي - وكل ما يتصل بتاريخ وحضارة عمان دولة وشعباً على مر العصور. وقد أشار جلالة السلطان المعظم في أحد أحاديثه إلى أنه «كان أصرار والدي على دراسة ديني وتاريخ وثقافة بلدي لها عظيم الأثر في توسيع مداركي ووعيي بمسؤولياتي تجاه شعبي والانسانية عموماً. وكذلك استفدت من التعليم الغربي وخضعت لحياة الجندية، وأخيراً كانت لدي الفرصة للاستفادة من قراءة الأفكار السياسية والفلسفية للعديد من مفكري العالم المشهورين».

ومن المعروف أن جلالته له اهتمامات واسعة بالدين واللغة والأدب والتاريخ والفلك وشؤون البيئة وهو ما عبر عن نفسه في ما يقدمه من دعم كبير ومستمر للعديد من المشروعات الثقافية، وبشكل شخصي، محلياً وعربياً ودولياً سواء من خلال منظمة اليونسكو أم غيرها، ومن أبرز هذه المشروعات على سبيل المثال لا الحصر، موسوعة السلطان قابوس للأسماء العربية، ودعم مشروعات تحفيظ القرآن سواء في السلطنة أو في عدد من الدول العربية، وكذلك بعض مشروعات جامعة الأزهر وعدد من المراكز العلمية العربية والدولية، بالإضافة إلى جائزة جلالة السلطان قابوس لحماية البيئة التي تقدم كل عامين من خلال اليونسكو، ودعم مشروع دراسة طرق الحرير وغيرها.



▲ لوحة تعبيرية لفرحة
لقاء المواطن بقائده
بمناسبة عيد الأضحى
المبارك (بولاية السويق).

وتجدر الإشارة إلى أن من هوايات جلالته، ركوب البحر، والفروسية،
والرماية، والرحلات البرية.

وعندما تولى حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم
مقاليد الحكم في البلاد في الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠ كانت لدى
جلالته رؤية واضحة، دقيقة ومحددة سواء لواقع المجتمع العماني، ومجمل
الظروف المحيطة به محليا واقليميا ودوليا، أو سبل ووسائل النهوض به
وكيفية مواجهة التحديات العديدة التي ينبغي مواجهتها والاولويات التي
يتعين تحديدها والعمل بها وصولا للاهداف المرجوة.

وفي الوقت الذي اكتسب فيه هدف تحقيق وتكريس الوحدة الوطنية
واستعادة الدولة سيطرتها على كل ترابها الوطني وبعث روح التضامن
والتكافل والشعور بالهوية الوطنية العمانية اولوية أولى، باعتبار ان «الكل
شعب واحد مستقبلاً ومصيراً» فإن العمل من أجل هذه الغاية النبيلة سار
جنباً إلى جنب مع البدء في عمليات التنمية والتطوير الاجتماعي
والاقتصادي والاستعانة بكل الامكانيات العمانية المتوفرة للبدء في
خطوات عملية في هذا المجال أو ذاك. وبينما سمي جلالة السلطان المعظم

◀ جيل الغد يتشرف
بمصافحة جلالة قائد
المسيرة تعبيراً عن
أصدق معاني الوفاء...
وتأكيداً لأسمى صور
الرعاية الأبوية الكريمة.





▲ تعبير وتلاحم صادق
فرحة بلقاء القائد أثناء
احتفالات السلطنة
بالعيد الوطني المجيد
بصلالة.

البلاد باسم «سلطنة عمان» في التاسع من أغسطس ١٩٧٠ «رمزاً لعزمنا ان يكون شعبنا موحداً في مسيرتنا نحو التقدم» فإنه تم بحمد الله إنهاء حركة التمرد في ظفار في ١١ ديسمبر ١٩٧٥ لتتكرس الوحدة الوطنية ولتنطلق البلاد بكل طاقاتها لبناء حاضرها الزاهر ومستقبلها المنشود بحكمة جلالته ورعايته الدؤوبة.

ولانه لم يكن هناك وقت لاضاعته، فقد بدأت أول خطة تنموية خمسية في عام ١٩٧٦م وشكلت الخطط الخمسية الاربعة وهي (٧٦ - ١٩٨٠) و(٨١ - ١٩٨٥) و(٨٦ - ١٩٩٠) و(٩١ - ١٩٩٥) اساس المرحلة الاولى للتنمية الوطنية والتي تمتد حتى عام ١٩٩٥ وخلال هذه المرحلة كان من الضروري عمل كل شيء واقامة البنية الاساسية من نقطة الصفر، وفي كل المناطق، وكان من الضروري كذلك بناء جهاز اداري حديث في الدولة، وبناء قاعدة اقتصادية تنقل الاقتصاد العماني من اقتصاد اولي إلى اقتصاد نشط ومتكامل الجوانب، فضلاً عن اقامة كل انواع الخدمات التي كانت تفتقر اليها البلاد، وبالفعل انخرط كل ابناء الوطن في اطار جهد ضخم يسعى إلى تحقيق تقدم ورفاهية الانسان العماني وبناء صرح دولة عصرية فتيّة



▲ من لقاءات القائد
المفدى المباشرة مع
أبناء شعبه متلمسا
احتياجاتهم ومستمعا
لمتطلباتهم أينما كانوا
على امتداد أرض
السلطنة.

بخطى تدريجية ومتتابعة تجمع بين الحفاظ على الهوية الوطنية والتراث العماني وبين الاخذ باحدث ما وصل إليه العلم والتكنولوجيا لتعويض ما فات وللحاق بركب التقدم من حولها.

ومع نهاية المرحلة الاولى للتنمية الوطنية، بنهاية الخطة الخمسية الرابعة، كان قد تم انجاز الكثير وبشكل ملموس وفي جميع المجالات وعلى نحو اثار دهشة الكثير لانه تحقق خلال مدة زمنية وجيزة، ولكن الواقع هو ان انجاز البنية التحتية في مختلف مناطق وولايات السلطنة، وارساء اركان جهاز اداري حديث ومتطور والامتداد بالخدمات الاساسية إلى كل ربوع البلاد وتحقيق نقلة نوعية ضخمة يعيشها ويشعر بها كل مواطن لم تتم بعضا سحرية، ولكنها تمت بتخطيط علمي، ومتابعة دائمة، وبحشد لكل الطاقات المادية والبشرية وبحرص كبير من لدن المقام السامي لجلالة السلطان المعظم على الاستثمار الامثل للموارد وفي مقدمتها الثروة البشرية، ومن المؤكد ان الفضل الأول يعود إلى القيادة الحكيمة لجلالة السلطان المعظم وما يتمتع به جلالته من حب وولاء ووفاء منقطع النظير من جانب أبناء شعبه الوفي.



▲ جلالة السلطان
المعظم في حديث
ودي مع أخيه سمو
الشيخ زايد بن
سلطان آل نهيان
ضمن لقاءات
القائدين الأخوية.

وبينما كان التعليم بوابة أساسية تم الدخول منها منذ انطلاق مسيرة النهضة المباركة مما يوفر للوطن الآن جيلا من الكوادر الوطنية الواعية والمدرية والقادرة على حمل اعباء التنمية الوطنية في كل المجالات حيث تنساب دفعات الخريجين من جامعة السلطان قابوس. ومن الكليات الجامعية والمتخصصة الاخرى. أكد جلالة السلطان على أهمية تطوير قطاع التعليم بمراحله المختلفة وعدم فرض اية رسوم على التعليم العام في السلطنة ومن ثم استمرار مجانية التعليم، بالاضافة إلى افساح المجال لاقامة جامعات وكليات اهلية خاصة في المجالات التقنية والعلمية لاستقطاب مخرجات التعليم المتزايدة وارتياح تخصصات تحتاجها عملية التنمية الوطنية.

من جانب آخر أدى ارساء مبدأ المشاركة وتطويره وتوسيع نطاقه ليتواءم مع التطور المستمر في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا إلى الاسهام المتزايد للمواطنين في عمليات التنمية والتفاعل مع برامجها وصولا إلى المشاركة في وضعها وادارتها وتوجيهها وعلى طريق الشورى بنهجها الإسلامي، قطعت السلطنة شوطا بعيداً، وفي اطار الخصوصية العمانية.



▲ جلالة السلطان
المعظم وأخوه جلالة
الملك الحسين بن
طلال في حديث على
طريق التشاور
والتواصل المستمر
بين الزعيمين.

وبينما استمر المجلس الاستشاري للدولة خلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩١، بدأ مجلس الشورى العماني في ممارسة مهامه منذ عام ١٩٩٢. ومع انتهاء الفترة الثانية للمجلس عام ١٩٩٧ (تمتد الفترة الواحدة إلى ثلاث سنوات) كانت ترشيحات مجلس الشورى واختيار ممثلي الولايات المختلفة فيه في أكتوبر ١٩٩٧ م نقلة نوعية وحضارية كبيرة على طريق الشورى العمانية وقد اكتمل ذلك بتعيين جلالة السلطان المعظم (مجلس الدولة) وافتتاح اول اجتماع لمجلس عمان في اجتماع مشترك بين مجلسي الدولة والشورى في ٢٧ ديسمبر ١٩٩٧ وهو ما يوسع بالتأكيد نطاق وعمق المشاركة بين الحكومة والمواطنين في بناء التنمية الوطنية.

ومما له دلالة بالغة ان جلالة السلطان المعظم قد أكد على «ان المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية ومهامها وأولوياتها والجهود التي تبذل لتنفيذها وتعميق الترابط بين الحكومة والمواطنين واجب وطني اساسي ينبغي على كل فرد من ابناء هذا البلد الغالي القيام به».

وفي هذا الاطار ايضا تكتسب الجولات السنوية لجلالة السلطان المعظم ولقاءاته المفتوحة مع المواطنين في مختلف مناطق وولايات السلطنة،



▲ صاحب الجلالة
السلطان المعظم
يستقبل ويرحب
بأخيه فخامة
الرئيس ياسر عرفات.

وكذلك مشاركة جلالته للمواطنين احتفالاتهم بالمناسبات الدينية والوطنية، أهمية بالغة في الامتداد بمظلة الشورى العمانية لتشمل كل ابناء الوطن وحيث يقيمون.

وتعبيراً لهذا النهج السامي الذي اختطه حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم في الالتقاء المباشر مع شعبه في مختلف ولايات ومناطق السلطنة ادى جلالته حفظه الله صلاة عيد الفطر المبارك للعام الماضي ١٤١٨هـ في ولاية المضبيبي احدى ولايات المنطقة الشرقية، وصلاة عيد الاضحى المبارك في ولاية السويق احدى ولايات منطقة الباطنة.

ويأتي ذلك سيرا على السنة الحميدة التي سنّها جلالته في مشاركته لابناء شعبه افراحهم وتعبيراً عن حرص جلالته على تفقد أحوال شعبه وغرس الاحساس في نفوسهم بأنه دائماً قريباً منهم معاشاً لاوضاعهم، ومستمعاً لامالهم، ومحققاً لطموحاتهم.

وإذا كانت المرحلة الأولى للتنمية الوطنية قد شكلت أساس وارضية البناء الوطني الذي تشيده مسيرة النهضة المعاصرة فإن المرحلة الثانية للتنمية الوطنية والتي تمتد على مدى خمسة وعشرين عاماً من ١٩٩٦ حتى

عام ٢٠٢٠م تمثل في الحقيقة مرحلة الانطلاق الوطني إلى آفاق القرن الحادي والعشرين عبر تفعيل وتطوير ما تم انجازه وتعزيزه في كل المجالات مع استكمال البناء المؤسسي للدولة، وعلى نحو رفيع المستوى يعتز بالمواطن ويحمي حقوقه ويوفر له سبل التقدم والازدهار ويحدد كذلك سلطات الدولة وواجباتها ومهام مؤسساتها المختلفة على كل المستويات. وفي الوقت الذي تشكل فيه الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م اطار التطوير الاقتصادي في السلطنة خلال ربع القرن الثاني وسبل ومجالات ذلك والتي تم وضعها على أسس علمية خلال مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م الذي عقد في عام ١٩٩٥، فإن عام ١٩٩٦ سيظل عامًا مميزًا ومتميزًا في مسيرة النهضة العمانية المعاصرة حيث شهد اصدار حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم للنظام الأساسي للدولة بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ في السادس من شهر نوفمبر ١٩٩٦.

ان النظام الأساسي للدولة يشكل الأساس القوي والإطار القانوني الشامل الذي يحكم حركة الدولة والمجتمع وينظم علاقاته وجهوده ويحدد أهدافه التي تنطلق بها عمان إلى القرن القادم كدولة قادرة على الاسهام الفعال في تحقيق التقدم والازدهار والامن والامان لابنائها، والمشاركة الفعالة في كل التطورات من حولها لترسيخ الامن والسلام والاستقرار لكل دول وشعوب المنطقة.

والمؤكد ان النظام الأساسي للدولة الذي صدر بعد نحو ربع قرن من انطلاق مسيرة النهضة العمانية المعاصرة، لم يأت من فراغ، بل انه قنن الكثير مما استقرت عليه حركة المجتمع خلال المرحلة الأولى للتنمية الوطنية من ناحية، كما عبر عن تطلعات وطموحات المواطنين ومتطلبات المرحلة الثانية للتنمية الوطنية وما بعدها ومن ثم وضع قواعد واحكام واضحة ودقيقة ومجردة يفخر بها الإنسان العماني.

وقد أكد جلالة السلطان المعظم في خطابه في احتفالات العيد الوطني السابع والعشرين المجيد «ان هذا النظام يعد القاعدة الأساسية التي ننطلق من خلالها لتحقيق المزيد من التقدم والرفعي والتطور وهو يرسم صورة صادقة واضحة للمبادئ التي نلتزم بها في سياساتنا الداخلية والخارجية والتي تهدف في جملتها إلى بناء الإنسان العماني».

تضمن النظام الأساسي للدولة الذي صدر في كتاب ابيض سبعة ابواب تضم ٨١ مادة تمثل الاطار القانوني المرجعي الذي يحكم عمل سلطات

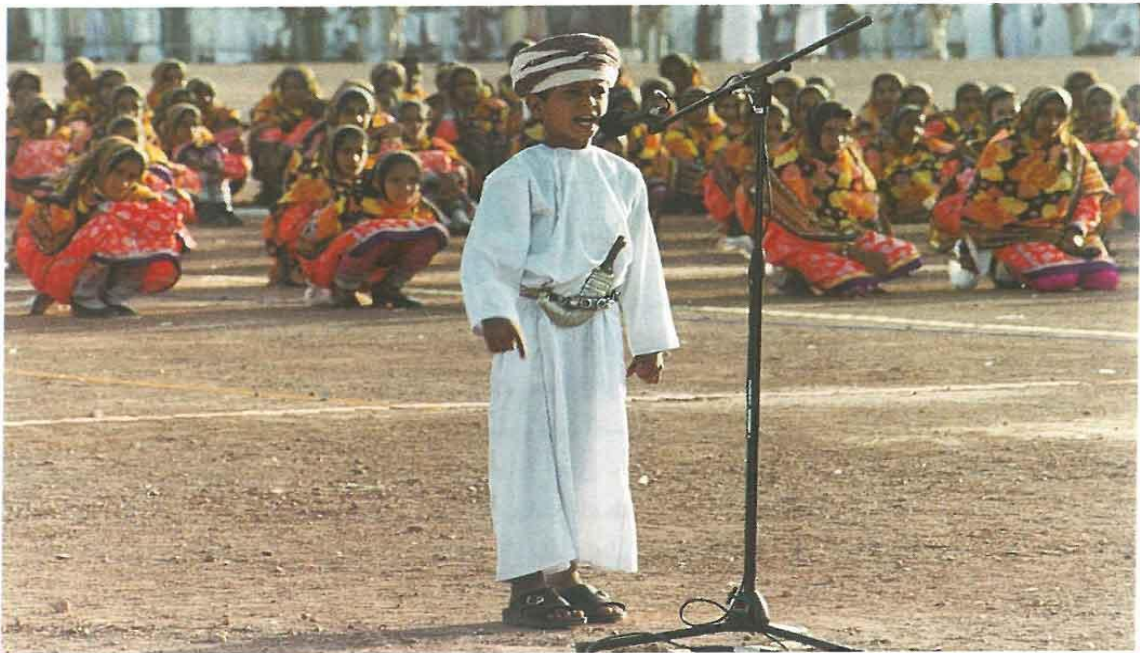
الدولة المختلفة ويفصل بينها، وعلى أساسه وفي ظله تتحدد كل القوانين والخطوات والسياسات، كما تتوفر في نطاقه وبموجب احكامه تكريس حكم القانون من خلال سلطة قضائية حظيت بكل ضمانات العمل على أرفع المستويات المعروفة دولياً، وبما يحقق في نفس الوقت اقصى حماية وضمانات للحفاظ على حرية الفرد وكرامته وحقوقه وضمان امنه وسلامته واطمئنانه على يومه وغده. ومما له دلالة هامة أنه منذ صدور النظام الأساسي للدولة فإن كل القوانين والمراسيم تستند إليه وتصدر في نطاقه، كما يتم مراجعة مختلف القوانين المعمول بها في السلطنة لتعديلها وفق ما نص عليه النظام الأساسي للدولة وقد تم قطع خطوات عديدة في هذا المجال.

◀ ترحيب حار
وفرحة فياضة بقاء
رائد المسيرة من
أبناء شعبه أثناء
احتفالات عيد الفطر
السعيد (ولاية
المضيبي).

وقد اوضح جلالة السلطان المعظم في خطابه في العيد الوطني السادس والعشرين المجيد انه «تتويجاً لجهود ربع قرن من العمل الباذل والعطاء المثمر فقد اصدرنا كما تعلمون - أيها المواطنون الكرام - النظام الأساسي للدولة الذي هو خلاصة التجربة الرائدة التي خضناها خلال الفترة الماضية... وقد عرفت هذه الوثيقة التاريخية الدولة ونظام الحكم فيها وحددت المبادئ الموجهة لسياساتها في المجالات المختلفة كما بينت الحقوق والواجبات العامة، وفصلت الاحكام الخاصة لرئيس الدولة ومجلس الوزراء والقضاء وأشارت إلى المجالس المتخصصة والشؤون المالية ومجلس عمان واحالت بيان الاحكام في كل منها إلى المراسيم والقوانين التي سوف تصدر في هذا الشأن. ولا شك ان هذا النظام يعد القاعدة الاساسية التي ننطلق منها لتحقيق المزيد من التقدم والرفق والتطور».

◀ إشراقة الحاضر
وثقة المستقبل
تتجلى على محيا
جيل النهضة أثناء
احتفالات (ولاية
المضيبي) بمقدم
جلالة السلطان
المعظم أثناء عيد
الفطر المبارك.

وبينما تنطلق عمان بقوة وثقة وتفاؤل إلى القرن الحادي والعشرين شهد العام الماضي خطوات بارزة وبألغة الدلالة على صعيد المشاركة الفعالة للمواطنين في بناء الحاضر وصياغة المستقبل في اطار النظام الاساسي للدولة والرؤية المستقبلية للاقتصاد الوطني حتى عام ٢٠٢٠م، ولم يقتصر ذلك على ما قدمته السلطنة من نموذج عصري فريد في مجال ترشيح ممثلي الولايات في مجلس الشورى العماني واختيارهم وفقاً لنتائج ترشيحات المواطنين لهم، وكذلك تسمية اعضاء مجلس الدولة واتاحة الفرصة كاملة للمرأة العمانية للمشاركة في عضوية هذين المجلسين، ولكنه امتد كذلك إلى اجراء تعديل وزارى وتعيينات في الوظائف العليا للجهاز الاداري للدولة دفعت بالعديد من الكوادر الوطنية الشابة والمتخصصة إلى أرفع المناصب لتقوم بمسؤولياتها في هذا المجال. وكان للمرأة العمانية نصيبها كذلك في



هذا المجال ومن ثم أصبح التميز والتخصص العلمي والإداري للشباب العماني في مختلف المواقع قناة مفتوحة لشغل أرفع المناصب في الدولة. يضاف إلى ذلك انه في الوقت الذي يسير فيه الاقتصاد الوطني بخطى حثيثة وبمعدلات نمو متميزة دخلت السلطنة عصر المشروعات الصناعية العملاقة، فمشروع مجمع الغاز الطبيعي المسال في قلهاة الذي يتكلف ٢,٥ بليون ريال عماني بما يعادل ٦,٥ بليون دولار امريكي ويقدر انتاجه بـ ٦,٦ مليون طن متري من الغاز المسال سنويا تم قطع شوط كبير نحو الانتهاء منه وسيتم تصدير معظم الانتاج إلى الخارج، وسيكون له آثاره الاقتصادية العديدة خاصة في مجال تنويع مصادر الدخل القومي ونقل التكنولوجيا، وبالنسبة لمشروع المحطة الدولية للحاويات في ميناء ريسوت فإنها اكتملت هذا العام وبدأت بالفعل في استقبال سفن الحاويات العملاقة من الجيل الثالث في الشهور الأخيرة، وعلى نحو وضع ميناء ريسوت ضمن شبكة النقل البحري الدولية لكل من شركة «سي لاند» الامريكية وشركة «ميرسك» الدنماركية وهما من اكبر شركات نقل الحاويات على مستوى العالم، وإلى جانب ذلك قطع مشروع الاسمدة الكيماوية في صور والذي سيصدر انتاجه إلى الهند، وكذلك مشروع مجمع الالومنيوم في صحار وايضا مشروع مجمع البتروكيماويات في صحار كذلك خطوات عدة على طريق الانجاز. وهو ما يترافق مع توقيع بروتوكول الاتفاقية بين السلطنة وبنك الصادرات والواردات الياباني مؤخرا لتقديم قرض مالي بمبلغ ٩٦ مليون ريال عماني لتمويل مشروع الميناء البحري في صحار لخدمة مجموعة الصناعات الثقيلة التي تتكامل في المنطقة الصناعية في صحار وحولها.

جدير بالذكر ان هذا الجهد الضخم لم يخل أو يؤثر على عمليات التطوير الدائم للمنطقة الصناعية في الرسيل بمحافظة مسقط، وكذلك المنطقة الصناعية في نزوى، والبريمي. ومن أجل اعطاء دفعة للقطاع الخاص العماني الذي وفرت له الدولة كل السبل للانطلاق والاسهام بدور اكبر في استثمار الامكانات الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل التسهيلات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية في السلطنة أعلن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم عام ٩٨ عاماً للقطاع الخاص كتركيم له من ناحية واشراكا له في مسؤولية البناء الوطني على نحو أكبر من ناحية ثانية. وفي هذا المجال أعلن جلالة السلطان المعظم في خطابه بمناسبة العيد الوطني السابع والعشرين المجيد انه «تقديرنا منا للدور الحيوي الذي

قام به هذا القطاع في تنشيط الاقتصاد الوطني وتطويره منذ قيام النهضة المباركة، وتشجيعاً له على مزيد من الاسهام البناء في مسيرة عمان الحديثة نحو آفاق التقدم والازدهار فإننا نعلن العام القادم عاماً للقطاع الخاص يبرز فيه قدراته ويظهر فيه انشطته ويعبر فيه من خلال مساهماته المتميزة عن روحه الوطنية ورغبته الاصيلية في خدمة مجتمعه ورفع شأن وطنه ليكون في مصاف الامم الناهضة المتقدمة». وبالفعل استجاب القطاع الخاص العماني وبنشاط كبير لدعوة جلالته السلطان المعظم فبرز بوضوح اسهامه في مختلف المجالات. وعبر هذه المنظومة المتكاملة والمتعددة الجوانب والتي تمتد لتغطي بمظلتها كل ارجاء الوطن وضع حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم كل أسس المشاركة الفاعلة، الواسعة والعميقة للمواطنين في إدارة وتوجيه عملية التنمية الوطنية في كل المجالات وعلى كل المستويات خاصة وان الشباب العماني يتمتع باهتمام خاص من جانب جلالته حيث يدعوهم دوماً إلى ان « يتخذ من اجداده الميامين قدوة طيبة». وبالتوازي مع التطور الكبير والملموس على الصعيد الداخلي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا والذي حاز تقدير واعجاب الجميع، ارسى جلالته السلطان المعظم أسسا ثابتة للسياسة الخارجية العمانية، كما ان ما يحظى به جلالته - حفظه الله - من تقدير واحترام في المنطقة وخارجها عزز إلى حد بعيد من مكانة عمان الاقليمية والدولية وفتح المجال امامها واسعا لتلعب دورا مؤثرا في مختلف التطورات من حولها.

ومما له دلالة في هذا المجال أن جلالته السلطان المعظم أكد في خطابه في احتفالات العيد الوطني السابع والعشرين المجيد انه « كما هو شأننا في الالتزام بقيمنا ومبادئنا في رسم السياسة الداخلية وتنفيذها فإننا لا نحيد عن المبادئ السياسية والثوابت الاساسية التي انتهجناها في مجال العلاقات الخارجية فمواقفنا نابعة من قناعاتنا وهي تعبر عن صدق توجهاتنا ووضوح رؤانا وواقعية تعاملنا مع مختلف القضايا والمشاكل الدولية والاقليمية».

وعبر هذه السياسة والمواقف الواضحة والصريحة التي تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومراعاة حسن الجوار وقواعد القانون الدولي والتعاون لتحقيق المصالح المشتركة والمتبادلة ارسى السلطنة علاقاتها الطيبة مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة، وتوصلت وبأسلوب حضاري يحتذى في العلاقات بين الاشقاء إلى اتفاقيات لتحديد الحدود مع مختلف الدول الشقيقة على قاعدة لا ضرر

ولا ضرار وبما يعزز العلاقات الثنائية ويفتح آفاق التطور واسعة امامها. جدير بالذكر ان جلالة السلطان المعظم اكد خلال اجتماع مجلس الوزراء الموقر بتاريخ ٩٨/٥/٥ على «الثوابت العمانية في سياسة السلطنة الخارجية على المستويات الاقليمية والعربية والدولية معربا - حفظه الله - عن حرص السلطنة على تنمية علاقاتها مع كافة دول العالم ومشيرا بصفة خاصة إلى علاقات السلطنة المتميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار الجغرافي. وفي هذا الخصوص عبر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم عن ارتياحه التام لما وصل إليه التعاون الثنائي مع دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة في مختلف المجالات».

وفي هذا الإطار قام حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم بزيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ١٧ مارس ٩٨ وذلك تأكيدا لاواصر المحبة والاخاء التي تنعم بها علاقات البلدين واستمرارا للاتصالات الاخوية وتبادل وجهات النظر بين حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس ابن سعيد وأخيه سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة. كما كان لمشاركة جلالته - حفظه الله - في القمة الثامنة عشر للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في الكويت في ديسمبر الماضي أثرها البالغ في نجاح اعمال القمة وخروجها بقرارات تعزز التعاون بين الدول الست الأعضاء. ويؤكد جلالته دائما على ان تشابك مصالح ابناء دول المجلس «من شأنه توثيق عرى الأخوة فيما بينهم».

وفي لقاء جلالته مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية في شهر مايو ٩٨ أكد جلالة السلطان المعظم على أهمية دور مجلس التعاون وضرورة تفعيله ليحقق طموحات وتطلعات أبنائه حيث اوضح ذلك قائلاً «قطع المجلس شوطاً لا بأس به لكننا نتمنى أن تكون الاشواط المقبلة أكبر وحافلة بالتكامل الاقتصادي، فمجلس التعاون يجب ان يحمل اسمه (التعاون) إذن فلنتعاون ولنبعد التعاون عن التنافس وليكن التنافس جماعيا في أمكنة أخرى خارج المنطقة، فنتحرك ساعتها كطرف خليجي واحد».

جدير بالذكر ان العلاقات الوطيدة بين السلطنة والعديد من الدول الشقيقة والصديقة عبرت عن نفسها في زيارات على ارفع المستويات بين السلطنة وهذه الدول، وفي هذا الاطار قام جلالة السلطان المعظم بزيارة إلى الهند في الأول من ابريل ١٩٩٧، وزار جلالته - حفظه الله - القاهرة في ٢٧ يونيو ٩٧ كما قام الرئيس الفلبيني بزيارة للسلطنة في ٢١ يونيو ٩٧، وقام

كل من الرئيس الجزائري الأمين زروال بزيارة للسلطنة في ٥ نوفمبر ٩٧، كما قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة للسلطنة في نوفمبر ٩٧ وفي الاول من ديسمبر ٩٧ قام الرئيس التركي سليمان ديميريل بزيارة السلطنة. وفي ١٤ ديسمبر ١٩٩٧ قام الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بزيارة السلطنة كما قام العاهل الاردني جلالة الملك الحسين بن طلال بزيارة السلطنة في الخامس من مارس ٩٨ كما قام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة السلطنة في ٣ يونيو ٩٨ هذا فضلا عن العديد من الزيارات الهامة والمتبادلة بين السلطنة والدول الشقيقة والصديقة على مستويات مختلفة مما يعكس الثقل والدور الحيوي للسلطنة في مختلف التطورات الجارية من حولها.

وفي ظل استراتيجية السلام التي آمنت بها السلطنة واتخذتها اطارا لتحركها الاقليمي والدولي أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم في خطابه في العيد الوطني السابع والعشرين المجيد «أننا نعتقد جازمين ان بناء الثقة بين الشعوب وتأكيد اواصر الصداقة مع الدول والعمل على تحقيق المصالح المشتركة ومراعاة الشرعية الدولية والالتزام بالمعاهدات والقوانين.. كل ذلك من شأنه ان يؤدي إلى مزيد من التفاهم الواعي والتعاون البناء من أجل انتصار الأمن والسلام وشتيوع الطمأنينة والرخاء».

ومن ثم دعمت السلطنة الجهود المبذولة لتحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط في مختلف مراحلها باعتبار السلام خيار استراتيجياً ارتضاه الجانب العربي، كما بذلت وتبذل كل الجهود الممكنة من أجل دعم المتفاوضين العرب وكذلك دعم جهود الشعب الفلسطيني الشقيق في استعادة حقوقه. ومما له دلالة في هذا المجال ان جلالة السلطان المعظم تقبل اوراق اعتماد السفير الفلسطيني في مسقط بتاريخ ١٧/٥/٩٨ كأول سفير معتمد لدولة فلسطين لدى السلطنة.

يضاف إلى ذلك ان السلطنة من خلال ايمانها بأهمية وضرورة تعزيز العمل الجماعي ليس فقط لتحقيق المزيد من الأمن والسلام والطمأنينة للشعوب، ولكن أيضاً لتعزيز المصالح المشتركة والارتقاء بها تؤيد الجهود المبذولة في هذا المجال سواء في جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي، أو الأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات والمنظمات الدولية، كما أنها قامت بدور حيوي نشط لانشاء تجمع الدول المطلة على المحيط الهندي في مارس من عام ٩٧ كتجمع اقتصادي تشغل منصب نائب الرئيس فيه وتسعى إلى تنشيطه وتفعيل آلياته لخدمة دوله وشعوبه.

وبتضافر تلك الجهود الوطنية الضخمة داخليا وخارجيا، تنطلق عمان بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بقوة وعزيمة وثقة إلى آفاق القرن الحادي والعشرين كدولة لها وزنها ومكانتها ودورها الفاعل في محيطها وفي كل ما يعزز السلام والاستقرار حولها وعلى امتداد العالم.

الجولات السلطانية.. مشاركة متجددة ونهج مميز:
في الوقت الذي تكامل فيه الجانب التنظيمي لمبدأ المشاركة الفاعلة والواسعة من جانب المواطنين في اطار نهج الشورى العمانية الذي ارساه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم وعلى نحو يتيح تمثيل مختلف ولايات السلطنة، حسب عدد سكانها داخل مجلس الشورى مع الاستفادة من الخبرات العمانية المتميزة في مختلف المجالات من خلال مجلس الدولة واعطاء الشباب والمرأة العمانية فرصة المشاركة الواسعة، ظل المواطن العماني حيث يقيم في المناطق البعيدة، في الوديان أو سفوح الجبال، في التجمعات الصغيرة في القرى والبادية وعلى امتداد هذه الارض الطيبة محور اهتمام جلالة القائد المعظم يحرص على الالتقاء به والانتقال إليه والاستماع مباشرة إلى كل ما يريد قوله دون حواجز أو بروتوكولات، فالارضية التي يقف عليها الجميع هي حب الوطن والولاء لباني نهضة عمان المعاصرة والحرص على المزيد من الرفعة والتقدم واعلاء الصرح الوطني.

ومن ثم فإن الجولات السامية السنوية التي يقوم بها جلالة السلطان قابوس المعظم سنويا في الولايات ومناطق السلطنة المختلفة، قاطعا خلالها آلاف الكيلومترات ومقيما خلالها بين ابنائها في الصحراء المفتوحة أو في السيوح، هي من السمات المميزة للعلاقة الخاصة بين جلالته ومواطنيه على امتداد الوطن، وهي كذلك صيغة أخرى فريدة تتيح المشاركة للمواطنين وبشكل مباشر في مناقشة وطرح كل ما يجول في خاطرهم وفي كل المجالات إذ ان جلالته يحرص على تهيئة المواطن «بصورة متكاملة وشاملة تجعل منه عنصراً منتجا في مجتمعه، مدركا لما فيه صالح امته، ذا بصيرة نافذة وتقدير سليم للامور ليتمكن من خدمة وطنه ومن المشاركة في صنع القرار الصحيح على مستويات متعددة تختلف باختلاف موقعه في البنيان الاجتماعي».

فخلال هذه الجولات السنوية التي يحرص المواطنون على التعبير

وبعفوية وتلقائية رائعة عن حبهم ووفائهم وولائهم لقائدهم وما تحقق خلال عهده الزاهر من انجازات يعيش في ظلها المواطن في كل مكان، تجرى مناقشة العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والانمائية ضمن اجندة وطنية تمتد إلى كل ما يهم الوطن والمواطن، وفي صيغة متميزة للتفاعل بين القيادة والمواطنين تدفع دوما نحو المزيد من وضوح الرؤيا وتحقيق المزيد من التنمية السياسية والاجتماعية بمفهومها الواسع وكذلك التوصل احيانا إلى حلول لعدد من الموضوعات أو اتخاذ قرارات فورية بشأنها. ومن ثم تتكامل المشاركة الوطنية وتمتد من الاطار التنظيمي إلى المستوى الجماهيري الواسع والذي يتسع دوما امام كل من يرغب في الاسهام فيه.

وفي لقائه مع رؤساء تحرير الصحف الكويتية أيضاً قال جلالة السلطان المعظم حفظه الله: «عبر هذه الزيارات الميدانية أرى الناس، اسمع منهم، وأعيش أوضاعهم الحياتية كما هي بصورة مباشرة، الناس يقولون لي ما لديهم ويشرحون مشاكلهم وشؤونهم وشجونهم ويعرضون لي عن آرائهم وأفكارهم وأنا من جهتي أبحث معهم عن حلول لهذه المشاكل».

وقد أوضح جلالته حفظه الله ان زيارته لا تقتصر على الجولات الرسمية فقط والتي يرافق جلالته خلالها عددا من الوزراء والمسؤولين بل انه يقوم بهذه الزيارات بصفة يومية حيث قال جلالته في سياق حديثه السابق: «...ونحب ان نقول لكم ان زيارتي الميدانية شبه اليومية بعد طلوع الفجر وهذه الزيارات اليومية لا تطلع إلى العيان إنما أقوم بالزيارات شخصيا للتأكد من أن كل شيء يسير وفق ما خططنا له».

وهكذا دوما يكون المواطن هو محور اهتمام القائد الذي يسهر على راحته ويجعل جل طموحه أن يلحق الإنسان العماني بركب التطور حيث يؤكد ضمن حديثه السابق لرؤساء تحرير الصحف الكويتية: «طموحاتي لعمان لا حدود لها، انا اطمح ان يتقدم البلد واتمنى ان يلحق الانسان العماني بالتطور السائد في العالم.. الناس في سباق مع الزمن، والتطور ليس له حدود وكلما وصلت إلى نقطة ترى ان عليك ان تصل إلى الأفضل».



عمان تاريخ عريق وحاضر مزدهر

إذا كانت مسيرة النهضة المباركة قد أعادت لعمان وجهها الحضاري ودورها النشط في محيطها، فإن ذلك ما كان يمكن أن يحدث لولا القيادة الواعية والمستنيرة لجلالة السلطان قابوس المعظم والأساس الحضاري القوي لعمان الأرض والشعب والذي سرعان ما كشف عن جوهره الأصيل عندما فجر طاقاته جلالته - حفظه الله ..

فمن المعروف ان عمان ليست دولة حديثة، ولكنها دولة قديمة قدم التاريخ ذاته، واسهمت في مراحل تاريخية عديدة بنصيب حضاري وافر، كما كانت في فترات أخرى قوة بحرية سياسية مؤثرة امتدت علاقاتها وصلاتها إلى الصين والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في مراحل تاريخية مبكرة واستقبل سفراؤها باحترام في عواصم تلك الدول وغيرها قبل قرون من الزمن.

ومما لا شك فيه ان الخيط الاساسي الذي يمتد عبر حقب التاريخ المختلفة، ويربط النهضة العمانية الحديثة بمراحل الازدهار التاريخية لعمان، يتمثل في الواقع في قدرة القيادة العمانية على تحقيق الوحدة الوطنية، وبناء القوة الذاتية، وإقامة اقتصاد قوي على أساس من الأمن والاستقرار وإدارة السياسة العمانية بحكمة ودراية على المستويات المختلفة.

وقد ادرك جلالته - حفظه الله - هذه الخبرة التاريخية ووظفها بكفاءة واقتدار برغم الظروف والتحديات الكثيرة التي مرت بها المنطقة على مدى ربع القرن الاخير.

بينما تشير الدراسات التاريخية إلى الصلات العديدة بين الحضارة العمانية، وحضارة الشرق القديم في الصين والهند وبلاد ما بين النهرين فضلا عن الصلات مع حضارات شرق البحر المتوسط ووادي النيل وشمال افريقيا، فإن الدور الذي اضطلعت به عمان في نشر الدعوة الاسلامية منذ دخولها طوعية إلى الاسلام في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام هو اوسع بكثير مما هو معروف في كثير من الدوائر، باستثناء الدوائر العلمية المتخصصة.



▲ شموخ الماضي
يعانق عطاء الطبيعة
مزهوا برعاية الحاضر
المشرق (قلعة الرستاق).

لقد مثل التاريخ العماني سلسلة متصلة الحلقات اسوة بتاريخ الأمم والشعوب ذات الحضارة والدور التاريخي الذي يمر بمراحل مختلفة، وبينما لعبت دولة اليعاربة التي ظهرت عام ١٦٢٤م دورا بارزا في طرد البرتغاليين من السواحل العمانية، والخليج العربي والمحيط الهندي بشكل عام فان الدولة «البوسعيدية» التي بدأت على يد مؤسسها الامام أحمد بن سعيد عام ١٧٤٤م والتي يمثل جلالة السلطان قابوس المعظم - حفظه الله - امتدادا لها استطاعت على مدى قرنين ونصف القرن ان تضع عمان في مصاف الدول القوية والمؤثرة وذلك باستثناء بعض مراحل الضعف أو العزلة أو الخلافات الداخلية والتي كانت تؤدي إلى نوع من الانكفاء الذاتي والوقوع في براثن التخلف والاحباط لاسباب عديدة محلية واقليمية ودولية كذلك.

وإذا كانت اسرة البوسعيد قد حافظت على استمراريتها في حكم عمان عبر عدد من الأئمة والسلاطين الذين لعبوا دورا مؤثرا في تاريخ السلطنة وتطورها على نحو شكل ركيزة من ركائز الوحدة الوطنية والشعور بالانتماء الوطني، فإن الدور الذي لعبته اسرة البوسعيد والذي بلغ ذروته في العهد الزاهر لجلالة السلطان قابوس المفدى يتضح بجلاء عبر أية مقارنة بين ما

كانت عليه عمان خلال الفترات الماضية من احتلال وضعف وخلافات وتخلف وما هي عليه الآن من عزة وقوة واستقرار وبناء عصري لدولة تحظى باحترام الجميع.

أسماء عمان :

عرفت عمان في المراحل التاريخية المختلفة بأكثر من اسم ومن ابرز اسمائها «مجان» و«مزون» و«عمان» حيث يرتبط كل منها ببعد حضاري أو تاريخي محدد. فاسم «مجان» ارتبط بما اشتهرت به من صناعة السفن وصهر النحاس حسب لغة السومريين حيث كانت تربطهم بعمان صلات تجارية وبحرية عديدة وكان السومريين يطلقون عليها في لوحاتهم «أرض مجان» اما اسم «مزون» فانه ارتبط بوفرة الموارد المائية في عمان في فترات تاريخية سابقة وذلك بالقياس إلى البلدان العربية المجاورة لها. وكلمة «مزون» مشتقة من كلمة «المزن» وهي السحاب والماء الغزير المتدفق. ولعل هذا يفسر قيام وازدهار الزراعة في عمان منذ القدم وما صاحبها من حضارة ايضا.

وبالنسبة لاسم «عمان» فانه ورد في هجرة القبائل العربية من مكان يطلق عليه عمان في اليمن، كما قيل انها سميت بعمان نسبة إلى عمان بن ابراهيم الخليل عليه السلام، وقيل كذلك انها سميت بهذا الاسم نسبة إلى عمان بن سبأ بن يغثان بن ابراهيم.

وكانت عمان في القديم موطنًا للقبائل العربية التي قدمت إليها وسكن بعضها السهول واشتغل بالزراعة والصيد، واستقر البعض الآخر في المناطق الداخلية والصحراوية واشتغل بالرعي وتربية الماشية.

المساهمة في نشر الاسلام:

بالنظر للطبيعة السمحة للشعب العماني كانت عمان من أوائل البلدان التي اعتنقت الدين الإسلامي طواعية في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام. فقد بعث عليه السلام عمرو بن العاص إلى «جيفر» و«عبد» ابني الجلندي بن المستكبر - ملكي عمان آنذاك - يدعوهما إلى الإسلام فاستجابت عمان بقيادة ابني الجلندي واصبحت منذ ذلك التاريخ واحدة من القلاع الحصينة للإسلام والتي ساعدت على انتشاره في كثير من المناطق خاصة في شرق ووسط افريقيا.

◀ اهتمام متواصل
بالمحافظة على ملامح
الإصالة وحفظ مخزون
الماضي العريق (متحف
بيت الزبير).

◀ عبق التاريخ
يفوح من مقتنيات
التراث التليد في
كنف الاهتمام
الخاص لمسيرة
النهضة.



وخلال السنوات الأولى للدعوة الإسلامية ساهمت عمان بدور بارز في حروب الردة التي ظهرت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام. كما شاركت في الفتوحات الإسلامية العظيمة برا وبحرا خاصة في العراق وفارس وبلاد السند بالإضافة إلى المشاركة في الفتوحات الإسلامية لعدد من البلاد الأخرى في المنطقة وخارجها.

على أن الاسهام الأبرز لعمان تمثل في الواقع في قيامها عبر نشاطها التجاري والبحري الكبير في شرق إفريقيا خاصة خلال القرن الماضي بالتعريف بالاسلام ونشره في كثير من مناطق الساحل الشرقي لإفريقيا وإلى مناطق وسط إفريقيا التي وصل إليها العمانيون، كما حمله العمانيون معهم كذلك إلى الصين والموانئ الآسيوية التي تعاملوا معها وفي نفس الوقت مثل الإسلام والقيم الإسلامية رابطا قويا بين العمانيين حافظوا عليه وتمسكوا به والتفوا حوله.

اليعارية وطرده البرتغاليين :

في أوائل القرن السادس عشر، وتحديدًا في عام ١٥٠٧م استطاع البرتغاليون أن يسيطروا على أجزاء كبيرة من السواحل العمانية وذلك بعد مقاومة شديدة من جانب العمانيين. وبرغم طبيعة الأوضاع الداخلية في عمان في ذلك الوقت، ألا أن البرتغاليين، أو غيرهم لم يستطيعوا تجاوز بعض المناطق الساحلية المحدودة وظلت مناطق الداخل في عمان بمثابة العمق الاستراتيجي الذي انطلقت منه، ومن بعض المناطق الساحلية كصحار حملات المقاومة الوطنية العمانية، حتى تم التخلص من الاحتلال البرتغالي بعد نحو قرن ونصف القرن.

يمثل تولي الامام ناصر بن مرشد اماما على عمان في عام ١٦٢٤م بداية دولة اليعارية، وقد تمكن الامام ناصر بن مرشد من خلال توحيد البلاد تحت قيادته للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، وعبر تجهيز اسطول بحري قوي، تمكن من تقليص نفوذ البرتغاليين وتحرير بعض المدن الساحلية منهم، وقد واصل الامام سيف بن سلطان المعروف بـ «قيد الارض» هذه المهمة الجليلة في مطاردة البرتغاليين خاصة وأنه توفرت له الكثير من عناصر القوة المادية والعسكرية حتى تمكن من تحرير مسقط عام ١٦٥٠م وهو ما كان ايدانا بأقول نجم البرتغاليين في منطقة الخليج ككل. جدير بالذكر ان القوات العمانية طاردت البرتغاليين إلى سواحل الهند وشرق إفريقيا.



▲ أحد علماء الآثار
البحرية يفحص
مرساة حجرية
قديمة تم اكتشافها
مؤخراً في المياه
الساحلية شمالي
مدينة صور.

وبالرغم مما حققه اليعاربة خاصة في المراحل الأولى من حكمهم من ازدهار اقتصادي و سطوة خارجية، الا ان ذلك لم يستمر طويلا خاصة مع عودة الخلافات الداخلية إلى الظهور مرة أخرى مما أدى إلى اضعافهم وتعرض البلاد لغزو خارجي مرة أخرى.

البوسعيد

٢٥٤ عاما من التحرير إلى بناء الدولة العصرية

تمثل مبايعة الامام أحمد بن سعيد الذي كان واليا على صحار وما حولها في عام ١٧٤٤م بداية لحقبة جديدة في التاريخ العماني، استمرت بمراحلها المختلفة على امتداد المائتين والاربعة والخمسين عاما الأخيرة، وجدير بالذكر ان تولي الامام احمد بن سعيد الامامة في عمان جاء نزولا على رغبة أهل الحل والعقد في عمان في ذلك الوقت بالنظر لمواقفه وشجاعته وبخاصة في تخليص البلاد من الغزاة الفرس، وقد تمكن الامام احمد بن سعيد الذي أسس الدولة البوسعيدية من اعادة توحيد البلاد واخماد الفتن الداخلية وانشاء قوة بحرية كبيرة إلى جانب اسطول تجاري ضخم وهو

ما اعاد النشاط والحركة التجارية إلى السواحل العمانية. كما اعاد لعمان دورها في المنطقة، وليس أدل على ذلك من انه ارسل نحو مائة مركب تقودها السفينة الضخمة - الطراد - «الرحماني» في عام ١٧٧٥م إلى شمال الخليج لفك الحصار الذي ضربه الفرس حول البصرة في ذلك الوقت بعد استنجد والي بغداد به وقد تم له ما أراد.

وبعد ان توفي الامام احمد بن سعيد في الرستاق سنة ١١٩٨هـ/١٧٨٣م والتي اتخذ منها عاصمة له، خلفه عدد من الائمة والسلاطين البارزين الذين حافظوا على استمرار حكم أسرة البوسعيد، وفي عهد حفيده حمد (١١٩٩هـ/١٧٨٤م - ١٢٠٦هـ/١٧٩٢م) انتقلت العاصمة من الرستاق إلى مسقط لتستقر فيها حتى الآن.

إذا كان من المفروغ منه ان الشعور العميق لدى العمانيين في كل المناطق والاقوات بالانتماء إلى ارض عمانية واحدة تترابط معا بقوة ابنائها في مواجهة أية تحديات خارجية ظل يمثل حقيقة متصلة عبر كل مراحل التاريخ العماني، فإن استمرار اسرة البوسعيد في الحكم منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن قدم في الواقع سياجا آخر لدعم الوحدة الوطنية العمانية خاصة في مراحل محددة بلغت ذروتها في عهد السيد سعيد بن سلطان (١٨٠٤ - ١٨٥٦م) ثم في عهد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم باني نهضة عمان الحديثة.

وبغض النظر عن بعض فترات الضعف والانكماش والتخلف التي حدثت خلال القرنين ونصف القرن الأخير، الا ان هذه الحقبة قد اثمرت عددا من الانجازات الهامة في مسيرة عمان التاريخية لعل من ابرزها ما يلي:

- التخلص من كل صور ومظاهر الاحتلال والنفوذ الاجنبي.

- بناء امبراطورية عمانية كبيرة امتدت لتشمل مناطق عديدة في شرق افريقيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد فرضت هذه الامبراطورية وجودها البحري في المحيط الهندي واقامت علاقات سياسية متوازنة مع القوى العظمى في ذلك الوقت خاصة بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى الولايات المتحدة.

- التغلب على مختلف التحديات الداخلية والاقليمية وارساء أساس قوي لعلاقات متوازنة خليجيا واقليميا ودوليا اتاح للسلطنة الحفاظ على مصالحها الوطنية.

- ثم بناء دولة عصرية مزدهرة تمثل الامم بالنسبة لكل ابنائها.

- وقبل ذلك وبعده تحقيق استمرارية ووحدة التاريخ العماني.



عمان الجغرافيا

إذا كانت الجغرافيا في جوهرها تقوم على حتميات الموقع والتضاريس وامتدادات الحدود ساحلية كانت أو برية، الا انها في الجانب الآخر منها تمثل حوار الطبيعة والامكانات المتاحة وكيفية التعامل الانساني معها ليس فقط للتغلب على مشكلاتها ولكن تحويلها إلى عناصر قوة. وتمتلك سلطنة عمان موقعا استراتيجيا بالغ الأهمية كان له دوما صدى قويا في سياساتها وخياراتها واسلوبها في التعامل مع كثير من القضايا والتطورات.

تقع سلطنة عمان في اقصى الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية وتمتد بين خطي عرض ١٦,٤٠ و ٢٦,٢٠ درجة شمالا وبين خطي طول ٥١,٥٠ و ٥٩,٤٠ درجة شرقا، وتطل على ساحل يمتد أكثر من ١٧٠٠ كيلومتر يبدأ من اقصى الجنوب الشرقي حيث بحر العرب ومدخل المحيط الهندي، ممتدا إلى خليج عمان حتى ينتهي عند مسندم شمالا، ليطل على مضيق هرمز مدخل الخليج العربي.

وترتبط حدود عمان مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي ومع المملكة العربية السعودية غربا، ودولة الامارات العربية المتحدة شمالا. ويتبعها عدد من الجزر الصغيرة في خليج عمان ومضيق هرمز مثل سلامة وبناتها، وفي بحر العرب مثل جزيرة مصيرة ومجموعة جزر الحلانيات.

وتقع عمان شمال مدار السرطان وجنوبه فتنتهي بذلك إلى المناطق الحارة الجافة للكرة الارضية الا انه بجنوبها امتدادات للمناخ الآستوائي. ومن هذا الموقع تسيطر سلطنة عمان على اقدم وأهم الطرق التجارية البحرية في العالم وهو الطريق البحري بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ومن هذا الموقع ايضا اتصلت طرق القوافل عبر شبه الجزيرة العربية لترتبط ما بين غربها وشرقها وشمالها وجنوبها. وتبلغ مساحة عمان حوالي ٣٠٩ آلاف كيلومتر مربع.

تتميز جغرافية عمان بوجود سلسلة جبال الحجر التي تمتد من منطقة رؤوس الجبال في رأس مسندم (حيث يقع مضيق هرمز بوابة الخليج العربي) إلى رأس الحد أقصى امتداد للجزيرة العربية من جنوبها الشرقي في المحيط الهندي، ذلك على شكل قوس عظيم يتجه من الشمال الشرقي للبلاد إلى جنوبها الغربي، ويصل أقصى ارتفاع له ٣٠٠٠ متر في منطقة الجبل الاخضر.

وفي محافظة مسندم ترتفع الجبال إلى ١٨٠٠ متر فوق سطح البحر، ويطلق البعض على رأس مسندم لقب النرويج الاستوائية لكثرة الازقة البحرية التي تكتنفها الصخور والمداخل المتلوية، ويقع مضيق هرمز بين ساحل ايران وعمان لكن الجزء الصالح منه للملاحة هو الذي يقع بالقرب من الساحل العماني، ومن أهم مدن محافظة مسندم خصب ومدحا ودبا وبخا. ويشبه العمانيون هذه السلسلة من الجبال بالعمود الفقري للانسان فيسمون المنطقة التي تقع على خليج عمان بالباطنة والمنطقة التي تقع إلى الغرب من المرتفعات بالظاهرة، فالباطنة هي الشاطئ الساحلي الذي شكلته الوديان الهابطة من الجبال ويتراوح اتساعه ما بين ١٥ و ٨٠ كيلومترا، كما يتجاوز طوله ٣٠٠ كيلومتر، وهي المنطقة الزراعية الرئيسية في البلاد، حيث البساتين التي ترويه المياه الجوفية وهي تمتد شمالا من مسقط حتى الحدود مع دولة الامارات العربية المتحدة، ولهذا فهي اكثر مناطق السلطنة ازدهارا بالسكان وتقع فيها عدد من المدن مثل بركاء والمصنعة والسويق والخابورة وصحم وصحار وشناص.

اما منطقة الظاهرة فتقع على الجانب الآخر من الجبال وهي ايضا سهول تكونت من طمي الوديان تمتد غربا حتى تتلاشى في الصحراء. وهناك عدة وديان تقطع هذه السلسلة من الجبال اكبرها وادي سمائل الذي يصل بين مدينة مسقط على الساحل إلى ازكي ونزوى في الداخل لهذا يطلق العمانيون على المنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الغرب من ذلك الوادي منطقة الحجر الغربي، وفيها تقع منطقة الجبل الاخضر ومدن الرستاق ونخل والعوابي وغيرها والمنطقة التي تقع فيها سلسلة الجبال إلى الشرق من وادي سمائل تسمى منطقة الحجر الشرقي، وفيها تقع مدن سمائل وبدبد وغيرها. وأعلى منطقة في جبال الحجر هي جبل شمس في منطقة الجبل الاخضر إذ يبلغ ارتفاعه ٣ آلاف متر فوق سطح الارض. يضيق الساحل العماني عند مرتفعات القرم بمسقط ليصبح الشاطئ

◀ من فيض عطاء
الطبيعة الجغرافية
وجمالها الخلاب في
(محافظة مسندم).

◀ زرقة السماء
تقترب من روعة
اللون الذهبي لرمال
(صحراء وهيبة) في
لوحة بانورامية
مدهشة لجغرافيا
عمان الساحرة.





▲ تشكلت هذه
الهوابط الصخرية
بفعل انسياب المياه
ببطء على مر
السنوات على جوانب
التلال بوادي
الشويمية.

صخورها مليئة بالجيوب المائية، كما هو الحال في رأس مسندم في أقصى شمال البلاد ثم يعود فيتسع تدريجيا جنوب مسقط حتى رأس الحد.

ومن رأس الحد إلى المضيرب بالمنطقة الشرقية إلى فيلم على الشاطئ في خليج مصيرة تمتد رمال آل وهيبة بطول حوالي مائة وستين كيلومترا وعرض حوالي ثمانية كيلومترات وإلى الجنوب الغربي من جزيرة مصيرة تقع مساحة شاسعة من الأراضي المستوية الحجرية تعرف باسم جدة الحراسيس بينما تقع إلى الغرب من رمال آل وهيبة أراضي منبسطة صخرية واسعة عرضها حوالي مائتين وخمسين كيلومترا تتخللها وديان تجري من الشمال إلى الجنوب مثل وادي حلفين ووادي عندام.

وتقع غربي مصيرة شبه جزيرة بر الحكمان، ويفصلها عن جزيرة مصيرة مجرى مائي يبلغ اتساعه ١٤ كيلومترا، وتتكون منطقة بر الحكمان من ملاحات منبسطة، وفي بعض المواسم يغطي البحر خمسة كيلومترات من أراضيها ويعتمد سكانها في حياتهم على صيد الأسماك.

وعلى ساحل بحر العرب تمتد سلطنة عمان مسافة ٥٦٠ كيلومترا تغمر الأمطار الموسمية حوالي مائة وثلاثين كيلومترا منها، تضم سهلا ساحليا

بعرض لا يزيد عن ثمانية كيلومترات، تقع فيه صلالة حاضرة محافظة ظفار وغيرها من المدن مثل مرباط وسدح ورخيوت وضلكوت، وتزخر الشواطئ الساحلية بالمحافظة بثروة سمكية هائلة في مقدمتها سمك السردين الذي يستخدم علفا للحيوانات وسماذا للمزروعات فضلا عن انه طعام للانسان.

اما منطقة جبال ظفار فتتمدد من الشرق إلى الغرب بطول حوالي ٤٠٠ كيلومتر قبالة جزر الحلايب إلى الحدود مع الجمهورية اليمنية وبها ثلاث مناطق جبلية تشكل سلسلة واحدة متصلة. فالمنطقة الواقعة في اقصى الشرق تسمى جبل سمحان والوسط جبل القرى والغرب جبل القمر، ولا يزيد عرض هذه الجبال عن ٢٣ كيلومترا واقصى ارتفاع لها ٢٥٠٠ متر، وهناك ٧٥ كيلومترا من هذه الجبال تكسوها الخضرة من يونيو إلى سبتمبر إذ تتميز هذه المنطقة عن بقية مناطق الجزيرة العربية بهبوب الرياح الموسمية عليها الآتية من الجنوب الغربي في الفترة من يونيو إلى سبتمبر مما يسبب هطول الامطار وانتشار المراعي، كما تنمو على بعض اجزائها اشجار اللبان التي كانت لها تجارة رائجة اشتهرت بها هذه المنطقة وكانت مصدر ثروتها في العصور القديمة كما تتفجر منها عيون تتدفق بالماء على مدار العام.

معنى هذا ان عمان كانت قبل اختراع وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة من سيارات وطائرات وبرق وهاتف واذاعة وتلفزيون وشق طرق - جزيرة كبيرة تقع بين بحرين: بحر من المياه المالحة شرقا (بحر العرب جنوبا خليج عمان شمالا) وبحر من الرمال غربا (الربع الخالي) لكن هذه الجزيرة الكبيرة كانت تجد لها منافذ للاتصال بالعالم الخارجي لاسباب تجارية وحضارية وسكانية، فمن جهة البر كانت هناك عدة منافذ اهمها:

- طريق القوافل من مرباط عبر النجد بمحاذاة الربع الخالي الجنوبي إلى شبوه على حدود حضرموت، ومنها إلى اليمن ثم مصر ومدن حوض البحر الابيض المتوسط.

- الطريق من بهلا بالمنطقة الداخلية إلى البريمي وعبري من خلال وادي الجزري ووادي الحواسنة.

- طريق القوافل من ظفار جنوبا مرورا بمدينة وبار (منطقة شحر حاليا) والتي تقع على صحراء الربع الخالي، ومنها إلى أسواق الاسكندرية وروما حيث ثبت مؤخرا ان هذه المدينة الاثرية كانت عاصمة رئيسية من عواصم التجارة العالمية ومركزا لتجارة اللبان.

أما البحر فقد تفوق العمانيون أولاً في صناعة السفن، حتى كانوا أصحاب أكبر أسطول تجاري وعسكري في الخليج في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وبهذا استطاع العمانيون أن يصلوا في وقت مبكر جداً إلى ساحل إفريقيا الشرقي غرباً (حوالي القرن الأول الميلادي) وحتى كانتون في الصين شرقاً (حوالي القرن السادس الميلادي).

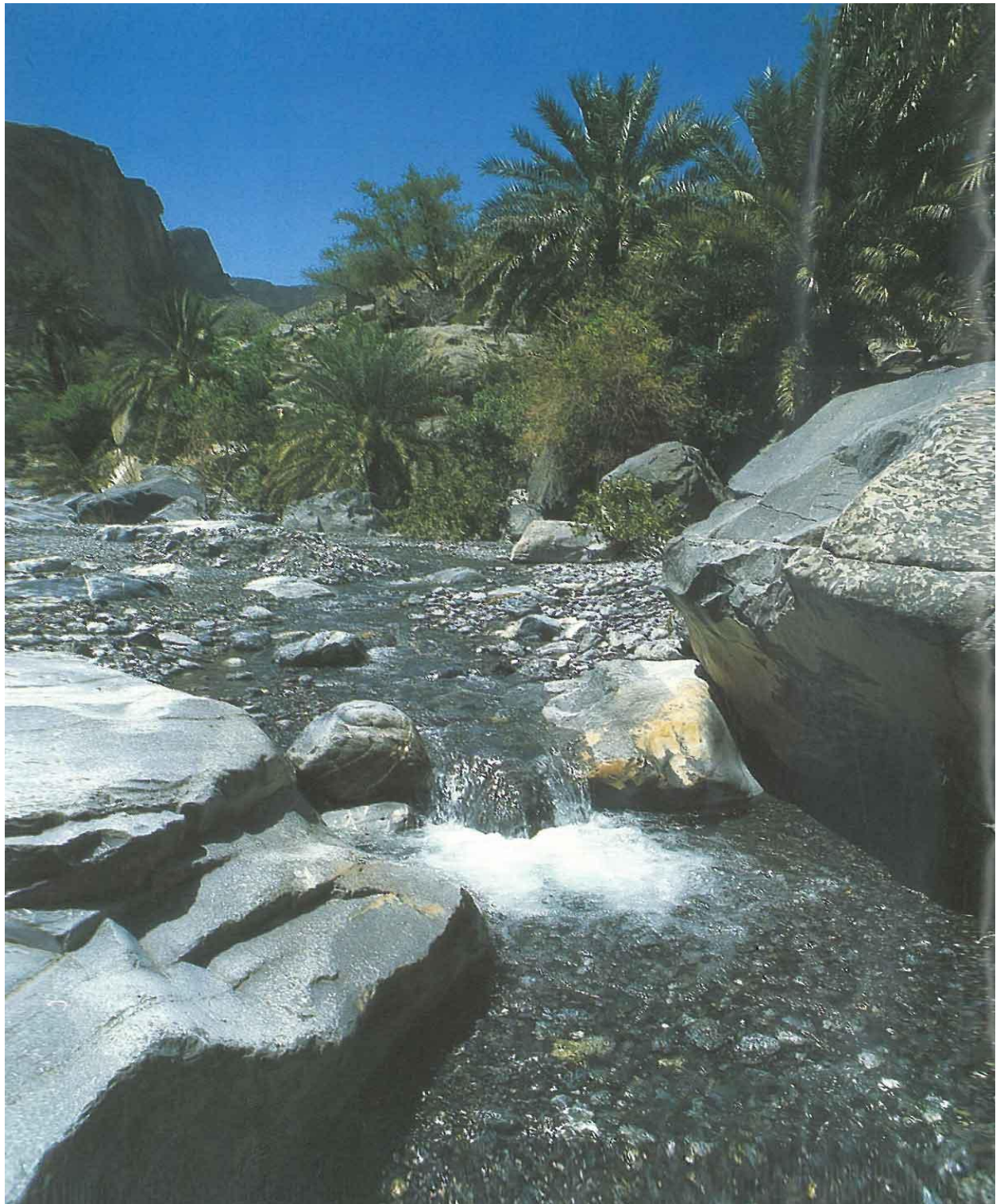
وإذا كانت عمان ككل - قبل اختراع وسائل المواصلات، والاتصالات الحديثة - جزيرة وسط بحرين من المياه المالحة والرمال، فإنها كانت أيضاً بدورها مجموعة من مئات الجزر تفصلها عن بعضها البعض سدود جبلية وبحار رملية. وقد كان الفضل لنظام الأفلاج في معظم أنحاء عمان الوسطى في إيجاد نظام إداري يعمل على تماسك قاطني هذه الجزر السكانية. ذلك أن عمان لا تتمتع بنهر يربط بين أجزائها مثل أنهار دجلة والفرات والنيل التي قامت على ضفافها حضارات كبرى، لكن الطبيعة لم تبخل عليها بمياه جوفية تجود بها الآبار حيناً والأفلاج حيناً آخر.

والفلاج - من الفعل فلاج بمعنى فلق وشق - هو باختصار قناة مائية لها مصدر من فجوة في مكان مرتفع في طبقة صخرية، ومنها تمتد قناة مسافة أميال عديدة حتى تصل إلى أرض قابلة للزراعة، فإذا كانت في مستوى سطح الأرض تقام قناة سطحية وإذا صادفت أرضاً مرتفعة تم مدها عن طريق حفرها بأسلوب يدل على مهارة معمارية متقدمة أما إذا تطلب مدها بالمرور بأرض منخفضة عن مستواها اقيم لها جسر.

والذي يهمنا هو الأسلوب الإداري الحضاري للأفلاج الناشئ عن ضرورة تعاون المستفيدين من مياهها في ري أراضيهم الزراعية ومختلف الاستخدامات الأخرى. فهناك ترتيبات دقيقة تنظم الأولوية في استعمال مياه الفلاج والاستفادة منه. وهكذا يتضح أن الفلاج لعب دوراً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً في تاريخ المجتمع العماني، كان له أثره البارز في التوجيه الإداري بل في إيجاده من أجل الاتفاق على توزيع مياهه والالتزام بهذا الاتفاق والاحتكام إلى سلطة ما عند وقوع خلاف حول هذا التوزيع.

وهكذا نجد أن جغرافية عمان تقوم على أساس تفاعل الثنائيات.. البحر والبر.. والساحل والداخل، الجبل والسهل، الواحات الخضراء والصحراء الصفراء.. فلا عجب أن كان هذا التفاعل هو محور التاريخ العماني. وتكمن عبقرية الإنسان العماني في التكيف مع هذه الثنائيات حيناً وتطويعها لخدمته حيناً آخر.

◀ مع هطول الأمطار
الغزيرة تنحدر
المياه من أعالي
جبل شمس لتغذي
وادي غول بولاية
الحمراء.



الهيكل التنظيمي للدولة

إن التطور والنقلة النوعية رفيعة المستوى التي تحققت بالنسبة لإنشاء وتنظيم وتطوير الهيكل التنظيمي للدولة والتي بدأت مع إنطلاق مسيرة النهضة العمانية المعاصرة وتواكبت مع مراحل بناء الدولة العصرية هي من أهم الجوانب التي تعكس الرؤية الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم في بناء دولة عصرية تحافظ على هويتها وتراثها الوطني وترتكز على حكم القانون من جهة وعلى تكامل وتفاعل أدوار المؤسسات الوطنية تنفيذية وتشريعية وقضائية من جهة ثانية. بما يؤدي دوماً إلى مشاركة فاعلة ومنتزيدة للمواطنين في بناء الحاضر وصياغة المستقبل من جهة ثالثة.

وفي هذا الاطار فإن الهيكل التنظيمي للدولة بهيئاته وأجهزته المختلفة وباختصاصاته المحددة بدقة ووضوح يكتسب أهميته البالغة ودلالته الحضارية ليس فقط في ضوء ما كان قائماً حتى تولى جلالة السلطان المعظم مقاليد الحكم في البلاد، ولكن أيضاً من أن ذلك يقدم صيغة سياسية عمانية متميزة للحكم تحمل تقاليد الماضي وتطلعات المستقبل. وقد أكد جلالة السلطان المعظم في خطابه في العيد الوطني السابع والعشرين المجيد «لقد عملنا خلال الحقبة الماضية على بناء الدولة العصرية المتكاملة في أجهزتها ومؤسساتها، الملتزمة في مبادئها وسياساتها.. الواضحة في مواقفها وتوجهاتها وكان صدور النظام الأساسي للدولة تتويجاً لتلك الحقبة».

كما اشار جلالته حفظه الله إلى أن «نسيج البناء العصري في عمان تتربط فيه التقاليد مع التحديث بمقانه ووفقا ولعلها أوضح ما تكون في النظام الأساسي للدولة.. وهو نظام مدون ينظم في إطار قانوني العلاقة بين المواطنين وحكومتهم على أساس المبادئ والتقاليد العمانية والإسلامية الراسخة.. وهو في نفس الوقت نظام حديث يؤهل عمان وشعبها للقرن الحادي والعشرين».

فللمرة الأولى في التاريخ العماني الحديث والقديم تصدر وثيقة قانونية متكاملة تحدد الحقوق والواجبات العامة وتفصل «الأحكام الخاصة لرئيس الدولة ومجلس الوزراء والقضاء وأشارت إلى المجالس المتخصصة والشؤون المالية ومجلس عمان واحالت بيان الأحكام في كل منها إلى المراسيم والقوانين».

وفي هذا الأطار جاءت المراسيم السلطانية الاثنا عشر التي أصدرها جلالة السلطان المعظم في ١٦ ديسمبر ١٩٩٧ ترجمة للنظام الأساسي للدولة واعداداً للانطلاق بعمان إلى القرن الحادي والعشرين حيث تم اجراء تعديل في مسميات بعض الوزارات وانشاء وزارة للاوقاف والشؤون الدينية، والغاء وزارة التنمية بنقل اختصاصاتها وموجوداتها ومخصصاتها والعاملين فيها إلى وزارة الإقتصاد الوطني. واعادة تشكيل مجلس الوزراء واكتمال تشكيل (مجلس عمان) واصدار اللائحة الداخلية لمجلس الدولة واللائحة الداخلية لمجلس الشورى وتعيين رئيس وأعضاء مجلس الدولة ودفع طاقات شابة ومؤهلة إلى الجهاز الإداري في الدولة وإنشاء لجنة متابعة التعمين.

نص النظام الأساسي للدولة في مادته الأولى على أن «سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط» كما نصت المادة الثانية على أن دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع. ويقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة وفقاً للقانون - حسب ما أشارت اليه المادة التاسعة.

وبينما حدد الباب الأول من النظام الأساسي للدولة كيفية وخطوات تولي الحكم، نصت المادة الخامسة منه على أن «نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان وتشترط في من يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين عماريين مسلمين».

ويتكون الهيكل التنظيمي للدولة من السلطات والمؤسسات والمجالس والهيئات التالية :

أولاً : حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم.
جلالة السلطان المعظم هو رأس الدولة ورئيسها والسلطة العليا والنهائية

لها. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة ذاته مصونة لا تمس، وإحترامه واجب وأمره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساھر على رعايتها وحمايتها.

وقد حددت المادة رقم ٤٢ من النظام الأساسي للدولة المهام التي يقوم بها جلالة السلطان المعظم ومنها المحافظة على إستقلال البلاد ووحدة أراضيها وحماية أمنها الداخلي والخارجي ورعاية حقوق المواطنين وحرياتهم وكفالة سيادة القانون وتوجيه السياسة العامة للدولة. وكذلك اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة أي خطر يهدد سلامة السلطنة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها وسلامته ورئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته، رئاسة المجالس المتخصصة أو تعيين من يتولى رئاستها وتعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء والوكلاء ومن في حكمهم وكبار القضاة وأعفاؤهم من مناصبهم وأعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب وعقد الصلح وفقاً لإحكام القانون، إصدار القوانين والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وإصدار الموازنة العامة للدولة والعفو عن اية عقوبة أو تخفيفها. وغير ذلك من المهام. كما تصدر الاحكام وتنفذ باسم جلالة السلطان المعظم.

ثانياً : مجلس الوزراء :

يعاون مجلس الوزراء جلالة السلطان المعظم في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها. ووفقاً لما جاء في المادة ٤٤ من النظام الأساسي للدولة. فإن مجلس الوزراء هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسة العامة للدولة. وفي هذا الإطار فإنه يتولى بوجه خاص «رفع التوصيات إلى السلطان في الامور الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والصحي والثقافي، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية والإدارية واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية، ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة ورفعها إلى السلطان للاعتماد ومتابعة تنفيذها، مناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوجيهات والقرارات المناسبة في شأنها، الاشراف

على سير الجهاز الاداري للدولة ومتابعة ادائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته، الاشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات واحكام المحاكم بما يضمن الإلتزام بها. وأية اختصاصات أخرى يخوله ايها السلطان او تخول له بمقتضى احكام القانون ولمجلس الوزراء امانة لمعاونته على اداء اعماله. ويتولى معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد منصب الامين العام لمجلس الوزراء. جدير بالذكر ان المادة ٥٣ من النظام الأساسي للدولة تضمنت انه «لا يجوز لاعضاء مجلس الوزراء ان يجمعوا بين مناصبهم الوزارية ورئاسة او عضوية مجلس ادارة اية شركة مساهمة عامة...».

ووفقاً للمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٥ يتشكل مجلس الوزراء برئاسة جلالة السلطان المعظم وعضوية ٢٩ شخصية على النحو التالي:

صاحب السمو السيد ثويني بن شهاب آل سعيد

الممثل الخاص لجلالة السلطان المعظم

صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد

نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء

صاحب السمو السيد فيصل بن علي آل سعيد

وزير التراث القومي والثقافة

معالي السيد سيف بن حمد بن سعود

وزير ديوان البلاط السلطاني

معالي الفريق أول علي بن ماجد المعمرى

وزير مكتب القصر

معالي السيد بدر بن سعود بن حارب

الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع

معالي السيد علي بن حمود البوسعيدى

وزير الداخلية

معالي يوسف بن علوي بن عبد الله

الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية

معالي الشيخ محمد بن عبدالله بن زاهر الهنائي

وزير العدل

معالي أحمد بن عبد النبي مكي

وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة.

◀ حضرة صاحب

الجلالة السلطان

المعظم يترأس

(اجتماع مجلس

الوزراء) ضمن اهتمام

جلالته المتواصل

بالتخطيط والانجاز

لعمان الدولة

والانسان.





معالي يحيى بن محفوظ المنذري
وزير التعليم العالي
معالي عبد العزيز بن محمد الرواس
وزير الاعلام
معالي السيد المعتصم بن حمود البوسعيدي
وزير الدولة ومحافظ مسقط
معالي سالم بن عبد الله الغزالي
وزير المواصلات
معالي أحمد بن سويدان البلوشي
وزير البريد والبرق والهاتف
معالي الشيخ محمد بن علي القتبي
وزير الكهرباء والمياه
معالي السيد مسلم بن علي البوسعيدي
وزير الدولة ومحافظ ظفار
معالي مالك بن سليمان المعمرى
وزير الاسكان
معالي الدكتور علي بن محمد بن موسى
وزير الصحة
معالي الشيخ عامر بن شوين الحوسني
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني
معالي حامد بن سعيد العوفي
وزير موارد المياه
معالي مقبول بن علي سلطان
وزير التجارة والصناعة
معالي محمد بن علي بن ناصر العلوي
وزير الشؤون القانونية
معالي السيد سعود بن إبراهيم البوسعيدي
وزير التربية والتعليم
معالي الشيخ عبد العزيز بن مطر العيزي
وزير الخدمة المدنية
معالي الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالله السالمي

وزير الاوقاف والشؤون الدينية
معالي الدكتور أحمد بن خلفان بن محمد الرواحي
وزير الزراعة والثروة السمكية
معالي الدكتور محمد بن حمد بن سيف الرمحي
وزير النفط والغاز
معالي الدكتور خميس بن مبارك بن عيسى العلوي
وزير البلديات الاقليمية والبيئة

ثالثاً : مجلس الدفاع

اصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم المرسوم السلطاني رقم ١٠٥ / ٩٦ في ٢٨ / ١٢ / ١٩٩٦ بتشكيل مجلس الدفاع برئاسة جلالته وعضوية ثمان شخصيات بحكم مناصبهم. ويجتمع المجلس بدعوة من جلالة السلطان ويتولى النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها. وذلك في غير الحالة المنصوص عليها في المادة السادسة من النظام الأساسي للدولة. وبالنسبة لهذه الحالة - شغور منصب السلطان - ينعقد مجلس الدفاع بقوة القانون برئاسة أعلى أعضائه رتبة وبحضور ثلثي أعضائه على الأقل وذلك للقيام بدعوة مجلس العائلة الحاكمة للانعقاد لتحديد من تنقل اليه ولاية الحكم.

كما نص مرسوم تشكيل مجلس الدفاع على أن يقوم المجلس بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة وإتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن وذلك إذا لم يتفق مجلس العائلة على اختيار سلطان البلاد خلال المدة المحددة قانوناً. ويظل مجلس الدفاع في حالة انعقاد إلى حين أداء السلطان اليمين المنصوص عليها في المادة السابعة من النظام الأساسي للدولة. ويؤدي السلطان اليمين أمام جلسة مشتركة لمجلس عمان والدفاع.

رابعاً : مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة :

يرأس جلالة السلطان قابوس المعظم مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة. والذي يتولى اعداد السياسة المالية للدولة ومايتصل بالنظام المالي والنقدي لها. وكذلك اعداد الموازنة العامة السنوية للدولة ودراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية وما يتصل بالاستثمارات الداخلية والخارجية وتمويلها وغير ذلك من الجوانب المرتبطة بالادخار والاستثمار

والنواحي المالية والنقدية الأخرى. كما يعنى المجلس بشؤون موارد الطاقة من حيث العمل على تطوير مصادرها وتنمية مساهماتها في الاقتصاد الوطني وتحسين سبل استخدامها. ويتعاون المجلس في اداء مهامه مع الجهات المعنية الأخرى وذات الصلة بما يبحثه او يتناوله من قضايا. ويعقد المجلس جلساته برئاسة جلالة السلطان المعظم أو برئاسة نائب رئيس المجلس.

خامسا : اللجان العليا والمجالس الفرعية والهيئات العامة :

نصت المادة ٥٦ من النظام الأساسي للدولة على ان «تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين اعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية». ويضم الجهاز الإداري للدولة عدداً من اللجان العليا والمجالس المتخصصة النوعية والهيئات العامة التي تتولى كل منها العمل أو الإشراف على قطاع محدد لوضع رؤية متكاملة والتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية بما فيها الوزارات لتحقيق المصلحة العامة وبما يضمن انسياب وتنسيق العمل في الجهات التي تعمل في قطاع واحد ويشارك في كل من هذه اللجان أو المجالس والهيئات عدد من الوزراء وفقا لمجال ونطاق عمل كل من منها وفي أطار إختصاصها.

١ - اللجنة العليا للمؤتمرات :

تتولى اللجنة العليا للمؤتمرات مهمة الاعداد والمتابعة والتنسيق بالنسبة لما يتصل بالمؤتمرات التي تشارك فيها السلطنة، وخاصة المؤتمرات المرتبطة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك بالعمل والتنسيق مع الوزارات المعنية.

ويرأس اللجنة العليا للمؤتمرات صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء في حين يتولى صاحب السمو السيد اسعد بن طارق منصب الأمين العام للجنة.

٢ - مجلس الخدمة المدنية :

يتولى مجلس الخدمة المدنية رسم السياسة العامة المتعلقة بالخدمة المدنية والنظر فيما يرتبط بذلك من قرارات وقوانين واجراءات تستهدف العمل على زيادة نسبة التعمين ورفع كفاءة الاداء في الجهاز الاداري للدولة.

ويرأس المجلس معالي السيد سيف بن حمد بن سعود وزير ديوان البلاط السلطاني.

٣ - مجلس جامعة السلطان قابوس :

يعمل مجلس جامعة السلطان قابوس من اجل الحفاظ على مستوى التعليم الجامعي والارتقاء به وتحقيق اكبر تنسيق ممكن بين مجالات ومخرجات التعليم الجامعي وبين احتياجات خطة التنمية الوطنية من خريجي جامعة السلطان قابوس. ويرأس مجلس جامعة السلطان قابوس معالي محمد بن الزبير مستشار جلالة السلطان قابوس لشؤون التخطيط الاقتصادي ورئيس جامعة السلطان قابوس.

مجلس المناقصات :

يتولى مجلس المناقصات مسؤولية فتح ودراسة عروض وترسية جميع المناقصات الحكومية على اختلاف انواعها وقطاعاتها بما فيها تلك الخاصة بتنفيذ المشروعات وشراء الاحتياجات. ويستثنى من ذلك عقود ومشروعات وحدات الدفاع او ما يرد باستثنائه نص في قانون أو نظام المناقصات وللمجلس كذلك متابعة تطورات تنفيذ كل من المشروعات المشار اليها حتى اكتمالها والعمل على حل اية مشكلات تعترض تنفيذها، وذلك في اطار صلاحياته. ويرأس المجلس معالي مالك بن سليمان المعمري وزير الاسكان.

٥- الهيئة العمانية للاعمال الخيرية :

تقوم الهيئة العمانية للاعمال الخيرية بمختلف الاعمال الخيرية التي من شأنها مساعدة المحتاجين داخل السلطنة وخارجها والتخفيف عنهم في حالة تعرضهم لظروف خاصة تستدعي المساعدة او لكوارث او حوادث فردية او جماعية. كما تدعم الهيئة كذلك مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية خاصة تلك التي ترعى الطفولة والايتام والمعوقين والعجزة وغيرها من الاعمال الخيرية. وقد أنشئت الهيئة العمانية للاعمال الخيرية بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٩٩٦/٦. ويرأس الهيئة معالي محمد بن علي العلوي وزير الشؤون القانونية.

٦ - الهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضية والثقافية :

تتولى الهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضية والثقافية الاشراف على ادارة كل ما يتصل بدعم وتطوير والارتفاع بأداء الأنشطة الشبابية سواء في المجالات الرياضية أو الثقافية. والعمل من اجل اعداد الشباب اعداداً متوازناً ومتكاملاً رياضياً وثقافياً، واتاحة الفرصة امامه للمشاركة في الأنشطة المرتبطة بهذه المجالات على المستويات الخليجية والعربية والدولية وذلك لزيادة التفاعل بين الشباب العماني والشباب في الدول الأخرى والارتقاء بهذا القطاع الحيوى واسهامه في مختلف الأنشطة الوطنية. ويرأس الهيئة معالي الشيخ محمد بن مرهون المعمرى رئيس الهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضية والثقافية.

٧ - لجنة متابعة التعمين

تم انشاء لجنة متابعة التعمين وتتبع ديوان البلاط السلطاني، بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٥ / ٩٧. وتختص اللجنة بمتابعة ومراقبة تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بتعمين الوظائف في القطاعين العام والخاص ولها في سبيل ذلك عدة صلاحيات منها المشاركة في تحديد احتياجات الاقتصاد الوطني من القوى العاملة العمانية، والمشاركة في اعداد الخطط الاستثمارية والتشغيلية اللازمة لتطبيق سياسات التعمين بالتنسيق مع الجهات المختصة، اعداد تقارير تبين مدى تنفيذ خطط وبرامج التعمين في القطاعين العام والخاص والمقترحات اللازمة لتذليل الصعوبات التي تعترض تطبيقها. وتقوم الجهات المختصة في القطاعين العام والخاص بموافاة اللجنة بما تطلبه من بيانات واحصاءات ومعلومات تراها اللجنة لازمة لممارسة صلاحياتها. وترفع اللجنة تقاريرها وتوجيهاتها مباشرة إلى جلالة السلطان المعظم عن طريق معالي السيد وزير ديوان البلاط السلطاني. ويتألف اللجنة سعادة عبدالعالم بن مستهيل رخيوت وتضم ١٢ عضواً منهم سبعة اعضاء يمثلون القطاع العام وخمسة اعضاء يمثلون القطاع الخاص. وقد بدأت اللجنة اعمالها وتسعى إلى تكوين قاعدة بيانات متكاملة ودقيقة حول كل ما يتصل بالعمالة في السلطنة بوجه عام وما يتصل بعملية التعمين وسبل تعزيزها بوجه خاص.

الشورى العُمانية.. نموذج متكامل

مجلس عُمان

من المؤكد أن عام ١٩٩٧ سوف يظل من أبرز أعوام مسيرة النهضة العمانية المعاصرة ، ليس فقط لاكتمال البناء التنظيمي لمؤسسات الشورى العمانية وفقاً لما نص عليه النظام الأساسي للدولة ، ولكن أيضاً لأن إنشاء هذه المؤسسات تم على نحو يتجاوب مع تطلعات المواطن العماني ويكفل مشاركته الفعالة في بناء الحاضر وصياغة المستقبل من ناحية ، وبما يؤكد الخصوصية العمانية ونهج الشورى الذي إخطته جلالة السلطان المعظم وتطور مع مراحل المجتمع من ناحية ثانية .

فبينما تم اختيار أعضاء مجلس الشورى بواسطة المواطنين الذين لهم حق الترشيح في الولايات ، تم تعيين أعضاء مجلس الدولة من بين الشخصيات والفئات العمانية المشهود لها بالكفاءة والقدرة على إثراء العمل العام. ويظل يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٩٧ م يوماً مشهوداً حيث افتتح جلالة السلطان المعظم أول اجتماع لمجلس عُمان الذي يضم أعضاء مجلس الدولة وأعضاء مجلس الشورى وقد حدد جلالته في هذا الاجتماع التاريخي اطار العمل والأداء للمؤسسات التشريعية العمانية في اطار نهج الشورى العُماني .

لقد نص النظام الأساسي للدولة في الباب الخامس الذي حمل إسم : مجلس عُمان وفي المادة ٥٨ منه على أن (يتكون مجلس عُمان من : ١- مجلس الدولة ٢- مجلس الشورى ويبين القانون اختصاصات كل منهما ومدته وأدوار انعقاده ونظام عمله كما يحدد عدد أعضائه والشروط الواجب توافرها فيهم وطريقة اختيارهم أو تعيينهم وموجبات اعفائهم وغير ذلك من الأحكام التنظيمية).

وقد جاء تشكيل مجلس عُمان وفقاً للمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٦ في ٩٧/١٢/١٦ (توسيعاً لقاعدة المشاركة في الرأي بما يؤدي إلى الاستفادة من خبرات أهل العلم وذوى الاختصاص ويسهم في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة وخدمة الصالح العام).

كما نص المرسوم في المادة الثانية منه على أن يفتتح جلالة السلطان

مجلس عمان في بداية كل مدة جديدة لمجلس الدولة والشورى ، ولجلالته الدعوة إلى جلسات مشتركة للمجلسين من أجل بحث مسائل معينة تبينها الإرادة السامية عند صدور الدعوة . ولا يجوز في هذه الحالة بحث أية مسائل أخرى .

ويتولى رئاسة الجلسات المشتركة رئيس مجلس الدولة أو رئيس مجلس الشورى بما يحدده جلالته السلطان المعظم .
ونظراً لأهمية ما يضطلع به مجلس عُمان عند انعقاده فإنه يجب على جميع أعضاء مجلسي الدولة والشورى حضور جلسات افتتاح مجلس عُمان والجلسات المشتركة التي يدعو إليها جلالته السلطان وكذلك الجلسة المشتركة لمجلسي عُمان والدفاع المنصوص عليها في المادة ٧ من النظام الأساسي للدولة ولا يجوز لأي عضو التخلف عن حضور أي من الجلسات المشار إليها إلا لعذر قاهر .

وبالنسبة للتوصيات التي تصدر عن الجلسات المشتركة التي يدعو إليها جلالته السلطان المعظم فإنها تصدر بأغلبية أصوات الحاضرين ما عدا الرئيس الذي عليه أن يعطي صوت الترجيح عند تساوي الأصوات .
الجدير بالذكر أن جلالته السلطان المعظم أكد خلال كلمته في افتتاح مجلس عمان على عدد من الجوانب الهامة في عمل مجلس عُمان ومؤسسات الشورى العُمانية الأخرى وهي «تعدد الآراء والأفكار التي تخدم الصالح العام وتثري مسيرة التطور والبناء» والدراسة الموضوعية للمسائل التي تطرح أو التي يرى الأعضاء طرحها والتي «تتسم بالدقة والواقعية والوعي وصولاً إلى آراء سديدة وحلول رشيدة تؤدي بجانب الجهود التي تبذلها الحكومة إلى تقدم الوطن وتوفير أسباب الحياة الكريمة للجميع على هذه الأرض الطيبة» وابداء الآراء وتقديم المقترحات «بكل تجرد وترفع عن المصالح الخاصة وأن تلتزموا بالواقعية في تناول القضايا التي تمس المصلحة العليا للوطن والمواطن وتقوموا بمعالجتها من منظور شامل للبلاد بكل مناطقها وولاياتها ، لا تهدفون في ذلك إلا إلى تحقيق الصالح العام» بالإضافة إلى التركيز على «القضايا الرئيسية وعدم الانشغال بأمور جانبية قد تعوق التوصل إلى نتائج عملية في المسائل المطروحة للبحث» .

وفي الوقت الذي تعطى فيه هذه القواعد التي أشار إليها جلالته السلطان المعظم كل الحرية لأعضاء مجلسي الدولة والشورى في بحث القضايا

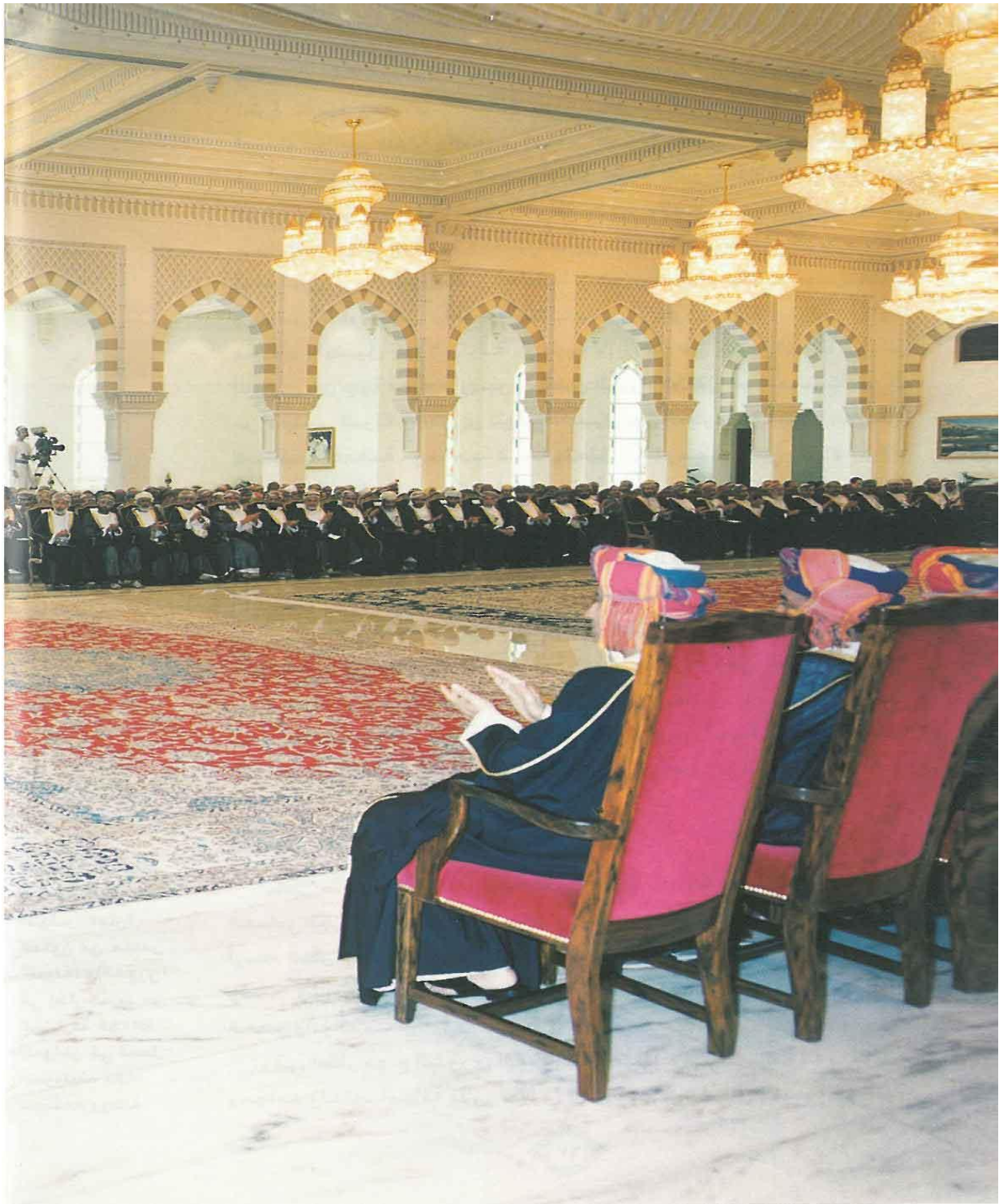
والموضوعات المطروحة أو التي يرون طرحها بواقعية وتجرد ومن خلال نظرة شاملة تستهدف الصالح العام ، فإن جلالته أكد ثقته الكبيرة في أعضاء مجلسي الدولة والشورى (مجلس عُمان) «لحمل الأمانة وأملنا عظيم في أنكم ستؤدون مهامكم الجسيمة بكل اقتدار وبروح الانتماء والوفاء لهذا الوطن العزيز من أجل غد أكثر اشراقاً بالخير والنماء» وبالتالي توفرت كل سبل المشاركة الفاعلة للمواطنين ، خاصة وأن مجلس الوزراء يعقد اجتماعين في العام يحضر أحدهما رئيس وأعضاء مكتب مجلس الدولة ويحضر الآخر رئيس وأعضاء مكتب مجلس الشورى وذلك بغرض متابعة مجالات التنسيق بين الحكومة من جهة وبين كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى من جهة أخرى . ويجوز لمجلس الوزراء تشكيل لجنة مشتركة مع أي من مجلسي الدولة والشورى تتولى التنسيق بين الحكومة والمجلس بما يخدم المصلحة العامة . وخاصة فيما يتعلق بالتوصيات التي يحيلها جلالة السلطان المعظم إلى الحكومة لمعرفة رأيها في مدى إمكانية تنفيذها أو لتحديد أفضل السبل للاستفادة منها . وبالفعل تم تشكيل لجنة مشتركة بين مجلس الوزراء ومجلس الشورى . ويأتي ذلك انطلاقاً من تأكيد جلالة السلطان المعظم على أن «مسيرة التنمية الشاملة لا تكتمل إلا بالتكاتف والتعااض والتعاون والتساند بين الحكومة والمواطنين ، لذلك فإن مسؤوليتكم في استمرار هذه المسيرة كبيرة وعظيمة وهي مسؤولية وطنية سوف تحاسبون عليها أمام الأجيال القادمة» . ويعكس ذلك على نحو واضح الدور الحيوي والبالغ الأهمية لمؤسسات الشورى العمانية وللمشاركة الفاعلة للمواطنين من خلالها في بناء الحاضر وصياغة المستقبل .

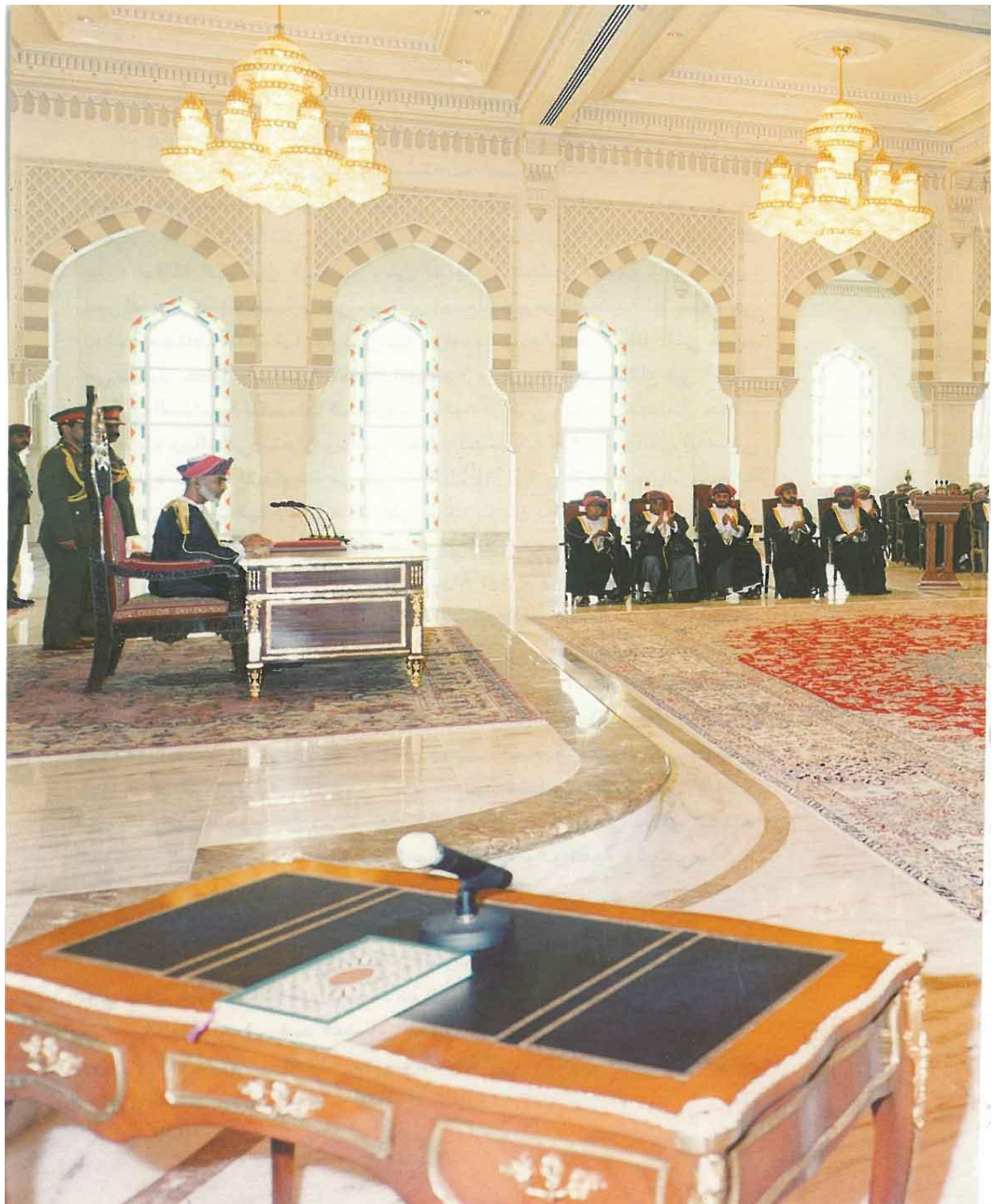
مجلس الدولة

يشكل مجلس الدولة «لجنة أخرى قوية راسخة في بنيان المجتمع العماني تعزز ما تحقق من منجزات وتؤكد ما رسمناه من مبادئ ومن بينها ارساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابغة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية معتزة بتاريخه، اخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته» .

وفي إطار نهج الشورى العمانية يضطلع مجلس الدولة بتكوينه ومهامه واختصاصاته بدور حيوي ليس فقط في مجال التنمية الوطنية

◀ جلالة السلطان
المعظم يفتتح
(مجلس عمان)
المكون من مجلس
(الدولة) و(الشورى)
في إطار المزيد من
المشاركة الفعالة
للمواطن في تحمل
مسؤوليته تجاه
مجتمعه ووطنه.





الشاملة، ولكن ايضا في تطور وتطوير المجتمع العماني وصولا إلى الأهداف والغايات التي حددها جلالة السلطان المعظم.

إن مجلس الدولة الذي يتكون من خبرات عمانية رفيعة ومختارة في مختلف المجالات يشكل في ممارسته لجانب من اختصاصاته، مجلسا للفكر والدراسة الموضوعية المتأنية لما يعرض عليه من أمور أو ما يطرح خلال جلساته من آراء في اطار مبدأ تعدد الآراء والأفكار الذي أكد عليه جلالة السلطان المعظم. ومن ثم يمثل مجلس الدولة رافدا حيويا آخر للمشاركة الوطنية وعلى مستوى ارفع الخبرات الوطنية للاسهام في دراسة مختلف القضايا بموضوعية وواقعية واعداد الدراسات التي تسهم في تنفيذ خطط وبرامج التنمية الوطنية والتي تساعد كذلك في ايجاد الحلول المناسبة للقضايا المطروحة عليه أو التي يتم طرحها من جانب الاعضاء وبالتالي يتعزز ويتسع نطاق المشاركة امام المواطن العماني باعتباره شريكا للحكومة في ظل تماسك وترابط وتلاحم يحرص جلالة السلطان على تحقيقه والحفاظ على قوته بشكل دائم.

وقد أكد جلالة السلطان المعظم لدى افتتاحه مجلس عمان في ٢٧ ديسمبر ٩٧ على ان « انشاء مجلس الدولة ليقوم بواجبه جنبا إلى جنب مع مجلس الشورى في تحقيق الأهداف الوطنية يعتبر خطوة متقدمة على صعيد التعاون بين الحكومة والمواطنين من أجل مزيد من الازدهار والرخاء والتقدم والنماء. فتعدد الآراء والأفكار التي تخدم الصالح العام وتثري مسيرة التطور والبناء هو من أهم العوامل التي تعين على وضوح الرؤية وتحديد الغاية. لذلك فانتم جميعا مطالبون سواء في مجلس الدولة أم في مجلس الشورى بأن تبذلوا قصارى الجهد في دراسة المسائل التي تطرح عليكم أو تلك التي ترون طرحها في نطاق المهام الموكولة إليكم دراسة موضوعية تتسم بالدقة والواقعية والوعي».

عضوية مجلس الدولة:

يتم تعيين رئيس واعضاء مجلس الدولة من بين الشخصيات العمانية ذوي الخبرة والكفاءة في المجالات المختلفة. ولا يتجاوز عدد اعضاء مجلس الدولة نصف عدد اعضاء مجلس الشورى ويتم تعيينهم وكذلك تعيين رئيس مجلس الدولة بمرسوم سلطاني. ويكون اختيار اعضاء مجلس الدولة من بين الفئات التالية:

الوزراء ووكلاء الوزارة السابقين ومن في حكمهم، السفراء السابقين، كبار القضاة السابقين، كبار الضباط المتقاعدين، المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجالات العلم والادب والثقافة واساتذة الجامعات والكليات والمعاهد العليا، الاعيان ورجال الاعمال، والشخصيات التي ادت خدمات جليلة للوطن. ومن يرى جلالة السلطان المعظم تعيينه عضوا بالمجلس من غير الفئات السابقة.

ويشترط في عضو مجلس الدولة ان يكون عماني الجنسية بصفة أصيلة وفقا للقانون، والا تقل سنه عن اربعين سنة ميلادية وان يكون من ذوي المكانة والسمعة الحسنة ولديه خبرة عملية مناسبة.

ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الدولة ومجلس الشورى، كما لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الدولة والوظائف العامة الا لمن يتم اختيارهم لعضوية المجلس من العاملين في مجالات العلم والادب والثقافة واساتذة الجامعات والكليات والمعاهد، ومن يرى جلالة السلطان المعظم تعيينه عضوا بالمجلس من غير الفئات السابقة الاشارة إليها. ومدة العضوية ثلاث سنوات يجوز تجديدها لمدة أخرى واحدة فقط. ويتولى رئاسة المجلس حاليا معالي الشيخ حمود بن عبدالله الحارثي.

اختصاصات مجلس الدولة ودوراته:

يتمتع مجلس الدولة، وفقا لنظام مجلس الدولة والشورى، بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري، ومقره في مسقط. ويعقد مجلس الدولة اربع دورات عادية في العام خلال اشهر يناير ومارس ومايو واکتوبر. ويجوز لرئيس المجلس ان يدعو إلى عقد دورة استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وفي اطار قيام مجلس الدولة بمساعدة الحكومة على تنفيذ الاستراتيجية التنموية الشاملة وبما يسهم في ترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع العماني والمحافظة على منجزاته وتأكيد المبادئ التي نص عليها النظام الأساسي للدولة يتمتع مجلس الدولة بصلاحيات عديدة وفقا لما تضمنه المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٦ في شأن مجلس عمان الصادر في ١٦ ديسمبر ٩٧ ومن ابرز هذه الصلاحيات اعداد الدراسات التي تسهم في تنفيذ خطط وبرامج التنمية والتي تساعد في

ايجاد الحلول المناسبة للمعوقات الاقتصادية والاجتماعية، تقديم المقترحات المتعلقة بتشجيع الاستثمار وبالاصلاح الإداري وتحسين الاداء.

يضاف إلى ذلك مراجعة مشروعات القوانين التي تعدها الوزارات والجهات الحكومية ومشروعات التعديلات المقترحة وذلك مثل اتخاذ اجراءات اصدارها وبعد احالتها إليه من مجلس الشورى ويقدم المجلس توصياته في هذا الشأن إلى مجلس الوزراء. وكذلك دراسة ما يحيله إليه جلالة السلطان المعظم أو مجلس الوزراء من الموضوعات وابداء الرأي فيها.

ويرفع المجلس نتائج دراساته ومقترحاته وتوصياته إلى جلالة السلطان المعظم أو إلى مجلس الوزراء حسب مقتضيات الاحوال. كما يرفع رئيس كل من مجلسي الدولة والشورى إلى جلالة السلطان تقريراً بنتائج أعمال المجلس الذي يرأسه.

وقد عقد مجلس الدولة دورات انعقاده العادية لهذا العام حيث اكمل الجوانب التنظيمية له، كما احال مجلس الوزراء الموقر إلى مجلس الدولة مشروع دراسة خطة وطنية للسكان. كما يقوم مكتب مجلس الدولة بوضع خطة لنشاط المجلس ولجانه وكذلك مباشرة اعمال المجلس بين دورات الانعقاد.

إن من الجوانب بالغة الدلالة في تكوين مجلس الدولة انه تم تعيين اربع سيدات في عضويته من بين ٤١ عضوا هم اجمالي عدد الاعضاء ويؤكد ذلك ليس فقط حرص جلالة السلطان المعظم على اشراك المرأة العمانية في عضوية هذه المؤسسة الرفيعة ولكن ايضا ثقة جلالة القائد في قدرات المرأة العمانية وامكانياتها للاضطلاع بمسؤوليات هذه المشاركة الوطنية خاصة بعد ان اثبتت قدرتها في عضوية مجلس الشورى في الفترة الثانية للمجلس ١٩٩٧/٩٥ م. وقد أكد جلالة السلطان المعظم على أهمية تمكين المرأة «في كل موقع من أداء دورها الحيوي في المجتمع والذي عملنا منذ البداية على اعدادها للقيام به.. وها نحن اليوم نقوم بتكريمها مرة أخرى وذلك بتعيينها في مجلس الدولة لنرفع من مكانتها ونعزز من فرص مشاركتها في خدمة مجتمعتها وتنميته وترقيته إضافة إلى مهمتها الكبرى في بناء الأسرة وغرس الانتماء والولاء في نفوس الاجيال الصاعدة».

مجلس الشورى

في الوقت الذي يمثل فيه مجلس الدولة إضافة حضارية بالمعنى الكامل تنفرد وتفخر بها مسيرة النهضة العمانية الحديثة، يجسد مجلس الشورى تطور ونضج الشورى العمانية وصولاً إلى أوسع نطاق للمشاركة الوطنية الفاعلة لابتداء المجتمع في بناء الحاضر وصياغة المستقبل عبر اختيار ممثلي الولايات في مجلس الشورى ومن خلال ممارسة مجلس الشورى لدوره الوطني كشريك للحكومة.

وليس من المبالغة في شيء القول بأن عمان قدمت نموذجاً متميزاً ومتكاملاً يجسد نهج الشورى العمانية في إتاحة المشاركة للمواطنين في اختيار ممثلي ولاياتهم على أسس واضحة ومحددة ومعلنة من ناحية وفي ظل شفافية كاملة، مع اعطاء المرأة العمانية في كل مناطق وولايات السلطنة الحق في ممارسة دورها السياسي في الترشيح لعضوية مجلس الشورى واختيار ممثلي الولايات وذلك مع الحفاظ على التقاليد العمانية الراسخة في الترابط القوي الذي يجمع بين ابناء المجتمع كأ أسرة واحدة وهو ما تنتفي معه الحاجة إلى الأساليب الدعائية التقليدية المعروفة لمثل هذه الإجراءات في مجتمعات أخرى. وقد بلغ عدد المترشحين لعضوية المجلس ٧٣٦ مرشحاً ومرشحة منهم ٢٧ سيدة في مناطق السلطنة المختلفة.

وفي ضوء ذلك تظل عملية اختيار وترشيحات مجلس الشورى لفتته الثالثة (١٩٩٨ - ٢٠٠٠) علامة بارزة ومميزة في نهج الشورى العماني ومسيرة النهضة العمانية الحديثة، ليس فقط لان عملية الاقتراح والادلاء بالاصوات لاختيار مرشحي الولايات المختلفة والتي تمت يوم ١٦ أكتوبر ١٩٩٧ جرت في ظل تنظيم دقيق يحاكي ارفع المستويات التنظيمية المعروفة في مجال الاقتراح وتوفير كل الضمانات ليتم ذلك بحرية ونزاهة وشفافية كاملة، ولكن ايضا للحرص الشديد والاقبال من جانب المواطنين المشاركين في عملية الترشيح (نحو ٥١ ألف مواطن) للادلاء بأصواتهم ونقلها بالكامل عبر وسائل الاعلام المختلفة ومن كافة مناطق ومحافظات وولايات السلطنة. وباختصار شديد فإنها كانت عملية انتخابية منظمة ومتكاملة وثمره من ثمار الشورى العمانية تجسيدا للممارسة السياسية الناضجة للشورى كركن اصيل من أركان

الدولة العمانية. خاصة وان اللائحة التنظيمية لترشيحات الشورى العمانية ضمنت بما احتوته من مواد واجراءات ونظم ان تتم هذه العملية باسلوب رفيع يكفل كل ضمانات المشاركة الحرة للمواطن العماني، وبما يتناول مختلف التفاصيل الخاصة بعمليات التسجيل والتصويت والفرز وعلان النتائج. ومن ثم جاءت ترشيحات مجلس الشورى لتؤكد التقدير الكبير الذي يحظى به مجلس الشورى من جانب المواطنين والدولة للدور الحيوي الذي يلعبه كحلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وفي هذا المجال أكد جلالة السلطان المعظم «ان التجربة في مجال الشورى قد حازت على رضانا والحمد لله حيث شيدت دعائمها في اناة وبنيت أركانها بعد تثبت وذلك من أجل ان يكون البنيان عند اكتماله بإذن الله قويا راسخا محققا للغاية التي نرجوها والهدف الذي نسعى إليه».

وبينما استمر المجلس الاستشاري للدولة خلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩١ والذي كان يتم تعيين اعضائه من جانب جلالة السلطان المعظم. فإن مجلس الشورى انشئ في عام ١٩٩١ وأمضى فترتيه الأولى (٩٢ - ٩٤) والثانية (٩٥ - ٩٧) وبدأت هذا العام فترته الثالثة (٩٨ - ٢٠٠٠) ويتم اختيار اعضائه، ممثلي الولايات المختلفة بواسطة المواطنين وبدون تدخل من الدولة، ويسمى جلالة السلطان المعظم اعضاء المجلس وفقا لنتائج فرز الاصوات في الولايات المختلفة. وقد منح جلالة السلطان المعظم المرأة العمانية في كل ولايات ومناطق السلطنة الحق في الترشح والترشيح لعضوية مجلس الشورى. وقد ضم المجلس في عضويته اثنتين من السيدات في فترته الثانية وقد اعيد انتخابهما لعضوية المجلس في فترته الثالثة وقد أكد جلالته «من حق المرأة الترشيح والاختيار لعضوية مجلس الشورى ومرجع الأمر في ترشيحها مثلها مثل الرجل هو ثقة المواطنين واختيارهم لها لتمثيلهم في هذا المجلس وفي ذلك تكريم لها بل تكريم للمجتمع كله».

وفي حين يركز تمثيل الولايات في مجلس الشورى على أساس التمثيل المتوازن للسكان في مختلف ولايات ومناطق السلطنة، فإنه هناك تنسيقاً دائماً بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء ليس فقط من خلال الاجتماع الذي يعقد سنوياً بين مكتب مجلس الشورى ومجلس الوزراء ولكن ايضا من خلال لجنة مشتركة تضم عددا من اصحاب المعالي الوزراء ومعالي الشيخ رئيس مجلس الشورى واعضاء مكتب



▲ (المرأة العمانية)
تشق طريقها بثقة
واقترار في ترشحات
(مجلس الشورى) مؤيدة
بكل الدعم والرعاية من
قبل الدولة.

المجلس. وقد عقدت اللجنة المشتركة اجتماعاً لها في يونيو الماضي. من جانب آخر يقوم مجلس الشورى بدور حيوي في مجال زيادة وعي المواطنين ومن ثم مشاركتهم في عملية صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي وتفهم مختلف الظروف المحيطة بخطط الدولة وبرامجها وقد أكد جلالة السلطان المعظم خلال افتتاح جلالاته لمجلس عمان على انه «إذا كنا ندعو الجميع إلى أداء واجبهم في مضمار التوعية فإننا نؤكد هذه الدعوة بوجه خاص لاءضاء مجلس الشورى، فمن واقع تمثيلهم للمواطنين وبحكم صلتهم المباشرة بهم، فإنهم مطالبون، سواء بشكل فردي أو من خلال المجلس ولجانه بالقيام في المرحلة القادمة بدور أكثر فاعلية في هذا المجال يجعل الرؤية اوضح، والبحث اعمق، والنتائج أفضل واجدى واشمل».

عضوية مجلس الشورى

يتكون مجلس الشورى العماني من ٨٢ عضواً يتم اختيارهم كممثلين للولايات وفق عمليات ترشيح واختيار من جانب المواطنين في الولايات ويتم تحديد الخطوات الخاصة بذلك ضمن لائحة تنظيمية خاصة بذلك

بحيث تتم الاجراءات وفقا لها. وبينما تقوم كل ولاية يصل عدد سكانها إلى ثلاثين ألف نسمة أو يزيد بترشيح اربعة من ابنائها يتم اختيار اثنين منهم لعضوية المجلس. فإن الولايات التي يقل عدد سكانها عن ثلاثين ألف نسمة ترشح اثنين فقط يختار منهم واحد لعضوية المجلس. وقد تم اختيار الفائزين بأكبر عدد من الاصوات في الترشيحات التي تمت في ١٦ أكتوبر ٩٧. ومن بين اعضاء المجلس في فترته الثالثة الحالية سيدتان من بين ممثلي محافظة مسقط.

ويشترط في عضو مجلس الشورى ان يكون عماني الجنسية بصفة أصلية طبقا للقانون، والا يقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية وان يكون من ذوي المكانة والسمعة الحسنة في ولايته وان يكون على مستوى مقبول من الثقافة ولديه خبرة عملية مناسبة ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى والوظائف العامة. ويتولى رئاسة مجلس الشورى حالياً معالي الشيخ عبدالله بن علي القتبي. ولمجلس الشورى مكتب يتشكل من الرئيس ونائبيه وستة اعضاء يختارهم المجلس في أول دورة له.

اختصاصات مجلس الشورى ودوراته

يتمتع مجلس الشورى بالشخصية الاعتبارية، كما يتمتع بالاستقلال المالي والإداري ومقره في مسقط. ويعقد المجلس اربع دورات اعتيادية سنوياً خلال اشهر يناير ومارس ومايو وأكتوبر من كل عام ويجوز لرئيس المجلس ان يدعو إلى عقد دورة استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

وبالنسبة لصلاحيات مجلس الشورى وهي صلاحيات عديدة وعلى جانب كبير من الأهمية بالنسبة للتنمية الوطنية، فقد نصت المادة ٢٨ من نظام مجلسي الدولة والشورى الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٦ على ان «يقوم مجلس الشورى بمساعدة الحكومة في كل ما يهم المجتمع العماني ويقدم لها ما يراه كفيلاً بدعم مقوماته الأساسية وقيمه الاصيلية» ويتمتع المجلس في سبيل تحقيق ذلك بالصلاحيات التالية في ضوء ما تضمنته المادة ٢٩ من النظام المشار إليه.

مراجعة مشروعات القوانين التي تعدها الوزارات والجهات الحكومية قبل اتخاذ اجراءات اصدارها ويحيل المجلس مشروعات القوانين التي يتولى مراجعتها مشفوعة بتوصياته إلى مجلس الدولة، تقديم ما يراه

مناسبا في مجال تطوير القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة، ويحيل المجلس مشروعات التعديلات التي يقترح اجراؤها على هذه القوانين إلى مجلس الدولة. بالاضافة إلى ابداء الرأي فيما تعرضه الحكومة عليه من موضوعات وتقديم المقترحات المناسبة إليها. وتتضمن صلاحيات مجلس الشورى كذلك المشاركة في الاعداد لمشروعات الخطط التنموية للبلاد وكذلك المشاركة في ترسيخ وعي المواطنين بأهداف التنمية ومهامها وأولوياتها والجهود التي تبذل لتنفيذها، وللمجلس كذلك ابداء الرأي في الموضوعات التي يرى جلالة السلطان المعظم عرضها على المجلس. والنظر فيما يواجه القطاع الاقتصادي من معوقات واقتراح وسائل العلاج المناسب لها، فضلا عن النظر في الامور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة واقتراح سبل تطويرها وتحسين ادائها وكذلك المشاركة في جهود المحافظة على البيئة ويرفع مجلس الشورى توصياته إلى جلالة السلطان المعظم.

جدير بالذكر انه في اطار ممارسة مجلس الشورى لاختصاصاته فإنه يتلقى تقارير سنوية من وزراء الخدمات عن منجزات وخطط وزاراتهم، ويجوز للمجلس عند الاقتضاء دعوة أي منهم لتقديم بيان حول بعض الامور المتعلقة باختصاصات وزارته لمناقشتها وتبادل الرأي فيها. وقد اتسمت مناقشات مجلس الشورى بكثير من الحيوية كما تنقل المناقشات العامة مع وزراء الخدمات في وسائل الاعلام المختلفة وعلى الهواء مباشرة ومن ثم يتحقق التواصل بين مناقشات المجلس واهتمامات المواطنين. وفي ضوء ما يتمتع به اعضاء مجلس الشورى من حصانة في مناقشاتهم اثناء جلسات المجلس، وفي ظل الالتزام بدعوة جلالة السلطان المعظم بدراسة مختلف الامور بموضوعية ودقة وواقعية ووعي، وكذلك تقديم المقترحات «بكل تجرد وترفع عن المصالح الخاصة» ومعالجة القضايا من «منظور شامل للبلاد بكل مناطقها وولاياتها لا تهدفون في ذلك الا إلى تحقيق الصالح العام» والتركيز على القضايا الرئيسية فإن ذلك كله يثرى دور مجلس الشورى ويجعل منه مؤسسة فاعلة في الاسهام في صياغة برامج التنمية الوطنية وتحقيق مشاركة فعالة للمواطنين فيها من ناحية وفهمها بشكل أفضل من ناحية ثانية.



▲ معالي رئيس وأعضاء
مجلس الشورى يرحبون
بوفد (مجلس الاتحاد
الأوروبي) ضمن لقاءات
المجلس بالمجالس
العربية والدولية
والتفاعل الإيجابي معها.

دراسة موضوعات عديدة

قام مجلس الشورى العماني بدراسة عدد من مشروعات القوانين والموضوعات ذات الأهمية بالنسبة لحياة المواطن وللإقتصاد العماني كذلك منها مشروع قانون المحاماة، ومشروع الوكالات التجارية، وقانون الضمان الاجتماعي، ومشروع قانون حماية المال العام. ومع بدء الفترة الثالثة للمجلس هذا العام غلب الطابع الاجرائي والتنظيمي على أعمال دورة مجلس الشورى الاولى والثانية، حيث تم انتخاب نائبين لرئيس المجلس وتشكيل اللجان الخمس الدائمة وهي اللجنة القانونية واللجنة الاقتصادية ولجنة الشؤون الصحية والاجتماعية، ولجنة التربية والتعليم والثقافة، ولجنة الخدمات وتنمية المجتمعات المحلية حيث انتخبت كل لجنة رئيسا ونائبا للرئيس وذلك بالاغلبية المطلقة. كما تم تشكيل مكتب مجلس الشورى الذي يتولى مباشرة أعمال المجلس بين دورات الانعقاد.

كما بدأت لجان المجلس المختلفة في دراسة عدد من الموضوعات منها تنظيم القضاء في السلطنة وتوظيف العمالة الوطنية وتنمية

المجتمعات المحلية وتعمين الانشطة التجارية بها، بالاضافة إلى ما يتصل بالاختلاط في مدارس التعليم العام في السلطنة. وذلك في اطار خطة تطوير التعليم التي بدأ تطبيقها اعتبارا من العام الدراسي ٩٨/٩٩.

صلات نشطة مع الدول الشقيقة والصديقة

وإلى جانب ما يضطلع به مجلس الشورى بالنسبة لمشاركة المواطنين في جهود التنمية الوطنية، فإنه يمثل كذلك احد جسور التواصل ودعم العلاقات الثنائية مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة عبر الزيارات المتبادلة والتعاون البرلماني مع المجالس النيابية والهيئات البرلمانية الخليجية والعربية والدولية.

وفي هذا الاطار زار رئيس مجلس النواب اليمني مسقط في ٢٢ فبراير ٩٧ كما قام رئيس مجلس الشيوخ الباكستاني بزيارة للسلطنة في ١ مارس ٩٨. وفي ٢٤ مارس ٩٨ زار نائب رئيس المجلس الوطني العراقي مسقط كما زارها كذلك رئيس مجلس النواب التونسي في أواخر مارس ٩٨ وفي ٢٥ ابريل قام حجة الإسلام رئيس مجلس الشورى الإيراني بزيارة للسلطنة حيث جرت بين الجانبين محادثات لتعزيز التعاون في مجال الشورى والعلاقات البرلمانية وتبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا، وفي ٢٣ مايو ٩٨ قام معالي رئيس مجلس الشورى بزيارة إلى المملكة العربية السعودية لاجراء محادثات مع معالي رئيس مجلس الشورى السعودي وكل ذلك تم ويتم في اطار دعم وتطوير الدور النشط للمجلس في توثيق علاقاته بالمجالس الاخرى وتبادل الخبرات في هذا المجال.



المحافظات والمناطق والولايات

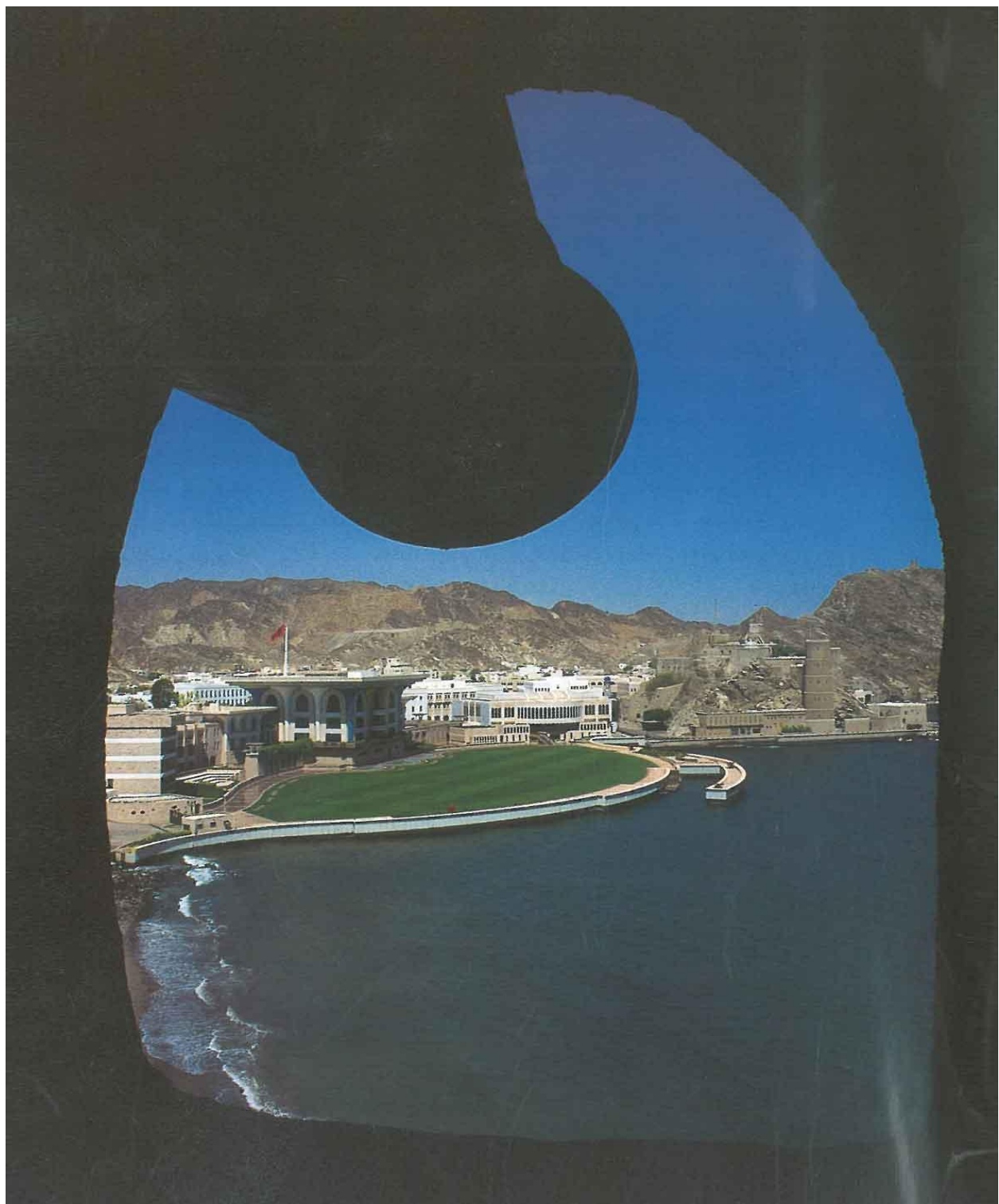
يشتمل التقسيم الإداري لسلطنة عمان على ثلاث محافظات هي محافظات مسقط وظفار ومسندم حيث تمثل كل منها أهمية خاصة سياسية وجغرافية واقتصادية وعلى نحو متكامل مع أهمية المناطق الخمس الأخرى وهي مناطق الباطنة، والظاهرة، والداخلية، والشرقية، والوسطى. وتضم كل من هذه المحافظات والمناطق عدداً من الولايات يصل في مجموعها إلى ٥٩ ولاية. وتعنى وزارة الداخلية بالاشراف على محافظة مسندم والمناطق من خلال محافظ مسندم وولاية في كل ولاية لتسيير الادارة المحلية والعمل كهزمة وصل بين الحكومة ومؤسساتها المختلفة من ناحية والمواطنين من ناحية أخرى.

أولاً : محافظة مسقط

محافظة مسقط هي بمثابة المنقطة المركزية للبلاد سياسياً واقتصادياً وإدارياً ففيها تقع مدينة مسقط عاصمة السلطنة ومقر الحكم ومركز الجهاز الإداري للدولة، كما تمثل محافظة مسقط محوراً حيوياً للنشاط الاقتصادي والتجاري سواء على المستوى المحلي أو في علاقات السلطنة مع الدول الأخرى. وفي إطار خطط التنمية الوطنية ومن خلال التركيز على تنمية المحافظات والمناطق خارج العاصمة واقامة مشروعات عملاقة ومناطق صناعية متطورة بها تعددت وتكاملت محاور النشاط الاقتصادي والتجاري والاجتماعي في ربوع السلطنة وعلى أساس من التنمية المتوازنة لكل محافظات ومناطق السلطنة. وحتى احتفالات البلاد بالمناسبات الدينية والوطنية وفي مقدمتها العيد الوطني المجيد فإنه كثيراً ما يتم الإحتفال بها في مناطق السلطنة المختلفة وعلى سبيل المثال تم الإحتفال بالعيد الوطني السابع والعشرين المجيد العام الماضي في مدينة صلالة بمحافظة ظفار ومن قبلها في صور ومسقط ونزوى وصحار.

تقع محافظة مسقط على خليج عمان في الجزء الجنوبي من ساحل

◀ عين الزمن ترمق
بافتخار من بعيد إلى
عظمة إنجاز الحاضر في
(مدينة مسقط) التي
تحضن الجبل والبحر
وأبرز معالمها (قصر
العلم).



الباطنة. وتتصل من الشرق بجبال الحجر الشرقي والمنطقة الشرقية، ومن الغرب بمنطقة الباطنة ومن الجنوب بالمنطقة الداخلية، وتعد محافظة مسقط أكثر مناطق السلطنة كثافة بالسكان إذ يبلغ عدد سكانها ما يزيد على ٥٤٩١٥٠ نسمة وتتكون من ست ولايات هي ولايات مسقط ومطرح وبوشر والسيب والعامرات وقریات. ويدير كل ولاية «والي» يعينه محافظ مسقط. والمحافظه كجهاز إداري يعنى بخدمة المواطنين داخل حدودها الإدارية، ويدير شؤون محافظة مسقط معالي السيد المعتصم بن حمود البوسعيدى وزير الدولة ومحافظ مسقط الذي يعينه جلالة السلطان المعظم.

وفي إطار عملية النمو والتحديث الضخمة والتخطيط العمراني التي شهدتها البلاد في ظل مسيرة النهضة العمانية المباركة تحولت ولايات محافظة مسقط إلى ضواحي حديثة مترابطة ومتكاملة من حيث البنية التحتية والتخطيط والامتداد العمراني للعاصمة.

تضم محافظة مسقط عدداً من مقار أجهزة الدولة مثل مجلس الوزراء ومجلس عمان ومجلس الدولة ومجلس الشورى والمجالس المتخصصة والوزارات المختلفة. باستثناء مكتب معالي وزير الدولة ومحافظ ظفار الذي يوجد مقره الرسمي في مدينة صلالة بمحافظة ظفار.

كانت مدينة مسقط، وعلى امتداد التاريخ، ميناءً تجارياً هاماً ومعروفاً على طريق التجارة بين الهند وأوروبا عبر الخليج، كما كانت ولا تزال واحدة من أهم مراكز التجارة الواقعة على الخليج وبحر العرب والمحيط الهندي وعلى نحو ما سجلته الكثير من الكتابات التاريخية.

غير أن مسقط الحاضر تختلف عن مسقط قبل عام ١٩٧٠ برغم أنه تم الحفاظ على الطابع التاريخي لمسقط القديمة بأسواقها التقليدية وحاراتها الضيقة وبيوتها العتيقة ذات الأبواب الضخمة وما تزخر به من قلاع وحصون وأسوار وبيوت أثرية من أبرزها قلعتا الجلالي والميراني، والتي تحكي قصلاً هامة من إنجازات الشعب العماني الحضارية على مر التاريخ، فإن التخطيط والامتداد العمراني والتطور الضخم الذي تحقق في ظل مسيرة النهضة العمانية المعاصرة حقق التواصل بين ولايات محافظة مسقط وامتد به سواء بامتداد الساحل من مسقط حتى السيب (أكثر من ٥٠ كيلومتراً) أو في العمق ليجعل من مسقط واحدة من أبرز المدن الحديثة في المنطقة المتميزة بدقة تخطيطها ولمساتها الجمالية الرفيعة وبخدماتها الراقية وطابعها العصري في تعانق وتفاعل وانسجام بين الماضي العريق

والحاضر الزاهر وعلى نحو يبرز بوضوح الطابع والطرز المعماري العماني المتميز.

وفي هذا الاطار شكلت مجموعة المدن والضواحي الحديثة التي انشئت لاستيعاب حركة النمو والتطور المتواصلة في البلاد اضافات هامة عمرانيا وتخطيطيا تبرز القدرة على التخطيط المستقبلي والنجاح في جعل مسقط واحدة من ابرز عواصم المنطقة. فإلى جانب مدينة السلطان قابوس، ومدينة الإعلام، ومدينة الخوير، وحي شاطئ القرم والمدينة الدبلوماسية بالخوير حيث مقر السفارات العربية والأجنبية ومساكن الدبلوماسيين، هناك الحي التجاري في روي والذي يضم مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية والتجارية مثل غرفة تجارة وصناعة عمان وسوق مسقط للأوراق المالية والبنك المركزي العماني، هذا فضلا عن عمليات التخطيط الحديث للمباني السكنية والمساحات الخضراء والطرق الحديثة والمراكز التجارية الضخمة في مختلف ولايات محافظة مسقط الست. ومن ثم تلبي مسقط كمنطقة متكاملة مختلف الاحتياجات للمواطنين والمقيمين والسائحين سواء كانت تجارية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياحية أو استثمارية أو غيرها.

وإلى جانب سلسلة الفنادق الراقية والمتنوعة التي يزداد عددها بشكل مستمر في مسقط، ومن أبرزها فندق قصر البستان، والانتركونتيننتال والشيراتون، وفندق حياة ريجنسي، والسيب نوفوتيل والهوليداي إن وغيرها، هناك العديد من المواقع الترفيهية والمراكز والمجمعات الثقافية والرياضية والفنية إلى جانب الحدائق والمتنزهات العامة التي انشأتها بلدية مسقط. وعلى سبيل المثال يطل مسرح المدينة الذي يتسع لنحو ٤٠٠٠ شخص على حديقة القرم الطبيعية وشاطئ القرم، كما يتميز منتزه شاطئ السيب في ولاية السيب بخدماته المتنوعة ومساحاته الكبيرة وإلى جانب مجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر، وميدان الفتح بالوطية، هناك القلاع والحصون والمتاحف التي تحكي قصة الاسهام الحضاري لعمان ومن أبرز هذه المتاحف المتحف العماني، والمتحف الوطني العماني، ومتحف قوات السلطان المسلحة ومتحف التاريخ الطبيعي، والمتحف العماني الفرنسي، ومتحف الطفل، ومتحف بيت الزبير، فضلا عن المنتدى الادبي والنادي الثقافي ونادي الصحافة، والجمعية العمانية للفنون التشكيلية والنادي العلمي ومرسم الشباب باعتبارها مراكز ثقافية وفنية رفيعة. ومما له دلالة ان مسقط فازت بالعديد من جوائز مسابقات منظمة المدن العربية ليس فقط كانظف مدينة عربية عام ١٩٩٥

و١٩٩٨ ولكن ايضا فاز مبنى وزارة الخارجية العمانية بالجائزة الأولى عام ١٩٨٦ م ومبنى بلدية مسقط بالجائزة الأولى أيضاً عام ١٩٩٤ م. وفي اطار تكامل الخدمات تم انشاء السوق المركزي للخضر والفاكهة بالموالح وهو مجهز لاستقبال البرادات القادمة إليه من الخارج، كما تتوفر لمحافظة مسقط واحدة من أحدث شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات وقد اسهم ذلك كله في نجاح مهرجان مسقط الأول الذي أقيم بحديقة القرم الطبيعية في شهر فبراير ١٩٩٨ خاصة وانه توجد العديد من المراكز والمؤسسات الخدمية الحديثة بها. ومن ابرز هذه المراكز على سبيل المثال لا الحصر جامعة السلطان قابوس، والمستشفى السلطاني، والمستشفى الجامعي، وميناء السلطان قابوس، ومطار السيب الدولي، بالإضافة إلى ميناء الفحل لتصدير النفط، ومنطقة الرسيل الصناعية ومحطة الاقمار الصناعية وذلك جنبا إلى جنب مع ما سبق الاشارة إليه مما تزخر به مسقط المدينة والمحافظة والتي يتناغم فيها عبق الماضي وروعة الحاضر وآفاق المستقبل الواعد.

ثانياً : محافظة ظفار

تكتسب محافظة ظفار أهمية تاريخية ومكانة خاصة في التاريخ العماني الحديث والقديم على السواء. فمن صلالة «مدينة الاصاله والمجد» انبلج فجر النهضة العمانية الحديثة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، «ذلك الفجر الصادق الذي شق بضياهه حجب الظلام ومضى ينشر البشّر ويزرع الحياة ويزيل آثار دهر طويل من الجمود اعاق حركة الوطن ويدد طاقاته.. من هذه الربوع بدأت المسيرة المباركة أولى خطواتها في مضمار البناء والتعمير والتحديث والتطوير مفعمة بالعزم والأمل متوهجة بالجد والعمل غايتها الكبرى بناء دولة عصرية وهدفها الاسمي تحقيق الامن والرخاء والازدهار» وقد احتضنت مدينة صلالة احتفالات البلاد بالعيد الوطني السابع والعشرين المجيد وكما كانت محافظة ظفار، ارض اللبان والبخور في الجزيرة العربية بوابة عمان الضخمة على المحيط الهندي ومعبر القوافل في جنوب شبه الجزيرة العربية، فإنها كانت بوابة عمان إلى التقدم والتطور والازدهار في ظل النهضة العمانية الحديثة.

تتميز محافظة ظفار بأهمية استراتيجية واقتصادية وسياحية ضخمة، لما تزخر به من امكانيات زراعية وحيوانية وسمكية كبيرة، كما انها منطقة جذب سياحي لا نظير لها في المنطقة خاصة خلال موسم الخريف الذي يمتد

▲◀ تعد محافظة
ظفار منطقة جذب
سياحي في فصل
الخريف.



من شهر يونيو حتى شهر سبتمبر من كل عام. وفي الوقت الذي يزداد فيه النشاط السياحي، فإن اكتمال مشروع محطة الحاويات الدولية بميناء ريسوت الذي بدأ تشغيل المرحلة الأولى منه خلال العام الحالي، وكذلك مشروع الطريق البري إلى الجمهورية اليمنية ومشروع المنطقة الصناعية في ريسوت تحمل بشائر تطور اقتصادي ضخم ليس فقط لمحافظة ظفار ولكن للاقتصاد العماني ككل خاصة في ظل المشروعات العملاقة التي يجري تنفيذها في مناطق أخرى في البلاد.

تقع محافظة ظفار في أقصى جنوب سلطنة عمان، وتبعد مدينة صلالة حاضرة محافظة ظفار عن مسقط بنحو ١٠٠٠ كيلومتر وتتصل محافظة ظفار من الغرب بالمنطقة الوسطى ومن الجنوب الشرقي والجنوب ببحر العرب ومن الغرب والجنوب الغربي بالحدود مع الجمهورية اليمنية ومن الشمال والشمال الغربي بصحراء الربع الخالي.

تضم محافظة ظفار ٩ ولايات هي ولايات صلالة وثمريت وطاقة ومرباط وسدح ورخيوت وضلكوت ومقشن وجزر الحلايبات. ويبلغ عدد سكانها ما يزيد على ١٨٩٠٩٤ نسمة وفقاً لتعداد ١٩٩٣م ويتولى معالي السيد مسلم بن علي البوسعيدي منصب وزير الدولة ومحافظة ظفار. وتضم محافظة ظفار مجموعة من الإدارات التي تمثل امتداداً لوزارات الخدمات في مسقط والتي تعمل من خلال مكتب وزير الدولة ومحافظة ظفار الذي يضطلع بالدور الأساسي في إدارة شؤون المحافظة من ناحية والتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية بهذا الخصوص من ناحية ثانية.

وبالرغم من أن النشاط الرئيسي للمواطنين في محافظة ظفار يتركز في الزراعة والرعي والتجارة وتربية الحيوانات، خاصة الماشية والأبل، غير أن حركة التنمية الضخمة خلال سنوات النهضة المباركة أفسحت المجال أمام أنشطة صناعية وتجارية وسياحية تنمو بسرعة وتسعى إلى استخدام الامكانيات المتاحة والوفيرة.. وقد صاحب ذلك عمليات توسع عمراني وازدهار كبير في المجالات المشار إليها وهو ما سيتزايد بالضرورة مع تشغيل محطة الحاويات الدولية وكذلك المنطقة الصناعية في ريسوت.

وتجدر الإشارة إلى أن النشاط السياحي المتزايد في محافظة ظفار والذي يرتبط بمناخها المتميز خلال موسم الخريف من ناحية، وبتوفر عناصر الجذب السياحي العديدة فيها من ناحية ثانية أدى إلى ظهور عدد كبير من الفنادق والمشروعات السياحية والخدمات المصاحبة لها، وإلى جانب آثار

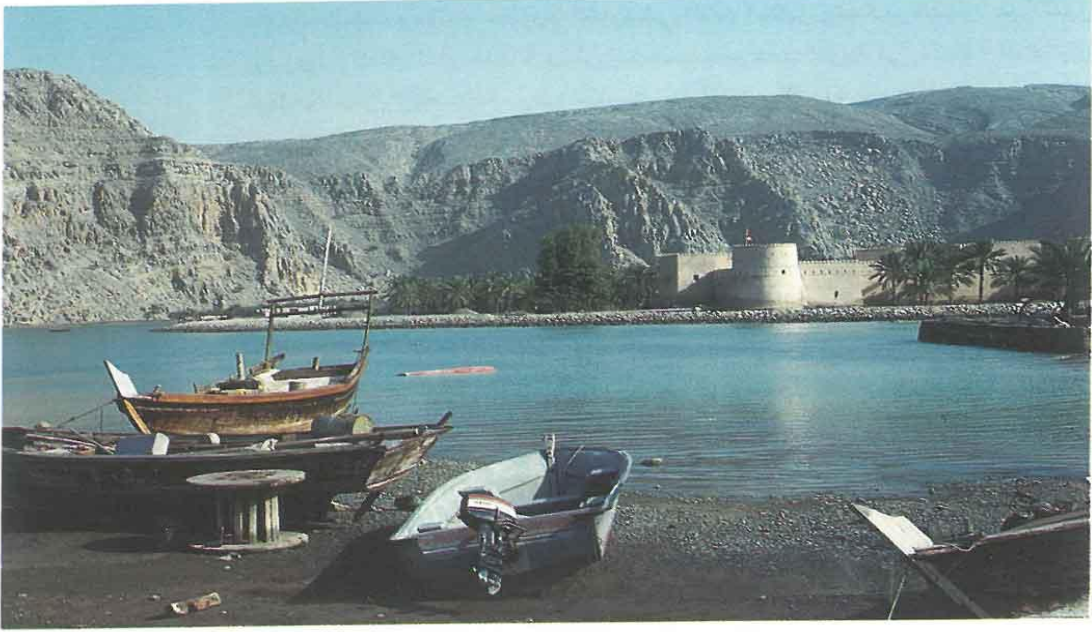
مدينة البليد وميناء سمهرم التاريخي الذي اشتهر بتصدير اللبان عبر خور روري، وكذلك آثار مدينة وبار، توجد مجموعات اثرية في منطقة المغسيل وقلعة حمران بصلالة، وفي حاسك، وهانون والمحلة بمدينة سدح وغيرها من المواقع الاثرية التاريخية. وبالنسبة للسياحة الدينية فإن منطقة «الاحقاف» التي ورد ذكرها في القرآن الكريم وكذلك قبر كل من النبي هود والنبي ايوب والنبي صالح عليهم السلام موجودة في محافظة ظفار. كما تشير الروايات القديمة إلى ان عادا وثمودا عاشا في ظفار، هذا فضلا عن مجموعة كبيرة من العيون الطبيعية والخيران والكهوف الجبلية التي تجتذب الكثيرين من ابناء السلطنة والسائحين الخليجيين والاجانب خاصة خلال موسم الخريف حيث تكسو الخضرة جبال وسهول ظفار. وتشجيعا للنشاط السياحي تقوم محافظة ظفار بتنظيم مهرجان الخريف واضفاء طابع ثقافي وفني وتجاري عليه وهو ما تميز به مهرجان هذا العام والذي كان لمخيم اصدقاء البلدية دور ملموس فيه.

وفي اطار مشروعات التنمية التي تشهدها كل ولايات محافظة ظفار تم تنفيذ العديد من المشروعات سواء في مجال الطرق، أو التخطيط العمراني، أو محطات الطاقة، وتوفير كل الخدمات الضرورية للتجمعات السكانية في الجبل والبادية، بما في ذلك اقامة مراكز التطوير الحضرية في تلك المناطق. وقد تم خلال عام ١٩٩٧ افتتاح المركزين الحكوميين في نيابة المزينة ونيابة حلوف ومسحلية.

وفي الوقت الذي تجرى فيه اعمال التشجير والتجميل في صلالة وغيرها من ولايات محافظة ظفار تم خلال عام ٩٧ اقامة عدة مشروعات في مجال المياه في كل من صلالة وطاقة وسدح وثمريت والمزينة وهو ما يكمل المشروعات التي سبق اقامتها في الاعوام الماضية.

ثالثا: محافظة مسندم

تحظى محافظة مسندم بأهمية استراتيجية بالغة حيث تطل مسندم على مضيق هرمز الذي يعد أكثر الممرات المائية الدولية أهمية بالنسبة لصادرات النفط والتجارة سواء على مستوى المنطقة أو على المستوى الدولي إذ يمر من خلاله نحو ٩٠٪ من صادرات دول الخليج من النفط إلى العالم الخارجي كما انه يعد البوابة الشرقية لحركة التجارة والملاحة من وإلى الدول المطلة على الخليج. وبحكم الموقع الجغرافي لسلطنة عمان ومرور خط الملاحة في مضيق



▲ تمتد يد الرعاية لتعم
النهضة جميع أرجاء
السلطنة ليهنأ المواطن
بالعيش الكريم (محافظة
مسندم).

هرمز ضمن المياه الاقليمية لها، فإن السلطنة تتحمل مسؤولية كبيرة حيال تنظيم الملاحة في المضيق وتأمينها باستمرار وتحت كل الظروف التي تمر بها أو تتعرض لها المنطقة. وبرغم التفاعلات والتطورات التي مرت بها المنطقة والتي صاحبها احيانا مخاطر عديدة، الا ان السلطنة نجحت بفضل سياستها الحكيمة وعلاقتها الطيبة مع مختلف الاطراف الاقليمية والدولية في الحفاظ على استمرار الملاحة في مضيق هرمز وهو ما اسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وتجنيبها الكثير من المضاعفات.

تقع محافظة مسندم في اقصى شمال سلطنة عمان وتطل على البوابة التي تربط بين الخليج وبين البحار المفتوحة في خليج عمان والمحيط الهندي. وتضم محافظة مسندم اربع ولايات هي ولايات خصب وبخا ودبا البيعة، ومدحا ويبلغ عدد سكانها ٢٨٧٢٧ نسمة وفقا لتعداد عام ١٩٩٣.

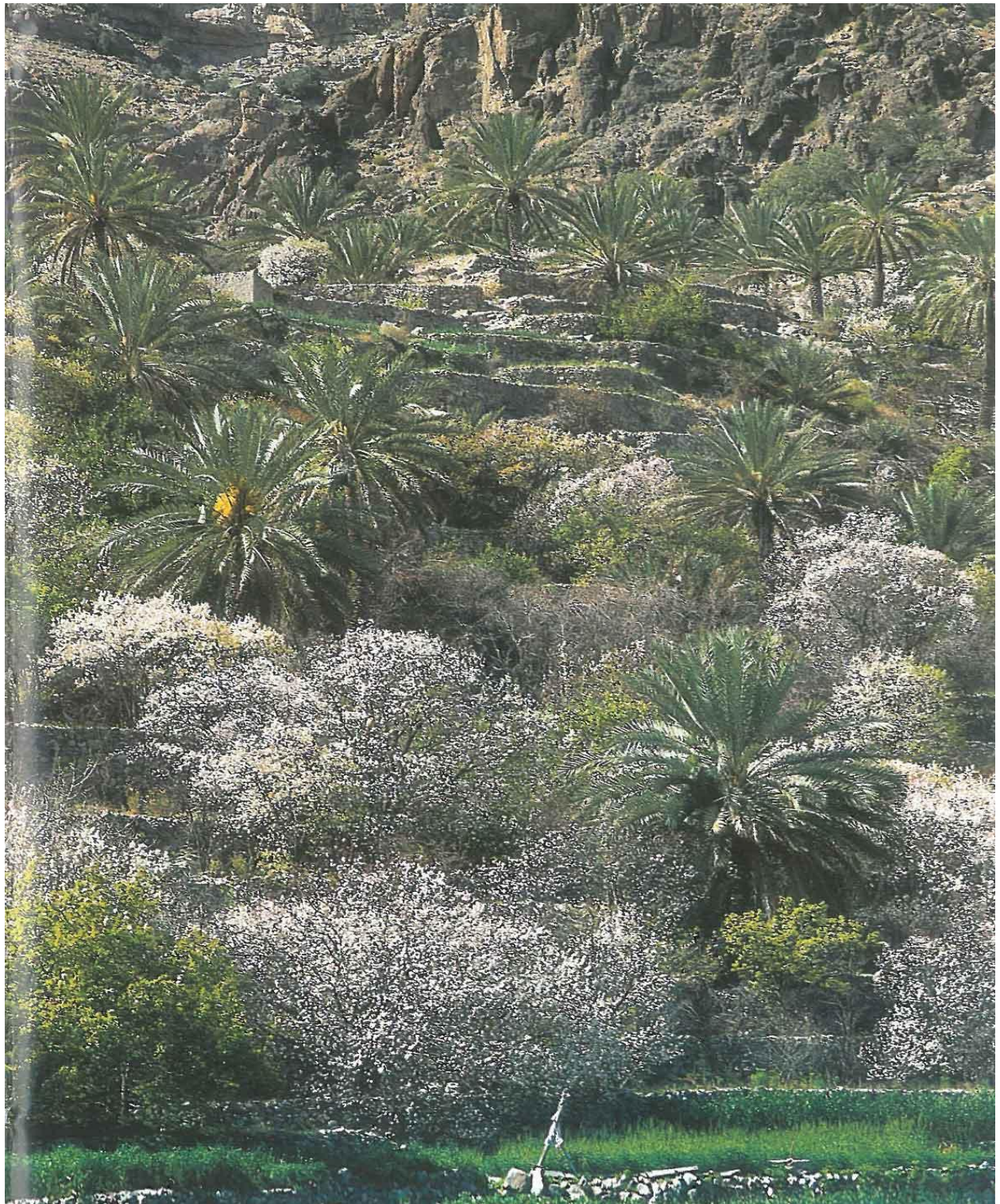
وخلال مسيرة النهضة المباركة تم انجاز العديد من المشروعات التنموية خاصة في المجالات الصحية والتعليمية وخدمات المياه والكهرباء والطرق والصرف الصحي، فضلا عن المشروعات الاقتصادية والاستثمارية حيث يجري الاعداد لانشاء منطقة صناعية تقوم على استغلال الامكانيات المتاحة

في محافظة مسندم، كما تم انجاز المرحلة الثانية من طريق خصب الساحلي والتي تمتد من بخا حتى تيبات وسيتم افتتاحها في العام الجاري. وتعتبر ولاية خصب من أكبر ولايات محافظة مسندم وتقع في اقصى شمال المحافظة وبلغ عدد سكانها ١٦٣٩٣ نسمة في عام ٩٣. وتستمد ولاية خصب اسمها من خصوبة تربتها الغنية بمياهها الجوفية العذبة وتضم الولاية ميناء خصب كما يوجد بها مركز تنمية الثروة السمكية ومعهد السلطان قابوس للدراسات الإسلامية. اما ولاية دبا البيعة، فإنها تقع في جنوب شرق محافظة مسندم ويبلغ عدد سكانها حوالي ٥٨٧٦ نسمة ويعتمد سكانها على الصيد والزراعة وصناعة السفن، وشهدت العديد من مشروعات التنمية بما فيها المدارس وبيت نمو الطفل ومستشفى دبا والمطار وغيرها.

رابعاً : منطقة الباطنة

تعتبر منطقة الباطنة، والتي تعرف كذلك باسم «ساحل الباطنة»، وتمتد كشریط ساحلي بين البحر والجبل، من أهم مناطق السلطنة جغرافيا واقتصاديا. فالى جانب انها تضم أكبر عدد من الولايات التي تدرج ضمن منطقة واحدة - ١٢ ولاية - فإنها تمتلك موقعا جغرافيا بالغ الحيوية يمتد على الساحل الجنوبي لخليج عمان، وكان دوما نافذة بحرية عمانية ربطت عمان بالدول الأخرى عبر النشاط البحري والتجاري العماني في الخليج والمحيط الهندي وغيرهما إلى بحار العالم الأخرى. كما تتميز منطقة الباطنة بامكانات اقتصادية تتمثل في انها تضم اكبر سهول السلطنة الزراعية - سهل الباطنة - من ناحية، وتتنوع بها الخامات المعدنية التي تم البدء في استغلالها لاقامة عدة صناعات حيوية من ناحية ثانية، كما انها تضم اكبر التجمعات السكانية بعد محافظة مسقط حيث يصل عدد سكان منطقة الباطنة إلى ٥٦٤٦٧٧ نسمة وفقا لتعداد ١٩٩٣ م.

تضم منطقة الباطنة ١٢ ولاية هي ولايات صحار والرسناق وشناص وصحم ولوى والخابورة والسويق ونخل ووادي المعاول والعوابي والمصنعة وبركاء. وتمتد منطقة الباطنة بطول ساحل خليج عمان من «خطمة ملاحه» شمالا إلى ولاية بركاء جنوبا وتنحصر بين خليج عمان شرقا وبين سفوح جبال الحجر الغربي غربا ويصل عرض السهل الساحلي إلى نحو ٢٥ كيلومتر، وبحكم موقعها وامكاناتها الاقتصادية وكثافتها السكانية فإنها لعبت دورا مؤثرا على امتداد التاريخ العماني.



تعد صحار «المدينة» والولاية أهم مدن وولايات منطقة الباطنة حيث اشتهرت بانتاج وتصدير النحاس منذ ما قبل الميلاد بنحو ألفي عام، كما كانت صحار عاصمة لعمان قبل الإسلام وفيها استقبل جيفر وعبد ابني الجلندي اللذين كانا يحكمان عمان عمرو بن العاص الذي ارسله النبي عليه السلام يدعوهما للإسلام وقد استجابا وأهل عمان لدعوة الإسلام على الفور وقد دعا الرسول عليه السلام لأهل عمان بالخير. كما لعبت صحار دوراً حيوياً كميناء تجاري نشط على طريق التجارة في الخليج والمحيط الهندي ومع كثير من الاقطار الإسلامية منذ أكثر من احد عشر قرناً.

وبرغم تغير الأهمية السياسية لصحار في فترات تاريخية مختلفة وفقاً للتطورات السياسية في البلاد، إلا انها استعادت مكانتها عندما اتخذها الامام أحمد بن سعيد البوسعيدي مؤسس الدولة البوسعيدية والذي كان والياً عليها، نقطة انطلاق لجمع شمل أهل عمان وتحرير البلاد من الغزاة في منتصف القرن الثامن عشر، قبل أكثر من ٢٥٠ عاماً.

ازدهرت صحار التي اطلق عليها بعض المؤرخين بوابة الشرق - واستعادت حيويتها في ظل مسيرة النهضة المباركة حيث تم انشاء وتوسيع المنطقة الصناعية في صحار بشكل سريع وملحوس لتتحول إلى واحدة من مناطق الصناعات الثقيلة في السلطنة، فألى جانب مصنع البتروكيماويات ومصهر الالومنيوم التي بدأ الاعداد لها ارتفعت عشرات المداخن لمصانع عديدة كما بدأ هذا العام طرح مناقصة انشاء ميناء صحار لتعزيز النشاط التجاري بمنطقة الباطنة ككل.

وإلى جانب صحار هناك العديد من الولايات والمدن الهامة سواء بتاريخها أو بازدهارها في ظل عصر النهضة العمانية الحديثة، فولاية الرستاق (٦١٩٨٤ نسمة) من ولايات الحجر الغربي كانت عاصمة لدولة اليعاربة ويوجد بها قلعة الرستاق وحصن الحزم وهما من أشهر القلاع والحصون العمانية. وتشتهر الرستاق وعدد آخر من ولايات الباطنة مثل السويق وبركاء بالتبسيل والصناعات التقليدية كصناعة الخناجر والسعفيات والحلوى العمانية، كما تشتهر بعض ولاياتها بالصيد وصناعة مستلزماته.

جدير بالذكر ان جلالة السلطان المعظم شارك ابناؤه في ولاية السويق والولايات المجاورة لها احتفالاتهم بعيد الاضحى المبارك لعام ١٤١٨ هـ في ابريل الماضي حيث تم تنظيم مهرجان شعبي كبير في سيح الرحمات وكذلك مهرجان بحري ابتهاجاً بمقدم جلالته.

► من النعم التي حبا
الله بها (عمان) خضرة
وماء وأرض خصبة
(وادي مستل).



▲ تتواصل الجهود
لحفظ وصون معالم
التراث الخالدة في كل
ربوع السلطنة (حصن
الخنق بولاية البريمي).

وفي حين تحققت العديد من الانجازات ليس فقط في مجال الخدمات والطرق والاتصالات والتخطيط العمراني وعلى نحو يتواءم مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الباطنة، فإنه تم العناية كذلك بتجميل وتخطيط المدن وتطوير المواقع السياحية فيها بما في ذلك العيون الطبيعية كعين «الكسفة» بالرستاق وعين الثوارة بولاية نخل وهي من اشهر عيون المياه المعدنية الحارة بالسلطنة بالإضافة إلى الحدائق العامة الكبيرة.

خامساً : منطقة الظاهرة

منطقة الظاهرة من المناطق الغنية بإمكانياتها الزراعية والسياحية والتاريخية، وقد حققت تطوراً كبيراً وملموساً خلال سنوات النهضة العمانية المعاصرة بقيادة جلالة السلطان المعظم وفي كل المجالات.

ومنطقة الظاهرة عبارة عن سهل شبه صحراوي ينحدر من السفوح الجنوبية لجبال الحجر الغربي في اتجاه صحراء الربع الخالي، وتفصله جبال الكور عن داخلية عمان من ناحية الشرق، كما تتصل بصحراء الربع الخالي من ناحية الغرب، وبالمطقة الوسطى من ناحية الجنوب. وعرفت هذه

المنطقة قديماً باسم «توام» و«الجو» تضم منطقة الظاهرة خمس ولايات هي البريمي وعبري ومحضة وينقل وضنك. ويبلغ عدد سكانها ١٨١٢٢٤ نسمة حسب تعداد عام ١٩٩٣ وتظم نحو ٣٠٢ قرية وتتميز بالنشاط الزراعي وبموقعها الذي يتصل بالمناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية عبر طرق قوافل ممتدة منذ قرون.

ولاية عبري هي أكبر ولايات منطقة الظاهرة من حيث عدد السكان حوالي (٩٣٤٧٥ نسمة) وتتميز بموقع فريد يربط السلطنة بالمناطق الأخرى في شبه الجزيرة العربية عبر صحراء الربع الخالي حيث كانت معبراً للقوافل التجارية منذ عقود طويلة. وقد شهدت ولاية عبري مهرجانات شيقة ضخمة ومتواصلة بمناسبة مشاركة جلالة السلطان المعظم لاهالي منطقة الظاهرة احتفالاتهم بعيد الاضحى المبارك لعام ١٤١٧هـ حيث اقام جلالتة لعدة ايام في سيج المسرات وذلك كعادة جلالتة في الالتقاء بأبنائه ومشاركتهم احتفالاتهم بمناسباتهم المختلفة، ويشكل ذلك مصدر سعادة كبيرة للمواطنين الذين يعبرون عن حبهم وولائهم وسعادتهم لمشاركة جلالتة لهم، تضم ولاية عبري العديد من المواقع الاثرية والحصون ومن ابرزها قلعة «السليف» كما يوجد بها العديد من عيون المياه المعدنية مثل عين «الحيدث» وعين «الخابة» وهما من المواقع السياحية، هذا بالإضافة إلى بعض حقول النفط والغاز.

وتعتبر ولاية البريمي ثاني أكبر ولايات منطقة الظاهرة من حيث عدد السكان (٤٨٢٨٧ نسمة) وتقع في شمال غرب السلطنة محاذية للحدود مع دولة الامارات العربية المتحدة. وتشير الآثار التي تم اكتشافها إلى وجود طرق برية قديمة تمر بالبريمي وعبري ومتجهة نحو ساحل عمان الشمالي عبر وادي الجزي ووادي الحواسنة، وإلى جانب اتصالها بقلب شبه الجزيرة العربية كان للبريمي صلات تجارية قديمة كذلك مع منطقة السند وذلك منذ القرنين الرابع عشر والثالث عشر قبل الميلاد وفقا لما اشارت إليه المكتشفات الأثرية. وتشتهر البريمي - التي حظيت بنصيب وافر من المنجزات والمشروعات الحديثة - بالزراعة والعديد من المعالم السياحية. وبينما اعيد تخطيط مدينة البريمي على نمط حديث وتزويدها بمختلف الخدمات المتطورة، فإنه يجري الاعداد لانشاء منطقة صناعية بها كما يوجد بها فروع لمختلف وزارات الدولة. ومن ثم تواكب منطقة الظاهرة بولاياتها المختلفة المناطق الأخرى في البلاد من حيث التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتكامل الخدمات وغيرها.

سادساً : المنطقة الداخلية

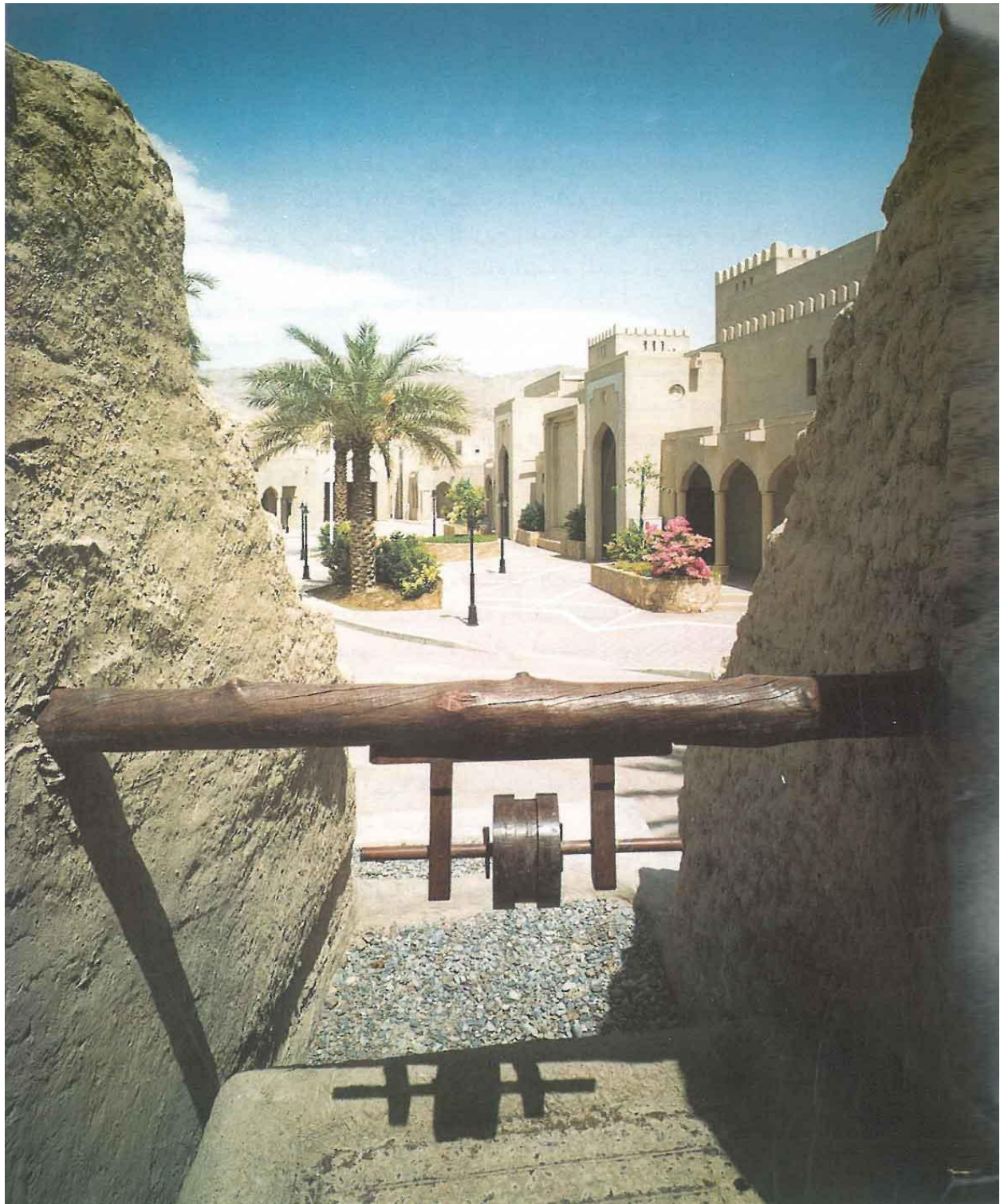
تعتبر المنطقة الداخلية بتاريخها واسهامها الحضاري وبموقعها وطوبوغرافيتها واحدة من أهم مناطق السلطنة فهي بمثابة العمق الاستراتيجي للسلطنة اذ انها تتكون من الهضبة الكبرى الواقعة في وسط البلاد حيث يوجد الجبل الاخضر الذي تنحدر من سفوحه هذه الهضبة في اتجاه الصحراء جنوبا. وتمثل المنطقة الداخلية مركز اتصال بالمناطق الاخرى، فهي تتصل من الشرق بالمنطقة الشرقية، ومن الغرب بمنطقة الظاهرة، ومن الجنوب بالمنطقة الوسطى ومن الشمال بمحافظة مسقط ومنطقة الباطنة.

وتتميز المنطقة الداخلية ليس فقط بكونها من المناطق الزراعية الرئيسية في البلاد ولكن ايضا بدورها ومكانتها البارزة في التاريخ العماني. وتضم ثمان ولايات هي ولايات نزوى وسمائل وبهلاء وادم والحمراء ومنح وازكي وبدبد ويبلغ عدد سكانها ٢٢٩٧٩١ نسمة وفقا لتعداد ١٩٩٣. وقد احتضنت نزوى احتفالات البلاد بالعيد الوطني الرابع والعشرين المجيد في عام ١٩٩٤ (عام التراث)، وذلك تكريما لها واعتزازا وتجديدا لدورها واسهامها البارز في الحضارة العمانية، وهو الدور الذي وصفه جلالة السلطان المعظم بأنه «لا يزال يتألق نورا وضياء ورفعة وجلالا، لقد كانت نزوى معقل القادة والعظماء وموئل العلماء والفقهاء ومرتاد الشعراء والادباء، فاعظم بها من مدينة لها في قلوب العمانيين منزلة عالية ومكانة سامية وقدر جليل».

ومعروف ان نزوى كانت عاصمة لعمان في عصور الاسلام الأولى، وعرفت بنشاطها الفكري وباجيالها المتعاقبة من العلماء والفقهاء والمؤرخين العمانيين، واطلق عليها «بيضة الاسلام». ولا تزال قلعة نزوى التاريخية التي بناها الامام سلطان بن سيف اليعربي في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي شامخة حتى اليوم. هذا إلى جانب العديد من الحصون والابراج والمساجد الاثرية والاسوار والمواقع التاريخية والسياحية. وتشتهر بزراعة القطن، وصناعة الملابس، والصناعات الحرفية.

ولاية سمائل ايضا هي من ولايات المنطقة الداخلية التي تشتهر بكثرة فقهاءها وعلمائها حيث ينتمي إليها الصحابي الجليل مازن بن غصوبة وهو أول من اسلم من أهل عمان. ولا يزال مسجد «المضمار» الذي أسسه هذا الصحابي الجليل قائما في سمائل حتى الآن بالإضافة إلى نحو ٢٠٠ مسجد أخرى. كما تشتهر سمائل باوديتها وواحاتها الخضراء وبكثرة النخيل وصناعة النسيج والجلديات.

◀ في نزوى امتزجت
الاصالة بالحدائث في
معمار سوقها الجميل.



اما ولاية ادم فإنها تعد البوابة الجنوبية للمنطقة الداخلية فهي ملتقى طرق القوافل منذ ما قبل الإسلام، كما شهدت مولد الامام أحمد بن سعيد مؤسس حكم اسرة البوسعيد. وتشتهر أدم بعدد من المواقع الاثرية والسياحية وبالحرف التقليدية ومنها الصياغة والسعفيات والحدادة وصناعة الحلوى العمانية. وبينما تعد ولاية بهلاء (٦١١٩ نسمة) من اقدم مناطق عمان حيث كانت عاصمة لعمان في بعض فترات التاريخ القديم، فإنها تشتهر بسورها التاريخي، وبحصن جبرين الشهير الذي بناه الامام بلعرب بن سلطان بن سيف اليعربي، اما قلعة بهلاء فإنها ادرجت ضمن قائمة التراث العالمي لقيمتها التاريخية. وتشتهر بهلاء كذلك بالصناعات الحرفية مثل صياغة الذهب وصناعة السيوف والخناجر والصناعات النحاسية والصوفيات. تجدر الاشارة إلى ان المنطقة الداخلية تحققت بها نقلة ضخمة ليس فقط في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والعمرانية ولكن ايضا في مجال الطرق والصناعة والاتصالات وغيرها. فالى جانب افتتاح المستشفى المرجعي في نزوى هذا العام، تم اعادة تخطيط مدينة نزوى وتطوير مرافقها، بما في ذلك محاور الطرق الرئيسية واستكمال المرحلة الثانية من ازدواجية (طريق الرسيل نزوى)، كما بدأ تطوير المنطقة الصناعية، وانشاء محطة كهرباء منح، كما يوجد بها اكاديمية الشرطة والكلية الفنية الصناعية وكلية للمعلمين كما سيقام بها معهد القضاء العالي ليتكامل مع كلية الشريعة والقانون بمسقط في تخريج رجال قضاء ومتخصصين في مجال القانون.

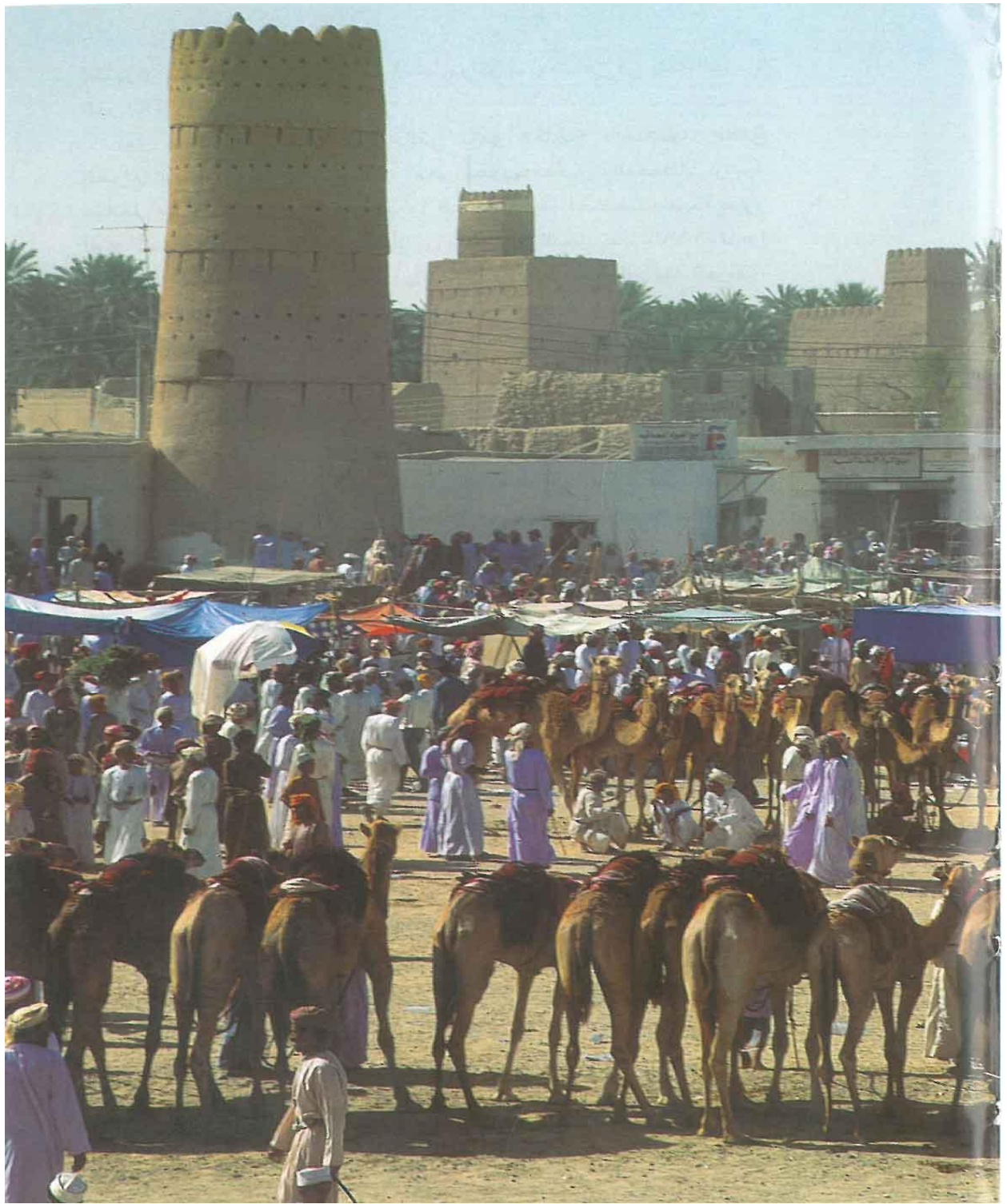
سابعاً : المنطقة الشرقية

تمثل المنطقة الشرقية الواجهة الشمالية الشرقية لسلطنة عمان، وهي تطل على بحر العرب من ناحية الشرق وتشمل الجانب الداخلي لجبال الحجر الشرقي والتي تتصل بها من ناحية الشمال، كما تتصل برمال آل وهيبة من ناحية الجنوب وبالمناطق الداخلية من ناحية الغرب.

وتضم المنطقة الشرقية إحدى عشرة ولاية هي ولايات صور، وبراء، والمضيبي وبدية والقابل ودما والطائيين، والكامل والوافي، وجعلان بني بوعلی، وجعلان بني بوحسن، ووادي بني خالد، وجزيرة مصيرة. ويبلغ عدد سكان المنطقة الشرقية ٢٥٨٣٤٤ نسمة وفقاً لتعداد عام ١٩٩٣.

وتعتبر مدينة صور من أهم مدن المنطقة الشرقية، ولعبت دوراً تاريخياً في حركة التجارة والملاحة في المحيط الهندي على مدى زمن طويل ومن ثم

◀ لا يزال (العماني)
محافظاً على أصالته
وملامح تراثه وعاداته
العريقة في جميع شؤون
حياته اليومية (هبطه
العيد بالمنطقة الشرقية)



اشتهرت ببناء السفن حيث كانت انشط مراكز بناء السفن في شبه الجزيرة العربية في القرن الماضي.

فمن مدينة صور التاريخية «التي يزهو التاريخ بأصالتها.. انطلق الشراع العماني حقبة طويلة من الدهر يجوب البحار والمحيطات زاهيا.. متألقا.. يحمل الخير إلى أركان الدنيا النائية». وقد احتضنت مدينة صور احتفالات البلاد بالعيد الوطني السادس والعشرين المجيد عام ١٩٩٦ تقديراً واعتزازاً بالتاريخ البحري العماني والدور الذي لعبته هذه المدينة العريقة، وتأكيداً كذلك على العزم على مواصلة الدور الحضاري لعمان واستعادة مكانتها البحرية المرموقة. وقد أكد جلاله السلطان المعظم «نود.. ونحن على مقربة من تلك السواحل المضمخة برائحة السفن العتيقة ان نعبر في بادئ الأمر عن اعتزازنا العظيم بتاريخ عمان البحري الذي سطرته تلك الصواري الشامخة التي اندفعت في ذلك الماضي الموشى بالمجد من مختلف الموانئ العمانية، فمخر العباب المتلاطم في طموح فتى، مجسدة قوة هذا البلد وعزته ورغبته في التواصل مع حضارات الامم كلها القريبة منها والبعيدة».

والآن تطل صور على العالم مزهوة بما حققته مسيرة النهضة العمانية الحديثة وتحققه فيها وعلى امتداد ارض عمان الطيبة، وفي حين يجري العمل على قدم وساق في مشروع مجمع الغاز الطبيعي المسال في قلعات والذي يتجاوز حجم الانجاز فيه البرامج الزمنية له، كما بدأ الاعداد لانشاء مصنع سمارد اليوريا والامونيا وهما من المشروعات العمانية العملاقة في استراتيجية التنمية الوطنية في مرحلتها الثانية التي تدخل بها عمان إلى القرن الحادي والعشرين، كما تنمو وتتسع المنطقة الصناعية في صور لتظل صور نافذة عمانية ضخمة على العالم بلغته الحديثة. وفي حين تم الانتهاء من مستشفى صور المرجعي الضخم إلى جانب الخدمات الاخرى العديدة، فإن ولاية صور تشتهر بصناعة السفن وصناعة النسيج وبالعديد من المواقع الاثرية والسياحية خاصة الكهوف.

جدير بالذكر ان ولايات المنطقة الشرقية جميعها شهدت العديد من الانجازات والخدمات والمشروعات التنموية في ابراء وبديعة وجعلان ومصيرة وغيرها كما شارك جلاله السلطان المعظم ابناءه في ولاية المضبيبي ولايات المنطقة الشرقية احتفالاتهم بعيد الفطر المبارك لعام ١٤١٨هـ في يناير ١٩٩٨، حيث شهد جلالته المهرجان الشعبي الكبير «شمس النهضة» الذي اقيم

بميدان الاحتفالات بسبح النماء في ولاية المضبي احتفاء بمقدم جلالته ومشاركته ابناء الولاية والمنطقة افراحهم بالعيد.

وبينما يتميز ساحل المنطقة الشرقية بكثرة الخيران، تمثل جزيرة مصيرة الواقعة في بحر العرب موقعا استراتيجيا هاما، كما تشتهر كذلك بالسلاحف البحرية النادرة والمنتجات البحرية وبعض الحاصلات الخاصة، هذا فضلا عن عدد من المحميات الطبيعية للسلاحف والتي توجد في المنطقة الشرقية.

ثامناً : المنطقة الوسطى

تقع المنطقة الوسطى جنوب منطقتي الداخلية والظاهرة، وتطل من الشرق على بحر العرب ومن الغرب على صحراء الربع الخالي، وتتصل جنوبا بمحافظة ظفار، وتتميز المنطقة بوجود عدد كبير من حقول انتاج النفط والغاز بها.

تضم المنطقة الوسطى اربع ولايات يقع ثلاث منها على ساحل بحر العرب هي ولايات محوت، والدقم، والجازر في حين تقع الولاية الرابعة - وهي ولاية هيماء - في الداخل. ويبلغ عدد سكان المنطقة الوسطى ١٧٠٦٧ نسمة وفقا لتعداد عام ١٩٩٣.

تضم ولاية محوت عدداً من الجزر أهمها جزيرة محوت التي كانت من موانئ السلطنة القديمة ذات الأهمية خاصة مع دول شرق افريقيا والهند. وبحكم الطبيعة البحرية والساحل الطويل للمنطقة الوسطى فإنها اشتهرت بصيد الاسماك، والرعي. كما تجري صناعة «الخروج» و«القلي» من الشعر بالاضافة إلى بعض الصناعات التقليدية.

وبحكم الطبيعة الصحراوية لولاية هيماء، فإنها تتميز بوجود العديد من الحيوانات البرية، وخاصة المها العربية، والغزلان التي توجد في منطقة جعلوني. وفي اطار الاهتمام بالمها العربية. وتوفير الظروف الطبيعية لاعتبارها، تم إقامة محمية طبيعية للمها العربية في جدة الحراسيس للعناية بها والحفاظ عليها. وقد ازداد عدد رؤوس المها في هذه المحمية من بضعة رؤوس لتصل إلى نحو ٢٠٠ رأس. كما تحولت محمية المها العربية إلى واحدة من المعالم الهامة للحفاظ على الحياة البرية في المنطقة الوسطى والتي تشتهر كذلك بالكهوف العديدة بها.

تحظى المنطقة الوسطى باهتمام كبير من جانب حكومة صاحب الجلالة لتطويرها والنهوض بها وتوفير مختلف الخدمات الاساسية بها. ونظراً لقلّة عدد



▲ المها العربية وجهود
واهتمام كبير لتوطئتها.

السكان وانتشارهم في تجمعات صغيرة يتم تزويد المنطقة بمياه الشرب النقية من خلال محطات تحلية المياه المصممة لهذا الغرض، فضلا عن العناية بالطرق خاصة المحورية منها مثل طريق نزوى - هيماء - ثمرية. وطريق سناو - محوت بطول ١٩٠ كيلومتر وطريق محوت - الدقم. وتجدر الإشارة إلى ان المنطقة الوسطى احتلت المرتبة الثانية بعد محافظة مسندم بالنسبة لنصيب الفرد فيها من المصروفات الانمائية خلال خطة التنمية الخمسية الرابعة ١٩٩١ - ١٩٩٥ والذي بلغ ١٣٤٧ ريالاً عمانياً. وخلال خطة التنمية الخمسية الخامسة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ تتواصل عمليات تطوير المنطقة الوسطى. حيث تم افتتاح العديد من مشروعات المياه والكهرباء وموانئ الصيد والخدمات الصحية والتعليمية. ومن ثم تتغير الحياة وتسير تلك المنطقة بخطى سريعة نحو مزيد من التقدم والرفاهية اسوة بما يجرى على امتداد ارض عمان الطيبة في ظل مسيرة النهضة العمانية المعاصرة التي يقودها حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم بخطى ثابتة نحو القرن القادم.

الشؤون القانونية

يمثل وضع نظام قانوني في السلطنة وجها من الوجوه الحضارية المميزة لمسيرة النهضة العمانية الحديثة وسعيها الدائم والحثيث من أجل ترسيخ مبادئ الحق والعدالة وسيادة القانون في ظل منظومة القيم الإسلامية العريقة من ناحية والتراث والتقاليد العمانية الأصيلة والتي تعبر عن خصوصية المجتمع العماني من ناحية ثانية. وعلى نحو يتواءم مع حركة التطور الاجتماعي والاقتصادي الضخمة التي تشهدها البلاد في مختلف المجالات. وبينما حقق النظام القانوني في السلطنة خطوات كبيرة خلال المرحلة الأولى للتنمية الوطنية، جاء النظام الأساسي للدولة كتطور بالغ الأهمية في جانبه التشريعي باعتباره نظام مدون ينظم في إطار قانوني العلاقة بين المواطنين وحكومتهم على أساس المبادئ والتقاليد العمانية والإسلامية الراسخة. فقد وضع النظام الأساسي للدولة وعلى نحو دقيق وواضح ومتكامل المبادئ والأسس والقواعد المنظمة لحركة المجتمع والموجهة لسياسة الدولة والمحددة للحقوق والواجبات والإختصاصات العامة للهيئات والسلطات والمجالس المختلفة والتي تعمل بمقتضاها.

يرتكز النظام القانوني في السلطنة على المراسيم التي يصدرها جلالة السلطان المعظم وهي مراسيم لها قوة القانون. كما إنه «لا يجوز لاية جهة في الدولة اصدار أنظمة أو لوائح أو قرارات أو تعليمات تخالف احكام القوانين والمراسيم النافذة والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي جزء من قانون البلاد» وذلك وفقا لما نصت عليه المادة رقم ٨٠ من النظام الأساسي لدولة.

وفي هذا الاطار تضطلع وزارة الشؤون القانونية منذ انشائها في عام ١٩٩٤ - ومن قبلها ديوان التشريع خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى اول ١٩٩٤ - بدور حيوى جداً في مجال اعداد ومراجعة مشروعات

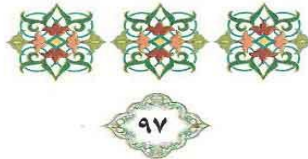
القوانين ومشروعات المراسيم السلطانية، والاتفاقيات الدولية والعقود التي تكون الحكومة طرفاً فيها، مع ابداء الرأي القانوني فيما تعرضه الوزارات والوحدات الإدارية المختلفة من موضوعات ذات طبيعة قانونية أو تطلب الاستشارة القانونية بشأنه. هذا إلى جانب ما يتصل بمراجعة وتحديث القوانين وتطويرها وكذلك الانظمة واللوائح المعمول بها بما يتفق مع المبادئ والأسس التي تضمنها النظام الأساسي للدولة، وبما يتلائم كذلك مع متطلبات مرحلة التطور الاجتماعي والاقتصادي التي تمر بها السلطنة واستعدادها للوصول إلى القرن الحادي والعشرين وتنشيط القطاع الخاص العماني وذلك بالعمل على تحقيق التوازن بين متطلبات عملية التطوير وبين ضبط الحالة الاجتماعية للمواطن وبما يكفل بيان المجتمع على أسس راسخة تحقق الأمن والاستقرار والإزدهار.

من جانب آخر تبدي وزارة الشؤون القانونية الرأي القانوني وتصدر التفسيرات الرسمية المعتمدة للمراسيم السلطانية والقوانين والقرارات واللوائح كلما تطلب الأمر ذلك. كما تقوم بمراجعة العقود التي يترتب عليها التزامات مالية على الدولة تتجاوز نصف مليون ريال عماني قبل توقيعها من أيه وحدة حكومية وترعى وزارة الشؤون القانونية مصلحة الحكومة عن المنازعات التي قد تنشأ بسبب تنفيذ العقود التي تترتب عليها.

فضلاً عن تمثيل السلطنة في المنظمات والمؤتمرات والهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالشؤون القانونية.

وفي حين تقوم الوزارة بدراسة ما يحال إليها من موضوعات من جانب جلالة السلطان المعظم فإنها تتولى إصدار "الجريدة الرسمية" مرتين شهرياً متضمنة النصوص الرسمية للمراسيم والقوانين والقرارات التي تصدر في البلاد. وإلى جانب المجلدات السنوية للتشريعات اصدرت وزارة الشؤون القانونية أول دليل للمراسيم السلطانية والقوانين والقرارات السلطانية منذ بداية عصر النهضة العمانية الحديثة وحتى نهاية عام ١٩٩٤ والتعديلات التي دخلت عليها. بالإضافة إلى فهرس ابجدي يتضمن التشريعات النافذة حتى نهاية عام ١٩٩٥ كما اصدرت الوزارة كتابين حول مبادئ الشؤون القانونية التي تم اقرارها خلال الفترة من ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٦

والثاني للفترة من يناير ١٩٩٧ حتى ديسمبر ١٩٩٧ بالإضافة إلى ملحق دليل المراسيم وفهرس التشريعات حتى نهاية ١٩٩٧ .
وقد بلغ عدد المراسيم السلطانية المنشورة في الجريدة الرسمية منذ إنشائها في عام ١٩٧٢ وإلى نهاية مارس ١٩٩٨ الفين ومائتين وخمسة وأربعين مرسوماً (٢٢٤٥ مرسوماً).
وإلى جانب ما صدر من قوانين من أبرزها تلك الخاصة بالجوانب الإقتصادية والمالية وتسهيلات وحوافز الإستثمار وقانون حماية حقوق المؤلف وقانون الأحوال الشخصية وقانون التحكيم في المنازعات المدنية والتجارية وقانون الرقابة على المصنفات الفنية وقانون المحاماه، فإنه تم تعديل بعض أحكام قانون الجزاء العماني بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٢ واصدار نظام الدعم المالي للقطاع الخاص في بعض المجالات الإقتصادية والخدمية بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/١٧، وكذلك المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٢١ بنظام تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيماوية وتدمير تلك الاسلحة. وقانون جواز السفر العماني وغيرها من المراسيم ذات الطابع التشريعي في المجالات المختلفة. وفي حين صدر المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٣٧ بتعديل بعض احكام تنظيم القضاء الجزائي، فإنه تم الانتهاء من مشروع القانون المدني ، وقانون تنظيم القضاء فضلاً عن إعداد بعض مشروعات القوانين الأخرى منها قانون جديد للجزاء، وللإجراءات الجزائية، وقانون للمرافعات المدنية والتجارية .ومن خلال هذه الجهود المتواصلة يتكامل النظام القانوني والبناء التشريعي لحكم القانون في سلطنة عمان في ظل علاقات الأسرة الواحدة التي تربط بين كل أبناء المجتمع وعلى أساس من العدل والشورى والمساواة .



الخدمة المدنية

لم يكن بناء جهاز إداري يتسم بالكفاءة والنشاط امرا منفصلا عن التطور الكبير الذي تم في مختلف جوانب الحياة في المجتمع العماني خلال سنوات النهضة المعاصرة، بل ان الجهاز الاداري للدولة يعد من أكثر الادوات فعالية ليس فقط لاستقطاب الكفاءات وادارة وتنمية الموارد البشرية الوطنية ولكن ايضا لتنفيذ خطط التنمية ومتابعتها في مختلف المجالات. ومن ثم لم يكن غريبا ان يتضاعف عدد العاملين في الجهاز الاداري للدولة من ١٧٥٠ موظفا عام ١٩٧٠ إلى ٤٩٨٠٩ في عام ١٩٨٢ ثم ليصل إلى ٩٥١٨٣ موظفا في نهاية عام ١٩٩٦ خاصة مع التوسع في انشطته ومهامه.

ومع ازدياد الحاجة لحشد الطاقات البشرية وزيادة كفاءتها وتدريبها واستغلالها الاستغلال الامثل لصالح الوطن والمواطن تلتقي جهود وزارة الخدمة المدنية ومجلس الخدمة المدنية مع جهود الوزارات والهيئات المعنية الاخرى لتحقيق التنمية الادارية وزيادة كفاءة اداء وحدات الجهاز الاداري للدولة وتحديثها من ناحية ومراعاة تطبيق القوانين واللوائح والالتزام بها في مختلف المجالات الخاصة بالتوظيف والتعيين والتدريب وغيرها وضبطها وتطويرها من ناحية ثانية.

جدير بالذكر ان بناء وتطوير الجهاز الاداري للدولة الذي استند على قاعدة واضحة وراسخة حدها النظام الاساسي للدولة وهي «ان الوظائف العامة كخدمة وطنية تناط بالقائمين بها ويستهدف موظفو الدولة في اداء وظائفهم المصلحة العامة وخدمة المجتمع والمواطنون متساوون في تولي الوظائف العامة وفقا للشروط التي يقررها القانون» كما ان «إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن» شكل مبدأ من المبادئ الموجهة لسياسة الدولة.

وعلى ضوء هذه القواعد والاسس تقوم وزارة الخدمة المدنية بدور

حيوي في مجال التوظيف وتحقيق خطط التعمين بما في ذلك اعداد الدراسات الخاصة بأحكام قانون الخدمة المدنية وتعديل بعضها فضلا عن ما يتصل بعمليات ترتيب وتصنيف الوظائف والدراسات التنظيمية لهياكل الوزارات والمؤسسات المختلفة وبناء نظام آلي موحد للمعلومات الخاصة بالموارد البشرية لوحدات الخدمة المدنية ودراسة ٤٢ مشروع موازنة وظائف لوحدات الخدمة المدنية المقترحة للعام ٩٨ بالاضافة إلى جميع التعديلات على مشروعات موازنة الوظائف لعام ٩٧.

من جانب آخر تصدر وزارة الخدمة المدنية النشرات الاحصائية لموظفي الخدمة المدنية ولعمليات التعمين والتقاعد المبكر وتوفيرها للجهات الحكومية وذلك في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى تأمين الاستقرار الوظيفي للقوى العاملة. وبينما يتم الموافقة على ابتعاث اعداد من الموظفين للدراسات العليا (١٢٦ موظفا) تمت الموافقة على تدريب ٢٩٣٦ موظفا ينتمون إلى ٤٤ وحدة حكومية في دورات داخلية و٣٦٩ موظفا في دورات خارجية، بالاضافة إلى العمل لتوفير فرص العمل للخريجين من طلاب الكليات والبعثات.

ومن أجل تطوير الاداء تم الغاء بعض الاجراءات الادارية التي تقوم بها وزارة الخدمة المدنية حاليا وتفويض بعض الصلاحيات إلى الوزارات المعنية وتطبيق اللامركزية وتبسيط الاجراءات واعداد دراسات حول الدرجات الشاغرة بوحدات الخدمة المدنية ولاحتياجات هذه الوحدات ولخطط التدريب وجداول الرواتب واشترطات شغل الوظائف الاشرافية والقيادية مع استخدام نظم آلية أكثر تطورا بالنسبة لمعلومات التقاعد، حفظ الملفات، والمعاشات ومكافأة نهاية الخدمة لتوفير بيانات شاملة ودقيقة حولها.

وفي حين اسهم نظام التقاعد المبكر في اتاحة الفرصة لاعداد كبيرة من العاملين لترك الخدمة للاستفادة من هذا النظام ونقل نشاطهم إلى القطاع الخاص، فإن هذا النظام سمح كذلك بتوفير فرص عمل للخريجين الجدد في اطار عملية الاحلال ومن ثم حقق هدفين في آن واحد هما استيعاب عمالة جديدة وتنشيط القطاع الخاص العماني. كما تم اعداد وصياغة مشروع القانون الجديد لمعاشات ومكافآت ما بعد الخدمة لموظفي الحكومة العمانيين وتجرى دراسة تمهيدا لاقاراره.



معهد الادارة العامة :

▲ اهتمام متواصل برفع
كفاءة وقدرات العاملين
بالقطاع الحكومي من
خلال الدورات المتقدمة
التي يتم تنظيمها
لجميع الموظفين
بالحكومة.

بالنسبة لمعهد الادارة العامة الذي انشئ منذ عام ١٩٧٧ فإنه يقوم بدور فعال في مجال التّـنـمـية البشرية والادارية من خلال تدريب الكفاءات العمانية في تخصصات ادارية متنوعة يحتاجها الجهاز الاداري للدولة. كما يتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص في القيام بدراسات أو استشارات محددة. ونظرا للطابع العلمي والاكاديمي للمعهد فإنه يغطي مساحة واسعة من التخصصات التنظيمية والادارية والاحصائية بما في ذلك تقنية المعلومات واجراء البحوث وتقديم الاستشارات وبحث الحلول للمشكلات الادارية والهيكلية في مؤسسات الجهاز الاداري للدولة. ومن ثم يوجد تنسيق بين وزارة الخدمة المدنية ومعهد الادارة العامة لاعداد وتنفيذ برامج تدريبية في مجال تصنيف وترتيب الوظائف لاعداد الكوادر الوطنية المتخصصة في مختلف وحدات الجهاز الحكومي بالاضافة إلى التنسيق في مجال الخطط التدريبية والبرامج التي تحتاجها الوزارات لادراجها ضمن خطة المعهد الذي تتوفر له امكانات كبيرة للقيام بما يناط به.



من المؤكد انه ليس هناك ما يتوازي في أهميته وضخامته وانجازه مع جهود التنمية الوطنية اقتصاديا واجتماعيا، سوى عملية بناء قوات السلطان المسلحة التي شكلت ركيزة محورية في الفكر الاستراتيجي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى لقوات السلطان المسلحة.

فبناء قوات السلطان المسلحة بفروعها واسلحتها المختلفة لم يكن عملية تقليدية سهلة أو ميسورة، ولكنها كانت عملية فذة بدأت من الصفر تقريبا، وفي ظل تحديات وصعوبات عديدة، غير أن الإرادة الصلبة والرؤية المتكاملة للأمن القومي بمفهومه الواسع وحرص جلالته القائد الأعلى لقوات السلطان المسلحة على تحقيق وصيانة الوحدة الوطنية وحماية مسيرة النهضة المباركة، جعل من بناء وتطوير قوات السلطان المسلحة نموذجا مشرفا للاداء الوطني، وقاعدة راسخة لاستراتيجية السلام وحسن الجوار التي تبنتها السلطنة في سياساتها على مختلف المستويات.

وخلال سنوات معدودة استعادت قوات السلطان المسلحة مجدها التليد وضربت المثل الحي والمتجدد في القدرة على التطور الكيفي الدائم وقيامها بمهامها الوطنية في حماية الوطن والذود عن حياضه، ورد كل من تسول له نفسه التدخل في شؤونه الداخلية على أي نحو أو بأية صورة، وفي نفس الوقت الاسهام بدور ملموس في تنفيذ خطط التنمية من خلال القيام بمهام محددة بحكم ما يتوفر لها من امكانات هندسية وتقنية خاصة بالنسبة للمناطق الجبلية أو النائية أو في مواجهة ظروف جغرافية غير عادية.

وعبر هذه الصيغة التي وضعها جلالته القائد الأعلى لقوات السلطان المسلحة وعبر اهتمام جلالته العميق بتطوير اسلحتها الثلاثة، الجيش السلطاني العماني، وسلاح الجو السلطاني العماني، والبحرية السلطانية العمانية، بالاضافة إلى الحرس السلطاني العماني، والارتفاع بكفاءتها القتالية وتوفير احتياجاتها من الاسلحة المتطورة الحديثة والعناية

بأفرادها قادة وضباطا وجنودا على كل المستويات مهنيا وتدريبيا، تكاملت الجهود الوطنية، وتحقق مناخ الأمن والأمان الذي انطلقت في ظله مسيرة التنمية الوطنية وتحقق الخير والنماء في كل ربوع السلطنة، واصبحت قوات السلطان المسلحة مشهودا لها بالكفاءة القتالية وبالاستعداد الدائم على كل المستويات لاداء مهامها الوطنية وعلى نحو يجعل منها قوة مسلحة عصرية. إن جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة يؤكد دائما على الدور الرائد لهذه القوات ورجالها البواسل بقوله «اعتزازنا الكبير بدورها العظيم في حماية منجزات النهضة والذود عن عرين الوطن والسهر على أمنه وسلامته واستقراره مؤكدين رعايتنا لها وعنايتنا بها». وعلى مواصلة «تطويرها وتحديثها» للقيام على أكمل وجه بمهامها الوطنية. ومن الأهمية بمكان الإشارة باختصار إلى ما يلي:

◀ رجال الفرق الوطنية
البواسل يمرون في تحية
وفاء وولاء من أمام
جلالة القائد الأعلى
لقوات السلطان المسلحة
ضمن احتفالات البلاد
بالعيد الوطني المجيد
بصلالة.

الجيش السلطاني العماني

الجيش السلطاني العماني قوة برية حديثة، متطورة ومتكاملة البناء والتسليح والتنظيم، ويضم في صفوفه اسلحة المشاة والمدرعات والمدفعية، ومنظومة الدفاع الجوي، والإشارة والاسلحة الإدارية الأخرى، متسلحا بالقدرة والكفاءة على خوض المعارك الحديثة بفضل العناية المستمرة بالتدريب والتحديث وتطوير مستوى الأفراد والمعدات.

وبينما تقوم الوية المشاة بالجيش السلطاني العماني بالمهام البرية الرئيسية حيث زودت بما يؤهلها للوصول إلى مستوى الجيوش المعاصرة خاصة في مجال تقنية الاسلحة الحديثة وعربات نقل الجنود المدرعة، وتشكل مدفعية سلطان عمان سلاح اسناد فعال لالوية المشاة بما يتوفر لها من مدافع الميدان الثقيلة والمتوسطة ومنظومة الدفاع الجوي المتطورة.

جدير بالذكر انه تم ادخال دبابات القتال الرئيسية المتطورة وعربات القيادة الحديثة إلى مدرعات سلطان عمان وبالتالي أصبحت تشكلا قتاليا متكاملًا عالي الاداء. وفي حين تم تطوير قوات الفرق بما يحقق لها القيام بدورها الوطني، فإنه تم تطوير شبكات الاتصالات الثابتة ونظام نقل البيانات والمعلومات بسلاح الإشارة كما زودت هندسة قوات السلطان المسلحة بالمعدات المتطورة ومنها وسائل الكشف والانذار عن اسلحة الدمار الشامل والغازات السامة وآليات الحرب الكيماوية. وقد تواكب مع ذلك تطوير خدمات وحدات النقليات والتموين والاسناد الهندسي والخدمات الطبية

◀ كفاءة عالية وقدرة
قتالية متميزة من خلال
التسليح الحديث
للجيش السلطاني
العماني.







والإدارية لتتلاءم مع زيادة حجم القوات وتطور كفاءتها. وتعتبر مظلات سلطان عمان سلاحا فعالا بالجيش السلطاني العماني نظرا للدور الهام الذي تضطلع به في ميادين المعركة، وقد تم تزويدها بعربات الاستطلاع المدرع «البنهارد» وبقاذفات صواريخ «ميلان» و«تاو». ومن أجل رفع الكفاءة القتالية وزيادة مهارة منتسبي الجيش السلطاني العماني وضعت برامج تأهيل وتدريب عديدة لاعداد وتأهيل الضباط والافراد على مختلف المستويات. وفي هذا المجال تقوم كتيبة تدريب قوات السلطان المسلحة والكليات والمعاهد والمدارس المتخصصة في الاسلحة المختلفة بدور حيوي. ومن ابرز الكليات كلية السلطان قابوس العسكرية لتدريب الضباط المرشحين، ومدرسة تدريب الضباط، ومدرسة الإدارة وغيرها من المدارس المتخصصة. وتعد (كلية القيادة والأركان) أعلى صرح عسكري علمي بقوات السلطان المسلحة لتخريج ضباط الأركان وتقوم بدور رائد في اعداد وتأهيل قادة المستقبل حيث يتوفر لها احدث التجهيزات والمساعدات التدريبية.

تجدر الإشارة إلى انه إلى جانب ما تنفذه وحدات وتشكيلات الجيش

▲ جلالة القائد الأعلى لقوات السلطان المسلحة يشمل برعايته السامية احتفال تخريج رجاله الأشاوس من الجيش السلطاني العماني.

► اهتمام متواصل ورعاية خاصة من المقام السامي القائد الأعلى لقوات السلطان المسلحة لأبنائه رجال الجيش السلطاني العماني.



▲ سرب من مقاتلات
(الجاكوار) ضمن
الحرص المستمر
لدعم وتطوير سلاح
الجو السلطاني
العماني.

السلطاني العماني من تدريبات وتمارين ميدانية للتدريب على إدارة المعارك الحديثة، قامت وحدات من الجيش السلطاني العماني بتنفيذ تمارين ثنائية مشتركة مع القوات البحرية لدولة الامارات العربية المتحدة في مايو ٩٧ على ارض السلطنة. بالاضافة إلى المشاركة في تمرين «درع الجزيرة - ٦» في مارس ٩٨ بدولة الامارات العربية المتحدة.

سلاح الجو السلطاني العماني

حقق سلاح الجو السلطاني العماني قفزة نوعية كبيرة حيث اصبح قوة جوية حديثة قادرة على حماية سماء الوطن والذود عنه بكفاءة عالية بما يملكه من مقاتلات حديثة واجهزة ومعدات جوية لمراقبة اجواء السلطنة بالاضافة إلى العناصر البشرية المدربة والمؤهلة علميا وفنيا.

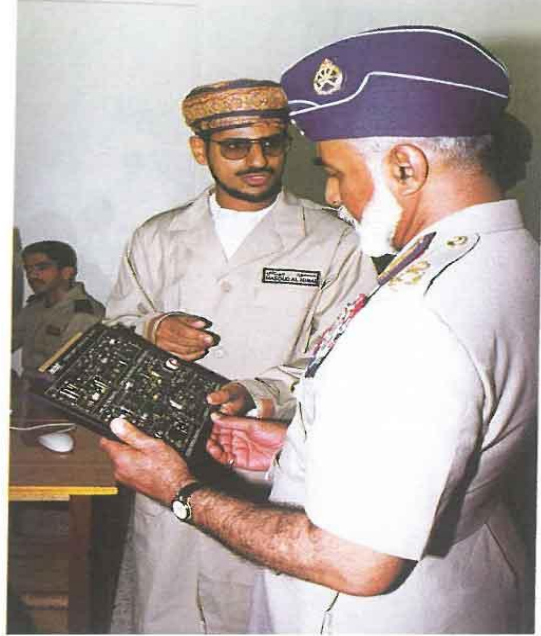
◀ جلالة القائد الأعلى
لقوات السلطان المسلحة
يتفضل برعاية أحد
احتفالات تخريج أبنائه
رجال سلاح الجو
السلطاني العماني.

وإلى جانب ما يملكه سلاح الجو السلطاني العماني من قواعد حديثة مجهزة بكافة الاجهزة والمعدات المتطورة اللازمة للقوة الجوية الفاعلة والقادرة على العمل تحت كل الظروف، بما فيها مختلف أنواع



► جلالة القائد الأعلى
يتابع باهتمام شرحا
عن إحدى أحدث
التقنيات العسكرية
لسلاح الجو السلطاني
العماني.

الطائرات الحديثة، سواء
كانت طائرات قتال أو
طائرات عمودية أو
طائرات نقل عسكرية،
فإنه يتم تنفيذ مشروع
لتطوير طائرات
الجاكوار المقاتلة
خاصة في مجال نظم
الملاححة الجوية
والتصوير الحراري
وغيرها، بالإضافة إلى
مشروع تحسين شبكة
الاتصالات وأجهزة
الرادارات والقيادة
والسيطرة.



وبالنسبة لاعداد

وتأهيل القوة البشرية الجوية، باعتبارها العنصر الأهم في عملية
التطوير، تقوم أكاديمية السلطان قابوس الجوية، ومدرسة الأركان
الجوية، والكلية الفنية الجوية، والمدارس المتخصصة بدور حيوي في
هذا المجال بالإضافة إلى الدورات الخارجية في عدد من الدول الشقيقة
والصديقة ليكون نسور الجو والضباط الجويين على أعلى مستوى من
الكفاءة القتالية والفنية بما في ذلك الطواقم المساعدة لهم.

وإلى جانب التمارين التدريبية على مستوى سلاح الجو السلطاني
العماني وكذلك على مستوى معركة الأسلحة المشتركة في قوات السلطان
المسلحة، يتم المشاركة في تنفيذ تمارين مشتركة مع أسلحة الجو بدول
مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك العديد من التمارين الجوية مع
دول شقيقة وصديقة لاكتساب المزيد من الخبرة القتالية.

تجدر الإشارة ان سلاح الجو السلطاني العماني يقوم إلى جانب
مهامه بعمليات الاستطلاع البحري ومراقبة الشواطئ العمانية ومهام
الانقاذ ومكافحة التلوث وتقديم العون في مجال النقل من وإلى
المناطق النائية والجبليّة.



البحرية السلطانية العمانية

إن انشاء وتطوير البحرية السلطانية العمانية في عهد النهضة المباركة هو من ابرز ما تحقق للقوات المسلحة، ليس فقط لما تقوم به البحرية السلطانية العمانية من مهام لحماية المصالح الوطنية استراتيجيا واقتصاديا وحماية الشواطئ العمانية وتأمين مياهها الاقليمية والحفاظ على سلامة الملاحة الدولية في مضيق هرمز بوابة الملاحة والتجارة البحرية في الخليج وامدادات النفط إلى مختلف دول العالم، ولكن ايضا لما تمثله من إحياء لمجد بحري عماني عريق جاب بحار ومحيطات العالم من كانتون إلى نيويورك منذ زمن طويل.

وترجمة للاهتمام السامي لجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة تم دعم قدرات الاسطول البحري التعبوية والتسليحية والتكتيكية وفق خطط مدروسة. وإلى جانب السفن الحديثة ذات التقنيات والتجهيزات المتطورة مثل الفرقاطتان «قاهر الامواج» و«المؤزر»، تم تزويد الاسطول البحري بسفن المدفعية وسفن الإبحار والنقل البحري والسفن الصاروخية، بالإضافة إلى سفن التدريب مثل السفينة «المبروكة»

▲ رجال البحرية
السلطانية العمانية في
أحدث الاستعراضات
الموسيقية الشيقة التي
تتميز بها فرق البحرية.



و«نصر البحر» و«شباب عمان» وغيرها.

ومن أجل رفع الكفاءة القتالية لضباط وافراد البحرية وتأهيلهم على أعلى المستويات يقوم مركز التدريب المزود بالعديد من الامكانيات والتقنيات التعليمية الحديثة، وكذلك مدرسة الاركاب البحرية الصغرى، ومدرسة حرب الاسطول بدور حيوي في تدريب الضباط والافراد، كما تسهم التمارين الدورية مع وحدات قوات السلطان المسلحة. وبحريات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتمارين الاخرى مع بحريات الدول الشقيقة والصديقة في صقل الكفاءة ورفع قدرات البحرية السلطانية العمانية.

الحرس السلطاني العماني

يعتبر الحرس السلطاني العماني إحدى المنظومات المتكاملة بقوات السلطان المسلحة حيث شمل التطوير والتحديث مختلف وحداته التي تتشكل من وحدات قتالية من مشاة ومدفعية ومدمرة فضلا عن وحداته التعليمية الفنية والإدارية المتطورة، ومن ثم فإنه يعتبر قوة

▲ إحدى المناورات
العسكرية ذات الكفاءة
القتالية العالية
للبحرية السلطانية
العمانية.

◀ اهتمام مستمر بتزويد
الحرس السلطاني
العماني بأحدث المعدات
العسكرية لتمكينه من
القيام بواجبه الوطني
على أكمل وجه.

◀ فرقة الاوركسترا
السيمفونية السلطانية
العمانية (التابعة
للحرس السلطاني
العماني وإبداعات
موسيقية مشهودة على
المستوى المحلي
والعالمي.



قتالية على مستوى عال من الاداء والكفاءة. وفي مجال التأهيل والتدريب تقوم كتيبة تدريب الحرس، وكذلك كلية الحرس السلطاني العماني التقنية التي تمنح خريجها شهادة الدبلوم الوطني في الدراسات التقنية المعترف بها على مستوى العالم، بدور حيوي في اعداد منتسبي الحرس السلطاني العماني في مختلف المجالات والتخصصات وعلى ارفع مستوى.

وإلى جانب الوحدات القتالية يضم الحرس السلطاني العماني فريق الخوذات الحمراء الذي يتميز بعروضه الرياضية الشيقة، وكذلك الاوركسترا السيمفونية السلطانية العمانية التي قامت بأول عروض خارجية لها في (دبي) بدولة الامارات العربية المتحدة في شهر مارس ١٩٩٨ حيث كان أداؤها مميزا ونال الاستحسان واستقطب الإعجاب والتقدير يضاف إلى ذلك الفرق الموسيقية وخيول اسطبلات الحرس وفريق القفز الحر والتي تشارك في العديد من المناسبات الوطنية بعروضها الجميلة.

الخدمات الهندسية والاجتماعية

تلعب الخدمات الهندسية دوراً حيوياً وذلك من خلال توفير الخدمات الضرورية مثل المياه والطاقة الكهربائية. ووضع التصاميم والاشراف على المشاريع الانشائية الخاصة بوزارة الدفاع، كما تقوم بصيانة وشق الطرق الداخلية في المعسكرات والمناطق الجبلية والوعرة وكذلك صيانة ميادين الرماية ومهابط الطائرات والمطارات التابعة لسلاح الجو السلطاني العماني، كما تقوم بتقديم المساعدات للمواطنين في القرى والمناطق النائية. ^٣

من جانب آخر حرصت قوات السلطان المسلحة على توفير اوجه الرعاية الاجتماعية لمنتسبيها لتحقيق الاستقرار الاجتماعي لهم وتقديم التسهيلات المتنوعة للمتقاعدين من منتسبيها وكذلك رعاية أسر الشهداء في مختلف المناسبات. كما يقوم فرع التوجيه المعنوي والعلاقات العامة بالتغطية الاعلامية للأنشطة العسكرية والاجتماعية والثقافية على مستوى اسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني اضافة إلى اصدار مجلة «جند عمان» شهرياً واعداد البرامج العسكرية الاذاعية والتلفزيونية وغيرها للتعريف بالانجازات



التاريخية العسكرية العمانية وابرار التقدم الكبار الذي حققته وتحققه
جميع أفرع قوات السلطان المسلحة.

متحف قوات السلطان المسلحة :

يجسد متحف قوات السلطان المسلحة في (قلعة بيت الفلج) التاريخ
العسكري العماني ودور عمان الحضاري بالوثائق والنماذج القديمة
والحديث للاسلحة وتوثيق الاحداث التاريخية العسكرية لقوات
السلطان المسلحة وادوارها وتطورها في مختلف مراحل التاريخ
العسكري العماني على مر العصور مع ابرار التطور الضخم لقوات
السلطان المسلحة في العهد الزاهر لجلالة القائد الاعلى للقوات المسلحة
منذ انطلاق النهضة المعاصرة في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م.

مشاركات رياضية متميزة :

ونظراً لأهمية الانشطة الرياضية لبناء لياقة الفرد البدنية توفر
قوات السلطان المسلحة كافة الوسائل الرياضية العسكرية بمختلف

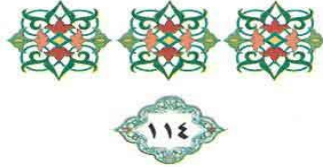
▲ انجازات متعددة
مشرفة لفريق الرماية
لقوات السلطان المسلحة
من خلال تحقيقه لمراكز
متقدمة على المستوى
العربي والدولي.

انواعها، ومن ثم برزت عدة فرق رياضية على مستوى عال نالت شرف تمثيل السلطنة في المحافل العربية والدولية.

ويأتي فريق قوات السلطان المسلحة للرماية في مقدمة تلك الفرق حيث احرز نتائج مشرفة في البطولة العسكرية الدولية بالملكة المتحدة (بزلي) كما حقق الفريق الوطني للرماية عدة بطولات عربية ودولية محرزاً ارقاما جديدة ومراكز متقدمة في بطولة كأس العالم للرماية بكوبا في ابريل ٩٧ والذي يعد أول انجاز يحققه فريق عربي في هذه المسابقة كما حقق نتائج طيبة في بطولة كأس العالم للرماية بألمانيا وايطاليا في شهري مايو ويونيو ٩٧ وكذلك المركز الثاني في البطولة العربية الثالثة في جمهورية مصر العربية في شهر يونيو من العام الماضي.

من جانب آخر شارك الفريق الوطني للقفز الحر بمظاهرات سلطان عمان بالجيش السلطاني العماني في عدة بطولات عربية ودولية منذ تأسيسه في عام ١٩٨٠. وقد حصل الفريق على المركز الاول على المستوى العام في بطولة جيوش الراين التي اقيمت في ألمانيا والتي حصد خلالها خمسة كؤوس و ١٠ ميداليات ذهبية وست ميداليات فضية وبرونزية واحدة.

وبالنسبة لسفينة «شباب عمان» فإنها تقوم بجولات اقليمية وعالمية للتعريف بمنجزات السلطنة وتاريخها البحري العريق فضلا عن المشاركة في السباقات البحرية. وفي العام الماضي حصلت السفينة «شباب عمان» على كأس «كاتي سارك» للمرة الثانية في سباق «اوساكا ٩٧» باليابان كما حصلت على درع فضي كأفضل سفينة عبرت مسافة طويلة مع التزامها بانظمة وقوانين السباق. وفازت السفينة في عام ١٩٩٦ بهذا الكأس ايضا عند مشاركتها في احتفالات البحرية الروسية وكانت أول سفينة غير اوروبية تحصل عليه. تجدر الاشارة إلى ان جمعية الابطحار الشراعي بالبحرية السلطانية العمانية تقوم بدور حيوي في تنشيط الرياضات البحرية وتنظيم السباقات البحرية في شهر مارس من كل عام.



الأمن

يأتي تحقيق الأمن في مقدمة الأولويات التي تسعى حكومة حضرة صاحب الجلالة إلى تحقيقها في كل ربوع السلطنة، ليس فقط كغاية وهدف تسعى إليه دولة القانون والنظام والأمن والأمان التي شيد أركانها جلالته، ولكن أيضا كوسيلة يتحقق من خلالها المزيد من الرخاء والتقدم للانسان العماني اقتصاديا واجتماعيا.

وقد أكد جلالته السلطان المعظم ان المبادئ الموجهة لسياسة الدولة في شتى الميادين ما هي إلا « وسائل متعددة ترمي إلى تحقيق غاية واحدة هي سعادة الانسان ورخاؤه ورقيه وتقدمه وأمنه وسلامته في ظل دولة قوية ناهضة تحظى بالاحترام والمكانة المرموقة على امتداد الساحة الدولية » كما تجسدت رؤية جلالته الحضارية لجوهر الأمن والبعد الاقتصادي والاجتماعي له في التأكيد على « ان مواهب الفرد وقدراته الابداعية والفكرية والعلمية والادبية لا تنطلق ولا تنمو ولا تزدهر الا في ظل شعوره بالأمن وباستقرار حياته وحياة اسرته وذويه ومواطنيه.. لذلك كان من أهم واجبات الدولة قديما وحديثا كفالة الأمن وضمان الاستقرار.. ومن ثم فإن على كل مواطن ان يكون حارسا امينا على مكتسبات الوطن ومنجزاته ».

وفي ظل حكم القانون وترسيخا له حرص النظام الاساسي للدولة على توفير كل ضمانات وعناصر الأمن والطمأنينة واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطن وعلى نحو يمكنه من الاسهام الفعال في جهود البناء والتنمية الوطنية مطمئنا على يومه وغده ومستقبل ابنائه وفي ظل حقوق وواجبات مقننه وواضحة «تكفل حق الدولة في صيانة الأمن والاستقرار وتضمن في ذات الوقت الحقوق العامة للأفراد والجماعات». وبذلك تعيش عمان ازهى عصورها واكثرها أمنا واستقرارا ورخاء بفضل الرعاية التي يوليها جلالته السلطان المعظم لهذا المجال.

وفي هذا الاطار تقوم شرطة عمان السلطانية - سماها جلالته السلطان المعظم بهذا الاسم عام ١٩٧٤ - بدور بالغ الاهمية والحيوية في اسباغ مظلة

الأمن والأمان على ربوع الوطن وحمايته وتحظى برعاية جلالته - حفظه الله - الدائمة والمستمرة وبما يؤهلها للقيام بواجباتها وفقا لحدث النظم المعروفة من ناحية واعداد كوادرها الوطنية على أعلى مستويات الكفاءة والعلم من ناحية ثانية. وقد استوعبت شرطة عمان السلطانية اعدادا كبيرة من الشباب العماني من حملة المؤهلات الجامعية والدراسات العليا وغيرهم مما رفع نسبة التعمين مع نهاية عام ١٩٩٧ إلى ٩٧,٠٧٪ كما اثبتت الفتاة العمانية قدرتها على العمل بكفاءة في كثير من المجالات الشرطية. وبحكم طبيعة المجتمع العماني الذي يتمسك بالقيم والمبادئ الإسلامية وتسوده علاقات المحبة والترابط الوثيق اسريا واجتماعيا، ومن خلال أسلوب شرطة عمان السلطانية التي تعني بعمليات التوجيه الدائمة للمواطنين والمقيمين واتخاذ تدابير منع الجريمة وضبط مرتكبيها في حالة حدوثها لم يعرف المجتمع العماني الجريمة المنظمة وتنحصر أغلب الجرائم العامة في نطاق المخالفات المالية والجرائم التقليدية البسيطة.

التنظيم

تعمل شرطة عمان السلطانية دائما على تحسين خدماتها وتطوير منشآتها واستخدام أحدث الاساليب التقنية بما فيها اجهزة الحاسب الآلي في عملياتها. وبينما تم التوقيع في سبتمبر ٩٧ على انشاء مبنى جديد لقيادة شرطة المنطقة الشرقية في صور، سيتم انشاء مبنى لقيادة شرطة محافظة ظفار، كما يجري العمل في مشروعات إدارة المرور وإدارة الجوازات والاقامة بولاية ابراء ومركز شرطة بركاء والمركز الحدودي بولاية صرفيت ومركز شرطة سناو. وفي اطار التظيم الهيكلي لشرطة عمان السلطانية بما يتفق وطبيعة الاعمال التي تضطلع بها تم انشاء قيادات جغرافية في مختلف محافظات ومناطق السلطنة يتفرع منها مراكز ومخافر الشرطة وعلى نحو يحقق التكامل والفاعلية في القيام بأداء دورها وتوفير الأمن والأمان في كل ربوع الوطن وتحت كل الظروف. وتضم شرطة عمان السلطانية مجموعة من الادارات العامة المتخصصة التي يقوم كل منها على قطاع أو مجال معين ومن هذه الادارات ما يلي:

الادارة العامة للعمليات

تختص بتخطيط وإدارة وتنفيذ عمليات الشرطة المتعلقة بحفظ الامن



▲ اهتمام خاص
بتدريب أفراد شرطة
عمان السلطانية على
أعلى المستويات ورفع
كفاءتهم العسكرية.

والسلامة العامة سواء بشكل يومي أو خلال المناسبات والاعياد الوطنية والدينية والمؤتمرات والاجتماعات التي تستضيفها السلطنة، كما تقوم بوضع خطط الطوارئ لمواجهة الكوارث الطبيعية وغيرها وضمان توفير السلامة للمنشآت الصناعية والتجارية والعامة وتقدير احتياجات شرطة عمان السلطانية من الاجهزة والمعدات الامنية اللازمة لاداء العمل على أكمل وجه.

الادارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية

تقوم هذه الادارة بالعمل على مكافحة الجريمة وضبط المجرمين، كما تقوم باجراء دراسات مختلفة في مجال الجرائم وهي مزودة باحدث تقنيات كشف الجريمة ولها فروع ملحقة بالقيادات الجغرافية. وعادة يتم النشر عن الجرائم الخطرة. وبرغم التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والزيادة المضطردة في اعداد السكان ظلت الجريمة في معدلها الطبيعي وتحت السيطرة، كما يتم باستمرار مراجعة القوانين لتتواءم مع حركة المجتمع وما قد تفرزه من ظهور بعض الجرائم الجديدة أو لاستكمال جوانب هامة فيها.



▲ من مهام أفراد شرطة
عمان السلطانية حراسة
منشآت النفط والسيهر
على حمايتها.

وبينما ادخلت عقوبات جديدة لشريحة من هذه الجرائم صدر قانون الاسلحة والذخائر لتنظيم حيازة الاسلحة والضوابط الخاصة بها. وتمثل يقظة شرطة عمان السلطانية عنصرا هاما في ملاحقة مرتكبي اية جريمة وتقديمهم للمحاكمة لنيل جزائهم العادل وفقا للقانون وهو ما يتم الاعلان عنه في وسائل الاعلام المختلفة.

الادارة العامة للمرور

تعمل الادارة العامة للمرور على تحقيق السلامة المرورية والحد من الحوادث المرورية خاصة التي تنتج عنها وفيات أو اصابات في الارواح ونتيجة للجهود المبذولة في هذا المجال انخفض عدد الحوادث المرورية عام ١٩٩٧ بنسبة ١١٪ عنه في عام ٩٦ برغم الزيادة المضطردة في عدد المركبات ورخص القيادة غير ان عدد الوفيات نتيجة الحوادث المرورية ارتفع بنسبة ٧٪ كما زادت نسبة الاصابات. وفي حين ادرجت مخالفات استخدام الهاتف النقال خلال القيادة ضمن المخالفات المرورية، فإنه تم تشكيل اللجنة الوطنية للسلامة على الطريق في اكتوبر ١٩٩٧ بموجب

مرسوم سلطاني لدراسة المشاكل المرورية ووضع حلول لها بالتنسيق مع الجهات المعنية الاخرى.

في حين تقدم الادارة خدماتها في مختلف القيادات والوحدات الجغرافية بكفاءة وسرعة خاصة بعد استخدام اجهزة الحاسب الآلي في انجاز المعاملات، أمر جلالة السلطان المعظم باعفاء الاشخاص المعاقين من ذوي الدخل المحدود من رسوم تسجيل المركبات الخاصة ورسوم تجديدها.

الإدارة العامة للجوازات والاقامة

تتولى اصدار وتجديد جوازات السفر والبطاقات الشخصية وبطاقات الاقامة وتأشيرات الدخول وتصاريح السفر البرية وغيرها، ولها إدارات فرعية واقسام في كافة المحافظات والمناطق والموانئ والمطارات والمنافذ البرية وتستخدم اجهزة ومعدات حديثة تمكنها من انجاز مهامها بكفاءة وسرعة عالية، واعتبارا من نوفمبر ٩٧ تم اصدار الجواز العماني المقروء آليا والذي يحتوي على احتياطات امنية عديدة ضد التزوير ويساير احدث النظم المعمول بها على مستوى العالم.

ومواكبة للزيادة المستمرة في النشاط السياحي والاقتصادي في السلطنة، تم تبسيط اجراءات الدخول والاقامة للافواج السياحية ورجال الاعمال والمقيمين الاجانب في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبينما يتم استخدام بطاقة الهوية الشخصية لدخول مواطني دولة الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت إلى السلطنة وفي دخول المواطنين العمانيين إلى تلك الدول عبر المنافذ الحدودية، تم افتتاح نقطة حدودية جديدة في المزيونة بمحافظة ظفار على الحدود مع الجمهورية اليمنية. كما تم تبسيط وتسهيل اجراءات دخول البرادات المحملة بالخضار والفاكهة القادمة من الخارج إلى اسواق السلطنة.

الإدارة العامة للجمارك

تقوم عبر مقرها الرئيسي وفروعها في مختلف المنافذ الرسمية ومن خلال التطوير المستمر في ادائها بالعمل على الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع في وجه المهربين والعابثين من ناحية وتيسير التبادل التجاري في مجال التصدير والاستيراد من ناحية ثانية، وتلعب التسهيلات الجمركية

للقطاع الخاص دورا مهما في مجال دعم الاقتصاد الوطني.

الإدارة العامة للدعاء العام الجزائي

تتولى الإدارة العامة للدعاء العام الجزائي الترافع امام المحاكم الجزائية ضد من يثبت ارتكابهم الجرائم وذلك للمطالبة بحق المجتمع في انزال العقاب على المتهمين تطبيقا للقانون وحماية لأمن وسلامة المجتمع. وتتلقى الإدارة كافة قضايا الجنايات والاستئناف وما يعرض عليها من قضايا الاستشارات القانونية كما تتولى متابعة تنفيذ الاحكام وتشرف على إدارات واقسام الادعاء العام الجزائي بالمحافظات والمناطق الجغرافية حيث تتولى هذه الفروع ملاحقة الدعاوي من نوع الجنحة. ومن صلاحيات الإدارة كذلك سلطة ملاحقة الدعوى الجزائية وفقا لما نصت عليه المادة (٦٤) من النظام الأساسي للدولة. وتستعين الإدارة العامة للدعاء العام الجزائي في عملها بضباط متخصصين واساليب علمية متطورة في مجال جمع تقصي الادلة كالطب العدلي، وعلم البصمات، والمختبر الجنائي.

الإدارة العامة للدفاع المدني

تقوم بدور حيوي في مكافحة الحرائق والمحافظة على الارواح والممتلكات والتأكد من توفر اشتراطات الأمن والسلامة ووسائل الحماية المدنية بالمنشآت الكبيرة والحيوية، واصدار تراخيص تخزين وتسويق المواد والمنتجات البترولية بالتنسيق مع الجهات المختصة. وللإدارة فروع في مختلف قيادات شرطة المحافظات والمناطق ويتوفر لها المعدات والاجهزة المتطورة التي تمكنها من اداء عملها بكفاءة بما في ذلك مكافحة الحرائق في المنشآت المرتفعة ومعدات الانقاذ المائي مع الأخذ بمبدأ.. «الوقاية خير من العلاج» وتعد حوادث الحرائق في السلطنة منخفضة جدا وقد بلغ عددها ١٠١١ حريقا في عام ٩٧. من جانب آخر فإنه إلى جانب الادارات العامة المشار إليها توجد مجموعة أخرى من الإدارات والوحدات التخصصية للقيام بمهام محددة في مجال الحفاظ على أمن البلاد ومن أهمها: الإدارة العامة لأمن المطارات، ووحدة شرطة خفر السواحل، ووحدة شرطة المهام الخاصة، ووحدة شرطة الخيالة والتي تضم قسما للهجانة



وآخر لطلاب الشرطة. ويتوفر لكل من هذه الادارات والوحدات الوسائل والمعدات الحديثة والمتطورة والتي تمكنها من القيام بواجباتها على أكمل وجه.

▲ أفراد الدفاع المدني
بشرطة عمان السلطانية
ودور بارز في تقديم
خدماتهم بكل كفاءة
وجسارة واقدام.

أكاديمية شرطة عمان السلطانية

هي صرح أكاديمي شامخ افتتحها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في ٥ يناير ١٩٨٠ (يوم شرطة عمان السلطانية) وتضطلع أكاديمية شرطة عمان السلطانية في نزوى بمهمة تدريب واعداد وتأهيل رجال شرطة عمان السلطانية، ضباطا وافرادا، وذلك من خلال اقسامها وإدارتها المختلفة لاعداد رجال الشرطة بما يتناسب مع التطور الحضاري الذي تشهده البلاد وبما يمكنهم من اداء مهامهم بكفاءة في مختلف المجالات وتحت كل الظروف.

وتعقد باكاديمية الشرطة العديد من الدورات التدريبية التأسيسية، والتخصصية لمنتسبيها وتتوفر لها مختلف الامكانيات الاكاديمية والتدريبية بما في ذلك مجمع التطبيقات العملية الذي يجسد نموذجا لحى



▲ جهود جبارة لرجال
شرطة عمان السلطانية
للوصول إلى المناطق
الناحية وفي حالات
الطوارئ لمساعدة
المواطن والمقيم على
كل شبر من أرض
السلطنة.

متكامل المرافق والخدمات يحاكي الواقع العملي بكل تفاصيله ومجهز
بوسائل التدريب العصرية.

وتجدر الإشارة إلى أن شرطة عمان السلطانية توفد أعداداً من الضباط
في تخصصات مختلفة إلى معاهد وكليات وأكاديميات في الدول الشقيقة
والصديقة للتزود بخبرات إضافية أو لتبادل الخبرات مع نظرائهم في تلك
الدول وذلك في إطار الارتقاء المستمر بكفاءة وقدرات الكوادر الوطنية
المتخصصة.

وفي حين التحقت الفتاة العمانية وبأعداد متزايدة بشرطة عمان
السلطانية حيث تم تجنيد وتدريب مجموعة كبيرة من الشرطة النسائية تقوم
شرطة عمان السلطانية بتقديم العديد من الخدمات الانسانية للمواطنين
والمقيمين وفي كل الظروف وذلك في إطار مهامها التي تستند على مفهوم
متكامل للأمن بجوانبه المختلفة.



السياسة الخارجية

سلطنة عمان دولة عريقة، ذات تاريخ طويل ودور حضاري بارز في مراحل تاريخية عديدة. ومن ثم ارتبطت بصلات وعلاقات طيبة ووثيقة مع كثير من الدول والشعوب العربية والصديقة ليس فقط في افريقيا واسيا ولكن أيضاً في أوروبا وغيرها من مناطق العالم التي وصلت إليها السفن العمانية حاملة التجارة ورسالة الود والسلام العمانية إلى الشعوب الأخرى. ومن المعروف انه منذ أوائل القرن الماضي كانت لعُمان علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما كانت هناك معاهدات صداقة مع بريطانيا وعلاقات وثيقة مع فرنسا.

وبعد سنوات من العزلة، استطاعت سلطنة عُمان منذ عام ١٩٧٠م وفي ظل النهضة العُمانية المعاصرة بقيادة جلالة السلطان المعظم أن تستعيد مكانتها التاريخية وأن تمد جسور علاقاتها و«تدعم أواصر الصداقة مع كافة دول العالم دون تمييز» مرتكزة في ذلك على مبادئ أساسية وثوابت وضعها جلالة السلطان المعظم تنبع من الإيمان العميق بالسلام كخيار استراتيجي، والسعي إلى تحقيقه «دون تفريط أو إفراط» وذلك باعتبار أن مناخ السلام شرط ضروري لتمكين مختلف الشعوب من بناء حاضرها وصياغة مستقبلها ومن ثم تحقيق الأمن والاستقرار والطمأنينة لها ولمن حولها في اطار الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة.

وعبر سياسات واضحة، ومواقف صريحة ومعلنة تتسم بالحكمة والندية وبُعد النظر اضطلعت السلطنة بدور ايجابي بناء في محيطها الخليجي والعربي والدولي لترسيخ دعائم السلام والأمن والاستقرار، واعطاء المثل والنموذج العملي بالنسبة للتعامل مع كثير من القضايا. وقد أكد جلالة السلطان المعظم في خطابه في العيد الوطني السابع والعشرين المجيد أن «مواقفنا نابعة من قناعاتنا وهي تعبر عن صدق وجهاتنا ووضوح رؤانا وواقعية تعاملنا مع مختلف القضايا والمشاكل الدولية والإقليمية» وبالفعل أثبتت سياسات ومواقف السلطنة مرات عديدة مصداقيتها وقدرتها

على الإمساك بجوهر المواقف ورؤية ما ستؤول إليه وهو ما يمكنها دوماً من تجاوز الاطار التكتيكي والترفع عن سياسات رد الفعل أو الانفعال، مما أكسبها الثقة والاحترام والتقدير على كل المستويات خليجياً وعربياً ودولياً. لقد حدد النظام الأساسي للدولة في مادته العاشرة التي تتحدث عن المبادئ الموجهة لسياسة الدولة ما يلي بالنسبة للسياسة الخارجية :
- «المحافظة على الاستقلال والسيادة وصون كيان الدولة وأمنها واستقرارها والدفاع عنها ضد كل عدوان».

- «توثيق عرى التعاون وتأكيد أو اصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة وبما يؤدي إلى اشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب».

حرصت السياسة الخارجية العمانية النشطة دوماً على أن تكون جسراً وقناة للاتصال والتواصل بين الأشقاء، وصوتاً للضمير العربي، وقوة فعالة للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار وتوطيد العلاقات مع الأصدقاء وهي في ذلك كله تعكس تفاعل مجموعة كبيرة من العوامل والاعتبارات والمرتكزات التاريخية والجغرافية والحضارية والتي تمتزج جميعها في حكمة جلالة السلطان المعظم ورؤيته المتكاملة لسياسة السلطنة وإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى وعلى نحو جعل من السياسة الخارجية رافداً حيوياً لدعم التنمية الوطنية وتعزيز مكانة عُمان على كل المستويات، وفي كل الظروف برغم التحديات التي واجهتها المنطقة وتمر بها.

مرتكزات ومبادئ واضحة :

وفي الوقت الذي يمثل فيه الموقع الاستراتيجي الفريد للسلطنة على مدخل الخليج واشرافها على مضيق هرمز ذي الأهمية الحيوية لحركة الملاحة ونقل البترول من الخليج إلى الدول الصناعية في العالم عنصراً بارزاً، فإن الخبرة التاريخية الطويلة للسلطنة وقدرتها دائماً على صيانة استقلالها ووحدة أراضيها وحرصها العميق على الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية من ناحية، وعلاقاتها الطيبة مع العديد من الأطراف الدولية وسعيها الدائم لتوفير وتعزيز الأمن والسلام الإقليمي والدولي من ناحية ثانية تمثل مرتكزات حيوية أخرى للسياسة العُمانية تتفاعل في إطار

من الواقعية في إدراك التطورات والأحداث والتعامل معها بمرونة وروية وبوعي أيضاً لحقائق التاريخ واعتبارات المستقبل. ومن ثم تطورت السياسة الخارجية العُمانية في اطار عدد من المبادئ من أبرزها ما يلي :

- ١- تطوير علاقات حسنة والحفاظ عليها مع كل الدول المجاورة.
- ٢- سياسة منفتحة ذات منظور دولي يتفق مع التقاليد العُمانية العريقة.
- ٣- أسلوب عمل صادق وواضح في اقامة العلاقات الثنائية يأخذ في الاعتبار الحقائق الجيوستراتيجية بدلاً من المواقف الايديولوجية المؤقتة.
- ٤- ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار من خلال التعاون والعمل على تحقيق وترسيخ السلام.

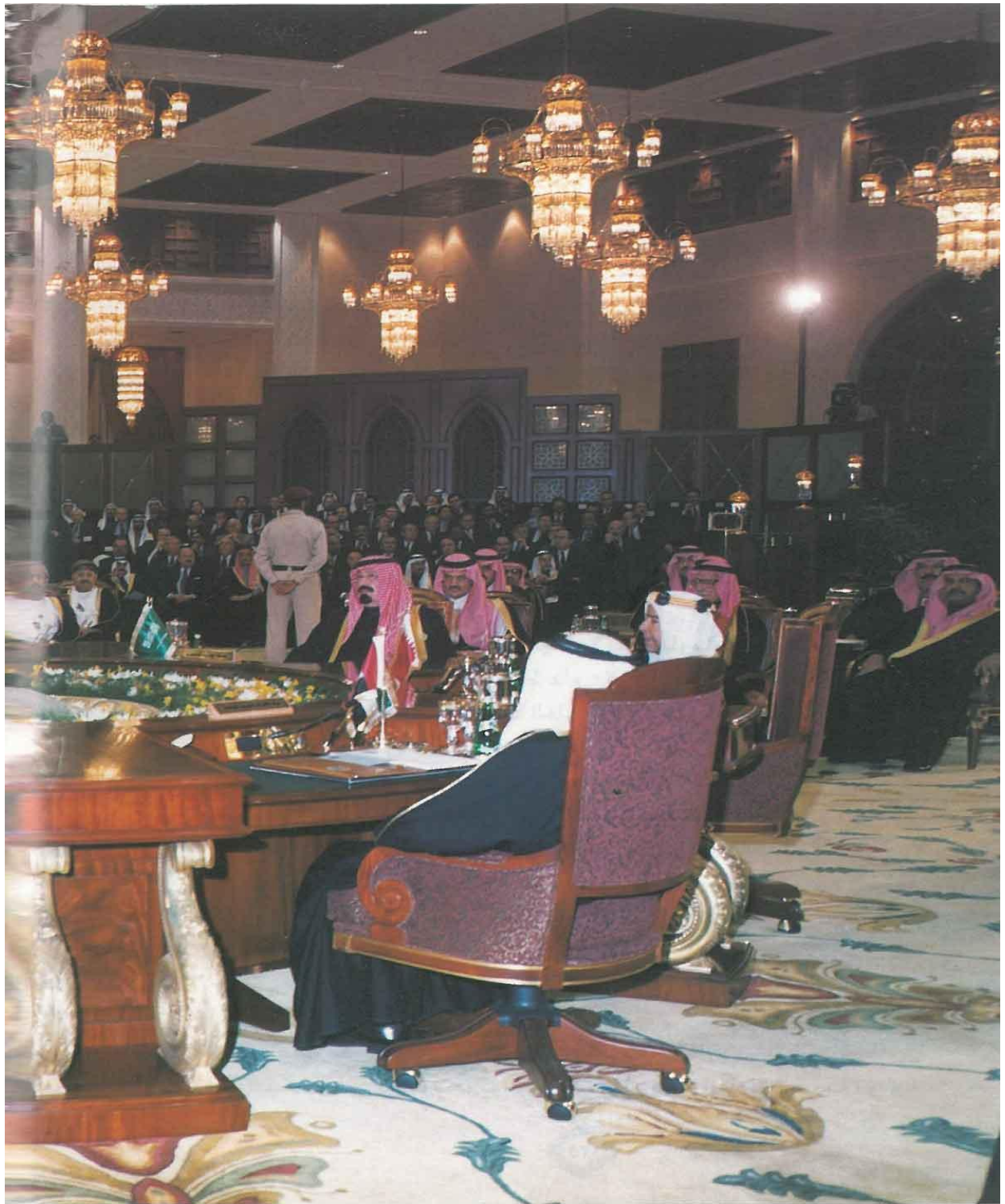
وفي هذا الاطار استطاعت السياسة العُمانية مواجهة تحديات المحيط الاقليمي والدولي والتعامل معها بثقة وفاعلية، كما شكلت اعتبارات المصالح الاقتصادية، إلى جانب الاعتبارات الأخرى، دوراً متزايد الأهمية في تطبيق هذه المبادئ وارساء علاقات السلطنة مع الدول الأخرى على قواعد راسخة. فاتسعت دوائرها، وتطلع إليها الكثيرون كنموذج يحتذى مواقف وسلوكاً وممارسة.

وفي حين ترتبط السلطنة حالياً بعلاقات دبلوماسية مع ١٣٣ دولة من دول العالم (كانت ثلاث دول فقط عام ١٩٧٠) فإن السلطنة تحظى بعضوية ١٠٦ من المنظمات والهيئات الخليجية والعربية والدولية، كما شغلت عضوية مجلس الأمن الدولي خلال الفتر من ١/١/١٩٩٤م حتى ٣١/١٢/١٩٩٥م، واختيرت عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للأمم المتحدة والطفولة (اليونسيف) للفترة من ١/١/١٩٩٧م حتى ٣١/١٢/١٩٩٩م وهي المرة الثالثة التي تشغل فيها السلطنة عضوية المجلس، وهو ما يعبر وعلى نحو واضح عن التقدير الدولي واسع النطاق للسلطنة ولحاضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم وللسياسة والمواقف العُمانية.

دور خليجي نشط :

عملت سلطنة عُمان، بشكل دائم ومستمر من أجل دعم وتطوير التعاون والتكامل بين دول وشعوب مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوجه

◀ صاحب الجلالة
السلطان قابوس المعظم
يشارك اخوانه اصحاب
الجلالة والسمو قادة
دول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية
في اجتماعات القمة
(الثامنة عشر) بدولة
الكويت تأكيداً لحرص
جلالته على دعم
وتطوير مسيرة (مجلس
التعاون).





خاص ودول الخليج بوجه عام سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى الجماعي وذلك منذ ما قبل انشاء مجلس التعاون وفي ظل «علاقات السلطنة المتميزة مع دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار الأخرى».

وانطلاقاً من إدراك السلطنة العميق بحكم موقعها وخبرتها التاريخية وبعد نظر جلالة السلطان المعظم لطبيعة الوضع في الخليج وأهميته الإقليمية والدولية، حرصت السلطنة على تحقيق أكبر قدر من الأمن والسلام والاستقرار في الخليج واحتواء التوترات التي جرت خلال السنوات الماضية بالحفاظ على جسور الاتصال والحوار مفتوحة تحت كل الظروف.

وبينما بذلت كل الجهود لدعم مسيرة مجلس التعاون وتطوير الياته وزيادة فاعليته في ربط المصالح الحقيقية لدول وشعوب المجلس عبر الإسهام الفعال في اجتماعات القمة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون وآخرها القمة الثامنة عشرة بالكويت في ديسمبر ١٩٩٧م، فإن السلطنة بادرت من خلال اللجان المشتركة مع كل من دولة الامارات العربية المتحدة، وقطر إلى تطوير التعاون الثنائي في مجالات شكلت نماذج يسعى مجلس التعاون للأخذ بها. وفي هذا المجال تقوم اللجنة العليا العمانية الاماراتية المشتركة بدور بالغ الأهمية لدفع التعاون وتوسيع نطاقه بين الدولتين الشقيقتين، كما تم التوصل إلى اتفاق للتعاون الدبلوماسي والقنصلي بين السلطنة ودولة قطر في ١٨ مايو ١٩٩٨م. وقد أكد جلالة السلطان المعظم أن مجلس التعاون «قطع شوطاً لا بأس به إلا أننا نتمنى أن تكون الأشواط المقبلة أكبر وأن يكون التكامل فيها شاملاً لأمر كثيرة.. أننا نرى ضرورة أن يبدأ المجلس بربط المصالح الحقيقية وفتح الأبواب وتشجيع الناس على العمل.. فمجلس التعاون ينبغي أن يحمل اسمه وهو (التعاون)» جدير بالذكر أن مختلف التطورات التي مرت وتمر بها منطقة الخليج قد أثبتت مصداقية وبعد نظر الرؤية العمانية وحيوية مقترحات السلطنة لدعم آلية مجلس التعاون وزيادة فاعليته في مختلف المجالات.

إسهام قوى في الشؤون العربية :

وفي الوقت الذي تقوم فيه السلطنة بدور حيوي على الصعيد العربي، سواء في مجال التقريب بين الأشقاء أو العمل على خلق مناخ أفضل لتحقيق التضامن العربي، خاصة وأنها تتمتع بعلاقات طيبة ووثيقة مع مختلف الدول الشقيقة وهو ما أعطاها القدرة على بذل جهود مثمرة في حالات



▲ جلالة السلطان
المعظم يستقبل أخاه
فخامة الرئيس المصري
محمد حسني مبارك
ضمن التواصل المستمر
مع الأشقاء والاصدقاء.

محددة وتعزيز جامعة الدول العربية، فإن السلطنة بجهودها ومساعدتها الحميدة تجد نفسها دوماً في قلب الأحداث والتطورات العربية عبر زيارات واتصالات وتحركات على أعلى المستويات.

وفي هذا الإطار قام جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم بزيارة جمهورية مصر العربية في يونيو ١٩٩٧ م. كما قام جلالة الملك الحسين بن طلال عاهل المملكة الأردنية الهاشمية بزيارتين للسلطنة في مايو ١٩٩٧ م ومارس ١٩٩٨ م. من جانب آخر قام الرئيس المصري محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بزيارة للسلطنة في نوفمبر ١٩٩٧ م، كما قام الرئيس اليميني زروال رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بزيارة رسمية للسلطنة في نوفمبر ١٩٩٧ م، وفي ظل العلاقات المتينة والمتطورة بين السلطنة والجمهورية اليمنية والتي تركز على تعزيز الأخوة وحسن الجوار والمصالح المشتركة خاصة بعد أن قدمت السلطنة نموذجاً يحتذى في حل المشكلات الحدودية مع الأشقاء على قاعدة «لا ضرر ولا ضرار» وهو ما ترجمته اتفاقية ترسيم الحدود الدولية بين الدولتين الموقعة عام ١٩٩٢ م، فقد تحولت منطقة الحدود المشتركة إلى جسور للتواصل بين



الشعبين الشقيقين، وذلك ما يميز الحدود مع كل الدول الشقيقة والصديقة. وبينما تم التوقيع على الخرائط النهائية للحدود الدولية بين السلطنة واليمن في ٢٦/٥/١٩٩٧م، تم في اطار اللجنة المشتركة العُمانية اليمنية وضع حجر الأساس لمشروع الطريق البري الدولي بين البلدين - طريق شحن/الغيضة - في ٥/١٠/١٩٩٧م وفي ١٤/١٢/١٩٩٧م قام الرئيس علي عبدا صالح رئيس الجمهورية اليمنية بزيارة رسمية للسلطنة.

جدير بالذكر أن اللجنة العُمانية المصرية المشتركة عقدت اجتماعاتها في مارس ١٩٩٨م، كما قام وزير العدل العراقي بزيارتين للسلطنة في فبراير ومارس من العام الحالي، كما قام نائب رئيس المجلس الوطني العراقي بزيارة للسلطنة في مارس ١٩٩٨م، وقام وفد تجاري عُماني بزيارة العراق في مايو ١٩٩٨م ومعروف أن السلطنة لعبت دوراً حيوياً في وضع قرار مجلس الأمن الخاص بالنفط مقابل الغذاء للتخفيف من معاناة الشعب العراقي وقد دعا جلالة السلطان المعظم القيادة العراقية إلى مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة لتخفيف حدة التوتر في المنطقة والتعجيل برفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق التي طال أمدها.

وبالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط، أيدت السلطنة تأييداً كاملاً التحركات والاتفاقات التي جرت في اطار عملية السلام منذ انطلاقتها في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م وهو ما يعد إمتداداً لتأييدها المبدئي لتحقيق السلام في المنطقة وذلك منذ أن بدأت مصر خطواتها في هذا المجال عام ١٩٧٨م. وبينما تضم السلطنة صوتها إلى أصوات المجتمع الدولي الداعية إلى تحقيق سلام دائم وعادل وشامل يعيد الأمن والاستقرار والإزدهار إلى المنطقة ويؤدي إلى التعاون بين شعوبها، فإن السلطنة أكدت دعمها الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه، بما في ذلك اقامة دولته المستقلة.

من جانب اخر افتتحت السلطنة مكتب تمثيل لها في قطاع غزة عام ١٩٩٦م، كما تقبل جلالة السلطان المعظم أوراق اعتماد أول سفير لدولة فلسطين معتمد لدى السلطنة في مايو ١٩٩٨م، وقام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بزيارة للسلطنة في يونيو ١٩٩٨م. وقد أكد جلالته السلطان المعظم - حفظه الله - «أن السلطنة تؤيد في سياستها مساعي السلام في المنطقة وما تستهدفه من تحقيق حل عادل ودائم لكافة الأطراف وأن السلطنة لن تألو جهداً في الدفع بهذه المسيرة إلى تحقيق الهدف المنشود».

► جلالة السلطان
المعظم يستقبل الرئيس
الجزائري أثناء زيارته
للسلطنة.

► صاحب الجلالة
السلطان المعظم يقدم
هدية إلى ضيفه فخامة
الرئيس التركي سليمان
ديميريل بمناسبة زيارته
الرسمية للسلطنة.

وفي هذا الاطار أيدت السلطنة مختلف الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين كل من الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية وبين اسرائيل، كما شاركت بشكل فعال في محادثات السلام المتعددة الأطراف لعملية السلام في الشرق الأوسط كما عارضت بشدة استخدام العنف والارهاب. ونتيجة لمبادرة عمانية ضمن مجموعة عمل موارد المياه تم انشاء مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه في مسقط عام ١٩٩٦م لاجراء بحوث أساسية وتطبيقية في مجال تحلية المياه والمجالات المرتبطة بها اضافة إلى التدريب ونقل التكنولوجيا. وقد شارك في تأسيس هذا المركز كل من السلطنة، الولايات المتحدة، اليابان، اسرائيل، جمهورية كوريا، كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن نيته للانضمام كعضو مؤسس للمركز.

تحرك ايجابي يمتد إلى كل أرجاء العالم

لم يكن انطلاق السلطنة على المستوى الدولي أقل قوة منه على المستويين الخليجي والعربي، فقد أدركت السلطنة وبعمق أهمية وضرورة تحويل موقعها الاستراتيجي المتميز إلى مركز إقليمي متطور للتجارة والاستثمار والاتصالات وتحقيق الاستفادة القصوى من علاقاتها المتميزة مع العديد من الدول على امتداد المعمورة في تفاعل وتواصل حضاري يمثل امتداداً للإسهام العُماني العريق في الحضارة الإنسانية وعلى نحو يعزز التفاهم والحوار بين الشعوب. وفي هذا المجال أكد جلالة السلطان المعظم في خطابه بالعيد الوطني السابع والعشرين المجيد «اننا نعتقد جازمين أن بناء الثقة بين الشعوب وتأكيد أواصر الصداقة مع الدول والعمل على تحقيق المصالح المشتركة ومراعاة الشرعية الدولية والالتزام بالمعاهدات والقوانين.. كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التفاهم الواعي والتعاون البناء من أجل انتصار الأمن والسلام وشتيوع الطمأنينة والرخاء».

وإيماناً من السلطنة بدعم السلام على المستوى الدولي أودعت السلطنة لدى الأمم المتحدة في يناير ١٩٩٧م وثائق تصديقها على معاهدة حظر انتشار التجارب النووية. كما بذلت جهداً نشطاً لتطوير العلاقات مع الدول المطلة على حوض المحيط الهندي ليتكامل ذلك مع علاقات السلطنة الأخرى وسعيها لفتح افاق أوسع على الاقتصاد العُماني لتحقيق المزيد من التطور والاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك في اطار «النظرة الاستراتيجية للاقتصاد العُماني ومركزاته الأساسية وتجاوبه مع التطورات العالمية»..

وقد ساهمت السلطنة كدولة مؤسسة في انشاء رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي في مارس ١٩٩٧م والتي تضم ١٤ دولة وتقديراً لدور السلطنة ولسياساتها فقد اختيرت لمنصب نائب رئيس هذا التجمع الذي يهدف إلى تحسين وتعزيز الروابط التجارية والاستثمارات الداخلية عبر منطقة حوض المحيط الهندي بدءاً من استراليا مروراً بجنوب شرق اسيا، فالهند ثم شبه الجزيرة العربية وانتهاءً بأفريقيا.

وفي الوقت الذي تتطور فيه العلاقات بين السلطنة والدول الأعضاء في رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي في مختلف المجالات، قام جلالة السلطان المعظم بزيارة الهند في ابريل ١٩٩٧م، كما نظمت السلطنة الاسبوع العُماني في الهند في مايو ١٩٩٨م، وقام صاحب السمو السيد ثويني بن شهاب الممثل الخاص لجلالة السلطان بزيارة سريلانكا في فبراير ١٩٩٧م ثم زيارة الصين في يونيو ١٩٩٧م، وتجدر الاشارة إلى أن السلطنة والصين أكدت على ضرورة تعزيز وتطوير العلاقات بينهما في مايو ١٩٩٨م وذلك بمناسبة مرور عشرين عاماً على اقامة العلاقات بين البلدين.

من جانب آخر قام صاحب السمو السيد فهد بن محمود نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بزيارة لكل من اليابان وبروناي دار السلام في مارس ١٩٩٧م، كما قام سموه بزيارة ايران للمشاركة في القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في ديسمبر ١٩٩٧م وقد قام رئيس مجلس الشورى الايراني بزيارة السلطنة في ابريل ١٩٩٨م.

تجدر الاشارة إلى أن الرئيس الفلبيني زار السلطنة في يونيو ١٩٩٧م، كما قام الرئيس التركي سليمان ديميريل بزيارة السلطنة في ديسمبر ١٩٩٧م وفي ابريل ١٩٩٨م تم التوقيع على مذكرة تفاهم حول افاق التعاون بين السلطنة وتركيا في المجالات الاقتصادية والتجارية في اطار اللجنة العُمانية التركية المشتركة. كما عقدت اللجنة العُمانية النمساوية المشتركة اجتماعاتها في مارس ١٩٩٨م. واستضافت السلطنة في ١٨ مارس من العام الحالي اجتماع المشاركين في مشروع نفط بحر قزوين الذي تساهم فيه السلطنة. كما قام نائب رئيس جمهورية تنزانيا بزيارة للسلطنة في ٨ مارس ١٩٩٨م.

ويتواكب مع ذلك كله إسهام عُماني نشط في مختلف الهيئات والمنظمات الدولية التي تشارك السلطنة في عضويتها. وقد قطعت السلطنة شوطاً كبيراً نحو الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة التي شاركت السلطنة

في اجتماعات المجلس الوزاري لها في جنيف في مايو من العام الحالي. جدير بالذكر أن النشاط الواسع النطاق وديناميكية الدبلوماسية العمانية على مختلف المستويات زادت إلى حد كبير من أهمية الدور الذي يضطلع به المعهد الدبلوماسي العماني الذي أنشئ في عام ١٩٩١م في تدريب وإعداد وصقل خبرات الكوادر الدبلوماسية العمانية وتطوير كفاءتها لتكون أكثر قدرة على حمل الرسالة العمانية إل كل شعوب العالم وهي رسالة اخاء وود وسلام وتعاون من أجل عالم أفضل.

ومما له دلالة بالغة أن جلالة السلطان المعظم دعا قادة العالم في خطابه بمناسبة العيد الوطني السابع والعشرين المجيد «إلى بذل جهد أكبر من أجل تنمية التواصل وتقوية الروابط وتوثيق الوشائج وصولاً إلى عالم أفضل يسوده الوئام وينعم فيه الجميع بالعدالة والسلام».

عضوية السلطنة في المنظمات الخليجية والعربية والإسلامية والدولية

تاريخ الانضمام	المنظمات الخليجية
١٩٨١/٥/٢٥م	- مجلس التعاون لدول الخليج العربية
١٩٧٣/١٢/١م	- مجلس التعليم العالي
١٩٧٣/١٢/١م	- المركز العربي للبحوث التربوية
١٩٧٦م	- مجلس وزراء الصحة لدول الخليج
١٩٧٩/١٢/١م	- مكتب التربية العربي لدول الخليج
١٩٨٠/٨/١٦م	- جامعة الخليج العربي
١٩٨٠/٤/١٠م	- جهاز تليفزيون الخليج
	- مؤسسة الانتاج البرامجي المشتركة
١٩٨٢/٣/٢٥م	- لدول الخليج العربي
١٩٨٢/٦/١٣م	- وكالة أنباء الخليج
	- المكتب الفني للاتصالات
١٩٨٣م	(مجلس التعاون لدول الخليج)
١٩٨٦/٢/١م	- بنك الخليج الدولي
١٩٧٦/١٠/٢٠م	منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية
	- مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون
١٩٧٨/٢/٦م	الاجتماعية بالدول الخليجية
١٩٨٢/١١/٩م	- هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون

--- المنظمات العربية :

١٩٧١/٧/١ م	الاتحاد البريدي العربي
١٩٧١/٩/٢٤ م	منظمة المدن العربية
١٩٧١/٩/٢٩ م	جامعة الدول العربية
١٩٧٢/٦/١٤ م	اتحاد اذاعات الدول العربية
١٩٧٣/٢/٩ م	منظمة العمل العربية
١٩٧٣/٣/٢٦ م	المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة
١٩٧٣/٦/١٤ م	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
١٩٧٣/١٠/١٥ م	مجلس الطيران المدني للدول العربية
١٩٧٤/٢/١٨ م	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
١٩٧٤/٧/٦ م	المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس
١٩٧٥/٢/١ م	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا
١٩٧٥/٤ م	المنظمة العربية للتنمية الإدارية
١٩٧٥/٤/٣٠ م	الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي
١٩٧٥/٤/٣٠ م	المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة
١٩٧٥/٨/٢٧ م	الأكاديمية العربية للنقل البحري
١٩٧٥/٥/٤ م	مجلس وزراء الصحة العرب
١٩٧٦/٧/١٠ م	المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية (عربسات)
١٩٧٦ م	المكتب العربي للكشفة
١٩٧٦ م	المكتب العربي للمرشدات
١٩٧٧/٢/٥ م	صندوق النقد العربي
١٩٧٨/٤/١ م	مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب
١٩٨٠/١/١٢ م	المنظمة العربية للتنمية الصناعية
١٩٨٠/٣/٢٦ م	مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
١٩٨٠/١٢/٧ م	المعهد العربي للتخطيط
١٩٨٢/٩/٢٣ م	مجلس وزراء الداخلية العرب
١٩٨٢/٩/٢٣ م	مجلس وزراء العدل العرب
١٩٨٢/٩/٢٣ م	مجلس وزراء الاسكان العرب
١٩٨٣/١١/٣٠ م	الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية
١٩٨٤/٨/٢٧ م	المنظمة العربية للسياحة

١٩٨٥/٣/٢٨ م
١٩٨٧/١١/٣٠ م
١٩٧٧/٥/٥ م

مجلس وزراء النقل العرب
معهد العالم العربي في باريس
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

--- المنظمات الإسلامية

١٩٧٢/٢/٢٩ م
١٩٧٠ م
١٩٧٤ م
١٩٧٤/٨/١٢ م
١٩٧٥ م
١٩٧٦ م
١٩٧٦ م

منظمة المؤتمر الإسلامي
وكالة الأنباء الإسلامية الدولية
صندوق التضامن الإسلامي
البنك الإسلامي للتنمية
منظمة اذاعات الدول الإسلامية
صندوق القدس

١٩٧٧ م

مركز البحوث للتاريخ والثقافة الإسلامية
مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية
والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية

١٩٧٨/٤ م

المركز الإسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث

١٩٧٨ م

اللجنة الدولية للحفاظ على التراث الحضاري الإسلامي

١٩٨٩ م

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

١٩٨٠ م

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)

١٩٨٢ م

منظمة العواصم الإسلامية

مجمع الفقه الإسلامي

--- المنظمات الدولية

١٩٧١/١٠/٧ م

منظمة الأمم المتحدة

١٩٧١/٥/٢٨ م

منظمة الصحة العالمية

نوفمبر ١٩٧١ م

منظمة الأغذية والزراعة

١٩٧١/٨/١٧ م

اتحاد البريد العالمي

١٩٧١/١٢/٢٣ م

صندوق النقد الدولي

١٩٧١/١١/٢٣ م

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

١٩٧٢/٢/١٠ م

منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم
(اليونسكو)

١٩٧٢/٢/٢٨ م

الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية

١٩٧٣/١/٢٣ م	المنظمة الدولية للطيران المدني
١٩٧٤/١/٣٠ م	المنظمة البحرية الدولية (أمو)
١٩٨٣ م	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
يونيو ١٩٨٥ م	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٩٩٤/١/٣١ م	منظمة العمل الدولية
١٩٩٦ م	منظمة التجارة العالمية
١٩٩٦ م	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
١٩٧٣/٩/٥ م	حركة عدم الانحياز
١٩٧٢/٩/١٦ م	منظمة البوليس الدولي (انتربول)
١٩٧٥/٦/٤ م	الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والمصادر الطبيعية
١٩٧٥/١/٣ م	المنظمة الدولية للأقمار الصناعية (انتلسات)
١٩٨٠/١٢/٣٠ م	المنظمة البحرية الدولية للاتصالات (انمارسات)
١٩٨٥ م	المنظمة الدولية للحماية المدنية
١٩٨٠ م	الاتحاد الدولي لرعاية الطفولة
١٩٨٦/٩/٦ م	المكتب الحكومي الدولي لنظم المعلومات
١٩٨٥ م	المعهد الدولي للعلوم الإدارية
١٩٧٧ م	المكتب الدولي للأوبئة الحيوانية
١٩٧٩ م	المكتب العالمي للكشفة
١٩٨٠ م	الاتحاد العالمي للمكفوفين
١٩٨٠ م	هيئة الحيتان الدولية
١٩٨٥ م	الاتحاد الدولي لمكافحة الدرن
١٩٨٩ م	المنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية
١٩٨٩ م	المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس
١٩٨٦ م	اتحاد معاهد ومدارس الإدارة
١٩٨٧/٦/٢٥ م	الرابطة الدولية لسلطات المنائر
١٩٨٧/٦/٢٥ م	المنظمة الدولية الهيدروغرافية
١٩٨٧ م	المكتب العالمي للمرشدات
	منظمة التأهيل الدولي لرعاية المعوقين
	الاتحاد الدولي لهواة اللاسلكي
	برنامج الغذاء العلمي
١٩٩٧/٣ م	رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي

--- المنظمات الإقليمية الأخرى

- مؤسسة الخليج العربي لدعم الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة (أجفند)
الاتحاد الأفريقي الاسوي للتأمين ١٩٨١ م
اللجنة القانونية الاستشارية الأسيوية الأفريقية ١٩٧٦ م
المنظمة الأفريقية الأسيوية للانعاش الريفي ١٩٧٩ م
المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية

--- الدول التي ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع السلطنة

١. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
٢. جمهورية الأرجنتين.
٣. استراليا.
٤. جمهورية النمسا الاتحادية.
٥. جمهورية بنجلاديش الشعبية.
٦. دولة البحرين.
٧. مملكة بلجيكا.
٨. جمهورية بوليفيا.
٩. جمهورية البرازيل الاتحادية.
١٠. سلطنة بروناي دار السلام.
١١. بوركينا فاسو.
١٢. جمهورية بروندي.
١٣. كندا.
١٤. جمهورية تشاد.
١٥. جمهورية تشيلي.
١٦. جمهورية الصين الشعبية.
١٧. جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية.
١٨. جمهورية كولومبيا.
١٩. جمهورية قبرص.
٢٠. مملكة الدنمارك.
٢١. جمهورية جيبوتي.
٢٢. جمهورية مصر العربية.
٢٣. التشيك.

٢٤. كوت دي فوار.
٢٥. المجر.
٢٦. لاتفيا.
٢٧. جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.
٢٨. موزامبيق.
٢٩. سلوفاكيا.
٣٠. استونيا.
٣١. جمهورية فنلندا.
٣٢. جمهورية فرنسا.
٣٣. جمهورية المانيا الاتحادية.
٣٤. جمهورية غانا.
٣٥. الجمهورية اليونانية.
٣٦. جمهورية غينيا.
٣٧. الجمهورية الهندية.
٣٨. جمهورية أندونيسيا.
٣٩. الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
٤٠. جمهورية العراق.
٤١. جمهورية ايرلندا.
٤٢. جمهورية ايطاليا.
٤٣. الامبراطورية اليابانية.
٤٤. المملكة الأردنية الهاشمية.
٤٥. جمهورية كينيا.
٤٦. جمهورية كوريا.
٤٧. دولة الكويت.
٤٨. جمهورية لبنان.
٤٩. دوقية لوكسمبورج الكبرى.
٥٠. ماليزيا.
٥١. جمهورية المالديف.
٥٢. جمهورية مالي.
٥٣. جمهورية مالطا.
٥٤. جمهورية موريتانيا الإسلامية.

٥٥. موريشيوس.
٥٦. الولايات المتحدة المكسيكية.
٥٧. المملكة المغربية.
٥٨. مملكة هولندا.
٥٩. مملكة النيبال.
٦٠. نيوزيلندا.
٦١. جمهورية النيجر.
٦٢. جمهورية نيجيريا الاتحادية.
٦٣. مملكة النرويج.
٦٤. جمهورية باكستان الإسلامية.
٦٥. جمهورية الفلبين.
٦٦. جمهورية البرتغال.
٦٧. دولة قطر.
٦٨. جمهورية رومانيا.
٦٩. جمهورية رواندا.
٧٠. المملكة العربية السعودية.
٧١. جمهورية السنغال.
٧٢. جمهورية سيشل.
٧٣. جمهورية سيراليون.
٧٤. جمهورية سنغافورة.
٧٥. جمهورية الصومال الديمقراطية.
٧٦. مملكة أسبانيا.
٧٧. جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية.
٧٨. جمهورية السودان.
٧٩. مملكة السويد.
٨٠. الاتحاد الكونفدرالي السويسري.
٨١. الجمهورية العربية السورية.
٨٢. جمهورية تنزانيا المتحدة.
٨٣. مملكة تايلندا.
٨٤. الجمهورية التونسية.
٨٥. جمهورية تركيا.

٨٦. جمهورية أوغندا.
٨٧. دولة الامارات العربية المتحدة.
٨٨. المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا.
٨٩. الولايات المتحدة الأمريكية.
٩٠. جمهورية الاورجواي.
٩١. جمهورية روسيا الاتحادية.
٩٢. جمهورية فنزويلا.
٩٣. الجمهورية اليمنية.
٩٤. جمهورية زائير.
٩٥. جمهورية زامبيا.
٩٦. جمهورية زيمبابوي.
٩٧. جمهورية الجابون.
٩٨. جمهورية جامبيا.
٩٩. جمهورية بولندا.
١٠٠. جمهورية بلغاريا.
١٠١. سانت لوتشيا.
١٠٢. جمهورية الاكوادور.
١٠٣. جامايكا.
١٠٤. جمهورية ايسلندا.
١٠٥. جمهورية اوزبكستان.
١٠٦. جمهورية نيكاراغوا.
١٠٧. جمهورية جواتيمالا.
١٠٨. جمهورية بنما.
١٠٩. جمهورية كازاخستان.
١١٠. منغوليا.
١١١. جمهورية قرغيزستان.
١١٢. جمهورية تركمستان.
١١٣. جمهورية أوكرانيا.
١١٤. جمهورية فيتنام الاشتراكية.
١١٥. جمهورية غينيا بيساو.
١١٦. جمهورية مولدافيا.

١١٧. جمهورية أرمينيا.
١١٨. جمهورية أذربيجان.
١١٩. جمهورية روسيا البيضاء.
١٢٠. جمهورية ليتوانيا.
١٢١. جمهورية البانيا.
١٢٢. جمهورية اريتريا.
١٢٣. جمهورية بيلو.
١٢٤. جمهورية كوبا.
١٢٥. جمهورية اثيوبيا.
١٢٦. جمهورية سلوفينيا.
١٢٧. جمهورية مقدونيا.
١٢٨. جمهورية البوسنة والهرسك.
١٢٩. جمهورية غيانا.
١٣٠. جمهورية جنوب افريقيا.
١٣١. جمهورية هندوراس.
١٣٢. جمهورية كرواتيا.
١٣٣. جمهورية ساوتومي وبرنسيب.

--- البعثات الدبلوماسية والقنصلية العُمانية في الخارج.

١. سفارة سلطنة عُمان في دول الامارات العربية المتحدة.
٢. سفارة سلطنة عُمان في المملكة العربية السعودية.
٣. سفارة سلطنة عُمان في دولة الكويت.
٤. سفارة سلطنة عُمان في دولة البحرين.
٥. سفارة سلطنة عُمان في دولة قطر.
٦. سفارة سلطنة عُمان في المملكة الأردنية الهاشمية.
٧. سفارة سلطنة عُمان في المملكة المغربية.
٨. سفارة سلطنة عُمان في الجمهورية التونسية.
٩. سفارة سلطنة عُمان في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
١٠. سفارة سلطنة عُمان في جمهورية السودان.
١١. سفارة سلطنة عُمان في الجمهورية العربية السورية.
١٢. سفارة سلطنة عُمان في جمهورية العراق.

١٣. سفارة سلطنة عُمان في جمهورية مصر العربية.
١٤. سفارة سلطنة عُمان في الجمهورية اليمنية.
١٥. سفارة سلطنة عُمان في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
١٦. سفارة سلطنة عُمان في جمهورية باكستان الإسلامية.
١٧. سفارة سلطنة عُمان في ماليزيا.
١٨. جمهورية المانيا الاتحادية.
١٩. سفارة سلطنة عُمان في جمهورية ايطاليا.
١٠. سفارة سلطنة عُمان في سلطنة بروناي دار السلام.
٢١. سفارة سلطنة عُمان في مملكة تايلند.
٢٢. سفارة سلطنة عُمان في جمهورية باكستان.
٢٣. سفارة سلطنة عُمان في جمهورية روسيا الاتحادية.
٢٤. سفارة سلطنة عُمان في جمهورية الصين الشعبية.
٢٥. سفارة سلطنة عُمان في جمهورية فرنسا.
٢٦. سفارة سلطنة عُمان في جمهورية كوريا.
٢٧. سفارة سلطنة عُمان في المملكة المتحدة.
٢٨. سفارة سلطنة عُمان في الجمهورية النمساوية.
٢٩. سفارة سلطنة عُمان في جمهورية الهند.
٣٠. سفارة سلطنة عُمان في مملكة هولندا.
٣١. سفارة سلطنة عُمان في الولايات المتحدة الأمريكية.
٣٢. سفارة سلطنة عُمان في اليابان.
٣٣. وقد سلطنة عُمان الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة في جنيف.
٣٤. وقد سلطنة عُمان الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة في نيويورك.
٣٥. وقد سلطنة عُمان الدائم لدى منظمة اليونسكو في باريس.
٣٦. مكتب تمثيل السلطنة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية.
٣٧. القنصلية العامة لسلطنة عُمان في كراتشي.
٣٨. القنصلية العامة لسلطنة عُمان في زنجبار.
٣٩. القنصلية العامة لسلطنة عُمان في مومباي.
٤٠. القنصلية العامة لسلطنة عُمان في عدن.
٤١. قنصلية سلطنة عُمان في فرانكفورت.
٤٢. قنصلية سلطنة عُمان في ساو باولو.
٤٣. قنصلية سلطنة عمان في اسطنبول.

٤٤. قنصلية سلطنة عُمان في مانيلا.
٤٥. قنصلية سلطنة عُمان في نيقوسيا.
٤٦. قنصلية سلطنة عُمان في هونج كونج.
٤٧. قنصلية سلطنة عُمان في لكسمبورج.
٤٨. قنصلية سلطنة عُمان في موريشوس.
٤٩. قنصلية سلطنة عُمان في ايرلندا.
٥٠. قنصلية سلطنة عُمان في بيروت.
٥١. قنصلية سلطنة عُمان في سنغافورة.
٥٢. قنصلية سلطنة عُمان في ريسكوف (الدنمارك)

--- المكاتب التجارية للسلطنة في الخارج

١. مكتب سلطنة عُمان التجاري في دبي.
٢. مكتب سلطنة عُمان التجاري في تايوان.
٣. مكتب سلطنة عُمان التجاري في جوهانسبرج.
٤. مكتب التمثيل التجاري لسلطنة عُمان - تل أبيب.

--- البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى السلطنة

١. سفارة دولة الامارات العربية المتحدة.
٢. سفارة المملكة العربية السعودية.
٣. سفارة دولة البحرين.
٤. سفارة دولة الكويت.
٥. سفارة دولة قطر.
٦. سفارة دولة فلسطين.
٧. سفارة المملكة الأردنية الهاشمية.
٨. سفارة المملكة المغربية.
٩. سفارة جمهورية الصومال.
١٠. سفارة جمهورية العراق.
١١. سفارة جمهورية مصر العربية.
١٢. سفارة الجمهورية التونسية.
١٣. سفارة الجمهورية اللبنانية.
١٤. سفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

١٥. سفارة الجمهورية اليمنية.
١٦. سفارة جمهورية السودان.
١٧. سفارة دولة فلسطين.
١٨. سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
١٩. سفارة جمهورية باكستان الإسلامية.
٢٠. سفارة جمهورية بنجلاديش الشعبية.
٢١. سفارة جمهورية روسيا الاتحادية.
٢٢. سفارة جمهورية الصين الشعبية.
٢٣. سفارة جمهورية إيطاليا.
٢٤. سفارة سلطنة بروناي دار السلام.
٢٥. سفارة جمهورية سريلانكا.
٢٦. سفارة مملكة تايلند.
٢٧. سفارة المملكة المتحدة.
٢٨. سفارة جمهورية الهند.
٢٩. جمهورية المانية الاتحادية.
٣٠. سفارة الجمهورية التركية.
٣١. سفارة مملكة هولندا.
٣٢. سفارة جمهورية كوريا.
٣٣. سفارة اليابان.
٣٤. سفارة جمهورية فرنسا.
٣٥. سفارة الولايات المتحدة الأمريكية.
٣٦. سفارة جمهورية النمسا الاتحادية.
٣٧. سفارة جمهورية الفلبين.
٣٨. قنصلية أسبانيا.
٣٩. قنصلية جمهورية البرتغال.
٤٠. قنصلية مملكة بلجيكا.
٤١. قنصلية جمهورية تشيلي.
٤٢. قنصلية جمهورية تنزانيا المتحدة.
٤٣. قنصلية مملكة الدنمارك.
٤٤. قنصلية سويسرا.
٤٥. قنصلية مملكة السويد.

٤٦. قنصلية جمهورية فنلندا.
٤٧. قنصلية جمهورية قبرص.
٤٨. قنصلية كندا.
٤٩. قنصلية جمهورية كولومبيا.
٥٠. قنصلية الولايات المتحدة المكسيكية.
٥١. قنصلية جمهورية البرازيل الاتحادية.
٥٢. قنصلية جمهورية موزمبيق.
٥٣. القنصلية الملكية النرويجية العامة.
٥٤. قنصلية نيوزيلندا.
٥٥. قنصلية ايرلندا.
٥٦. قنصلية جمهورية البرازيل الاتحادية.

--- المنظمات الدولية لدى السلطنة.

١. منظمة الصحة العالمية.
٢. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف).
٣. مركز الشرق الأوسط لأبحاث التحلية.

--- المكاتب التجارية الأجنبية لدى السلطنة

١. مكتب تايوان التجاري في مسقط.
٢. مكتب التمثيل التجاري الاسرائيلي في مسقط.





يمثل الاعلام العماني بأدائه وتطوره وامتداده وجها من الوجوه المضيئة لمسيرة النهضة العمانية الحديثة وصوتا عمانيا مفعما بالصدق والصراحة والوضوح سواء في تعبيره عن ما يجري على هذه الارض الطيبة من جهود تنموية خلاقة في كل المجالات أو في تفاعله مع كل ما يحيط به من تطورات ومتغيرات يواكبها دوما بسرعة وكفاءة وموضوعية تعبيرا عن السياسة العمانية وترجمة لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم ونهوضا بدوره في اطار الاستراتيجية الوطنية.

ولد الاعلام العماني في كنف النهضة المباركة عام ١٩٧٠ حيث لم يكن هناك اية وسيلة اعلامية، وخلال سنوات معدودة تحول إلى صرح من صروح التنمية الوطنية التي تحقق التواصل الدائم والتفاعل المستمر بين المواطن ومحيطه العربي والاقليمي والدولي من ناحية، والتي تمثل كذلك جسرا للود والصداقة إلى مختلف الدول والشعوب الاخرى التي تبادل السلطنة نفس المواقف وعلى نحو تحقيق المزيد من التفاهم والتقارب معها، وبما يحافظ على الخصوصية والسمات المميزة للشخصية العمانية من ناحية ثانية.

ومما له دلالة بالغة ان النظام الاساسي للدولة أكد على ان «حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون» وان «حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والايضاح التي يبينها القانون ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه».

وفي اطار التطوير المتواصل للاعلام العماني وزيادة كفاءته وقدراته تم في عام ١٩٩٧ انشاء مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان، كما تم اعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الاعلام وخلال عام ١٩٩٨ تم تعزيز الارسال والبث الفضائي للاعلام العماني بما يحقق المزيد من الانطلاق والفعالية في اداء دوره الوطني والذي يتم من خلال مجموعة متكاملة من الهيئات والمؤسسات الاعلامية.



إذاعة سلطنة عمان :

بدأت إذاعة سلطنة عمان إرسالها للمرة الأولى في ٣٠ يوليو ١٩٧٠، أي بعد أسبوع واحد من انطلاق مسيرة النهضة العمانية الحديثة بقيادة جلالة السلطان قابوس المعظم. وبالرغم من أن الإرسال بدأ بمحطة إذاعية صغيرة في «بيت الفلج» بمسقط بقوة الكيلوواط ومحطة أخرى في صلالة إلا أنها مكنت الشعب العماني من الاستماع إلى صوت قيادته للمرة الأولى، والآن يغطي صوت عمان كل ربوع الوطن، ويصل قويا ومسموعا إلى منطقة الخليج وشرق إفريقيا وأنحاء عديدة في الوطن العربي والعالم الخارجي نتيجة لجهد متواصل وخطط متتابعة حيث تم بناء العديد من محطات التقوية في مختلف مناطق السلطنة، وزيادة طاقة الإرسال من محطتي مسقط وصاللة مع ربطهما عبر الأقمار الصناعية منذ السبعينات. والآن يتم استخدام أحدث الأجهزة في مجال الإرسال والبث الفضائي عبر الأقمار الصناعية والانترنت.

وفي إطار عملية التطوير هذه يوجد الآن أكثر من ٢١ ستوديو إذاعي في مسقط وصاللة وزادت ساعات البث من ٤ ساعات يوميا في كل من مسقط

▲ مشاركة فعالة
للكوادر الوطنية في
جهاز الإذاعة
والتلفزيون حيث تصل
نسبة العمانيين
العاملين في هذا القطاع
إلى أكثر من ٩٧٪.

وصلالة عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ١٩,٥ ساعة ارسال يوميا باللغة العربية (على ترددات ١٢٤٢ كيلوهرتز من مسقط و٧٣٨ كيلوهرتز من صلالة وعلى تردد من محطة اعادة الارسال في هيماء) بالاضافة إلى نحو ١٥ ساعة من البث اليومي باللغة الانجليزية (على ترددات ٩٠,٤ كيلوهرتز من مسقط و٩٤,٣ كيلوهرتز من صلالة) وذلك عبر الموجات المتوسطة والقصيرة والـ. اف. ام. ويبدأ الارسال في السادسة صباحا للبرنامج العربي ويمتد حتى ما بعد الواحدة والنصف بعد منتصف الليل، في حين يبدأ الارسال باللغة الانجليزية في السابعة صباحا وحتى العاشرة والنصف مساء. وعادة يمتد الارسال إلى ٢٤ ساعة يوميا في المناسبات الوطنية والاحداث الهامة، وهناك تخطيط ليكون الارسال على مدار الساعة طيلة أيام السنة.

وخلال العام الماضي ١٩٩٧ بلغ اجمالي عدد ساعات ارسال اذاعة سلطنة عمان ٧٣٣٥ ساعة و٣٤ دقيقة شكلت المواد والبرامج المنتجة محليا نحو ٨٠٪ منها وتشتمل على البرامج الاخبارية، والدينية والتنموية والثقافية والرياضية فضلا عن البرامج الترفيهية والمنوعات والدراما الاذاعية. كما تشتمل البرامج باللغة الانجليزية على البرامج الاخبارية والتنموية والموسيقى الكلاسيكية والخفيفة والمنوعات والاسرة وقد بلغ اجمالي ساعات البث الاذاعي باللغة الانجليزية خلال العام الماضي ٥٤٧٥ وبذلك يكون اجمالي ساعات البث الاذاعي - باللغتين العربية والانجليزية - لاذاعة سلطنة عمان خلال عام ١٩٩٧ هو ١٢٨٠٩ ساعة.

وتجدر الاشارة إلى ان لاذاعة سلطنة عمان شبكة من المراسلين في داخل السلطنة - ٣٢ مراسلا يغطون مختلف محافظات ومناطق السلطنة - بالاضافة إلى ١٤ مراسلا في عدد من ابرز العواصم والمدن العربية والاجنبية. وتقدم الاذاعة ثلاث فترات اخبارية يومية باللغة العربية تتضمن تقارير اخبارية من مواقع الاحداث لمتابعة مختلف التطورات محليا وعربيا ودوليا. بالاضافة إلى ثلاث نشرات اخبارية باللغة الانجليزية.

ومن بين ابرز البرامج التي تقدمها اذاعة سلطنة عمان برامج «صباح الخير يا بلادي» و«قائد ومسيرة» و«عمان موعد مع الغد» و«وعد وانجاز» بالاضافة إلى برامج اقتصادية واجتماعية متميزة.

ومع التطور في مجالات البث الاذاعي والتلفزيوني يتم الآن ارسال برامج اذاعة سلطنة عمان عبر قناة البث الفضائية المخصصة لتلفزيون سلطنة عمان على القمر الصناعي «عرب سات»، كما تم تخصيص قناة للبث



▲ الشباب العماني في كل موقع من مواقع قطاع الاعلام مساهما في أداء واجبه الوطني بكل تفان واخلاص.

الاذاعي والتلفزيوني لسلطنة عمان على القمر المصري «نايل سات ١٠١» اعتباراً من هذا العام ١٩٩٨، ومنذ يوليو من العام الماضي يتم الارسال الاذاعي عبر قناة الانترنت على الرمز WWW.OMAN-Radio.GOV.OM وهو ما يصل بصوت عمان إلى كافة أنحاء المعمورة.

تلفزيون سلطنة عمان :

حقق تلفزيون سلطنة عمان قفزة نوعية كبيرة سواء من حيث الاداء أو من حيث حجم انتاج مواده المحلية وبينما بدأ الارسال التلفزيوني من مسقط في نوفمبر ١٩٧٤ ومن صلالة في نوفمبر ١٩٧٥ فإنه تم ربط المحطتين عبر الاقمار الصناعية في عام ١٩٧٩ حيث كانت السلطنة من أوائل دول المنطقة التي استخدمت الاقمار الصناعية في عمليات البث المحلي ومن ثم تعمل المحطتان ضمن قناة واحدة هي تلفزيون سلطنة عمان.

ومن أجل تأمين وصول البث التلفزيوني إلى مختلف المناطق المأهولة والنائية على امتداد الارض العمانية، وللتغلب على ما تمثله التضاريس الجبلية من عوائق، تم انشاء ١١٧ محطة تقوية رئيسية وفرعية منها ٢٨ محطة رئيسية



▲ جهود متواصلة
لضمان اقبال الارسل
اللفزيوني والاذاعي الى
ربوع السلطنة رغم
عوائق التضاريس
الجغرافية (محطات
تقوية الارسل بالطاقة
الشمسية).

تنتشر في مختلف مناطق السلطنة من مسندم في اقصى الشمال حتى صرفيت في اقصى الجنوب، بالاضافة الى ٨٩ محطة تقوية فرعية - اعادة بث - ويتم استخدام الاقمار الصناعية بالنسبة لهذه المحطات التي تعتمد ٦٠ محطة منها على الطاقة الشمسية كمصدر لطاقة التشغيل الخاصة بها.

وفي اطار الحرص على الوصول بصوت عمان وصورتها الناصعة الى مختلف ارجاء المعمورة، تم في شهر مايو من هذا العام ١٩٩٨ التوقيع على اتفاق يتم بمقتضاه تخصيص قناة تلفزيونية على القمر الصناعي المصري «نايل سات ١٠١» لتلفزيون سلطنة عمان ليتم من خلالها نقل واعادة ارسال تلفزيون سلطنة عمان الى المناطق التي يصل إليها «نايل سات» كما تم تخصيص اربع قنوات على القمر نفسه لنقل ارسال اذاعة سلطنة عمان ووكالة الانباء العمانية وتلبية استخدامات أخرى في المستقبل.

من جانب آخر تدرس وزارة الإعلام مدى امكانية استخدام شبكة الكوابل لنقل ارسال تلفزيون سلطنة عمان الى قطاع المتحدثين باللغة العربية في بعض مناطق اوربا والولايات المتحدة.

جدير بالذكر ان ارسال تلفزيون سلطنة عمان يصل في المتوسط الى ١٩

ساعة يوميا، حيث يبدأ في الثامنة صباحا ويستمر حتى ما بعد منتصف الليل. وهناك تخطيط ليكون الارسال على مدار الساعة طيلة أيام السنة. وقد بلغ عدد ساعات الارسال خلال العام الماضي ١٩٩٧ نحو ٦٢٧٣ ساعة كما غطت المواد التي تم انتاجها محليا حوالي ٦٨٪ من اجمالي البرامج والمواد التي تم تقديمها. وقد حصلت العديد من الافلام والبرامج والمسلسلات التلفزيونية العمانية التي انتجها تلفزيون سلطنة عمان على جوائز وشهادات تقدير في المسابقات العربية والدولية التي شاركت فيها ومنها على سبيل المثال مهرجان الخليج الخامس للانتاج التلفزيوني في البحرين في مارس ١٩٩٧م.

والى جانب البرامج الاخبارية والثقافية والتنموية والشبابية العديدة التي يتم تقديمها، تم انتاج فيلم العيد الوطني السابع والعشرين المجيد عام ١٩٩٧ بعنوان «عمان - ارض الفرص» والذي القى الضوء على الفرص العديدة التي تزخر بها عمان خاصة بالنسبة للقطاع الخاص واستثماراته، فضلا عن عناصر الجذب العديدة للسائحين والزائرين الاجانب، وهناك العديد من الافلام الوثائقية والتسجيلية التي انتجها التلفزيون العماني سواء بالنسبة لمجالات تنمية أو مناطق أو البيئة العمانية وغيرها.

ومن بين البرامج الاقتصادية والتنموية العديدة التي يقدمها تلفزيون سلطنة عمان، خاصة خلال هذا العام، الذي تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم بجعله عاما للقطاع الخاص، برنامج «رؤية اقتصادية» حيث يسهم المسؤولون والمتخصصون ورجال الاعمال في مناقشة العديد من التطورات الاقتصادية في البلاد والقاء الضوء عليها مما يفيد قطاعا عريضا من المشاهدين والمستثمرين.

يضاف إلى ذلك مجموعة من البرامج المتميزة الاخرى والتي استمر تقديمها لنجاحها المتزايد ومنها على سبيل المثال برنامج «قهوة الصباح» و«أمسيات» و«لقاء الخميس» و«دعوة على الهواء» بالاضافة إلى البرامج الرمضانية وبرامج الجوائز والبرامج الجماهيرية الاخرى.

وفي اطار العناية الفائقة بعملية التعمين وتدريب الكوادر الوطنية وصقل خبراتها من خلال العديد من الدورات وبرامج التدريب في الداخل والخارج، ازدادت نسبة التعمين في اذاعة وتلفزيون سلطنة عمان ومختلف الاجهزة الاعلامية الاخرى إلى ما يزيد على ٩٥٪ وهو انجاز كبير في ظل ما يحتاجه العمل من مهارات خاصة وخبرات فنية متطورة.



الجدير بالذكر ان تلفزيون السلطنة يمكن التقاط برامجه على شبكة الانترنت من خلال الرمز WWW.OMAN-TV.GOV.OM .

▲ المبنى الجديد
(لمؤسسة عمان
للصحافة والانباء
والنشر والاعلان) الذي
تم تزويده بأرقى
مستويات التقنيات
الحديثة لتحقيق نقلة
نوعية متميزة في
خدمات المؤسسة
الاعلامية.

مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان
من أجل اعطاء دفعة قوية للاعلام العماني وتطويره بخطى يمكن من
خلالها مواكبة حركة التطور الضخمة والمتواصلة في هذا المجال، ومن أجل
انشاء مؤسسة اعلامية وطنية قادرة على الاضطلاع بدورها في خدمة
اهداف التنمية الوطنية والتعبير في نفس الوقت عن سياسات ومواقف
السلطنة ودورها المتنامي حيال مختلف ما تشهده المنطقة من تطورات،
اصدر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم المرسوم السلطاني
رقم ٩٧/٤٣ في ٢٥ يونيو ١٩٩٧ بانشاء «مؤسسة عمان للصحافة والانباء
والنشر والاعلان» كمؤسسة عامة «تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتمتع
بالاستقلال المالي والاداري وتعتبر اموالها اموالا عامة». وتضم مؤسسة
عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان في اطارها كلا من دار جريدة
عمان ووكالة الانباء العمانية، والشركة العمانية للاعلان والعلاقات العامة

وذلك استثناء من قانون الشركات التجارية.

وبينما توفرت للمؤسسة امكانيات كبيرة للقيام بدورها خاصة في مجال «المساهمة في تكوين المواطن العماني المستنير عن طريق تثقيفه وإحاطته وتوعيته بمجريات الامور في المجتمعين المحلي والدولي، ونشر الانباء الواضحة والصادقة على المستويين الوطني والدولي، فإنها تتمتع بكثير من الصلاحيات التي تمكنها من القيام بذلك من ناحية، كما تم اعفاء المؤسسة والوكالات المتخصصة التابعة لها من جميع الضرائب والرسوم من ناحية ثانية.

ومنذ انشاء مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان، ورغم قصر المدة، الا ان تطورا كبيرا وملموسا يطرأ وبشكل متواصل سواء فيما يتصل بالصحف والمطبوعات التي تصدر عن المؤسسة أو في مجال التطوير التقني المتزايد لها بما يسهل اداءها ويرتفع به إلى الطموح المنشود مضمونا وطباعة وتوزيعا واسهاما كذلك في تنشيط الاقتصاد الوطني.

وبينما تم زيادة عدد صفحات صحيفة عمان، واصدار مجموعة من الملاحق الاسبوعية التي تغطي معظم ايام الاسبوع وتتجاوب مع اهتمامات كل فئات المجتمع، تم تطوير صحيفة «عمان اوبزيرفر» التي تصدر باللغة الانجليزية وتزويدها بعدد من الملاحق الاسبوعية بالاضافة إلى الحفاظ على الاداء الجيد لمجلة «نزوى» كفصلية ثقافية متخصصة وتطويرها.

يضاف إلى ذلك انه تم تطوير الاداء في وكالة الانباء العمانية، التي انشئت منذ عام ١٩٨٦ وتعزيز دورها كواسطة العقد في الاعلام العماني باعتبارها الناقل الرسمي لكل ما يجري على ارض السلطنة من أنشطة وفعاليات سياسية وتنموية واقتصادية واجتماعية وغيرها، وهمزة الوصل مع اجهزة الاعلام الاقليمية والدولية الاخرى، وذلك من خلال زيادة كفاءة الكوادر الوطنية من ناحية واستخدام احدث الاجهزة التقنية من ناحية ثانية.

يأتي الانتقال إلى المبنى الجديد لمؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان في اواخر العام الحالي ليشكل بدوره نقلة نوعية أخرى تفتح المجال واسعا امام الارتقاء باداء المؤسسة ووكالاتها المختلفة والوصول إلى تحقيق الاهداف المرجوة منها، خاصة وانه تم تصميم وتزويد المبنى الجديد بأحدث الاجهزة في مجال الطباعة، وجمع وتخزين الانباء وبثها والتعامل مع كل مراحل العمل الصحفي من خلال اجهزة الكمبيوتر المتطورة ومما له

مجلات «أخبار شركتنا» التي تصدرها شركة تنمية نفط عمان و«العين الساهرة» و«الاداري» تصدران كل اربعة اشهر في حين تصدر مجلتا «نسور عمان» و«الحرس» مرتان في العام. بالإضافة إلى مجلة دينية هي «رسالة المسجد» ومجلات «الإنسان والبيئة» و«مسقط» و«الكشفية العمانية» التي تعنى بمجالات البيئة والبلديات بوجه عام وبلدية مسقط بوجه خاص وكذلك بالنشاط الكشفي. وصدرت حديثاً مجلتان علميتان هما مجلة جامعة السلطان قابوس للبحوث العلمية (البحوث الهندسية) ومجلة جامعة السلطان قابوس للبحوث العلمية (البحوث الزراعية).

وفي حين تمثل مجلة «نزوى» وهي فصلية ادبية ثقافية متخصصة اضافة ملموسة للساحة الثقافية العمانية والعربية منذ اصدارها، فإن العديد من الصحف والمجلات العمانية وخاصة صحف «الوطن» و«الشبيبة» و«تايمز أوف عمان» قامت بعمليات تطوير كبيرة في ادائها مضمونها واخراجا وهو ما يجعل من الصحافة العمانية بكل عناصرها مرآة ساطعة وعلامة مضيئة على طريق النهضة العمانية المعاصرة خاصة وانها جميعها تقريبا لها مواقع على شبكة الانترنت العالمية إلى جانب موقع وزارة الاعلام على الانترنت، وتجدر الإشارة إلى ان شبكة الانترنت دخلت خدمتها إلى سلطنة عمان عام ١٩٩٦. وخلال الربع الاول من هذا العام ارتفع عدد المشاركين في السلطنة ٨٤٤٥ مشتركاً وهو ما يزيد بنسبة ٣٠٪ عن عدد المشتركين في نفس الفترة من عام ١٩٩٧ م.

مركز عمان للموسيقى التقليدية

يقوم مركز عمان للموسيقى التقليدية منذ انشائه في عام ١٩٨٤ بدور حيوي في الحفاظ على الفنون العمانية ودواستها وتسجيلها من خلال احياء موروث عمان الشعبي عبر جمع وتوثيق انماط الموسيقى التقليدية وفنون الاداء الحركي من غناء وفولكلور وكل ما يدخل في مجال الموروثات الشعبية عموماً. وفي هذا الاطار يتم توثيق وارشفة المواد الفنية المختلفة التي تم جمعها بواسطة اشربة فيديو، وتسجيلات صوتية، وصور فوتوغرافية وشرائح ملونة ووثائق مكتوبة إلى جانب ادخالها جميعها ضمن قاعدة بيانات خاصة ثم اعدادها خصيصاً لهذا الغرض على جهاز الحاسب الألي وهو ما يسهل امكانية استرجاعها والتعامل معها للأغراض البحثية وغيرها بأكثر من أسلوب.

وإلى جانب ما يقدمه مركز عمان للموسيقى التقليدية من تسهيلات للباحثين في المجالات المرتبطة بالفنون العمانية وذلك بحكم امكانياته

وتخصصه في هذا المجال، فإن المركز يقوم كذلك بانجاز البحوث والدراسات الميدانية حول مختلف جوانب الموسيقى التقليدية في السلطنة من اجل ابراز التنوع والثراء الفني والتاريخي الذي تزخر به.

وفي هذا الاطار اصدر المركز عدة اصدارات ضمن سلسلته العلمية «مطبوعات مركز عمان للموسيقى التقليدية» وخلال عام ١٩٩٧، تم اصدار كتابين احدهما بالعربية وهو «الموسيقى العمانية التقليدية وعلم الموسيقى» في جزئين ومعه شريط فيديو. اما الكتاب الثاني فانه صدر باللغات العربية والانجليزية والالمانية بعنوان «دور المرأة في الحياة الموسيقية العمانية».. ومرفق معه شريط فيديو كذلك.

ولا يقتصر نشاط مركز عمان للموسيقى التقليدية على المستوى المحلي فقط، اذ ان له اتصالات وعلاقات وثيقة مع العديد من المؤسسات العلمية العالمية المعنية بالموسيقى مثل جامعة ميونيخ في ألمانيا، والارشيف الصوتي بفيينا والمجلس الدولي للموسيقى التقليدية والجمعية الدولية للارشيفات الصوتية.

وكثمرة لهذه العلاقات الوثيقة وتقديرا لدور مركز عمان للموسيقى التقليدية عقدت الجمعية الدولية للارشيف الصوتي والمرئي مؤتمرها السنوي في مسقط في الفترة من ٤ إلى ٩ أكتوبر ١٩٩٧. وهذه هي المرة الأولى التي تعقد فيها الجمعية الدولية للارشيف الصوتي والمرئي مؤتمرها السنوي في احدى المدن العربية والذي شارك فيه ممثلون من ٢٢ دولة. ومعروف ان السلطنة هي أول دولة عربية تنضم إلى هذه الجمعية وكان ذلك منذ عام ١٩٨٩ وذلك كخطوة في سبيل التأسيس والتوثيق العلمي لنشاطات مركز عمان للموسيقى التقليدية وحرصا على الاستفادة من الخبراء في مجال الارشفة الصوتية والمرئية على المستوى الدولي. وتجدر الاشارة إلى ان منظمة اليونسكو اصدرت ضمن سلسلة اصداراتها السمعية شريط فيديو واسطوانة سي دي تتضمن تسجيلات لفنون عمان الموسيقية اختارها المركز في اطار تعاونه مع اليونسكو، كما يتم تدريس الموسيقى العمانية التقليدية في فصول دراسية في كل من جامعة تيوتنج الألمانية وجامعة «بازل» السويسرية.

الاعلام الخارجي :

وفي اطار الجهد الاعلامي النشط داخليا وخارجيا تحرص وزارة الاعلام على تحقيق التواصل والتعاون مع اجهزة الاعلام في العديد من الدول الشقيقة

والصديقة على امتداد العالم من خلال عدد كبير من بروتوكولات واتفاقيات التعاون في هذا المجال وهو ما يمتد كذلك إلى العديد من المنظمات والهيئات الاعلامية والاقليمية والدولية.

وإلى جانب ذلك هناك العديد من المكاتب الاعلامية والممثلين الاعلاميين للسلطنة في أكثر من ٢٠ دولة في مناطق العالم المختلفة من أجل التعريف بجوانب النهضة العمانية المعاصرة، وما حقته السلطنة خلال العهد الزاهر لجلالة السلطان قابوس المعظم والقاء الضوء ايضا على الاسهام الحضاري الثري لعمان على امتداد مراحل التاريخ المختلفة.

ونظرا لدور السلطنة الايجابي حيال العديد من التطورات الاقليمية والدولية وما تتمتع به سياساتها من تقدير على كل المستويات من ناحية، وما حقته من انجازات ضخمة في مختلف المجالات التنموية من ناحية ثانية، قامت خلال العام الماضي اكثر من ٢٣٠ صحيفة ومجلة دورية متخصصة عربية واجنبية، وفي مختلف مناطق العالم بنشر العديد من المواد الاخبارية والتحقيقات والدراسات العلمية والاحاديث الصحفية حول السلطنة وسياساتها ودورها وسعيها الحثيث من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار لشعوب المنطقة واستعادة التضامن العربي وحل مختلف المشكلات عبر الحوار الايجابي وفي اطار المصالح المتبادلة والشرعية الدولية.

الكتب والمطبوعات :

ومن أجل القاء مزيد من الضوء على جوانب مختلفة من التاريخ العماني والاسهام الحضاري للشعب العماني في الحضارة الانسانية منذ فجر التاريخ تصدر وزارة الاعلام العديد من الكتب والمطبوعات والبحوث والدراسات المتميزة التي تقدم كذلك صورة متكاملة لما شهدته هذه الارض الطيبة من انجازات بقيادة جلالة السلطان المعظم اعادت لعمان دورها ومكانتها المتميزة بين الامم ومن ابرز هذه الكتب على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- كتاب «عمان في التاريخ» باللغتين العربية والانجليزية وهو يغطي ببحوثه العلمية المحاور الاساسية لندوة «عمان في التاريخ» التي عقدت بجامعة السلطان قابوس عام ١٩٩٤ وشارك فيها أكثر من ٨٠ من العلماء والباحثين العرب والاجانب.

- كتاب «النطق السامي» باللغتين العربية والانجليزية ويتضمن خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على امتداد

السنوات الماضية منذ انطلاق مسيرة النهضة العمانية المعاصرة عام ١٩٧٠م.
- كتاب «جذور الوفاء والولاء - رسالة حب لسلامة القائد» والذي يوضح
الجذور العميقة لعلاقة الحب والولاء ذات الطبيعة الخاصة بين جلالة السلطان
المعظم وابنائهم على امتداد هذه الارض الطيبة.

- مجلد «مسيرة الخير» وهو يتناول في عشرة اجزاء باللغتين العربية
والانجليزية الجوانب المختلفة لمسيرة النهضة العمانية المعاصرة في مختلف
مناطق ولايات السلطنة وما تحقق في كل منها من انجازات في شتى المجالات.
- كتاب «عمان ٩٧» وهو يقدم باللغات العربية والانجليزية والفرنسية
والألمانية والإيطالية واليابانية والصينية ملامح وسمات وابعاد التقدم
الشامل في السلطنة في العهد الزاهر لجلالة السلطان المعظم والأسس التي
تنطلق منها وتسير في اطارها التنمية الوطنية وآفاقها في الدخول بعمان إلى
القرن الحادي والعشرين.

- يضاف إلى ذلك مجموعة أخرى من الاصدارات من ابرزها كتاب «تراث
عمان» باللغتين العربية والانجليزية وهو يتناول التاريخ القديم والعصر
الإسلامي، وعمان الحديثة، إلى جانب التاريخ الطبيعي والعادات والتقاليد
العمانية الاصيل، وكتاب «الفكر الاجتماعي العماني» وكتاب «من النطق
السامي إلى النظام الأساسي».

نادي الصحافة :

يمثل نادي الصحافة في مسقط أحد الاندية التي تحتضن العديد من
الفعاليات والانشطة الاعلامية والثقافية والادبية، من ندوات ومحاضرات
ومؤتمرات صحفية ومعارض وغيرها، فضلا عن استضافته لعدد من الدورات
التدريبية للعاملين في مجال الاعلام في السلطنة وذلك بحكم ما يضمه من
تجهيزات وامكانيات تساعد على ذلك.

ومن ثم فإنه يعد ملتقى حيويا للعاملين في مجال الصحافة والاعلام
والمراسلين الاجانب في السلطنة خاصة وانه يضم العديد من المرافق الخدمية
والترفيهية الثقافية والرياضية وغيرها.



التنمية الاقتصادية

اجتازت السلطنة وبنجاح خلال المرحلة الاولى للتنمية الوطنية (١٩٧٠ - ١٩٩٥) مرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي والانتقال من اقتصاد أولي يعاني من مشكلات التخلف التقليدية إلى اقتصاد نشط يستند على قاعدة واسعة وقوية من البنى الاساسية المكتملة في مختلف المجالات ويملك القدرة على النمو الذاتي والتكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية من حوله فضلا عن ما حققه من تطور اقتصادي واجتماعي ملموس ومشهود له على كل المستويات.

وبينما تم تنفيذ اربع خطط تنموية خمسية متتابة منذ عام ١٩٧٦ وحتى ١٩٩٥، فإن هذا العام ١٩٩٨ هو العام الثالث في خطة التنمية الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) وهي أول خطة يتم تنفيذها في اطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني والتي تمتد على مدى ربع قرن من ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٢٠ وتمثل المرحلة الثانية للتنمية الوطنية.

وقد استهدفت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني خلال هذه المرحلة العمل على قيام قطاع خاص عماني كفء وقادر على المنافسة والاسهام الفعال في عملية التنمية، وتحقيق تطوير قوي في الموارد البشرية وزيادة التفاعل مع الاقتصاد الدولي وتحقيق تنمية مستدامة في اطار اقتصاد كلي متوازن يحافظ على مستويات الدخل الحقيقية للمواطنين ويعمل على تحسينها. مع زيادة تنويع مصادر الدخل القومي وتنشيط قطاعات الصناعة والغاز والسياحة وغيرها.

وبالفعل تنطلق خطة التنمية الوطنية بخطى حثيثة خاصة وان جلالة السلطان المعظم جعل عام ٩٨ عاما للقطاع الخاص لحث هذا القطاع ودفعه للقيام بدوره المأمول كمحرك رئيسي للتنمية الوطنية. وفي حين تتطلع السلطنة إلى مزيد من الاندماج في الاقتصاد الدولي، فإنها تسعى كذلك إلى التكيف مع متغيرات هذا الاقتصاد من ناحية وفي اطار معطيات وأولويات الاقتصاد الوطني وامكاناته من ناحية ثانية. وقد أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان

قابوس المعظم « لقد اتخذت الدولة خلال الحقبة الماضية من الخطوات المدروسة ما يحقق تسخير موارد الوطن لخدمة الاهداف المرجوة والطموحات الكبيرة التي تسعى إلى بناء مجتمع ناهض واقتصاد قوي، فشجعت الصناعة والتجارة والزراعة ويسرت مجالات الاستثمار وطورت مرافق الخدمات لتتواءم مع مراحل التقدم في البلاد وانشأت المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية وسنت القوانين المنظمة لحركة البناء والتطور».

ومع انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية منذ بداية العام وعلى امتداد شهور عديدة منه أكد جلالته - حفظه الله - « حين تراجعت اسعار النفط حصلت اعادة تقييم... لقد نجحت خطة الترشيد عندنا... بالطبع لدينا موارد اخرى والحمد لله ولكن مازال النفط يشكل المورد الاساسي. الموارد الاخرى تصل عائداتها إلى ٣٧٪ وهذا ايضا رقم جيد».

وفي هذا الاطار تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بمتابعة وتقييم النتائج المحققة مع الاهداف المعتمدة في اطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني والخطة الخمسية الخامسة وذلك من خلال اعداد تقارير المتابعة وتقييم اداء الخطة وكذلك اعداد دراسة متابعة وتقييم اداء قطاعات التنوع الاقتصادي والموارد البشرية بالاضافة إلى بناء نماذج اقتصادية ومالية وقطاعية وهي ادوات هامة في عمليات التقييم والمتابعة للخطط التنموية.

وخلال عام ١٩٩٧ قامت وزارة الاقتصاد الوطني باجراء المسح السنوي للمنشآت الاقتصادية والذي غطى أكثر من ١٥٠٠ منشأة اقتصادية لجمع معلومات احصائية عن العمالة والانتاج ومستلزمات الانتاج والتكوين الرأسمالي وهي بيانات حيوية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي. كما يجري العمل لتطوير وتحديث الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية. كما بدأت هذا العام ١٩٩٨ عمليات مسح نفقات ودخل الاسرة وهو من المسوحات الاحصائية عالية التقنية والتكلفة. ويستمر على مدى عام كامل من العمل الميداني حيث يغطي مختلف مناطق السلطنة. وستكون نتائجه مفيدة بالضرورة في عمليات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والتقديرات اللازمة للبرامج المختلفة ويغطي المسح ٣٠٠٠ أسرة عمانية وغير عمانية.

مركز المعلومات والتوثيق :

يتولى مركز المعلومات والتوثيق بوزارة الاقتصاد الوطني اصدار النشرات والكتب الاحصائية المختلفة مثل النشرة الاحصائية الشهرية لاهم المؤشرات



▲ تقوم (غرفة تجارة
وصناعة عمان) بدور
بارز وملحوس في خدمة
التنمية الاقتصادية
ودعم أهداف القطاع
الحكومي والقطاع
الخاص في كافة
المجالات والأنشطة
الاقتصادية.

الاجتماعية والاقتصادية، والكتاب الاحصائي السنوي، وكتيب عمان حقائق وأرقام الذي يصدر في بداية كل عام. ومن ثم يوفر المركز معلومات متكاملة حول مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل زيادة سهولة استخدام هذه البيانات، قام مركز المعلومات والتوثيق ببناء مجموعة من قواعد المعلومات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والمساكن، والمنشآت، بالإضافة إلى قاعدة بيانات جغرافية رقمية تعتمد على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام ٩٣، واتاحتها على شبكة أجهزة الحاسب الآلي للمستخدمين في القطاع الحكومي.

وإلى جانب ذلك يتم تطوير مركز المعلومات والتوثيق للوصول به إلى مستوى المراكز القائمة في البلدان المتقدمة بما في ذلك تطوير أساليب النشر باستخدام الأقراص، وبناء نظام جديد للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية باستخدام أحدث الأدوات البرمجية المتطورة. وينتهي العمل به خلال العام الحالي مما يتيح امكانيات فنية عالمية في التعامل معه سواء بالنسبة لاستقاء المعلومات من بنوك وشبكات المعلومات العالمية أو بالنسبة لربط قاعدة المعلومات آلياً مع الوزارات والجهات الحكومية.

المال والاقتصاد

يعتبر قطاعا المال والاقتصاد من أهم وأبرز قطاعات الاقتصاد الوطني، فهما بحكم طبيعتهما ودورهما يشكلان القاعدة التي تنطلق منها وتدور في نطاقها قطاعات الاقتصاد الأخرى، وبالتالي حركة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وجهوده لبناء الحاضر وصياغة المستقبل في كل المجالات. ومن ثم فإنه ليس من المصادفة على أي نحو أن يحظى هذان القطاعان باهتمام عميق ومتواصل منذ بداية مسيرة النهضة العمانية المعاصرة وأن يتحقق لهما كذلك نقلة نوعية ضخمة قانونيا وتنظيميا وهيكلية وعلى نحو جعلهما من أبرز القطاعات التي تجسد التطور الكبير الذي حققه الاقتصاد والمجتمع العماني في إطار مبادئ اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر من ناحية. والتي تفتح في نفس الوقت جسورا وقنوات للتفاعل والاندماج مع الاقتصاد العالمي من ناحية ثانية.

وعلى امتداد السنوات الماضية تم إعادة صياغة القواعد المنظمة لقطاعي المال والاقتصاد العماني وتطوير القوانين الخاصة بهما لاعطائهما كل سبل ومقومات الانطلاق إلى آفاق القرن القادم وتجاوز كل المعوقات أو العقبات التي تحد من ذلك مع توفير كل التسهيلات الممكنة لتشجيع الاستثمار الوطني والاجنبي وتوفير الضمانات الكافية لحماية الفرد والمجتمع. وقد أكد جلالة السلطان المعظم على أن «تطوير التشريعات وازدفاء المرونة على اجراءات تنفيذ احكامها ومعالجة المشكلات التي يظهرها التطبيق العملي لها من شأنه ان يساعد كثيرا على ان تؤدي دورها في تنشيط الاقتصاد الوطني وتشجيع العاملين فيه على ممارسة اعمالهم في يسر ودون تعقيدات إدارية لا داعي لها ولا طائل من ورائها. لذلك فإنه من واجب الجهات الحكومية المختصة ان تضع هذا الامر في مقدمة اولوياتها من أجل قيام قطاع خاص كفء وقادر على المنافسة والاسهام في عملية التنمية». من جانب آخر أكد النظام الاساسي للدولة على أن «الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقا للخطة العامة للدولة وفي حدود القانون» كما أكد على كفالة حرية النشاط الاقتصادي في حدود القانون والصالح العام وبما يضمن السلامة للاقتصاد الوطني. كما كفل صيانة الملكية الخاصة وحظر المصادرة العامة للاموال الا بحكم قضائي وفي اطار القانون.

وفي اطار هذه الرؤية الواضحة والقواعد الصلبة حقق الاقتصاد العماني تحولات ضخمة، واسعة ومتتابة في مختلف قطاعاته خلال المرحلة الأولى للتنمية الوطنية، ويواصل الآن انطلاقته في المرحلة الثانية للتنمية الوطنية (١٩٩٦ - ٢٠٢٠) كإقتصاد ديناميكي قادر على النمو الذاتي في اطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م.

وفي الوقت الذي واصل فيه الاقتصاد العماني نموه بمعدلات كبيرة حيث حقق معدل نمو سنوي بلغ نحو ٩.٥٪ في عام ١٩٩٦ وهو من اكثر معدلات النمو على المستوى الدولي، فإنه تجاوز هذه النسبة كثيرا في عام ١٩٩٧. ومما له دلالة في هذا المجال ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر عام ١٩٩٧م زاد بنسبة ٥,١٪ عن ما كان عليه في نفس الفترة من عام ١٩٩٦م. ومع ان النمو المخطط له في عام ١٩٩٧ كان ٩,٧٪ في الناتج المحلي الاجمالي، فإن معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي تجاوز ذلك على نحو ملموس.

جدير بالذكر ان خطط التنمية الخمسية الاربع منذ الخطة الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) وحتى الخطة الرابعة (١٩٩١ - ١٩٩٥) قد حققت ليس فقط اكتمال البنية الاساسية للاقتصاد الوطني والانتقال من اقتصاد اولي متواضع يعتمد على تصدير المواد الأولية كالتمور والليمون الجاف والاسماك والجلود إلى اقتصاد متطور قادر على النمو الذاتي والتفاعل مع مختلف التغيرات الاقتصادية الاقليمية والدولية، وتتواجد صادراته المتنوعة في اسواق اكثر من ٦٠ دولة في مختلف مناطق العالم، كما يتمتع بالثقة والمصداقية لدى المؤسسات المالية والنقدية الاقليمية والدولية وهو ما عبر عن نفسه في الاستعداد القوي والدائم لتلبية اية احتياجات سواء من القروض أو الاكتتاب في اسهم «اليوروبوندر» التي اصدرتها السلطنة في مارس من العام الماضي وذلك ثقة في قدرة الاقتصاد العماني على النمو والتطور والوفاء بالتزاماته المالية.

ومما له دلالة في الواقع انه في الوقت الذي تمكنت فيه السلطنة من تأمين التمويل لعدد من مشروعاتها العملاقة، خاصة من خلال الاستثمارات

الاجنبية، فإن السلطنة قررت في مايو من هذا العام زيادة حصتها من وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي من ١١٩,٤ مليون وحدة إلى ١٩٤ مليون وحدة من تلك الوحدات وهو ما يعني زيادة تتجاوز ٦٣٪ من حصتها السابقة. وكانت السلطنة قد انضمت إلى صندوق النقد الدولي في عام ١٩٧١ بحصة قدرها سبعة ملايين وحدة فقط من وحدات حقوق السحب الخاصة ثم ازدادت تدريجيا وهو ما يعطي مؤشرا آخر على التطور المستمر والقوة المتزايدة للاقتصاد العماني وعلى نحو يؤول السلطنة إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حيث اجرت مفاوضات بهذا الخصوص.

وفي حين يشكل النفط وعائداته المصدر الرئيسي للدخل القومي عملت حكومة صاحب الجلالة على بذل كل الجهود من أجل تنويع مصادر الدخل القومي والحد تدريجيا من الاعتماد على النفط وهو ما بدأت تظهر بعض ثماره في هذا القطاع أو ذاك. وخلال المرحلة الاولى للتنمية الوطنية التي انتهت في عام ١٩٩٥ ارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي من ٤٣٪ إلى ٦٢٪ وزادت مساهمة عائداته في الموازنة السنوية من ٨,٥٪ إلى ٢٤,٤٪ كما ارتفعت صادراته بالنسبة لاجمالي الصادرات من ٣,٨٪ إلى ٢٠,٧٪ سنويا.

وفي نهاية السنة الأولى من الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) شكلت إيرادات النفط والغاز نحو ٧٦,٨٪ من اجمالي الإيرادات الفعلية، في حين شكلت الإيرادات الأخرى ٢٣,٢٪. وقد بلغ اجمالي الدخل القومي للسلطنة في عام ١٩٩٧ نحو ٥٦٩٢,٣ مليون ريال عماني (أي ما يعادل نحو ١٤٨٠٤ مليون دولار) ومن ثم يصل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في السلطنة نحو ٢٥٧٠ ريالاً سنوياً (حوالي ٦٦٨٤ دولار).

جدير بالذكر ان خطة التنمية الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) والتي تركز على الاستثمارات في القطاعات غير النفطية جنباً إلى جنب مع المضي قدماً في تشييد مجموعة من المشروعات العملاقة في مجال الغاز الطبيعي والبتروكيماويات والالومنيوم والنقل البحري وغيرها تعد هي أول خطة تنموية لترجمة الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠ وما تضمنته من سياسات في المجالات المختلفة مع اعطاء اهتمام خاص للاستثمار في المناطق خارج العاصمة من ناحية وتنشيط القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في عملية التنمية الوطنية من ناحية ثانية.

الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠

استمرارا لعملية التخطيط العلمي ووضع خطط وبرامج التنمية الوطنية على أسس صلبة تقوم على الدراسة الواعية لامكانات الحاضر وطموحات المستقبل والسير بخطى تدريجية نحو الاهداف التي يحددها جلالته السلطان المعظم، وانطلاقا ايضا مما تحقق خلال المرحلة الاولى للتنمية الوطنية، واستشرافا لآفاق المستقبل واعدادا للدخول إلى القرن الحادي والعشرين برؤية واضحة وأولويات محددة، عقد مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م بتوجيهات من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في يونيو ١٩٩٥ حيث أكد جلالته - حفظه الله - على ان « ما توخيناه من وضع هذه الرؤية المستقبلية هو ان تكون انطلاقة نحو القرن الحادي والعشرين تمكن الاقتصاد العماني من تحقيق تحول استراتيجي فلا يبقى معتمدا على الانفاق الحكومي وعلى الموارد النفطية والعمالة الوافدة وانما ينتقل إلى طور آخر أفضل وأشمل يجد قواعده المتينة الراسخة في المبادرات الخاصة والعمالة الوطنية المتدربة والموارد المتجددة المتنامية وبحيث يؤدي كل ذلك إلى رفع مستوى المعيشة للمواطنين العمانيين وضمان استفادتهم اينما كانوا في مختلف المناطق من ثمار عملية التنمية » وقد شكلت هذه الجوانب التي اشار إليها جلالته الاطار العام للمرحلة الثانية للتنمية الوطنية في السلطنة والتي تمتد على مدى ربع قرن بدأ منذ عام ١٩٩٦ ويمتد حتى عام ٢٠٢٠م.

جدير بالذكر ان مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني الذي شاركت فيه مختلف الفعاليات الوطنية وعدد كبير من الهيئات الاقليمية والدولية وخبراء الاقتصاد حدد مجموعة من الأسس والمسارات للمرحلة الثانية من عملية التنمية الوطنية من أبرزها ما يلي:

- تحقيق التوازن الاقتصادي بين الايرادات والنفقات والقضاء على العجز في الموازنة العامة للدولة بحلول عام ٢٠٠٠، والعمل على ترشيد الانفاق وتنمية وتطوير الايرادات النفطية.

- توفير اطار اقتصادي كلي مستقر بالعمل على زيادة قدرة الاقتصاد الكلي على تحويل اصوله من النفط والغاز والاصول المالية إلى اصول متجددة منتجة حتى تنخفض نسبة مساهمة النفط في الناتج القومي إلى نحو ٤٪ عام ٢٠٢٠م بدلا من ٧٣٪ عام ١٩٩٥م. وسيسهم الغاز الطبيعي بنسبة ١٠٪ من الناتج القومي في عام ٢٠٢٠م.

- تعزيز التنوع الاقتصادي لمصادر الدخل من خلال تنمية القطاعات الانتاجية القابلة للتصدير - وزيادة ارتباط الاقتصاد العماني بالاقتصاد العالمي وتنمية قطاع خاص كفاء وفعال وتشجيعه للقيام بدور أكبر في الاقتصاد الوطني.

- تنمية الموارد البشرية العمانية وزيادة كفاءتها عبر النهوض بسياسات التعليم العام والجامعي والتأهيل والتدريب المهني وتعزيز دور المرأة في سوق العمل واعداد كوادر قادرة على التعامل مع التقنية الحديثة.

- تنفيذ سياسات التخصيص لتشجيع القطاع الخاص سواء ببيع حصة الحكومة في عدد من المشروعات أو بإشراك القطاع الخاص في تمويل عدد من المشروعات التي يتم انشاؤها.

- اجراء مراجعة شاملة لكافة القوانين والسياسات والاجراءات المتصلة بالاستثمار والضرائب بما يتماشى مع السياسات والرؤية الجديدة للتنوع الاقتصادي.

- تطوير قطاع المال ورفع كفاءته لاستقطاب واستثمار أكبر قدر ممكن من المدخرات المحلية والاستثمارات الاجنبية مع الاستمرار في تنمية وتعزيز البنية الاساسية عبر مشروعات ضخمة وصناعات تحويلية ومتوسطة وثقيلة. وتطبيقا لملامح وأسس الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني المشار إليها جاءت خطة التنمية الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) بمثابة «الخطوة الأولى على درب الرؤية المستقبلية، فهي البرنامج التنفيذي للمحاور والسياسات والآليات المعتمدة لتحقيق التوازن الاقتصادي والنمو الذاتي المستمر وتنمية الموارد البشرية والطبيعية وإيجاد دور متميز للقطاع الخاص يمكنه من استخدام هذه الموارد استخداما يتصف بالمسؤولية ويعبر عن حس وطني صادق ينبع من انتماء حقيقي إلى عمان».

ومنذ العام الأول للخطة الخمسية الخامسة تم اتخاذ العديد من الخطوات والاجراءات والسياسات لتطبيق ذلك وفقا لمقتضيات ومراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى سبيل المثال جرى تطوير القوانين ذات العلاقة بالاستثمار وتعديلها لتكون أكثر مرونة وقدرة على جذب الاستثمارات وتقديم المزيد من التسهيلات لها وهذه القوانين هي قانون الاستثمار الاجنبي، وقانون ضريبة الدخل على الشركات، وقانون الوكالات التجارية، وقانون الشركات، كما يجري اعداد قانون خاص للاوراق المالية كجزء من عملية التطوير المستمرة لسوق مسقط للاوراق المالية.

عام القطاع الخاص:

شهدت سنوات الخطة الخمسية الخامسة تناميا واضحا ومستمرًا في دور القطاع الخاص العماني والاجنبي سواء من خلال التسهيلات التي منحت له أو من خلال اسهامه في عدد من المشروعات التنموية الضخمة التي يجري العمل فيها ومن ابرزها مشروع انشاء محطة دولية للحاويات في ميناء ريسوت الذي تم افتتاح المرحلة الأولى منه هذا العام، وكذلك مشروع الغاز الطبيعي المسال في قلعات بولاية صور، ومشروع سماء اليوريا والامونيا في صور، فضلا عن مشروع ميناء صحار الجديد ومشروع البتروكيماويات وكذلك مصهر الالمنيوم في صحار وغير ذلك من المشروعات، حيث تصل نسبة استثمارات القطاع الخاص خلال الخطة الحالية إلى ٥٣,٣٪ من جملة الاستثمارات وهو ما يحدث للمرة الاولى حيث لم تتجاوز نسبة استثماراته في الخطة الخمسية الرابعة ٣٨٪ تقريبا.

وفي الوقت الذي تنشط فيه سياسات التخصيص وذلك من خلال طرح مشروع الصرف الصحي بصلالة ومشروع الصرف الصحي بمسقط، وفتح قطاع الخدمات بمجالاته المختلفة امام القطاع الخاص للعمل فيه، اعطى حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم دفعة قوية للقطاع الخاص العماني وذلك بجعل هذا العام عاما للقطاع الخاص فقد أكد جلالته في خطابه في احتفالات البلاد بالعيد الوطني السابع والعشرين المجيد انه «تقديرا منا للدور الحيوي الذي قام به هذا القطاع في تنشيط الاقتصاد الوطني وتطويره منذ قيام النهضة المباركة، وتشجيعا له على مزيد من الاسهام البناء في مسيرة عمان الحديثة نحو آفاق التقدم والازدهار فإننا نعلن العام القادم - ١٩٩٨ - عاما للقطاع الخاص يبرز فيه قدراته ويظهر فيه انشطته ويعبر فيه من خلال مساهماته المتميزة عن روحه الوطنية ورغبته الاصيلية في خدمة مجتمعه ورفع شأن وطنه ليكون في مصاف الامم الناهضة المتقدمة».

ولعله من الأهمية بمكان التأكيد على أن تخصيص عام ١٩٩٨ ليكون عاما للقطاع الخاص ينطوي على العديد من الدلالات والمضامين الهامة من ابرزها التأكيد على أهمية الدور الوطني للقطاع الخاص العماني في جهود التنمية الوطنية، وذلك جنبا إلى جنب مع القطاعات الحيوية الاخرى التي تم تخصيص اعواماً وطنية لها كعام الشبيبة، والزراعة والصناعة والشباب والتراث.

من جانب آخر فإن تخصيص عام ٩٨ كعام للقطاع الخاص يجسد وإلى

أبعد حد مفهوم ومعنى المشاركة الوطنية التي تقوم على التفاعل والتكامل بين الجهد الحكومي والخاص من ناحية، والتي يتم من خلالها إتاحة الفرصة كاملة للمواطن العماني للمشاركة وعلى أوسع نطاق ومدى ممكن في توجيه عملية التنمية الوطنية وصياغتها كذلك من ناحية ثانية وقد تجسد ذلك في مجالات أخرى عديدة على المستويين التشريعي والتنفيذي ويكملها ذلك على المستوى الاقتصادي.

جدير بالذكر أن تخصيص عام ٩٨ للقطاع الخاص لا ينطوي فقط على تقدير للقطاع الخاص العماني وتكريم له لاسهامه في عملية التنمية الوطنية منذ انطلاقتها بقيادة جلالة السلطان المعظم، ولكنه ينطوي كذلك على تكليف للقطاع الخاص العماني بأن ينهض بدور أكبر على المستوى الوطني اقتصاديا واجتماعيا، وذلك بتطوير قدراته وزيادة كفاءته على مستوى الاداء والتنظيم والخبرة الفنية وامتلاك التكنولوجيا ليكون قادرا على المنافسة والنهوض بمتطلباتها من جهة وعلى ان يتحول ليصبح القوة الرئيسية المحركة لعملية التنمية الوطنية في ظل تطوير الاقتصاد الوطني وعلى ضوء الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م من جهة ثانية.

وفي نطاق ذلك وترجمة له تسعى حكومة صاحب الجلالة إلى العمل وفق مجموعة خطط وبرامج متكاملة تسمح بتنمية الموارد البشرية وتطوير كفاءة اداء الكوادر الوطنية بشكل فعال، كما تسمح كذلك بتطوير اساليب تمويل الدعم الحكومي للمشروعات في بعض المجالات واعادة تنظيمها على نحو اكثر فاعلية وجدوى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. مع العمل على تشجيع المشروعات الصغيرة ومشروعات الشباب. وقد جاء انشاء صندوق خاص لتنمية مشروعات الشباب وتقديم الخبرة والمشورة الفنية لهم وفق نظام المشاركة. مع تقديم تسهيلات عديدة في مجال التمويل وبمساعدة مباشرة من لدن جلالة السلطان المعظم بمثابة خطوة أخرى لاطلاق طاقات المواطن العماني والتغلب على اية عقبات قد تواجهه في البداية.

وقد تواكب مع ذلك سعي دؤوب من أجل التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في الاقتصاد العماني وذلك على المستويات الاقليمية والدولية وابرار ما تحقق خلال السنوات الماضية والآفاق الواعدة خلال السنوات القادمة. وفي هذا الاطار تم تنظيم «منتدى عمان الاقتصادي» الذي عقدت دورته الاولى في مسقط في الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى الأول من ديسمبر

١٩٩٧ تحت عنوان «نحو القرن الحادي والعشرين» وشارك فيه نخبة متميزة من رجال الاعمال والشخصيات الاقتصادية والمهنية والدولية البارزة فضلا عن العديد من المؤسسات الاقتصادية من داخل السلطنة وخارجها. كما يقوم المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بدور حيوي في العمل على التعريف بالسلطنة والترويج لها استثماريا وتجاريا من خلال فتح مزيد من المكاتب في عدد من العواصم المختارة مع الاسهام في مجموعة من الندوات واللقاءات التي يتم تنظيمها في السلطنة. ومن ثم تتضافر جهود مختلف الهيئات والقطاعات وشرائح المجتمع المختلفة في مشاركة فاعلة من أجل العمل لتحقيق المزيد من التقدم والرفاهية للمواطن العماني اليوم وغدا ووفق خطوات مدروسة بعناية.

موازنة عام ١٩٩٨ م :

التزمت الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٨ م بالقواعد والضوابط التي اكدت عليها الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) خاصة فيما يتصل بالالتزام الصارم بالمخصصات المدرجة في الموازنة السنوية، والاستمرار في العمل بسياسة ترشيد الانفاق، وزيادة العائدات بقدر الامكان مع استخدام تقديرات مناسبة فيما يتصل باسعار النفط في الاسواق العالمية. وبالفعل تم تقدير موازنة هذا العام على أساس متوسط سعر ١٥ دولارا لبرميل النفط وهو ما يقل عن متوسط الاسعار في العام الماضي الذي تجاوز ١٨ دولارا للبرميل. ومع انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية وعلى نحو مؤثر خلال معظم شهور العام، فإنه تم العمل على مزيد من ترشيد الانفاق والتكيف مع انخفاض الاسعار بالعمل على زيادة عائدات القطاعات غير النفطية.

ووفقا لتقديرات موازنة ١٩٩٨ يبلغ حجم الانفاق العام للدولة ٢٣٠٧ ملايين ريال عماني وذلك مقارنة مع ٢٢٦٦ مليون ريال عماني في عام ١٩٩٧. وبالرغم من انخفاض صافي الايرادات المقدرة من النفط في موازنة عام ١٩٩٨ لتصل إلى ١٤٩٧ مليون ريال عماني مقارنة مع ١٥٠٢ مليون ريال عماني في موازنة ١٩٩٧، فإن زيادة الايرادات في موازنة ١٩٩٨ تعود إلى الزيادة المتوقعة في الايرادات الخاصة بالقطاعات غير النفطية وهو ما يؤكد حرص الدولة على الاستمرار في سياسة تنويع مصادر الدخل القومي والحد تدريجيا من الاعتماد على النفط كمصدر اساسي للدخل القومي.

من جانب آخر، وفي إطار ترشيد الانفاق، انخفضت المصروفات الجارية من ١٨١٥ مليون ريال في موازنة ١٩٩٧ إلى ١٧٩٦ مليون ريال في موازنة ١٩٩٨. وبرغم ذلك تحققت زيادة بالنسبة للمصروفات الاستثمارية في الموازنة. وبعد ان كانت هذه المصروفات الاستثمارية ٣٩٨ مليون ريال في موازنة ١٩٩٧ فإنها ارتفعت إلى ٤٨٢ مليون ريال في موازنة ١٩٩٨ وهو ما ينعكس ايجابيا على الاقتصاد العماني.

وبالنسبة لقطاعات الخدمات فإنه اعطيت اولوية للانفاق على قطاعي الصحة والتعليم باعتبارهما من القطاعات الخدمية التي ينعكس اثرها المباشر على المواطن العماني. وحفاظا على هذه الخدمات والعمل على تطويرها بشكل مستمر، زادت مخصصات قطاع التعليم بمقدار ٢٥ مليون ريال عماني لتصل إلى ٢٦٣,٧ مليون ريال في موازنة العام الحالي. كما بلغت مخصصات قطاع الصحة ١١٨ مليون ريال بزيادة قدرها ٩ ملايين ريال عن ما كان عليه في موازنة ١٩٩٧. كما زادت مخصصات قطاع الخدمات العامة بمقدار ٤٩ مليون ريال ليصل إلى ١٢٢ مليون ريال مقارنة مع ما كان عليه في موازنة ١٩٩٧. وبالنسبة لقطاع الضمان والرعاية الاجتماعية فقد زادت مخصصاته في موازنة ١٩٩٨ بمقدار ٢,١ مليون ريال عماني لتبلغ ٥٣,٥ مليون ريال عماني. اما بالنسبة لحجم العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة فإنه قدر بـ ٢٩٥ مليون ريال عماني. ومع ذلك فإنه تم تخصيص ١٣٣,٤ مليون ريال عماني لقطاع الطاقة والوقود بزيادة قدرها ٥,٤ مليون ريال عماني عن موازنة ٩٧ وذلك لاهمية هذا القطاع.

وعلى مستوى الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) فإن اجمالي ايراداتها المقدرة تصل إلى ١٠٠٩٢ مليون ريال عماني بزيادة قدرها ١٧٪ عن ايرادات الخطة الخمسية الرابعة. وفي حين تشكل الايرادات النفطية ٧٣,٩٪ من جملة الايرادات، فإن العجز المتوقع خلال سنوات الخطة يقدر بنحو ٥٣٨ مليون ريال عماني. وتسعى الحكومة إلى التخلص من العجز بشكل كامل مع حلول عام ٢٠٠٠ م. وبالنسبة لحجم الاستثمارات فإنه يصل خلال سنوات الخطة إلى ٧٢٨٣ مليون ريال بزيادة مقدارها ٨٦٪ عن ما كانت عليه استثمارات الخطة الخمسية الرابعة. وسوف يقوم القطاع الخاص بتمويل الجزء الاكبر من هذه الاستثمارات. ومع نهاية الخطة الخمسية الخامسة فإنه من المتوقع ان يرتفع اجمالي الناتج المحلي إلى ٦٦٦٠ مليون ريال أي بمعدل ٤,٦٪، كما ان مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي

سوف تنخفض إلى ٣٢٪ بعد ان كانت نحو ٣٧٪ في بداية الخطة.

البنوك المتخصصة :

انشأت حكومة حضرة صاحب الجلالة ثلاثة بنوك متخصصة لدعم الجهود التنموية في ثلاثة مجالات رئيسية وهي مجالات الاسكان، والمشروعات الصناعية، والمشروعات المرتبطة بالزراعة والثروة السمكية نظرا للاهمية الخاصة لهذه المجالات وقد انشئ بنك الاسكان العماني عام ١٩٧٧ وبنك تنمية عمان عام ١٩٧٩ وبنك عمان للزراعة والاسماك عام ١٩٨١ ومع اكتمال المرحلة الاولى للتنمية الوطنية، وفي اطار عملية اعادة تنظيم الدعم الحكومي للمشروعات سواء كانت صناعية أم خدمية وفق أسس تخدم متطلبات المرحلة الثانية من التنمية الوطنية تم في ابريل ١٩٩٧ انشاء شركة مساهمة عمانية عامة باسم «بنك التنمية العماني» لتضم كلا من بنك تنمية عمان وبنك عمان للزراعة والاسماك وهو ما يحقق لبنك التنمية العماني قدرة أكبر وكفاءة أعلى في القيام بمهامه التي شملت مجموعة كبيرة من القطاعات ومن ثم اصبح يوجد الآن بنكان متخصصان هما بنك الاسكان العماني وبنك التنمية العماني.

بنك الاسكان العماني :

يقدم بنك الاسكان العماني منذ انشائه عام ١٩٧٧ قروضا اسكانية للمواطنين لتمويل شراء أو تشييد أو استكمال المساكن وذلك مساهمة في توفير المسكن اللائق للمواطن واسرته. كما يقوم البنك بدور هام في مجال تملك الاراضي الصالحة للبناء واقامة وحدات سكنية عليها وتمليكها للمواطنين عن طريق قروض بشروط محددة. وتم زيادة رأس مال البنك إلى عشرة ملايين ريال عماني ليستجيب لأكبر عدد من طلبات قروض الاسكان. وقد بلغ اجمالي عدد القروض التي منحها بنك الاسكان العماني منذ انشائه وحتى نهاية العام الماضي ٢١٤٩٣ قرضا بلغت قيمتها ١٠٤,٤٥٢,٣٤٤ ريالاً عمانياً. ومما له دلالة هامة ان ذوي الدخل المحدود والمتوسط حصلوا على ١٣١٣٠ قرضا اي بنسبة تصل إلى نحو ٦٤,٧٪ من عدد القروض الممنوحة. وخلال عام ١٩٩٧ منح بنك الاسكان ٢٨٠٨ قرضا بلغ اجمالي قيمتها ٣٣٠,٨٢٠,٣٨٨ مليون ريال عماني. وتجدر الاشارة إلى ان بنك الاسكان العماني لا يتقاضى فوائد على



القروض منذ عام ١٩٩٢ ولكنه يتقاضى فقط رسما محدودا كرسوم خدمات على القرض وذلك بأمر من جلالة السلطان المعظم لتخفيف الاعباء عن المواطنين.

وتجدر الاشارة إلى ان الدولة سمحت بدخول القطاع الخاص إلى مجال الاستثمار في قطاع الاسكان من خلال انشاء بنك التضامن للاسكان الذي افتتح رسميا في مايو ١٩٩٨ ويقوم للمرة الاولى بتقديم قروض وتنظيم برامج في مجال الاسكان وعدد من المجالات الاخرى وهو ما يسهم في اتاحة المزيد من الفرص امام المواطنين من ناحية ويدعم جهود بنك الاسكان العماني في هذا المجال من ناحية ثانية.

▲ يقوم القطاع الخاص بدور فعال ومشاركة ايجابية في رفد مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال ما يقدمه من خدمات وتسهيلات للمواطن في ظل رعاية وتوجيه الحكومة (بنك التضامن للاسكان).

بنك التنمية العماني

يشكل انشاء بنك التنمية العماني كشركة مساهمة عمانية بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٧/١٨ في ١٩٩٧/٤/٩ نقلة نوعية على جانب كبير من الأهمية في مجال أداء البنك لدوره على نحو أكثر فاعلية في تقديم المنح والقروض التي يقل رأس مالها عن ٢٥٠ ألف ريال عماني وبما يمثل

دعماً حيوياً للمشروعات الصغيرة من ناحية وقيام البنك بدوره على أسس اقتصادية مع الحفاظ على الدور الاجتماعي في دعم تلك المشروعات الصغيرة من ناحية ثانية. خاصة وان المشروعات الصناعية الأكبر يمكنها الحصول على القروض الميسرة من خلال وزارة التجارة والصناعة والمؤسسات المالية الأخرى وفقاً لقواعد تم تحديدها.

وتسهيلاً لقيام بنك التنمية العماني في أداء دوره الذي بدأ يمارسه في صيغته الجديدة اعتباراً من ٣٠ إبريل ١٩٩٧م، فإنه تم إعفاء البنك من جميع الضرائب، ما عدا الرسوم الجمركية، كما ألت إليه اختصاصات، وأصول وخصوم وجميع حقوق والتزامات كل من بنك تنمية عمان وبنك عمان للزراعة والأسماك وكذلك السجلات المحاسبية والدفاتر الخاصة بكل من البنكين.

تجدر الإشارة إلى ان بنك تنمية عمان قدم منذ انشائه عام ١٩٧٩ وحتى اندماجه أكثر من ١٣٠ مليون ريال عماني لتمويل ٦١٥ مشروعاً بلغت جملة استثماراتها نحو ٥٠٠ مليون ريال عماني. كما قدم بنك عمان للزراعة والأسماك منذ انشائه عام ١٩٨١ وحتى اندماجه أكثر من ٥٥,٢ مليون ريال عماني لتمويل ١٤٩٣٨ قرصاً في مجالات الزراعة والثروة السمكية.

أما بالنسبة لبنك التنمية العماني فإنه بدأ منذ نهاية إبريل ١٩٩٧ في ممارسة نشاطه من خلال ثلاث محافظ استثمارية تتجاوز قيمتها ١٢١ مليون ريال عماني مما يعطي دفعة كبيرة لتنشيط وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يقوم بها القطاع الخاص العماني سواء من خلال تقديم القروض الميسرة بدون فوائد أو القروض ذات الفائدة المحدودة والتي لا تتجاوز ٣٪ سنوياً أو من خلال صيغ أخرى وهو ما يسهم في تحقيق أهداف الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م.

القطاع المصرفي

من الحقائق المعروفة على نطاق واسع داخل وخارج السلطنة الاستقرار والدقة والكفاءة العالية للقطاع المالي والمصرفي، ودرجة الثقة العالية التي جاءت انعكاساً للتطور الاقتصادي القوي وللدور الحيوي الذي يلعبه (البنك المركزي العماني) في أدائه لمهامه من خلال مجموعة واسعة من الإجراءات والضوابط والادوات المالية المتطورة، وعبر التفاعل والخطوط المفتوحة مع البنوك والأجهزة المالية والمصرفية داخل السلطنة وخارجها.

ويمثل البنك المركزي العماني الذي انشئ في عام ١٩٧٤ وله فرعان في صلالة وصحار، محور القطاع المصرفي في السلطنة الذي يضم سبعة بنوك تجارية محلية وعشرة فروع لبنوك تجارية اجنبية بالاضافة إلى بنكين متخصصين هما بنك الاسكان العماني، وبنك التنمية العماني، فضلا عن ٧١ شركة صرافة وعدد من شركات التأمين والشاء التأجير.

وتعود كفاءة القطاع المصرفي العماني واستقراره، في جانب منها، إلى فعالية ونشاط البنك المركزي العماني في ممارسة اختصاصاته ودوره، فهو يشجع باستمرار اندماج البنوك الوطنية لتكون أكثر قدرة وكفاءة، ولتوسيع نشاطها وتطويره، كما يلزم البنوك التجارية برفع الحد الأدنى لرؤوس أموالها لتصل إلى عشرة ملايين ريال عماني بالنسبة للبنوك الوطنية، وإلى ثلاثة ملايين ريال عماني لفروع البنوك الاجنبية مع السعي إلى الوصول إلى نسبة الملاءة المالية وفقا لما حددته لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية وهي ١٢٪ وهو ما تم تحقيقه بكفاءة وعلى نحو تدريجي يكتمل مع نهاية هذا العام.

ومما له دلالة هامة أن البنك المركزي العماني اصدر نظاما لتأمين الودائع المصرفية يشارك فيه بالنسبة الاكبر إلى جانب مساهمة البنوك التجارية وذلك بمقتضى المرسوم السلطاني رقم ٩٥/٩ لتحقيق أعلى درجة من الأمان والطمأنينة للقطاع المصرفي.

ومع ازدياد واتساع النشاط الاقتصادي زاد عدد فروع البنوك التجارية في مختلف انحاء السلطنة في نهاية عام ١٩٩٧ إلى ٣٢٦ فرعا بنسبة زيادة ٤,٢٪ عن ما كانت عليه في نهاية ١٩٩٦ م.

جدير بالذكر انه استمرارا لعمليات اندماج بعض البنوك المحلية التي جرت في السنوات الاخيرة، تم اندماج بنك تنمية عمان وبنك عمان للزراعة والاسماك في الاول من اغسطس ١٩٩٧ تحت مسمى بنك التنمية العماني، كما اندمج بنك عمان للادخار والتمويل وبنك عمان التجاري تحت مسمى بنك عمان التجاري في منتصف اغسطس ١٩٩٧. وفي الأول من يونيو ١٩٩٨ بدأ سريان اندماج بنك عمان والبحرين والكويت مع بنك عمان التجاري تحت مسمى «بنك عمان التجاري». وكان مستثمرون عمانيون قد قاموا بشراء الحصة غير العمانية في رأس مال «بنك عمان والبحرين والكويت» ليكون بنكا عمانيا، كما قام مستثمرون عمانيون بشراء فرع بنك «اي. ان. زد. كرنديز» وتم تحويله إلى بنك عمان للادخار والتمويل في يناير ١٩٩٧ م.



▲ ملامح التراث
الأصيل على أحد أبواب
(البنك المركزي العماني)
ونظرة ثقة وتفاؤل من
الفتاة العمانية التي
تعمل في كل القطاعات
ومنها قطاع البنوك.

يقوم البنك المركزي العماني بتقديم العديد من الخدمات للبنوك التجارية إلى جانب ممارسة دوره الرقابي على الائتمان المصرفي، والتأكد من سلامة المركز المالي للبنوك، بالإضافة إلى إصدار اذون الخزانة، وسندات التنمية الحكومية، والاطمئنان على سلامة وضمن استقرار العملة الوطنية وهي الريال العماني، والنظام المصرفي والنقدي بشكل عام.

ويبلغ رأس مال البنك المركزي العماني ٢٠٠ مليون ريال عماني، غير أن موجوداته ارتفعت في نهاية عام ١٩٩٧م إلى ٩٤٩,٩ مليون ريال عماني بزيادة نسبتها ٣,١٢٪ عن ما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٦م وكانت ٩٢١,١ مليون ريال عماني.

من جانب آخر يلعب البنك المركزي العماني دوراً مؤثراً في مجال تعميم الوظائف في البنوك التجارية. وقد بلغت نسبة التعميم في البنوك التجارية العاملة في السلطنة في نهاية العام الماضي ٨٨٪ وكانت ٨٧,٢٪ في عام ١٩٩٦م. وتصل نسبة التعميم في وظائف الإدارة العليا والمتوسطة ٧٢,٩٪ في حين ترتفع عن ذلك في الوظائف الأخرى. ويبلغ إجمالي عدد العاملين في البنوك التجارية ٤٩٩٧ موظفاً منهم ٤٣٩٧ موظفاً عمانياً في نهاية العام الماضي.



عمليات البنوك التجارية :

حقق القطاع المصرفي في نهاية عام ٩٧ معدلات نمو جيدة حيث ارتفعت ااحجام الودائع والقروض والتسهيلات المصرفية وزادت احتياطات وارباح البنوك التجارية العاملة في السلطنة. فقد ارتفعت موجودات ومطلوبات البنوك التجارية في السلطنة بنسبة ٤٢,٨٪ عام ٩٧ لتصل إلى ٣٣٦٦,٥ مليون ريال عماني، مقارنة مع ٢٣٥٧ مليون ريال عماني عام ١٩٩٦، كما زادت السيولة المحلية بنسبة ٢٤,٥٪ حيث بلغت ٢٠٣٤,٢ مليون ريال عماني في العام الماضي مقارنة مع ١٦٣٣,٨ مليون ريال عماني عام ١٩٩٦ م. وارتفع الائتمان المصرفي المقدم لمختلف القطاعات الاقتصادية بنسبة ٣٤,٨٪ ليصل إلى ٢٢٤٢,٤ مليون ريال عماني عام ١٩٩٧ مقارنة مع ١٦٦٣,٨ مليون ريال عماني عام ١٩٩٦ م. وقد اتجه ٦٤,٢٪ منها لتمويل عمليات انتاجية في حين بلغ تمويل القروض الشخصية والاستهلاكية ٣٥,٨٪.

تجدر الاشارة إلى ان استثمار البنوك التجارية في الاوراق المالية بلغت عام ١٩٩٧ نحو ١٣٢,٤ مليون ريال عماني بزيادة قدرها ٨,١٪ عن ما

▲ عملات نقدية يصدرها
(البنك المركزي العماني)
ضمن أنشطته وواجباته
المتعددة في اطار خدمة
الاقتصاد الوطني.

كانت عليه عام ١٩٩٦ م. كما ارتفعت الودائع لدى البنوك التجارية بنسبة ٢٩,٧٪ عام ١٩٩٧ م لتصل إلى ٢٠٩٥,٩ مليون ريال عماني مقابل ١٦١٥,٦ مليون ريال عماني عام ١٩٩٦ م. وقد بلغت نسبة ودائع القطاع الخاص ٨١,٨٪ من اجمالي الودائع في العام الماضي.

من جانب آخر ارتفعت رؤوس الاموال واحتياطيات البنوك التجارية والارباح في عام ١٩٩٧ لتصل إلى ٣٠٤,٢ مليون ريال عماني وذلك بنسبة نمو قدرها ٥٧٪ عن ما كانت عليه في عام ١٩٩٦ م والتي بلغت ١٩٣,٨ مليون ريال. وتعكس هذه الارقام كمثال النمو الملموس والمضطرد للقطاع المصرفي العماني والذي يعكس قوة ومتانة الاقتصاد العماني.

سوق مسقط للأوراق المالية

حققت سوق مسقط للأوراق المالية، منذ انشائها انطلاقة قوية ونشاطا ملحوظا جعل منها اداة ومصدرا حيويا لتمويل عدد من المشروعات الصناعية والخدمية في البلاد من جهة، ووعاء لاستقطاب المدخرات الوطنية واجتذاب مزيد من الاستثمارات الاجنبية نظرا لما تمتعت به من سمعة جيدة وكسب لثقة المستثمرين محليا واقليميا.

ومن أجل مواكبة التطور المستمر في عمليات صناعة الاوراق المالية سعت السوق وبالتعاون مع الجهات الحكومية الاخرى ذات الاختصاص إلى مراجعة النظم والتشريعات التي تحكم الجوانب المختلفة للقطاع المالي في السلطنة بوجه عام وسوق مسقط للاوراق المالية بوجه خاص لتعزيز دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار لتعزيز جهود التنمية الوطنية.

ولعل ما يؤكد نشاط وحيوية سوق مسقط للاوراق المالية التي بدأت نشاطها في عام ١٩٨٩ بالتعامل في اسهم ٥٢ شركة مساهمة عامة و٢٣ شركة مقفلة بلغت القيمة السوقية لها ٤١٤ مليون ريال عماني في ذلك الوقت وبعدد مساهمين في حدود ١٨ ألف مساهم، بينما بلغ عدد الشركات المساهمة العمانية المدرجة في السوق في نهاية عام ١٩٩٧ (١٥٩) شركة منها ١١٩ شركة مساهمة عامة و ٤٠ شركة مقفلة بالاضافة إلى شركة بحرينية واحدة هي بنك البحرين الدولي، كما ارتفع عدد المساهمين إلى نحو ٢٠٠ ألف مساهم وبلغت القيمة السوقية



للاوراق المالية ٣٣٦٣,٥ مليون ريال عماني وهو ما يعكس معدلات نمو ضخمة.

جدير بالذكر ان عام ٩٧ شهد طرح ٣٧ اصدارا جديدا بلغت قيمتها ٣٧٣,٥ مليون ريال عماني، بالاضافة إلى اصدارات سندات التنمية الحكومية التي بلغت قيمتها ٧٩,٥ مليون ريال عماني ونتيجة لهذا النشاط سجل المؤشر العام للأسعار في السوق ٤٨٠,٥٨ نقطة بنهاية ١٩٩٧ محققا نسبة ارتفاع بلغت ١٤١,٠٦٪ عن ما كان عليه في نهاية عام ١٩٩٦.

وفي الوقت الذي تم فيه اتخاذ اجراءات لتحد من سقف وحجم الارتفاع والانخفاض في اسعار اسهم الشركات المتداولة بواقع ٥٪ خلال الجلسة الواحدة بدلا من ١٠٪، فإنه تم وضع ضوابط وشروط بالنسبة لعمليات الاكتتاب في الاسهم المطروحة للاكتتاب العام لضمان توسيع الملكية وقاعدة المساهمين وعدم تركيز ملكية الاسهم في فئة محددة، ومع الانخفاض النسبي في المؤشر العام للأسعار في بداية العام الحالي بسبب الضغط على السيولة المالية نتيجة تزايد عدد

▲ (سوق مسقط للأوراق المالية) أحد الدعامات الأساسية الهامة لركائز الاقتصاد الوطني حيث يؤدي دورا بارزا في تنشيط الحركة التجارية وتقوية أهدافها.

الاصدارات الجديدة تم اتخاذ ترتيبات اخرى لزيادة كفاءة شركات الوساطة وتشجيع تكوين صناديق استثمار للتعامل مع السوق، وتطوير آليات التداول بالتحويل إلى التداول الالكتروني وإنشاء موقع خاص لسوق مسقط على شبكة الانترنت وتطوير نظم المعلومات والإيداع والمقاصة والتسوية مما يرفع مستوى الاداء في السوق إلى مستويات عالمية ويشجع كذلك على الاستثمار في ظل مزيد من الشفافية والثقة الكاملة.

جدير بالذكر ان سوق مسقط للاوراق المالية تسعى إلى اعداد تصورات متكاملة لقانون سوق رأس المال في السلطنة وعلى نحو يتمشى مع تطور السوق والاقتصاد العماني وانطلاقه إلى القرن القادم. ويتواكب مع ذلك جهد متواصل من جانب السوق لزيادة الوعي الاستثماري والادخاري للمواطنين والتعريف بآليات وعمل السوق وطبيعتها سواء من خلال الندوات أو اللقاءات عبر وسائل الاعلام المختلفة خاصة وان سوق مسقط للاوراق المالية اجتذب شريحة كبيرة من المستثمرين العمانيين ومن مختلف محافظات ومناطق ولايات السلطنة. وقد اقتضى ذلك فتح فرع لسوق مسقط للاوراق المالية في صلالة بمحافظة ظفار.

من جانب آخر شأهم سوق مسقط للاوراق المالية مع المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات في تنظيم المؤتمر الدولي «منتدى عمان الاقتصادي الدولي الأول». وذلك في نهاية ديسمبر عام ١٩٩٧ والذي شارك فيه عدد كبير من المسؤولين والمتخصصين وخبراء الاقتصاد محليا واقليميا ودوليا حيث ناقش العديد من قضايا الاقتصاد الدولي والاقليمي بالإضافة إلى ما يتصل بالاقتصاد العماني وآفاقه الواسعة في ظل الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠م.



التجارة والصناعة والسياحة

تعد قطاعات التجارة والصناعة والسياحة من أكثر قطاعات الاقتصاد الوطني أهمية وذلك بحكم ما تقوم به من اسهام قوي في تنويع مصادر الدخل القومي في اطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠ من ناحية، ونظراً لأنها من أكثر القطاعات قدرة وقابلية للنمو من ناحية ثانية ومن ثم اثراء حركة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تحقيق اهدافه في الاندماج في الاقتصاد العالمي وسد احتياجاته كذلك والاسهام في تحقيق اهداف خطة التنمية الوطنية.

وخلال المرحلة الثانية من التنمية الوطنية تسعى السلطنة إلى الاستفادة الاكبر من مختلف المقومات الاقتصادية والجيوبوليتيكية المتوفرة لها سواء لاعطاء دفعة في مجال الصناعة والتجارة أو لتنشيط دورها في حركة التجارة الاقليمية وجعل السلطنة مركزاً من مراكز التفاعل النشط مع التجارة العالمية خدمة لها وللمنطقة من حولها. ويمثل بدء تشغيل المرحلة الاولى من محطة الحاويات الدولية في ميناء ريسوت بمحافظة ظفار وبدء العمل لانشاء ميناء صحار وكذلك تطوير الموانئ العمانية الاخرى خطوات بارزة في هذا المجال. ويتكامل ذلك في الواقع مع زيادة النشاط العماني في مجال الترويج سواء لاجتذاب مزيد من الاستثمارات الاجنبية أو لفتح اسواق جديدة للصادرات العمانية في الاسواق الخارجية وهو ما يقوم به المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بالتعاون مع الوزارات والهيئات العمانية الاخرى ذات الصلة.

قطاع التجارة :

تزداد الاهمية النسبية لقطاع التجارة بشكل مضطرد وملحوس نتيجة للتغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد العماني من ناحية ونتيجة لسياسات وخطوات الاندماج المتزايد للاقتصاد الوطني اقليمياً ودولياً من ناحية ثانية، ولزيادة عناصر ومجالات التجارة الخارجية من ناحية ثالثة. وقد ساعد على ذلك ايضا تشجيع القطاع الخاص العماني للقيام بدور أكبر في



▲ ترويج المنتجات
العمانية في الداخل
والخارج من خلال
المعارض التجارية
والسياحية النشطة التي
تنقل واقع القفزة الكبيرة
للصناعة العمانية ذات
الجودة العالية.

مختلف المجالات بما فيها الاستثمار في مجالات الخدمات ودعم حركته
داخليا وخارجيا وتهيئة أفضل مناخ للاستثمار والحرص على الالتزام
الصارم بالجودة والمواصفات القياسية بالنسبة للمنتجات العمانية.
وفي الوقت الذي تحرص فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة على
المحافظة على استقرار اسعار السلع الغذائية والاستهلاكية وتوفيرها في
السوق المحلي بالجودة والكمية والاسعار المناسبة، مع القيام بجهود نشطة
لترويج المنتج الوطني والتعريف به والوصول به كذلك إلى المستهلكين في
مختلف المناطق والمواقع عبر المعارض المتنقلة وغيرها من الوسائل تشجيعا
للمنتجات الوطنية، فإن المختبرات الحكومية المركزية في مسقط وصلالة
وصحار تقوم بدورها في التأكد من جودة المنتجات ومطابقتها للمواصفات
القياسية العالمية وتقديم التيسيرات للمستثمرين في هذا المجال كذلك فضلا
عن دور وزارة التجارة والصناعة في مجال تيسير عمليات واجراءات
الاستثمار بإنشاء مكتب للخدمة المركزية للمراجعين وإنشاء مركز للمعلومات
والسعي لتوفير الخدمات في الادارات الاقليمية للتجارة والصناعة.
وقد انعكس ذلك على النشاط التجاري الذي سجل زيادة كبيرة خلال العام

الماضي ١٩٩٧ حيث تم تسجيل ٨٢٠٨ مشاريع تجارية لدى امانة السجل التجاري منها ٥٨٧٠ سجلا لتاجر فرد بالاضافة إلى انجاز ٤٦٢٠ تعديلا للشركات بأنواعها في مجال السجل التجاري، وانجاز ٤٠٠٣٥ معاملة في الشؤون التجارية.

وفي محافظة ظفار تم تسجيل ١٣٠٦ سجلات تجارية منها ٩١٠ لتاجر فرد وشركتان مساهمة عمانية عامة والباقي شركات أخرى.

كما صدر ٣٧٤٣ شهادة منشأ مصدرة لدول الخليج العربية فقط بلغت قيمتها ٢٣,٦ مليون ريال عماني، كما صدر ٣٥٦٢٩ تصريحاً للاستيراد.

من جانب آخر فإنه تم اصدار ٤٦ قرارا بتأسيس شركات مساهمة خلال عام ٩٧ واصدار ١٢٢ ترخيصا لشركات مشتركة منها ٩ شركات مساهمة و٥٥ شركة محدودة المسؤولية وبلغ اجمالي رأس المال في الشركات المساهمة العمانية والاستثمار الاجنبي ٤٥,٧٩٣,٦٦٩ ريالاً عمانياً منها ١١,٢٧٥,٠٠٠ ريالاً عمانياً رأس مال شركات المساهمة العمانية و٣٤,٥١٨,٦٦٩ ريالاً عمانياً رأس مال شركات الاستثمار الاجنبي ويعكس ذلك الجاذبية الكبيرة لسوق الاستثمار العماني والفرص الكبيرة التي يوفرها واستجابة المستثمرين الاجانب لذلك خاصة بعد التسهيلات العديدة التي وفرتها الدولة بالنسبة للاستثمار والضرائب وغيرها.

جدير بالذكر ان حكومة حضرة صاحب الجلالة شجعت على اقامة شركات الاستثمار المساهمة في المناطق المختلفة مثل شركة الباطنة للتنمية والاستثمار القابضة وشركة الشرقية للاستثمار القابضة، وشركة الداخلية للاستثمار، وشركة الظاهرة القابضة للاستثمار وهي تقوم بدور حيوي لتجميع الاستثمارات في المناطق التي تعمل فيها وتركيز مشروعاتها في تلك المناطق مما يساهم في تعزيز التنمية وخلق مزيد من فرص العمل في مناطق السلطنة المختلفة.

على الصعيد الخارجي تشق السلع والمنتجات العمانية طريقها إلى اسواق أكثر من ٦٠ دولة من دول العالم. وبينما ظلت دولة الامارات العربية المتحدة الشريك التجاري الاول للسلطنة سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، تحتل اليابان، والولايات المتحدة وماليزيا وبريطانيا والهند مواقع متقدمة كما تمثل المعارض التي تشارك فيها السلطنة أو التي تقيمها بشكل منفرد في عدد من الدول الشقيقة والصديقة وسيلة هامة من وسائل التعارف والترويج للمنتجات العمانية، وقد اقامت السلطنة هذا العام اسبوعاً عمانياً في الشارقة

واسبوعا عمانيا في الهند إلى جانب تنظيم العديد من الندوات حول الاقتصاد العماني والاستثمار والملكية الفكرية وغيرها.

وفي حين بلغ عدد المصانع والشركات العمانية التي تم تأهيلها من قبل الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى ٩٧/٩/٣٠ ما مجموعه ٣٢ مصنعا وشركة وهو ما يمكن منتجاتها من المرور الحر إلى كافة دول مجلس التعاون دون فرض رسوم جمركية عليها، بلغ عدد مواطني دول المجلس الذين تم الترخيص لهم بممارسة أنشطة تجارية واقتصادية في السلطنة حتى الاول من سبتمبر من العام ٩٧ هو ٤٤ مواطنا تطبيقا لبنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس.

يضاف إلى ذلك انه في الوقت الذي تواصل فيه السلطنة جهودها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما سيتحقق خلال مدة وجيزة، فإنه يجري تطوير العلاقات بين السلطنة والدول الاخرى الاعضاء في رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الاقليمي بمشاركة وزارة التجارة والصناعة في اعمال العديد من اللجان المشتركة بين السلطنة والدول الاخرى. كما يقوم المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بدور حيوي في مجال استقطاب الاستثمارات الخارجية إلى السوق العماني وفتح اسواق جديدة امام الصادرات العمانية في الدول الاخرى. وتجدر الاشارة إلى ان مركز عمان الدولي للمعارض يشهد حركة نشطة على مدار العام خاصة بعد زيادة امكاناته وتطوير وسائل العرض به مما اجتذب العديد من المعارض العامة والمتخصصة.

◀ مشاركة الشباب
العماني بكل جدية
وحماس في العمل
بقطاع الصناعة

قطاع الصناعة:

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الواعدة في الاقتصاد العماني، ليس فقط لدوره في مجال احلال الواردات وزيادة الامكانيات التصديرية للمنتجات العمانية وفتح اسواق جديدة، ولكن ايضا لمعدل النمو المرتفع الذي يحققه والذي بلغ ١٢,٨٪ خلال الخطة الخمسية الرابعة (١٩٩١ - ١٩٩٥) والذي من المتوقع ان يصل إلى نحو ١٣٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) ومن ثم سترتفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٤,٣٪ عام ١٩٩٥ م إلى ٦,٧٪ عام ٢٠٠٠ م وترتفع إلى ١٥٪ وفقا لما هو مخطط له مع حلول عام ٢٠٢٠ م. جدير بالذكر ان حكومة حضرة صاحب الجلالة عنيت بتوفير سبل الدعم

◀ للصناعة دور هام
ومكانة خاصة في قلب
التخطيط الاقتصادي
العماني باعتبارها
ركيزة رئيسية من ركائز
التنمية (أحد المصانع
الحديثة المؤهلة
بالتقنيات والوسائل ذات
الكفاءة العالية).





للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بشكل مباشر وغير مباشر، فإلى جانب توفير دراسات الجدوى للمشروعات، أو الاسهام فيها، يتم توفير كثير من المعلومات المتاحة للمشروعات المختلفة، كما يجري العمل في مشروع مركز البحوث التطبيقية إلى جانب توفير خدمات تطوير الانتاجية وزيادة فعالية دائرة التطوير الصناعي بوزارة التجارة والصناعة. هذا فضلا عن منح القروض الميسرة، وتخفيض اسعار استهلاك المياه والكهرباء للمشروعات الصناعية، والاعفاءات الضريبية في السنوات الاولى للمشروعات، وكذلك نظام الدعم المالي الذي يتم تنفيذه منذ العام الماضي سواء من جانب بنك التنمية العماني أو من جانب وزارة التجارة والصناعة.

من جانب آخر حرصت الدولة في اطار استراتيجية التنمية الصناعية على انشاء مجموعة من المناطق الصناعية في مناطق السلطنة المختلفة بحيث تكون كل منها منطقة جذب وتنشيط للصناعة والتجارة والتنمية في المنطقة المحيطة بها من ناحية وبما يؤدي إلى استغلال الخامات المحلية المتاحة في الصناعة بقدر الامكان من ناحية ثانية. وبعد النجاح الكبير الذي حققته منطقة الرسيل الصناعية بمسقط توجد مناطق صناعية في ريسوت بمحافظة ظفار وفي صحار وصور ونزوى والبريمي. وفي حين تعد منطقة الرسيل الصناعية أكبر هذه المناطق، فإن المنطقة الصناعية في صحار تتحول بسرعة إلى منطقة للصناعات الثقيلة في السلطنة حيث تضم صناعات النحاس ودرفلة الحديد ومصهر الالومنيوم ومشروع البتروكيماويات بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الصناعات الهامة منها على سبيل المثال الحديد الاسفنجي والفيروكروم والفيروسيلكون ويصل عدد المصانع المنتجة في المنطقة الصناعية في صحار إلى ٢٧ مصنعا ويجري تشييد ١٥ مصنعا أخرى. كما تم البدء في دراسة ٤٤ مشروعا جديدا فضلا عن اتخاذ خطوات انشاء ميناء تجاري كبير في صحار يخدم هذه الصناعات ويسهم في تطوير الحركة التجارية في السلطنة.

تجدر الاشارة إلى ان عدد المصانع المنتجة في المناطق الصناعية المختلفة تجاوز ١٣٠ مصنعا كما يجري العمل في انشاء ٢٥ مصنعا آخر ودراسة أكثر من مائة مشروع صناعي في مناطق السلطنة المختلفة. هذا بالإضافة إلى عدد كبير من المصانع التي شيدت خارج المناطق الصناعية المشار إليها وقد قدمت لها الدولة نفس التسهيلات التي تقدمها للمصانع المشيدة داخل المناطق الصناعية. ومعروف ان المنطقة الصناعية تتوفر فيها كل الخدمات

► توفير أنجح السبل
من أجل صناعة حديثة
وتهيئة أفضل الامكانيات
والتأهيل لمشاركة
(الفتاة العمانية) في
نشاط التصنيع.



▲ تفاعل القطاع
الخاص مع العناية
والاهتمام الذي تقدمه له
الدولة ليصبح قطاعا
ناجحا نشطا وبكفاءة
عالية (مصنع تعبئة
المربطات).

التي تحتاجها المشروعات الصناعية والعاملين فيها كما تضم مجموعات من الورش والمصانع الجاهزة التي تقوم الدولة ببنائها في اطار التسهيلات التي تقدمها للقطاع الخاص العماني وخاصة الشباب وخريجي المعاهد الصناعية. من جانب آخر فإن التنمية الصناعية في السلطنة التي بدأت بالتركيز على المشروعات الصغيرة والاستهلاكية خاصة في مجال احلال الواردات بدأت خاصة مع بداية خطة التنمية الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) في التركيز على المشروعات المتوسطة والتحويلية إلى جانب المشروعات الضخمة التي تقوم على استخدام الغاز الطبيعي في التشغيل من ناحية والتصنيع للتصدير من ناحية ثانية. وفي هذا الاطار يجري تشييد مجمع الغاز الطبيعي المسال في قلحات بولاية صور والذي سينتج ٦,٦ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال سنويا يتم تصدير معظمها إلى كوريا الجنوبية واليابان ودول اسيوية اخرى وتسير معدلات انشاء المشروع على نحو يتجاوز الخطة الزمنية له، كما بدأ العمل لتشييد مشروع الاسمدة الكيماوية - الامونيا/ اليوريا - في صور حيث سيتم تصدير انتاجه إلى الهند، وبالنسبة لمشروع مصهر الالومنيوم في صحار فإنه سينتج نحو ٤٨٠ ألف طن سنويا وبدأت خطوات التنفيذ، بالإضافة إلى



ما يتصل بالاعداد لانشاء
مجمع للبتروكيماويات في
صحار كذلك.

وفي ضوء التعديلات
التي ادخلت على برامج
ونظم الحوافز والقروض
الميسرة فإن وزارة
التجارة والصناعة تتولى
تنسيق تقديم القروض
للمشروعات الكبيرة في
حين يختص بنك التنمية
العماني بتقديم القروض
الميسرة للمشروعات
الصغيرة ويأتي ذلك في
اطار بناء السياسات
والحوافز على أساس

◀ دعم القطاع الخاص
وتطوير قدراته من قبل
الحكومة ليقوم بدوره
على أكمل وجه (مصنع
للبسكويت).

قطاعي وبما يدعم مسار التنمية الصناعية في ظل الرؤية المستقبلية
للاقتصاد العماني.

وفي الوقت الذي سيؤدي فيه المركز الاقليمي للمعلومات الذي سيتم
اقامته في مسقط في اطار التعاون بين دول مجلس التعاون والاتحاد الاوروبي
دورا هاما في مجال نقل التكنولوجيا، فإن حكومة حضرة صاحب الجلالة
تشجع المشروعات المشتركة والسماح للمستثمرين الاجانب بامتلاك ٤٩٪ من
اسهمها، كما تسمح قواعد الاستثمار الاجنبي في السلطنة بتملك المستثمرين
الاجانب نسبة أكبر من ذلك وحتى ١٠٠٪ من المشروع في حالات محددة
وبموافقة وزير التجارة والصناعة خاصة إذا كانت ستؤدي إلى جلب
التكنولوجيا الحديثة.. ومن خلال هذه المرونة يزداد نمو القطاع الصناعي في
السلطنة بخطى حثيثة، كما تزداد صادراته على نحو مضطرد حيث تضاعفت
في السنوات العشر الاخيرة نحو خمسة اضعاف.

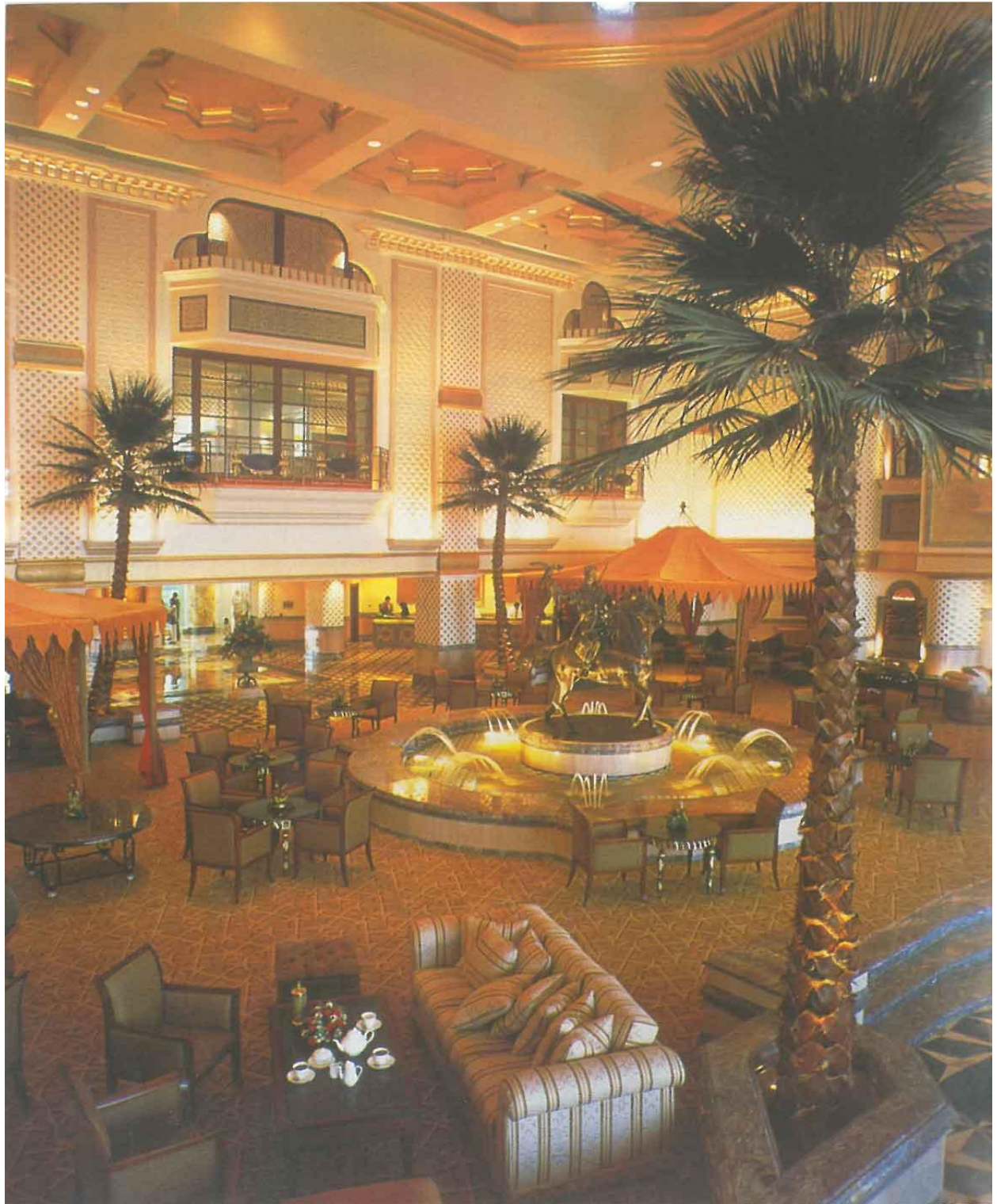
قطاع السياحة :

بالرغم من ان الاهتمام بقطاع السياحة قد بدأ منذ بضع سنوات فقط، الا
انه ينمو بشكل كبير ومتواصل وذلك نظرا للعديد من المقومات السياحية التي

تتمتع بها السلطنة والتي تمثل عناصر جذب لشرائح عديدة ومتنوعة من السائحين الخليجيين والعرب الآخرين والاجانب. وفي حين تنتشر المقومات السياحية في مختلف محافظات ومناطق السلطنة وعلى نحو يسمح بنشاط سياحي على مدار العام الا ان حكومة حضرة صاحب الجلالة تحرص على تنشيط هذا القطاع بصورة تدريجية بحيث يُسهم بنصيب متزايد في الدخل القومي للبلاد من جهة وبما يحافظ على تقاليد المجتمع لعماني وطبيعته من جهة ثانية. وبالفعل يحصل القطاع السياحي في السلطنة على نسبة متزايدة من سوق السياحة على مستوى المنطقة خاصة بعد الخطوات التي تم اتخاذها في مجال الترويج السياحي من خلال المشاركة في المعارض السياحية الدولية مثل معرض برلين السياحي الدولي في مارس ١٩٩٧ ومعرض سوق السفر العربي في دبي في مايو ١٩٩٧ وكذلك معرض السفر والسياحة الجنوب افريقي في جوهانسبيرج في سبتمبر ١٩٩٧. بالاضافة إلى ربط سوق السلطنة السياحي بسوق البحرين السياحي وتنفيذ عدد من برامج وحملات الترويج للتعريف بالمقومات السياحية للسلطنة سواء على المستوى الخليجي أو العربي أو الدولي.

وفي الوقت الذي تتوفر فيه أكثر من خمسمائة من المواقع الاثرية والقلاع والحصون والمساجد والاسوار التاريخية، بل والمدن الاثرية، فضلا عن مواقع الجذب السياحية الحديثة في مسقط والمدن العمانية الاخرى مع توفر مختلف أنواع الرياضات المائية والغوص وغيرها في المياه العمانية. فإن محافظة ظفار تتحول خلال فصل الخريف من كل عام (من يونيو إلى سبتمبر) إلى مصيف بالغ الجمال والروعة وسط الصيف الشديد الذي يعم مختلف ارجاء شبه الجزيرة العربية. وقد اجتذبت محافظة ظفار خلال هذه الفترة اعدادا متزايدة من السائحين العمانيين والخليجيين والعرب والاجانب حيث ارتفع عدد الزائرين لمحافظة ظفار خلال العام الماضي ١٩٩٧ إلى ٧٥٦٥٠ سائحا بنسبة زيادة نحو ٧٪ عن ما كان عليه في عام ١٩٩٦، كما اصدرت المديرية العامة للتجارة والصناعة بمحافظة ظفار ١٦٧ ترخيصا خلال عام ١٩٩٧ موزعة على مختلف الانشطة كالفنادق والشقق الفندقية والاستراحات السياحية والمطاعم والاغذية البحرية وغيرها. ومما له دلالة ان نحو ٤٠٪ من السائحين الذين زاروا محافظة ظفار خلال العام الماضي كانوا من العمانيين نحو ٣٠٥٠٠ وهو ما يعكس ارتفاع حركة السياحة الداخلية في البلاد. وإلى جانب محافظة ظفار هناك العديد من المواقع السياحية مثل منطقة

◀ للقطاع الخاص دور مكمل في تطوير النشاط السياحي وتهينة المناخ المناسب والمريح للسائح الذي أينما حل مرحبا به بالسلطنة (فندق حياة ريجنسي) الذي تم افتتاحه مؤخرا.





السوادي في بركاء، والمسفاة في الحمراء، وتنوف في نزوى، والجبل الاخضر والعديد من الوديان الخلابة وعشرات العيون الطبيعية، فضلا عن المدن التاريخية العمانية مثل نزوى وصحار وصور والرساق إلى جانب مسقط وغيرها ومن ثم تتوفر في السلطنة مختلف أنواع السياحة الطبيعية والتاريخية، والدينية والبيئية (عدد كبير من المحميات الطبيعية) وكذلك سياحة المؤتمرات وهو ما يسمح به التنوع الجغرافي والطبيعي لمناطق السلطنة المختلفة.

جدير بالذكر ان ازدياد النشاط السياحي في السلطنة صاحبه ارتفاع كبير في عدد الفنادق سواء في محافظة مسقط أو محافظة ظفار أو غيرها من مناطق السلطنة وهي فنادق متعددة المستويات بحيث تفي بكل احتياجات السائحين. فإلى جانب فندق قصر البستان وهو من اروع الفنادق على مستوى العالم وفاز بعدة جوائز في هذا المجال تم افتتاح مجموعة من الفنادق الشهيرة منها فندق حياة ريجنسي الذي تم تصميمه على طراز عالمي أنيق. ويزيد عدد فنادق السلطنة الآن على ٦٠ فندقا. كما تم خلال العام الماضي الموافقة على ٦٤ مشروعا سياحيا تتراوح بين الفنادق (٣٨) والاستراحات (١٥) والمطاعم الشعبية (٤) والشقق الفندقية (٥) والمنتجعات (٢) وذلك استجابة للزيادة المضطردة في اعداد السائحين والذين تجاوز عددهم خلال العام الماضي ١٢٧ ألف سائح كما تجاوز دخل السياحة ٤٢ مليون ريال عماني عام ١٩٩٧. وستؤدي التوسعات في المجال السياحي وامتداد الدعم الحكومي إلى المشروعات السياحية إلى تنشيط المشروعات في هذا المجال الذي يحظى باهتمام متزايد من جانب الحكومة والقطاع الخاص كذلك.

► تتمتع (السلطنة) بطبيعة ساحرة الجمال والمتعة إلى جانب ما يشعر به السائح من راحة وأمان بفضل الجهود المبذولة لخدمة تنشيط قطاع السياحة.

المعادن :

اصبحت المديرية العامة للمعادن احدى المديريات العامة التابعة لوزارة التجارة والصناعة بمقتضى المرسوم السلطاني السامي رقم ٩٧/٨٤ الصادر في ٩٧/١٢/١٦ باجراء تعديل في مسميات بعض الوزارات. ومن شأن هذا التعديل ان يوفر فعالية ومرونة أكبر بالنسبة للمشروعات الصناعية وتلك المرتبطة باستغلال الثروة المعدنية في البلاد من ناحية، كما يركز أنشطة وزارة النفط والغاز في مجال النفط والغاز فقط. بدأ النشاط التعدين في عمان منذ نحو خمسة آلاف عام حيث كان يستخرج النحاس من واد الجزئ في شمال البلاد، وفي حين استمرت عمليات

► السباقات البحرية في مياه البحار العمانية الخلابة تضيف لونا آخر من ألوان الجذب السياحي الذي تتميز به السلطنة ويجد اهتماما خاصا من الدعم والتطوير من قبل الحكومة.



▲ تتمثل الكفاءة
والقدرة الانتاجية
العالية لتزويد السوق
المحلي والتصدير إلى
الخارج في (مصنع
ريسوت للأسمنت).

استخراج النحاس وتصنيفه وتصديره، أدت عمليات المسح الجيولوجي في مناطق مختلفة من السلطنة والتي استخدمت فيها مسائل متطورة إلى إكتشاف ثروات معدنية عديدة ومتنوعة منها صخور الاوفبوليت التي تضم مجموعة من الخامات المعدنية مثل النحاس والذهب والفضة والمصاحبة له، والكروم. وذلك بالإضافة إلى خامات الفحم والمنجيز، والجبس والحجر الجيري، والدولوميت والرخام والسليكا وغيرها.

وفي الوقت الذي تتم فيه العديد من الدراسات حول تلك الخامات لاستغلالها اقتصادياً وتطوير صناعاتها القائمة وذلك بالنسبة لصناعة النحاس حيث تم اكتشاف كميات اضافية في منطقة الراكي وحيل السافل وتقدر الاحتياطات بها نحو ١٤,٣٧ مليون طن. فإن كمية الانتاج التراكمي للنحاس خلال الفترة من ١٩٨٣ حتى ١٩٩٤ بلغت ١٤١,٣ ألف طن متري وبلغت كميات الذهب المصاحب لخامات النحاس ٧٧٦٥٤ اونصة خلال نفس الفترة. وقد استثمر العمل في المجمع الصناعي للنحاس بالاعتماد على مراكز النحاس المستوردة من الخارج حتى يتم استخدام خامات حيل السافل والراكي والخامات التي تم اكتشافها في ساحل الباطنة والمنطقة

الوسطى والداخلية من خلال المسوحات الجيوفيزيائية التي قامت بها الوكالة اليابانية للتعاون الدولي - جايجا - في مساحات واسعة.

وبالنسبة للذهب ينتج مصنع معالجة الذهب في منطقة الراكي الذي بدأ في سبتمبر ١٩٩٤ نحو ٦٥٩ كيلوجرام من الذهب سنوياً، ونتيجة لزيادة الاحتياطي المؤكد لخام الذهب إلى ١,٢٢٦ مليون طن متري (٦,٢٧ جرام /طن) زاد العمر الافتراضي للمشروع من ٥ سنوات إلى ٨ سنوات. وقد بلغت العائدات السنوية من صادرات الذهب في عام ١٩٩٦ نحو ٣,١ مليون ريال عماني. وبالنسبة للكروم تولت شركة الكروم العمانية التي انشئت عام ١٩٩٥ عمليات تعدين ومعالجة وتسويق الكروم، وقد بلغ انتاج الكروم عام ١٩٩٦ نحو ١٥٣٠٠ طن متري بدلاً من ٥٣٠٠ طن متري فقط عام ٩٥. وفي حين تم اقامة كسارة لمعالجة تلك المعادن مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، فإنه تجري دراسة انشاء مصنع للكروم بالتعدين مع القطاع الخاص. من جانب آخر تستكمل الدراسات الخاصة برسوبيات الفحم المكتشفة في وادي ميساوي وفيساوا بالقرب من صور في المنطقة الشرقية لتحديد أفضل الطرق لاستغلالها وامكانيات تسويقها في الخارج. جدير بالذكر ان مصانع عمانية عديدة تعتمد على الخامات المحلية المتوفرة ومنها على سبيل المثال مصانع الاسمنت، والرخام والزجاج والسيراميك ومواد البناء الأخرى والتي يغطي انتاجها جانباً كبيراً من الاستهلاك المحلي ويتم تصدير الفائض إلى الخارج. وكان لتشجيع الحكومة للقطاع الخاص للدخول إلى مجال الاستثمار في قطاع التعدين اثره الملموس في اجتذاب استثمارات تتزايد في هذا القطاع خاصة وأن وزارة النفط والغاز يتوفر لديها مسوحات ودراسات جيوفيزيائية وجيوكيميائية وخرائط وتقارير توفر كثير من المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمرون، وفي حين يجري الإعداد لاصدار قانون جديد للتعدين لتسهيل عمليات الاستثمار في هذا القطاع فإنه سيتم اصدار بعض التصاريح الخاصة باستغلال المعادن كما تقوم وزارة النفط والغاز بإنشاء نظام المعلومات الجغرافية الذي سيوفر المعلومات الصحيحة والمناسبة للمستثمرين خاصة بعد أن غطت المسوحات الجوية الجيوفيزيائية مساحة ٣٠ ألف كيلومتر مربع في ولاية إزكي وأجزاء من منطقة الحوشي حقف وجزيرة مصيرة حتى بداية عام ٩٧ ويعقب ذلك عمليات المسح الجيوفيزيائي الأرضي والحفر الجوفي الماسي للتأكد من رواسب الخامات المعدنية المختلفة.

غرفة تجارة وصناعة عمان:

في اطار حرص حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم على تنشيط دور القطاع الخاص العماني ودفعه للقيام بالدور الاساسي في إدارة عملية التنمية وتوجيهها وهو ما جسده جلالة السلطان المعظم - حفظه الله - بجعل هذا العام عاما للقطاع الخاص تقوم غرفة تجارة وصناعة عمان بدور حيوي في العمل على ترجمة هذا التكريم وتلك المسؤولية والثقة الغالية التي يضعها جلالة القائد المفدى في القطاع الخاص العماني «ودوره في تنشيط الاقتصاد الوطني وتطويره منذ قيام النهضة المباركة».

وفي ظل التسهيلات والرعاية المتواصلة التي تقدمها الدولة للقطاع الخاص العماني وافساح المجال امامه للعمل في مختلف قطاعات الاستثمار وتيسير كل سبل النجاح امامه، تشارك غرفة تجارة وصناعة عمان وبشكل فعال في صياغة القرارات الاقتصادية من خلال عضويتها في العديد من اللجان والهيئات المعنية بذلك، فضلا عن التنسيق مع هيئات الدولة الاخرى والمشاركة في كثير من الوفود الرسمية للوصول إلى تحقيق المصلحة الوطنية على افضل نحو ممكن.

جدير بالذكر ان نشاط وحركة غرفة تجارة وصناعة عمان تسير في عدة قنوات في وقت واحد، ففي حين اهتمت وبشكل كبير بعقد الندوات واللقاءات والمؤتمرات وتنظيم المحاضرات التي تتناول مختلف جوانب النشاط الاقتصادي المحلي والاقليمي والدولي ودراستها والاستفادة بآراء الخبراء والمتخصصين وتحقيق أكبر قدر من التفهم المتبادل بين المسؤولين ورجال الاعمال، فإنها تهتم بتطوير العلاقات مع الغرف التجارية والصناعية سواء في دول مجلس التعاون أو في الدول الشقيقة والصديقة الاخرى.

وفي هذا الاطار عقد الاجتماع الثاني والعشرون لاتحاد غرف دول مجلس التعاون في مسقط في ابريل ١٩٩٧، كما استضافت الغرفة اجتماعات الدورة ٨٤ لمجلس إدارة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية في صلالة في سبتمبر ١٩٩٧، كما استضافت ندوة آفاق الثروة السمكية في دول مجلس التعاون الخليجي في مسقط في اكتوبر ١٩٩٧م. وإلى جانب ذلك شاركت الغرفة في مختلف الانشطة الخليجية والعربية ذات الصلة بها، كما اعدت العديد من اوراق العمل والدراسات الاقتصادية في مجالات التعميم والتخصيص والعلاقات التجارية وغيرها، كما قدمت المشورة للشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الخاص ونظرت في عدد من

المنازعات التجارية التي عرضت عليها.

وفي حين تم تطوير خدمات الغرفة بفتح موقع لغرفة تجارة وصناعة عمان على شبكة الانترنت برمز ([http-www-oman-chamber.com](http://www-oman-chamber.com))، مع تطوير الخدمات التي تقدمها لعضائها، بما في ذلك عمليات التدريب والبرامج المتخصصة، استقبلت الغرفة خلال العام الماضي ٢٧ وفدا تجاريا من مختلف دول العالم، كما توجهت وفود من رجال الاعمال العمانيين إلى كل من مصر وكوريا وهولندا وباكستان هذا بخلاف المشاركة في الوفود الرسمية ذات البعد الاقتصادي. كما تم تأسيس مجلس لرجال الاعمال العماني المصري ومجلس رجال الاعمال العماني التونسي.

وتجدر الإشارة إلى ان مكتب الغرفة في كل من تايوان وجنوب افريقيا يقوم بدور نشط في التعريف بالمنتجات العمانية والسوق العماني، وقد فاز مكتب الغرفة التجاري في تايوان بجائزة أفضل مكتب تجاري لمنطقة الشرق الاوسط وافريقيا، كما اسهم مكتب الغرفة في جنوب افريقيا بدور حيوي في اطار رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي والتي تشارك فيها جنوب افريقيا وتدرس غرفة تجارة وصناعة عمان فتح مكاتب أخرى لها في عدد من العواصم الهامة.

على صعيد آخر اهتمت غرفة تجارة وصناعة عمان بتنشيط وتنمية فروع الغرفة في محافظات ومناطق السلطنة المختلفة وتوفير احتياجاتها وزيادة ربطها بمقر الغرفة في مسقط. وفي حين تم انشاء مبنى لفرع الغرفة في صلالة وآخر في صحار يجري العمل لانشاء مباني لفروعها في نزوى وصور وعبري. من جانب آخر ساهمت الغرفة في تأسيس عدد من الشركات المساهمة العامة التي اقيمت في مناطق الباطنة والظاهرة والداخلية والشرقية، كما كثفت اللجان المتخصصة للغرفة انشطتها في خدمة القطاع الخاص وتحقيق المزيد من التفاعل بينه وبين مختلف الهيئات والمنظمات والمؤسسات الخليجية والاقليمية والدولية بجانب الاسهام في العديد من المعارض الداخلية والخارجية.

ونتيجة لذلك ازداد عدد المنتسبين لغرفة تجارة وصناعة عمان وفروعها ليصل في نهاية العام الماضي إلى ٨٢٨٣٩ منتسبا اي بنسبة تتجاوز ٧,٥٪ عن عدد المنتسبين في نهاية ١٩٩٦ والذي بلغ نحو ٧٧ ألف منتسب.

الثروة النفطية والغاز

بالرغم من ان النفط يشكل «المورد الأساسي» للدخل القومي في السلطنة الا ان الموارد الأخرى غير النفطية تسهم بنصيب متزايد إذ تصل عائداتها إلى ٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى الحكومة في اطار الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني حتى عام ٢٠٢٠ م إلى تنويع مصادر الدخل القومي من خلال زيادة نسبة مساهمة المصادر الأخرى كالغاز الطبيعي من ناحية، والإستثمار الامثل للموارد والثروات المعدنية الأخرى على نحو يطيل اعمار تلك الثروات خدمة للأجيال القادمة وذلك من خلال الزيادة المستمرة لما تسهم به الموارد غير النفطية في قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى.

◀ اثنان من الفنيين
العمانيين العاملين
بأحد حقول النفط
الشمالية.

النفط :

يعمل في مجال إنتاج النفط في السلطنة خمس شركات تأتي في مقدمتها شركة تنمية نفط عمان التي بلغ حجم إنتاجها نحو ٩٤٪ من إجمالي الإنتاج. ويبلغ عدد الحقول النفطية المنتجة ٩٥ حقلاً منها ٨٧ حقلاً تابعة لشركة تنمية نفط عمان في حين تقوم شركات اكسيد نتال عمان - وجابكس عمان، والنف عمان، ونوفس عمان بالإنتاج من ثمانية حقول للنفط والمكثفات البترولية وقد بلغ معدل الإنتاج اليومي للنفط عام ١٩٩٧ م نحو ٩٠٣ آلاف برميل بزيادة قدرها ١,٨ ٪ عن ما كان عليه في عام ١٩٩٦ واعتباراً من أول إبريل ٩٨ خفضت السلطنة إنتاجها بواقع ٣٠ ألف برميل من النفط يوميا لدعم محاولات الاوبك وقف تدهور الاسعار في الأسواق العالمية. وقد بلغ حجم الصادرات النفطية للسلطنة عام ٩٧ نحو ٣٠٣ ملايين برميل مقابل ٢٩٦ مليون برميل عام ٩٦ في حين بلغ حجم الإستهلاك المحلي نحو ٢٧ مليون برميل في العام الماضي مقابل ٢٦,٧ مليون برميل عام ٩٦.

◀ لقطة من الجو
للمحطة (أ) الحكومية
لتسييل الغاز بحقل
جبال.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطنة تشجع شركات البترول العالمية



للإستثمار في مجال التنقيب عن النفط وإنتاجة وذلك من خلال عرض مناطق الامتياز في هذا المجال. وبينما تم توقيع أربع اتفاقيات إمتياز بترولية عام ١٩٩٦ تم خلال عام ٩٧ توقيع ثلاث اتفاقيات مع شركة نمر البترولية، وشركة جلف ستريم الكندية وشركة أوكسيدنتال الأمريكية كما تم خلال العام الحالي ٩٨ توقيع ثلاث اتفاقيات مع شركة أوكسيدنتال وشركة اموكو وشركة ترايتون وكلها شركات امريكية. وتغطي مناطق الامتياز الممنوحة للشركات العاملة المنتجة وغير المنتجة حوالي ٢١٥ ألف كيلو متر مربع وتعمل شركة تنمية نفط عمان في منطقة امتياز تشكل ١١٤ ألف كيلو متر مربع من مساحات الامتياز الاجمالية.

ونتيجة للنشاط الكبير في مجال الحفر والتنقيب وإستخدام تكنولوجيا جديدة منها الحفر الافقي ارتفع إحتياطي النفط في السلطنة ليصل إلى ٥,٤ بليون برميل في يناير ٩٧. وقد ارتفع عدد أجهزة الحفر العاملة في السلطنة إلى ٢٩ جهازاً في العام الماضي منها ٢٦ جهاز لعمليات شركة تنمية نفط عمان كما تم حفر ٣٢٨ بئراً عام ١٩٩٧ منها ٤٢ بئراً إستكشافية و ٢٨٦ بئراً تطويرية وتقوم شركة تنمية نفط عمان بعدة مشروعات للتنمية في مكنم الاثيل (حقلي النور والشموع) ومحطات الانتاج في جبال وسيح رول وغيرها وذلك بالإضافة إلى ما تقوم به شركة أكسيدنتال عمان في حقل صفا وشركة نوفس عمان في الحقل المشترك هنجام / بخا - نحو ٥,٠٠ فرد.

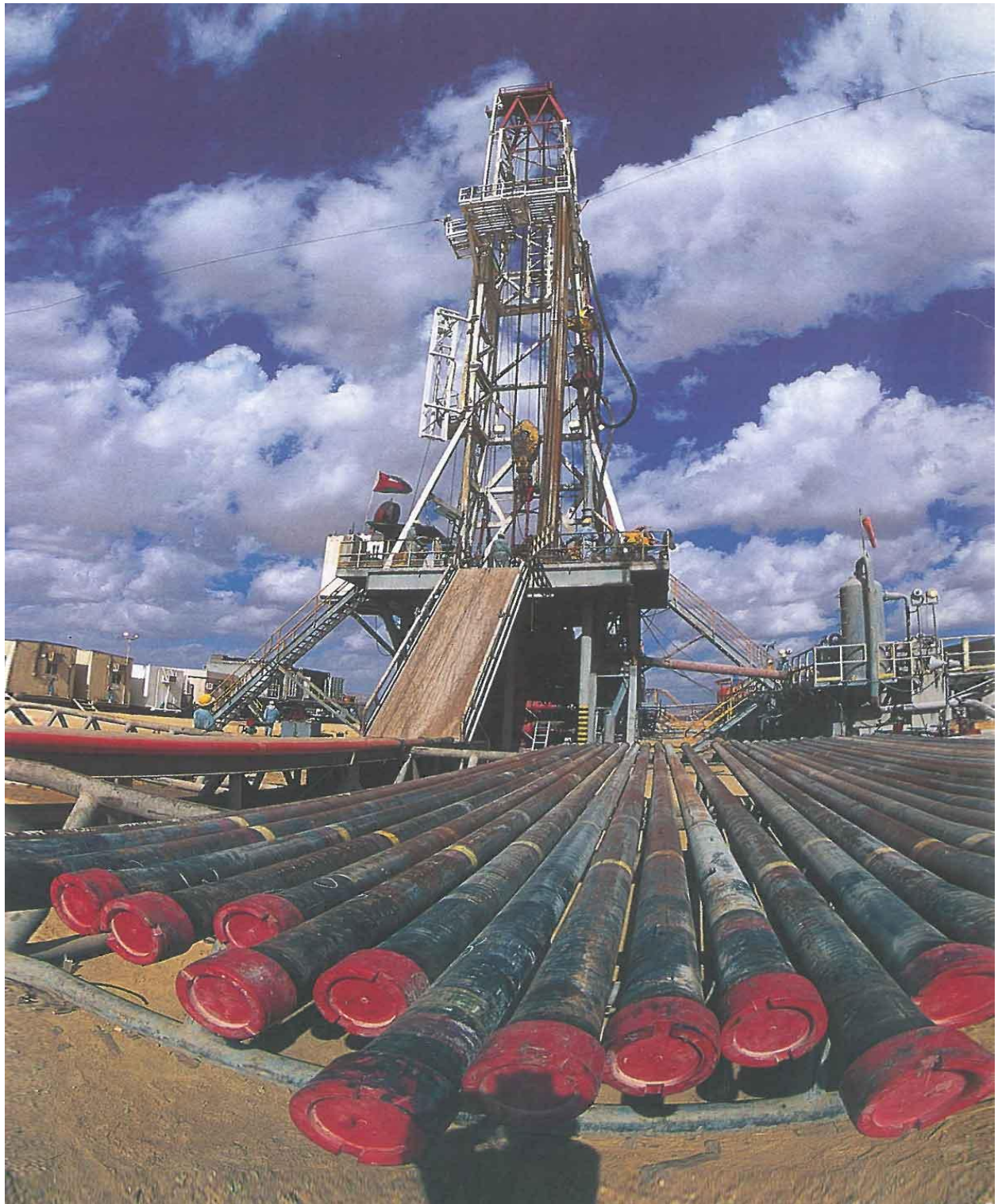
وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التعمين في شركة تنمية نفط عمان بلغت ٧٤٪ من إجمالي عدد العاملين في عام ١٩٩٧ كما تقوم الشركة بإيفاد عدد من الطلاب للدراسة على نفقتها الخاصة بالإضافة إلى تنظيم دورات تدريبية متخصصه لرفع كفاءة العاملين بها وإستيعاب المزيد من العمالة الوطنية. وفي مصفاة نفط عمان بلغت نسبة التعمين ٨٦,٤٪ في عام ٩٧ من إجمالي عدد العاملين في المصفاة والذي بلغ ٢٩٥ فرداً.

◀ واحد من ٢٦ جهازاً
للحفر استخدمتها شركة
تنمية نفط عمان
للتنقيب عن النفط
والغاز خلال العام
الماضي.

الغاز :

مع الأهمية المتزايدة للغاز الطبيعي والاتجاه المتزايد نحو استخدامه في الكثير من الصناعات على المستوى الدولي، وفي ظل احتياجات السلطنة المتوفرة منه، دخلت السلطنة مجال الصناعة العملاقة للغاز





الطبيعي المسال حيث وضع جلالة السلطان المعظم حجر الأساس في نوفمبر ١٩٩٦ لمشروع مجمع الغاز المسال في قلهاة والذي يجري العمل به على قدم وساق وبمعدلات تجاوزت في مايو ٩٨ المعدلات المحددة في خطة الإنشاء في ذلك الوقت.

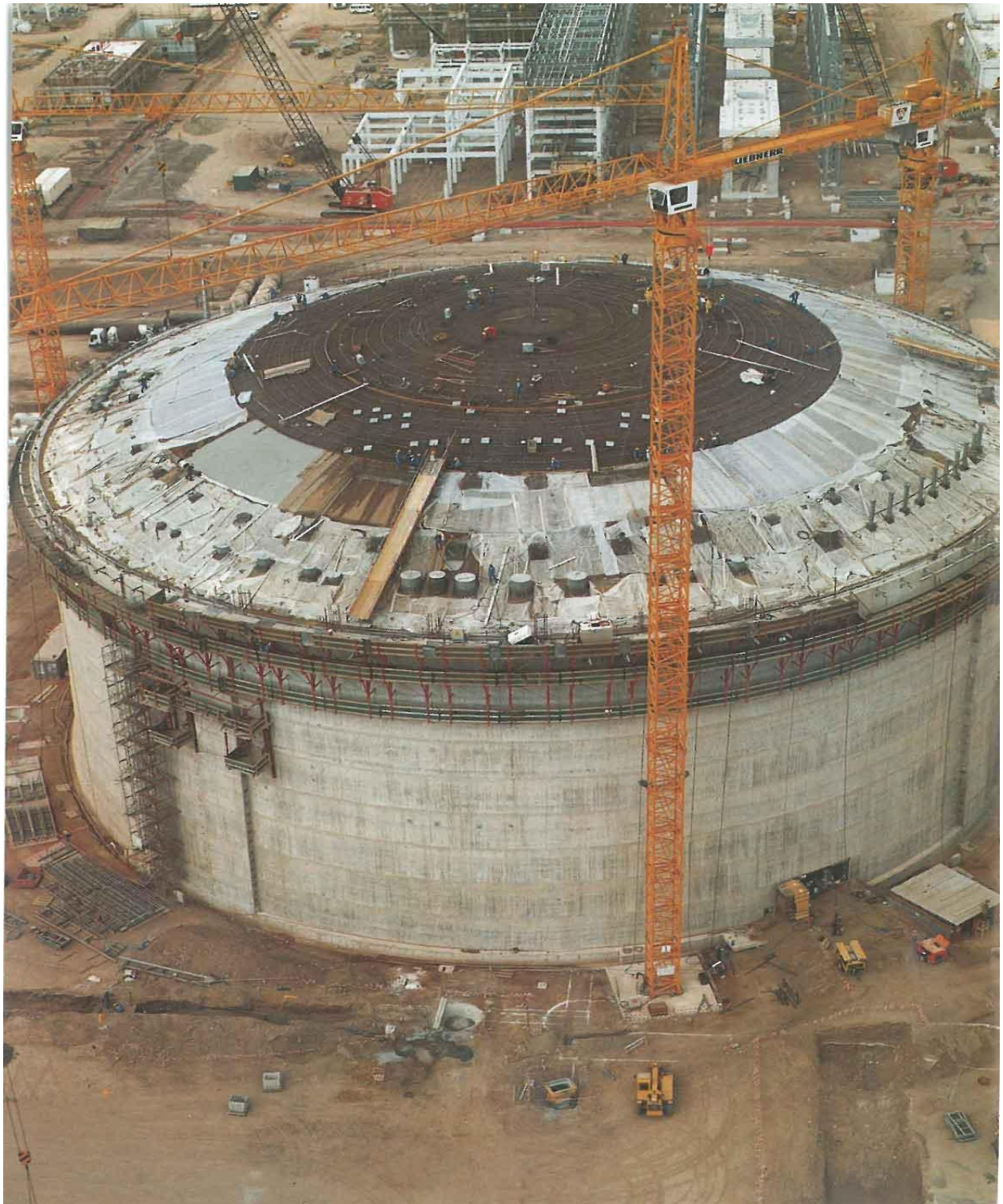
جدير بالذكر أن مشروع الغاز الطبيعي المسال الذي سينتج ٦,٦ مليون طن سنوياً من بينها تصدير ٤١ مليون طن سنوياً إلى كوريا الجنوبية لمدة ٢٥ عاماً إعتباراً من عام ٢٠٠٠ بالإضافة إلى تصدير كميات أخرى لليابان، وعدد من الدول الأخرى يجري الاتفاق معها، سيسمح للسلطنة بالإعتماد على الغاز في تشغيل عدد من الصناعات الرئيسية الضخمة الأخرى مثل مشروع الأسمدة الكيماوية في صور ومشروع الألومنيوم في صحار بالإضافة إلى توصيله إلى عدد من المناطق الصناعية في صحار، ونزوى وصور. ومن ثم سيشكل الغاز نحو ١٠٪ من الدخل القومي للسلطنة عام ٢٠٢٠. وقد أدت الاكتشافات في مجال الغاز في العام الماضي إلى زيادة حجم الاحتياطي من الغاز من ٢٨,٣ تريليون قدم مكعب عام ١٩٨٦ إلى نحو ٢٨,٥ تريليون قدم مكعب عام ٩٧، فضلاً عن وجود احتياطات كبيرة غير مؤكدة يجري العمل بها الآن وخلال السنوات القادمة. تجدر الإشارة إلى أن مشروع مجمع الغاز الطبيعي المسال يتكلف نحو ستة مليارات دولار وتأسست الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال عام ١٩٩٣ وتملك الحكومة ٥٠٪ من أسهمها وتتولى إقامة وتشغيل مرافق المشروع. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن ٧٣٧ عمانياً يعملون في مشروع الغاز في مرحلة الإنشاء وذلك حتى منتصف هذا العام وهي نسبة تهمين جيدة.

نظام الغاز الحكومي :

يوفر نظام الغاز الحكومي منذ عام ١٩٧٨ الاحتياجات الضرورية من الغاز الطبيعي للمعالج لمناطق ومواقع الاستهلاك الصناعية والخدمية والتي يصل عددها ١٢ موقعاً من أبرزها محطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه والمناطق الصناعية، وصناعات النحاس والاسمنت وجامعة السلطان قابوس وغيرها وذلك عبر شبكة يجري تطويرها على مراحل لتوفير إحتياجات العدد المتزايد من المشروعات الصناعية والمرافق خاصة في المناطق الصناعية في صحار وصور

◀ يشارف العمل في
إنشاء مرافق مشروع
الغاز الطبيعي المسال
في قلهاة على الانتهاء.







▲ جانب من خط أنابيب
الغاز الجديد أثناء مده
عبر منطقة صعبة
التضاريس.

ونزوى والبريمي وغيرها.

ويتكون نظام الغاز الحكومي من ١٣ بئراً للإنتاج ومصنع لمعالجة
الغاز في حقل يبال بطاقة ١٨,٥ مليون متر مكعب من الغاز يوميا و١٢
محطة تخفيض للضغط وشبكة أنابيب تضم خطين أحدهما بقطر ٢٠
بوصة والثاني بقطر ٣٦ بوصة يمتدان إلى محافظة مسقط بطول ٢٩٦
كيلومتر. ويمتد خط آخر من مسقط بقطر ١٦ بوصة إلى وادي الجزئ
بصحار بطول ٢٢٧ كيلومتر. كما يوفر نظام الغاز الحكومي كذلك
احتياجات البلاد من غاز البيوتان (غاز الطبخ) من مصنع البوتان في
حقل يبال بطاقة ٣٠٠٠٠ طن في العام والتي تقوم شركات الغاز
المتخصصة بنقله وتعبئته وتوزيعه على المستهلكين في مختلف أنحاء
البلاد.



الثروة الزراعية والسمكية والحيوانية

يحظى قطاع الثروة الزراعية والسمكية والحيوانية بإهتمام كبير ومتواصل من جانب حكومة حضرة صاحب الجلالة ليس فقط لأن عمان كانت وستظل دولة زراعية وتملك مصادر ثروة سمكية وحيوانية جيدة، قبل ظهور واستغلال النفط بقرون عديدة وبعده أيضاً، ولكن لأن الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع الثروة الزراعية والسمكية والحيوانية كبيرة ومتتابة. فهذا القطاع يستقطب نحو ٤٠ ٪ من اعداد العمالة الوطنية في البلاد حيث تعمل أعداد كبيرة من المواطنين في حرف الزراعة والرعي وصيد الأسماك كما ان اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي ينمو بشكل ملموس وذلك جنباً إلى جنب مع التطور الإقتصادي الكبير في السلطنة ونشوء قطاعات صناعية حديثة متطورة.

وكتعبير عن الإهتمام بهذا القطاع تم تخصيص عامين وطنيين للزراعة هما عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩، كما تم تخصيص شهرين للزراعة من كل عام وتسير عمليات التطوير الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية باعتبارها جانباً أساسياً في خطط التنمية الوطنية ويتوازي مع ذلك تشجيع الحكومة للاستثمارات وتقديمها للدعم في هذا المجال ومن ثم أنشئت العديد من مراكز البحوث الزراعية، والمختبرات وموانئ الصيد ومراكز الاحصاء والإرشاد السمكي، والعيادات البيطرية ومراكز التنمية الزراعية والحيوانية وغيرها في مختلف مناطق السلطنة.

وبينما حقق قطاع الزراعة نمواً سنوياً بلغ ٥,٥ ٪ في عام ١٩٩٦ زادت مساهمة قطاع الزراعة والأسماك في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة ٦,٦ ٪ في الشهور التسعة الأولى من العام الماضي ١٩٩٧ إذ حقق ١١١,٣ مليون ريال عماني مقارنة مع ١٠٤,٤ مليون ريال خلال نفس الفترة من عام ٩٦ وفي حين زادت مساهمة الزراعة خلال تلك الفترة بنسبة ٥,٩ ٪ زادت مساهمة الأسماك بنسبة ٨,٣ ٪ وخلال الشهور العشرة الأولى من العام الماضي ١٩٩٧ بلغت قيمة صادرات السلطنة من الحيوانات

والمنتجات الحيوانية ٢٩,٥ مليون ريال عماني بزيادة قدرها ١١,٣٪ عن نفس الفترة من عام ١٩٩٦. وبالنسبة للمنتجات النباتية بلغت صادرات السلطنة فيها ١٦,٤ مليون ريال عماني في نفس الفترة في عام ٩٧ بزيادة قدرها ٨٢,٢٪ عن ما كانت عليه في الشهور العشرة الأولى في عام ٩٦ والتي بلغت قيمتها ٩ ملايين ريال فقط.

وتقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية بجهود عديدة لترجمة اهتمامات حكومة حضرة صاحب الجلالة بتطوير الثروة الزراعية والسمكية والحيوانية على أسس علمية سليمة وباستخدام أحدث الوسائل المتاحة.

الثروة الزراعية

في ضوء الطبيعة الخاصة لمصادر المياه في السلطنة والحاجة إلى ترشيد استخدام المياه حظيت تقنيات الزراعة ووسائل الري الحديثة باهتمام كبير، ومن ثم تم تطوير النظم الزراعية التقليدية على فلج المشارب بولاية عبرى وفق نظام جديد لإدارة وتشغيل وجدولة الري صممتها وزارة الزراعة والثروة السمكية. وقد نجح المشروع في زيادة المساحة المزروعة بنسبة ٣٢٪ وإلى جانب ذلك تم تنفيذ مشروعات في عدد من المزارع التي تروى من بعض الأفلاج في ولايتي بهلاء ونزوى مثل أفلاج كيد وغنتق وظوت مع تشجيع المزارعين على ادخال نظم وتقنيات الري الحديثة في مزارعهم وتقديم الدعم المالي لذلك وفق برامج محددة. وخلال الفترة من ١٩٩١ حتى نهاية عام ٩٧ تم ادخال نظم ري حديثة في ٢١٩٨ مزرعة.

من جانب آخر ركزت البرامج الإرشادية التي يقدمها ٤٣ مركزاً للتنمية الزراعية في مختلف مناطق السلطنة على تحسين اداء المزارعين لرفع كفاءة الانتاج - واستخدام الميكنة الزراعية والاستفادة من زراعة البيوت المحمية للارتقاء بالعمليات الزراعية وتخفيض تكلفة الانتاج وزيادة جودة المنتجات وفي هذا المجال تم توزيع الحراثات التي تتراوح قدرتها من ٤ أحصنة إلى ٨ أحصنة وكذلك تتجاوز قدرتها ٢٠ حصاناً. كما يتم تطوير مساهمة المرأة الريفية في الزراعة والتصنيع الزراعي.

وفي مجال أنشطة الإحصاء الزراعي تم خلال العام الزراعي ٩٧، ٩٨ القيام بمسح المساحات المزروعة بالمحاصيل الموسمية من خلال اتباع أسلوب مسح شامل واستخدام بيانات هذا المسح كأساس لتقدير المساحات المزروعة بالمحاصيل حتى العام الزراعي ٢٠٠٢/٢٠٠١ وذلك على أساس

بقي (الإنسان)

العماني) دوما مرتبطاً
بالارض يحرثها
وبالزراعة يجني ثمارها
وعلى قمم (الجبل
الاخضر) يصون اشجار
الفواكه المتعددة
ويعتني بورودها.

بقي جهود جبارة

متواصلة من قبل
الحكومة لدعم الزراعة
وتوفير السبل المختلفة
الكفيلة من أجل إنتاج
أكبر يدعم عناصر الدخل
القومي.





توفير اطار بالحيازات المعروفة بزراعة المحاصيل المؤقتة وقد تم جمع بيانات المسح الخاصة بذلك خلال الفترة من ابريل إلى مايو ٩٨. وبالنسبة للنخيل يجري مسح سنوى لتقدير الإنتاج من التمور وذلك على مرحلتين بدأت المرحلة الأولى في اول فبراير ٩٨ ولمدة ثلاثة شهور والثانية اعتباراً من اول مايو ٩٨ ولمدة خمسة شهور. وتقوم محطات البحوث الزراعية في الرميس وصلالة وقریات والجبل الأخضر ونزوى وبهلاء بدور حيوى في تطوير الثروة الزراعية ووقاية المزروعات وتحسين جودتها. وقد تم اعتماد «ضبط الجودة» كشعار لفعاليات شهري الزراعة عام ٩٧. هذا وتشتهر السلطنة بزراعة النخيل والحمضيات والخضروات والفواكه.

الثروة السمكية :

تتوفر للسلطنة امكانات كبيرة في مجال الثروة السمكية بفضل شواطئها الطويلة على الخليج والمحيط الهندي وبحر العرب - ١٧٠٠ كيلومتر - وكذلك التنوع الكبير فيما تحتوية المياه العمانية من أسماك وهو ما يسمح ليس فقط بتحقيق الاكتفاء الذاتي، الذي تحقق بالفعل، ولكن ايضاً بتوفير مصدر حيوى ومتجدد يسهم في تنويع مصادر الدخل القومي.

وفي اطار استكمال سلسلة موانئ الصيد في مختلف مناطق السلطنة تم افتتاح ميناء الصيد البحري في اللكبي بولاية الجازر، كما يتم العمل في مينائي الصيد في صور والخابورة كما سيتم انشاء ميناء الصيد في كل من صحار - ومحوت وضلكوت مع دراسة انشاء موانئ في كل من ليما بمحافظة مسندم والسويق والسيب والاشخرة بالمنطقة الشرقية وشنه والدقم ورأس مدركة والخبه في المنطقة الوسطى والشويمية بمحافظة ظفار.

من جانب آخر تم انشاء مختبر البحوث السمكية بريسوت بمحافظة ظفار وهو يتكامل مع مركز العلوم البحرية والسمكية بمحافظة مسقط. ويقوم المختبر باستحداث ونقل تقنيات الاستزراع السمكي للأنواع ذات القيمة التجارية العالمية والعمل على تحقيق التخطيط السليم للاستفادة من الثروة السمكية وزيادة انتاج صائدى الأسماك. وتلعب شركة الأسماك الوطنية العمانية دوراً بارزاً في مجال صيد وتسويق الاسماك التي يتم تصديرها إلى ما يزيد على ٣٣ دولة مع التقيد بأقصى درجات الجودة حفاظاً على سمعة المنتجات العمانية والتزاماً بملائمة ضبط جودة الأسماك العمانية المعمول بها ويساعد تطوير البنية الاساسية بالنسبة لمواني الصيد في تحقيق ذلك

◀ خيرات وفيرة من
الثروة السمكية التي
تتمتع بها المياه
العمانية وتلقى رعاية
مستمرة من الدولة
(الشارخة ذات الجودة
العالية التي تشتهر بها
البحار العمانية وخاصة
في شهري ديسمبر
ونيناير من كل عام).

◀ تشجيع المواطن
على مزاوله مهنة صيد
الاسماك وتوفير الدعم
اللازم له من أجل أن
تبقى هذه المهنة
وتستمر ليشكل دخلها
مصدراً آخر من مصادر
التنمية التي لا تعتمد
على النفط وحده.



خاصة مع ما يصاحبها من برامج وندوات ارشادية وجهود اعلامية متنوعة. جدير بالذكر ان الحكومة سمحت بفتح باب تسجيل القوارب للصيادين على مدى شهرين من ١٥ مايو حتى ١٥ يوليو ١٩٩٨. كما تم عقد المؤتمر السنوي الخمسين للمنظمة الدولية لصيد الحيتان في مسقط في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ مايو ٩٨ كتقدير لدور السلطنة النشط في المنظمة وفي العناية بالحيتان التي يوجد منها أكثر من ٣٠ نوعاً في مياه السلطنة.

الثروة الحيوانية :

تتوفر للسلطنة مساحات شاسعة من المراعي مما ساعد على وجود واستمرار مهنة الرعي وتربية الحيوانات سواء في محافظة ظفار - أو في غيرها من مناطق السلطنة والتي تشكل احد مصادر الثروة الوطنية سواء بالنسبة للاستهلاك المحلي او للتصدير للخارج وتصل عدد رؤوس قطعان الأبقار والماعز والضأن والجمال إلى ما يزيد على ١,٤ مليون رأس.

وللحفاظ على هذه الثروة وتنميتها يتم تطوير المراعي والحظائر وتوفير خدمات العناية الطبية بها وتحصينها ضد خطر الامراض المعدية والوبائية. ومن خلال العيادات البيطرية تم خلال عام ٩٧ تحصين ٢٠٥٩٢ رأس بقر، وعدد ٥١٠١٤٤ رأس من الماعز، و ١٠٦١٤٤ رأس من الأغنام كما تم معالجة ٥٣٦٧٨ رأس من الأبقار و ٤٦١٩٧٥ رأس من الماعز و ٧٢١٢٦ رأس من الأغنام و ٤٢٥٥٧ رأس من الإبل و ٩٨ رأس من الخيول. كما تم تحليل ١١٥٢٧ عينة في المختبر البيطري.

يضاف إلى ذلك توفير خدمات التلقيح الصناعي بوحدة التلقيح الصناعي بالرميس وبلغ إجمالي عدد التلقيحات الصناعية خلال العام الماضي داخل وخارج وحدة التلقيح الصناعي بالرميس ٦٢٨ تلقيحة.

وبالنسبة لمشروعات الدواجن فإنها تحظى بدورها باهتمام كبير، وخلال العام الماضي تم تقديم خدمات طبية من خلال العيادات البيطرية لنحو ٥٥٠١٦٢ دجاجة بالإضافة إلى خدمات المساعدة في تنمية مشروعات الدواجن. كما امتد الإهتمام إلى نحل العسل من خلال العمل على تطوير تربيته عبر أساليب التربية الحديثة واستخدام الخلايا الحديثة والشمع المصنع وطرق استخلاص العسل مما ساعد في زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وتلعب الجهود الارشادية بما فيها الدورات والتدريبات العملية دوراً حيوياً في هذا المجال خاصة وانها وجدت تجاوباً كبيراً من المواطنين

وتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

وفي إطار تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في مجال الاستثمار في قطاع الثروة الزراعية والسمكية والحيوانية والذي يعد من أكثر القطاعات قابلية للنمو تجري دراسة الآليات المناسبة لتحويل ملكية الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية إلى القطاع الخاص ليقوم بدوره في تطوير عمليات التسويق للمنتجات الزراعية والسمكية من ناحية وفي مجال التطوير والتشجيع للاستفادة الأكثر من هذه الثروات على نحو أفضل من ناحية ثانية. كما تشجع حكومة حضرة صاحب الجلالة اقامة مشروعات القطاع الخاص في مجال توفير الخدمات الزراعية ومستلزمات الانتاج والاستفادة في ذلك من نظام الدعم المالي للقطاع الخاص المتمثل في القروض الميسرة للمشروعات التي تقام في هذا المجال فضلاً عن المساعدة في اعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشروعات.

وخلال هذا العام ١٩٩٨ - عام القطاع الخاص - تم توفير قروض ميسرة لعدد من المزارعين والصيادين سواء في إطار الدعم المالي للقطاع الخاص أو بالنسبة لنظام المنح الرأسمالية للمشروعات المرتبطة بمهنة صيد الأسماك ودعم دراسات مرحلة ما قبل الاستثمار، بالإضافة إلى توفير الاستثمارات والمساعدات الفنية للمستثمرين وانجاز عدد من دراسات الجدوى الاقتصادية في مجال الاعلاف المركزة من مخلفات النخيل وتصنيع عدد من الحاصلات الزراعية ومزارع الألبان والمخللات وتصنيع الدبس واقامة المشاتل وغيرها .

جدير بالذكر انه تم تخصيص يومين أحدهما للصياد، والاخر لمربي الماشية والرعاة لحفز وتشجيع العاملين في هذه الحرف وابرار الاهتمام بها على المستوى الوطني كمهن وحرف ينبغي المحافظة عليها وزيادة اسهامها في الاقتصاد الوطني.

كما تجري كل سنة فعاليات شهري الزراعة حيث رصدت جوائز قيمة لهذه المسابقة تحفيزا للمزارعين لبذل الجهود وتطوير الانتاج.



الموارد المائية

حظي الوضع المائي في السلطنة وتنمية الموارد المائية فيها باهتمام كبير من جانب حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم منذ وقت مبكر وبعد أيام قليلة من انطلاق مسيرة النهضة العمانية المعاصرة في عام ١٩٧٠ حيث أعلن جلالته السلطان المعظم عن توسيع برنامج حفر الآبار « ليشمل مسحا شاملا لمصادر المياه في البلاد » ويعود ذلك إلى الأهمية المتزايدة لتوفير وضمان وجود موارد مائية كافية، خاصة ان السلطنة تقع بحكم موقعها الجغرافي في نطاق المناطق الجافة وشبه الجافة التي تتسم بقلة هطول الامطار وتباين سقوطها من سنة لآخرى مما زاد من أهمية تلك الموارد المائية التي تعتمد عليها السلطنة وهي مياه الامطار والمياه الجوفية. وبالرغم من الزيادة المضطردة في استهلاك المياه نتيجة للتطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، الا ان الوضع المائي خلال السنوات الثلاث الاخيرة يدعو للتفاؤل نتيجة لحجم الامطار التي هطلت منذ عام ١٩٩٥ وهو ما أدى إلى زيادة منسوب المياه الجوفية وإلى تدفق مياه كثير من الافلاج التي جف بعضها من قبل. ومع ذلك فإن وزارة موارد المياه تقوم بترجمة استراتيجية البلاد من خلال برامج ومشروعات تهدف « ليس فقط لاكتشاف وتطوير مصادر وموارد المياه وانما للمحافظة عليها باعتبارها ثروة وطنية، والاقتصاد في استخدامها واتباع نظم الري الحديثة والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها الحكومة في هذا المجال ».

وفي هذا الإطار تعمل وزارة موارد المياه على متابعة الوضع المائي في السلطنة بمصادره المختلفة والعوامل المؤثرة فيه وتقوم باعداد واستكمال قاعدة بيانات مائية متكاملة ودقيقة وموثقة وذلك من خلال عمليات الحصر الشامل للآبار والافلاج والدراسات العلمية لكل ما يتصل بهذا القطاع الحيوي وذلك كخطوة ضرورية لتحقيق التوازن المائي في البلاد وعلى نحو يفي بالاحتياجات المتزايدة للمياه من ناحية ويعمل في نفس الوقت على زيادة الاحتياطيات والموارد المتوفرة منها من ناحية ثانية.

السدود والافلاج والاحواض

ومن أجل العمل على توفير المزيد من المياه قامت الحكومة ببناء ٤٨ سدا في



▲ إقامة السدود في العديد من مناطق السلطنة للاستفادة من مياه الأمطار والأودية في مضاعفة المخزون المائي خاصة في المناطق الزراعية.

مناطق السلطنة المختلفة منها ١٧ سدا للتغذية الجوفية، و ٢٠ سدا صغير للتخزين السطحي وسدا واحداً للحماية من البحر. كما سيتم انشاء ٢١ سدا جاهزا للتنفيذ ضمن سدود التغذية الجوفية والتخزين. بالإضافة إلى دراسة انشاء ٣٥ سدا آخر منها عشرة سدود للتغذية الجوفية و ٢٥ سدا للتخزين السطحي.

وبينما بلغت كميات الامطار في اوائل عام ٩٧ نحو ٦٦ مليون متر مكعب من المياه وهو ما أدى إلى تحسن معدلات الملوحة وارتفاع مناسيب المياه الجوفية، فإن كميات المياه التي احتجزتها سدود التغذية الجوفية خلال شهري يناير وفبراير ٩٨ بلغت حوالي ١٤ مليون متر مكعب.

ومن أجل متابعة وقياس كميات مياه الامطار بدقة تم انشاء عدد من محطات القياس والرصد في مواقع محددة وبلغ عددها ٢٨٠ محطة في يناير ٩٨، كما بلغ عدد آبار المراقبة ٢٤٨٠ بئرا بالإضافة إلى ١٧٧ محطة لقياس تدفقات الاودية و ٦١٩ محطة لقياس الافلاج و ١٦ محطة لقياس الترسبات الطينية على السدود.

وفيما يتصل بصيانة الافلاج تم الانتهاء من صيانة ٧٤ فلجا في عام ٩٧ ويجري العمل في ٩٥ فلجا آخر كما تم حفر سبعة آبار للافلاج المتأثرة. وقد بلغ عدد الافلاج التي تم حصرها في اطار مشروع حصر الافلاج ٤١٥٥ فلجا منها ٣٠٨٨ فلجا حيا



▲ الماء شريان الحياة
وهذه إحدى النعم التي
حبا الله بها (السلطنة)
والتي تلقى عناية
واهتماما خاصا من
الدولة للمحافظة على
مصادرها الغنية
الثرينة.

و١٠٦٧ فلجا ميتا وذلك حتى فبراير ٩٨ وقد انتهى مشروع حصر الافلاج الذي استمر عاما كاملا في مارس ٩٨. وقد افاد هذا المشروع في تحديث قاعدة بيانات الافلاج في السلطنة، كما أكتمل مشروع حصر الآبار الذي تم تنفيذه بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥ والذي تم خلاله حصر ١٢٧٣٤١ بئرا في مختلف انحاء السلطنة.

ومن أجل ترشيد وزيادة كفاءة استخدام المياه تم اصدار لائحة تنظيم الآبار والافلاج عام ١٩٩٠ وادخال تعديلات عليها في عام ١٩٩٥ بالنسبة لما يتصل بانشاء وتعميق الآبار المفتوحة. كما تبذل الحكومة جهودا كبيرة لحماية المياه من التلوث وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية ومن خلال اللوائح التي تهدف في النهاية إلى حماية المياه والمجاري المائية والحفاظ عليها. وعلى سبيل المثال تم انشاء مناطق حماية آبار وامدادات المياه في كل من الخوض ووادي عدي وصلالة. كما يتم التعامل بسرعة وكفاءة مع اية مشكلات أو ظواهر تكشفها عمليات المتابعة والتحليل الدقيق لعينات المياه بشكل منتظم للتأكد من سلامتها.

جدير بالذكر انه تم اكتشاف احواض مائية هي حوض المسرات والنجد، وجنوب الباطنة، ووادي رونب، ورمال الشرقية، وتعمل الحكومة على الاستفادة القصوى من هذه الاحواض واستثمار مياهها بشكل امثل، كما تجري وزارة موارد المياه تجارب



▲ متابعات على
الواقع للفرق الميدانية
المؤهلة لقياس نسب
المياه ومعالجة
ملوحتها وتحديد وسائل
المحافظة على
مصادرها.

استخدام الطاقة الشمسية في تحلية المياه واستخدام طاقة الرياح في رفع وضخ المياه في حوض منطقة النجد بمحافظة ظفار وهو ما قد يفتح مجالا هاما للاستخدام الاقتصادي للطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وفي هذا الاطار عقد في جامعة السلطان قابوس في ٣٠ مارس ٩٨ المؤتمر الدولي السادس للطاقة الشمسية واستخداماتها والذي يعكس التفاعل بين جامعة السلطان قابوس وبين احتياجات المجتمع بقطاعاته المختلفة.

وفي حين تتوسع الدولة في مجال تحلية المياه من خلال اقامة محطات تحلية مياه صغيرة تفي باحتياجات التجمعات السكانية المختلفة خاصة في المنطقة الوسطى. فإنه يتم التوسع كذلك في معالجة مياه الصرف الصحي لاستخدام المياه المعالجة في ري المساحات الخضراء وأشجار الزينة مما يوفر كميات المياه المستخدمة في ريها. ومعروف ان الدولة تشجع على استخدام طرق الري الحديثة من جانب المزارعين، بل انها تسهم في تمويل تركيب هذه الشبكات في المزارع المختلفة نظرا لان استخدامها يحد من استهلاك المياه.

من جانب آخر تعنى وزارة موارد المياه بزيادة الوعي لدى المواطنين فيما يتصل بترشيد استهلاك المياه والحفاظ عليها وتنميتها وتتبع لذلك وسائل شتى. وفي هذا



▲ تزويد الإدارات
الخاصة المعنية
بالمحافظة على مصادر
المياه بأحدث التقنيات
المختبرية من أجل مياه
صالحة ونقيه.

الاطار بدأ منذ عام ١٩٩٦ اقامة معسكرات شبابية لخدمة الموارد المائية يشارك الشباب خلالها في صيانة الافلاج وتنظيف السدود وغيرها وقد عقد المعسكر الاول في الداخلية عام ٩٦ والثاني في الشرقية عام ٩٧ وعقد المعسكر الثالث في الباطنة هذا العام.

ونظرا للأهمية الحيوية للتعاون في مجال المياه والبحوث الخاصة بها تتعاون وزارة موارد المياه مع مركز بحوث تحلية المياه بالشرق الأوسط الذي يتخذ من مسقط مقرا له والذي تساهم فيه مجموعة من الدول المعنية بتكنولوجيا تحلية المياه وكذلك عدد من الجامعات الامريكية والاوروبية مثل جامعات بوسطن وبيرن، كما تستخدم صور الاقمار الصناعية في عمليات البحث الخاصة بالمياه الجوفية في البلاد. وخلال العام الماضي عقد في مسقط مؤتمر الخليج الثالث للمياه لدراسة ما يتصل باستخدامات المياه في المجالات المختلفة، كما عقد في مارس ١٩٩٥ بمسقط مؤتمر عمان الدولي لادارة موارد المياه في اقطار المناطق الجافة. وفي مجال الاختبارات العلمية للمياه يلعب مختبر جودة المياه في السيب الذي افتتح عام ١٩٩٦ دورا حيويا في تحليل عينات المياه والتعرف على خصائصها وتحديد مدى صلاحيتها حيث تم تزويده بأحدث المعدات التكنولوجية في هذا المجال.

التربية والتعليم

لم تكن مصادفة على أي نحو أن يكون التعليم هو أول أدوات التنمية الوطنية منذ فجر النهضة العمانية الحديثة، فالتعليم محوره الإنسان «وبناء الإنسان العماني وتطوير قدراته الذاتية وخبراته العلمية والعملية باعتباره قطب الرحى الذي تدور حوله كل الأهداف وتحقق من أجله كل المنجزات وتعد في سبيل تنشئته واعداده مختلف الخطط والبرامج والمناهج» يأتي على رأس الأولويات التي حددها باني نهضة عمان المعاصرة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم. وبينما شهدت المرحلة الأولى للتنمية الوطنية جهوداً ضخمة للوصول بالخدمات التعليمية إلى كل المناطق والمواقع والتجمعات السكانية مهما صغرت أو توزعت على رقعة الوطن الواسعة، فقد نص النظام الأساسي للدولة على أن «التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه» وبالفعل تضاعف عدد المدارس بأكثر من ٣٢٠ ضعفاً وازداد عدد الطلاب بأكثر من ٥١٥ ضعفاً. ومع دخول التنمية الوطنية إلى مرحلتها الثانية (١٩٩٦ - ٢٠٢٠) عنيت الحكومة الرشيدة بتطوير التعليم لتحقيق المزيد من التنمية البشرية ولزيادة مدى وعمق الترابط بين العملية التعليمية ومخرجاتها وبين احتياجات التنمية في مختلف الجوانب وعلى كل المستويات، وذلك من أجل «أعداد أجيال مؤهلة علمياً وثقافياً قادرة على التفاعل مع معطيات العالم».

وبرغم التكلفة الضخمة لعملية تطوير التعليم التي بدأ تطبيقها في عدد من مدارس السلطنة اعتباراً من العام الدراسي ٩٩/٩٨ كخطوة على طريق تعميمها وفق خطة زمنية محددة، أمر جلالته القائد المفدى «بعدم فرض أية رسوم على التعليم العام في السلطنة وإن تتحمل الحكومة أية التزامات تنشأ عن تطبيق الاستراتيجيات الخاصة بتطوير قطاع التعليم والرقي به دائماً إلى الأفضل» ومن ثم يظل التعليم مجانياً في كل مراحله. وتتضح أبعاد النهضة التعليمية في السلطنة إذا علمنا أن عدد المدارس

◀ تقوم (المدارس الخاصة) بدور مكمل لدور المدارس الحكومية في تعليم النشء وفتح أبواب الرعاية التربوية له تحت إشراف وتوجيه وزارة التربية والتعليم.





في العام الدراسي ٩٨/٩٧ بلغ ٩٥٨ مدرسة في حين كان العدد ثلاث مدارس فقط في العام الدراسي ٧٠/٦٩، بالإضافة إلى التخطيط لإنشاء ١٢٣ مدرسة خلال عام ١٩٩٨. وبالنسبة لعدد الطلاب فقد بلغ عددهم في المراحل الثلاث ٥١٤٣١٥ طالب وطالبة في قطاع التعليم الحكومي بالإضافة إلى ٢١٨٠٦ طالب وطالبة في قطاع التعليم الخاص.

وفي إطار خطة تطوير التعليم يتم الغاء نظام الفترتين في المراحل التعليمية المختلفة مع التحول إلى تطبيق نظام التعليم الأساسي المطور، وبحلول العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١ سيصل عدد المدارس إلى ١٠٣٩ مدرسة. وبينما وفرت الدولة مختلف أنواع المدارس في مجال التعليم العام والفني والإسلامي وعلى نحو يسمح باستيعاب كل الأطفال في سن التعليم تقريباً، فإن التعليم الخاص يلعب دوراً متزايداً إلى جانب التعليم العام نتيجة الأقبال المتزايد عليه ولما توفره الدولة من تسهيلات ودعم لهذا القطاع الذي يمارس دوره في إطار إشراف وزارة التربية والتعليم. وفي حين بلغ إجمالي عدد المعلمين والمعلمات في العام الدراسي ٩٨/٩٧ في مدارس التعليم العام ٢٣٢٤٥ معلماً ومعلمة منهم ١٣٣٣١ معلماً ومعلمة عمانية أي بنسبة ٥٧٪ حيث تتم عملية تعميم وظائف المعلمين وفق خطة علمية متكاملة، فإن عدد المعلمين في مدارس التعليم الخاص بلغ ١٢٨٣ معلماً ومعلمة منهم ٢١٣ معلماً ومعلمة عمانية أي بنسبة ١٦,٦٪ وهي نسبة لا بأس بها.

وبالنسبة للتعليم الأساسي المطور الذي بدأ تطبيقه في ١٧ مدرسة وكمرحلة أولى في الصفوف الأول والثاني والثالث الابتدائية، فإن وزارة التربية والتعليم قامت بدراسة النظم التربوية الحديثة وتمكنت من استخلاص وتكوين منهج تربوي يتماشى مع فلسفة التربية العمانية التي توفر الاحتياجات الأساسية من التعليم والمهارات الحياتية للطلاب من ناحية وبما يمكنه من التعامل مع التطورات التكنولوجية العديدة ومتطلبات الحياة المعاصرة من ناحية ثانية وذلك كله في إطار الحفاظ على قيم وعادات المجتمع العماني وتراثه الأصيل وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف. ومن ثم تطوير مختلف المناهج لتتواءم مع هذا الهدف.

وتتكون مراحل التعليم الأساسي من ١٠ سنوات مقسمة إلى حلقتين الأولى تشمل الصفوف الدراسية من ١ - ٤ والحلقة الثانية تشمل الصفوف من ٥ - ١٠ ثم تليها مرحلة التعليم الثانوي ومدتها عامان. ويسمح نظام التعليم

◀ تعويد الطفل منذ الصغر على استخدام الوسائل الحديثة ليشب يافعا بالوعي والفهم والإدراك لكافة متطلبات المستقبل.

◀ بناء صروح التعليم في المدينة والقرية في السهل والجبل لإتاحة الفرصة كاملة لكل مواطن من أجل أن ينهل من معين العلم ويتحصن بالوعي والثقافة.



المطور بزيادة زمن الحصة، وإطالة مدة العام الدراسي ومن ثم يتلقى الطالب ٩٦٠٠ ساعة دراسية في الصفوف العشرة لمرحلة التعليم الأساسي في حين يتلقى وفق النظام الحالي ٥٦٩٣ ساعة دراسية فقط. كما يوفر نظام التعليم الأساسي للطالب معرفة بتقنية المعلومات والحاسب الآلي ومعالجة البيانات آلياً، والمهارات البيئية وهي مواد دراسية جديدة، فضلاً عن تطوير مناهج اللغات والمواد الاجتماعية والتربية الإسلامية وكذلك مناهج العلوم والرياضيات وطرائق تدريسها. ويترافق مع ذلك تطوير نظم الامتحانات والمباني والادارات المدرسية لتكون عملية التطوير شاملة ومتكاملة ولتحقق الهدف منها.

جدير بالذكر أنه في الوقت الذي يتم فيه الاهتمام بأعداد المعلم العماني وصقل قدراته، من خلال كليات المعلمين الجامعية - ست كليات - فإنه متاح الفرصة لخريجي الكليات المتوسطة للمعلمين قبل تحويلها إلى كليات جامعية للتأهيل لمستوى الشهادات الجامعية في ظل برنامج يسمح بذلك. وإلى جانب الاهتمام بالتربية الخاصة للطلاب الذين يعانون من بعض مشكلات السمع أو التأخر العقلي، وذلك من خلال مدرسة الأمل للصم والبكم بمسقط ومدرسة التربية الفكرية وابتعاث بعض الطلبة المكفوفين للخارج، تهتم وزارة التربية والتعليم بالنشاط التربوي الثقافي، والاجتماعي، والادبي، والفني والترويحي باعتباره مكملاً للعملية التعليمية لتنمية مواهب الطلاب وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في المسابقات والفعاليات المحلية والخليجية والعربية والدولية.

وفي إطار حرص الدولة على إتاحة الفرصة لمن فاتهم قطار التعليم لان يلحقوا به بشكل أو بآخر، اهتمت الحكومة الرشيدة بمحو الأمية وتعليم الكبار فقد بلغ عدد مراكز محو الأمية ١٤٨ مركزاً بالإضافة إلى ٢٥٢ شعبة يدرس بها ٤١٩٣ دارساً ودارسة وذلك وفقاً لإحصاءات العام الدراسي ٩٨/٩٧ في حين يدرس ٦٧٨٢ دارساً ودارسة في مراكز تعليم الكبار. وبذلك يتواصل الاهتمام بالإنسان العماني سواء في مرحلة الدراسة المنتظمة أو بعدها إذا لم تمكنه ظروفه من ذلك ليكون أكثر قدرة على خدمة نفسه ووطنه.



التعليم العالي

يمثل التعليم العالي - الجامعي وما بعد الجامعي - المرحلة الأعلى في استثمار وتنمية الموارد البشرية العمانية المؤهلة والقادرة على الاضطلاع بدورها الحيوي في مسيرة النهضة المباركة ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة من حولنا. ومما له دلالة بالغة في هذا المجال ان جلالة السلطان المعظم أكد على ان «تحديات المستقبل كثيرة وكبيرة، والفكر المستنير والثقافة الواعية، والمهارات التقنية هي الأدوات الفاعلة التي يمكن بها مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، لهذا فإنه لابد لنظام التعليم من ان يعمل جاهداً في سبيل توفير هذه الأدوات في الوقت المناسب».

وفي إطار هذه الرؤيا جاء انشاء جامعة السلطان قابوس عام ١٩٨٦م على احدث النظم العلمية والاكاديمية كمنازة بارزة على درب مسيرة النهضة العمانية المعاصرة لاعداد «اجيال من الشباب العماني الواعي، المؤمن بدينه وامته، القادر على تسخير قدراته الخلاقة ومواهبه المتعددة ومهاراته العلمية والفكرية لخدمة وطنه والارتقاء بمجتمعه والمحافظة على هويته المتميزة وتراثه الحضاري الضارب في أعماق التاريخ».

ومن أجل اعطاء دفعة قوية لتطوير قطاع التعليم العام في السلطنة اكاديميا وتنظيميا من ناحية والعمل لتحقيق أعلى درجات التنسيق بين هذا القطاع وخطط التنمية الوطنية واحتياجاتها من الكوادر المتخصصة في المجالات المختلفة تم انشاء وزارة التعليم العالي في ١٥/١/٩٤ وهو ما صاحبه توسع كبير في التعليم العالي بما في ذلك اتاحة الفرصة للقطاع الخاص العماني للعمل على انشاء كليات وجامعات اهلية لسد احتياجات محددة لسوق العمل وذلك تحت اشراف وزارة التعليم العالي وبالتنسيق معها وبما يؤدي في النهاية إلى تكامل الجهود واعطاء دفعة لعمليات التعمين كهدف وطني تسعى الحكومة إلى تحقيقه وفق خطط محددة. ومن ثم أكد جلالة السلطان المعظم على جانب بالغ الأهمية يمثل جوهر فلسفة التعليم في السلطنة بمراحله المختلفة وهو ان «تحصيل العلم ليس ترفاً وانما هو

التزام واسهام.. التزام بكل القيم الخيرة النيرة، واسهام جاد لا يعرف الكلل في بناء الامة، ودعم انجازاتها وتحقيق طموحاتها» خاصة بعد ان وفرت الدولة كل سبل التعليم العام والجامعي وما بعد الجامعي كذلك.

جامعة السلطان قابوس:

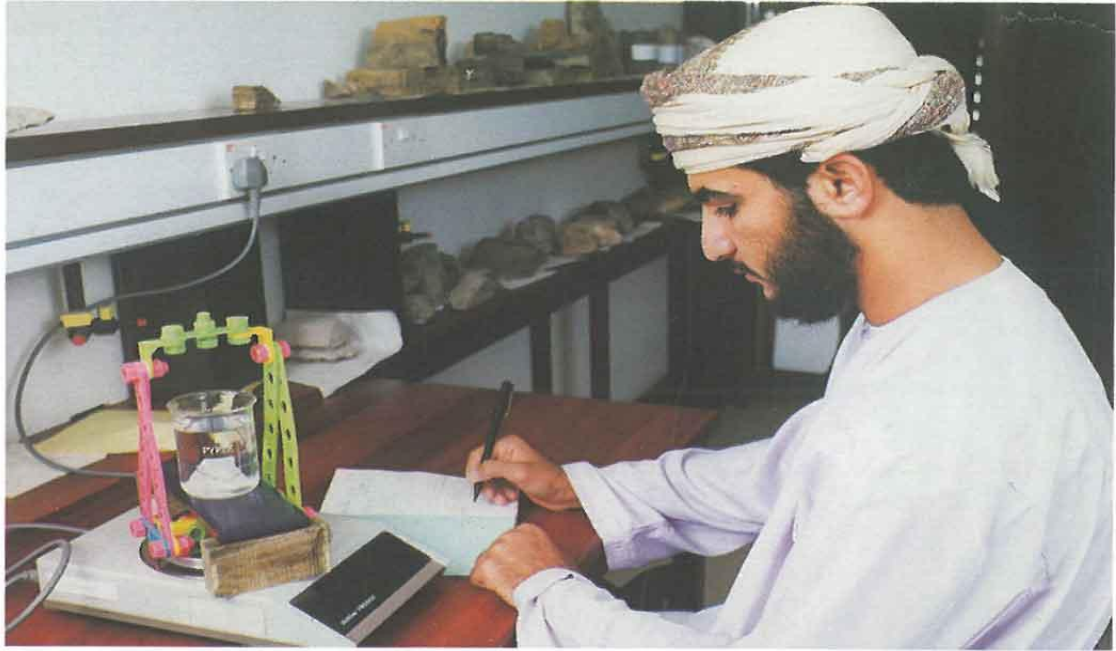
جامعة السلطان قابوس هي أول جامعة وطنية في سلطنة عمان وهي منارة علم وحضارة، وصرح اكاديمي شامخ تدفع سنويا بمواكب خريجها من مختلف التخصصات إلى مجالات التنمية العديدة للاسهام بدورهم البارز في اعلاء صرح النهضة المعاصرة.

وبينما بدأت الدراسة بالجامعة في ٢ سبتمبر ١٩٨٦ بـ ٥١١ طالب وطالبة، في خمس كليات هي التربية والعلوم الإسلامية، الطب، الهندسة، العلوم، الزراعة. فإن عدد الطلاب تضاعف أكثر من عشرة أضعاف ليصل إلى ما يزيد على خمسة آلاف طالب وطالبة، كما بلغ عدد خريجي الجامعة ٤٢٠٢ طالب وطالبة في مختلف التخصصات. ومواكبة للتوسع في التعليم الجامعي زاد عدد كليات الجامعة إلى سبع كليات بعد افتتاح كلية الآداب عام ١٩٨٧ وكلية الاقتصاد والتجارة عام ١٩٩٣، كما تم تعزيز العملية التعليمية في الجامعة بعدد من المراكز المساعدة مثل مركز تقنيات التعليم، ومركز اللغات، ومركز البحوث التربوية، والحاسب الآلي، ومركز المعلومات بكلية التجارة، فضلا عن المكتبة الرئيسية ومكتبة متخصصة في مجال الدراسات الطبية، وأخرى للعلوم الإسلامية. كما انشئ ستوديو للإذاعة والتلفزيون. وتعد مستشفى الجامعة من أحدث مستشفيات السلطنة حيث تقوم بدور المستشفى التعليمي إلى جانب تقديم خدمات صحية على درجة رفيعة من التخصص وتضم ٥٠٠ سرير.

وفي الوقت الذي تقوم فيه عمادة القبول والتسجيل، وعمادة شؤون الطلاب بأقسامها المختلفة بدور حيوي في الحياة الجامعية للطلاب وصقل مواهبهم من خلال برامج متنوعة معدة بعناية، تحرص جامعة السلطان قابوس التي تأخذ بنظام الساعات المعتمدة بالنسبة للدراسة فيها، على توفير بيئة علمية خصبة تتميز بالمرونة واليسر والتفاعل المستمر بين الطلاب وهيئة التدريس، بالإضافة إلى التدريب العملي للطلاب في المجالات التي تتطلب ذلك. ومن ثم اثبت خريجو جامعة السلطان قابوس قدراتهم في مجالات العمل التي انطلقوا إليها في المستشفيات والمجالات

◀ يتمتع الطالب العماني بكافة الوسائل الحديثة اللازمة التي تعينه على استيعاب تحصيله العلمي العالي (كلية العلوم بجامعة السلطان قابوس).

◀ تساهم (جامعة السلطان قابوس) إلى جانب مسؤوليات رسالتها الجليلة في تأهيل الطلبة في المناشط الرياضية والاجتماعية المختلفة (من نشاط مسرح الجامعة).







الهندسية والاعلامية والإدارية والمهنية المختلفة وعلى نحو يحوز الاعجاب.

تجدر الإشارة إلى ان جامعة السلطان قابوس تمكنت من تأهيل كادر وطني يتزايد عدده ودوره ضمن الكادر الأكاديمي للجامعة في كل التخصصات، ومما له دلالة انه تم الاستعانة بعدد من اساتذة الجامعة لشغل مناصب وزارية ومناصب عليا في الجهاز الإداري للدولة. ومعروف ان الجامعة تمنح الآن درجة الماجستير في عدد من التخصصات بكليات الهندسة، والعلوم، والزراعة، والاداب، والتربية والعلوم الإسلامية. كما تحرص على ان تمتد بحوثها الأكاديمية إلى مجالات وجوانب مرتبطة بالتنمية الوطنية بحيث يمكن الاستفادة العملية منها على المستوى العلمي لتحسين الاداء أو المساهمة في حل مشكلات أو التعامل مع قضية تنموية معينة. وبذلك ترتبط الجامعة بالمجتمع في تفاعل كامل والتزام بعبادات وتقاليد واهداف المجتمع العليا.

وفي حين تعد كلية التربية والعلوم الإسلامية من أكبر كليات الجامعة، حيث تضم ١٣ تخصصاً، وتتكامل مع كلية الاداب في تغطية قطاع واسع من

▲ صاحب السمو السيد
ثويني بن شهاب الممثل
الخاص لجلالة السلطان
المعظم يسلم شهادة
التخرج لإحدى الطالبات
الخريجات ثمار شجرة
التعليم الوارفة (جامعة
السلطان قابوس).

► التحصيل العلمي
ليس محدوداً على تناول
المحاضرات النظرية بل
يمتد إلى التطبيقات
العملية على الواقع من
أجل المزيد من
الاستفادة والافادة (طلبة
كلية الزراعة بجامعة
السلطان قابوس).

التخصصات في مجال الدراسات الانسانية والاجتماعية، فإن الكليات التطبيقية والاكاديمية الاخرى كالعلوم، والزراعة، والهندسة، والطب، والاقتصاد والتجارة تسهم بدور حيوي في تخريج متخصصين اكفاء في العديد من المجالات ذات الاهمية الحيوية للتنمية الوطنية.

جدير بالذكر ان التعليم الجامعي يضم عدداً آخر من الكليات التابعة لوزارة التعليم العالي فقد بدأت الدراسة في العام الدراسي ٩٨/٩٧ بكلية الشريعة والقانون التي يدرس بها ١١٤ طالبا وطالبة لتأهيل الكوادر الوطنية في مجال القضاء والشريعة الإسلامية والقانون وذلك تنفيذا لتوجيهات جلالته السلطان قابوس المعظم وبما يستجيب لتطوير القضاء العماني.

كما تم نقل تبعية الكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات إلى وزارة التعليم العالي - ست كليات - وإعادة تنظيمها لتكون كليات جامعية لاعداد كوادر عمانية مدربة ومؤهلة على أعلى المستويات لتعمين وظائف التدريس في المرحلتين الاعدادية والثانوية بعد اكتمال التعمين في المرحلة الابتدائية بالاضافة إلى توفير احتياجات التعليم الاساسي المطور الذي بدأ تطبيقه في بعض مدارس السلطنة اعتبارا من العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨ وتضم الكليات الست ٦٢٦٦ طالبا وطالبة. يضاف إلى ذلك انه تم انشاء ستة مراكز لمصادر التعليم، بمعدل مركز لكل كلية من تلك الكليات للارتفاع بمستوى اعداد المعلمين العمانيين ليتواكب مع احدث المستويات المعروفة علميا وتقنيا.

البعثات :

وبالرغم من الدور الحيوي الذي تقوم به جامعة السلطان قابوس والكليات الجامعية الاخرى، إلا ان ذلك لم يحل دون ابتعاث اعداد من الخريجين للدراسة في الجامعات العربية والاجنبية خاصة في تخصصات أو مجالات دقيقة أو متقدمة لم تتوفر في جامعة السلطان قابوس وتحتاج إليها التنمية الوطنية.

وتشرف وزارة التعليم العالي على ابتعاث الخريجين سواء كانت دراستهم على نفقة الدولة، أو على نفقاتهم الخاصة أو على منح مقدمة من دول أخرى وذلك لضمان أعلى درجات التنسيق بين مجالات الدراسة وبين احتياجات التنمية، كما توفر الحكومة الرشيدة كل السبل الممكنة لمساعدة المبعوثين على اتمام دراساتهم بنجاح.



▲ تتوفر في
المختبرات التعليمية
أحدث الأجهزة والتقنيات
الحديثة.

وخلال العام الدراسي ٩٨/٩٧ بلغ عدد الدارسين في الخارج في مستوى
الدرجة الجامعية الأولى ٣٣٦٨ طالبا وطالبة منهم ٦٠١ طالب يدرسون
على نفقة الدولة، و٩٣٨ طالبا يدرسون على منح مقدمة من دول أخرى،
٢٢٧ طالبا يدرسون على نفقة شركة تنمية نفط عمان، و٨٢٧ طالبا
يدرسون على نفقتهم الخاصة. كما ينتسب ٤٩٦ طالب لجامعة بيروت
العربية.

من جانب آخر بلغ عدد المبعوثين للدراسات العليا في العام الدراسي
الماضي ٥٢٧ طالبا منهم ٢٦ لنيل الزمالة في الطب، و٦ دبلوم عالي و٣٦٢
لنيل درجة الماجستير و١٣٣ لنيل درجة الدكتوراة. ويزيد هذا العدد بنحو
سبعة اضعاف عن ما كان عليه في العام الدراسي ٩٧/٩٦ حيث كان عدد
المبعوثين للدراسات العليا ٧٤ طالبا فقط.

التعليم الخاص

فتحت الدولة المجال امام القطاع الخاص للاسهام في انشاء كليات
ومعاهد جامعية متخصصة لتتكامل مع جهود الدولة في سد احتياجات



▲ دعم وتشجيع
الكلية العلمية
الخاصة ذات التأهيل
العالي لتساهم مع أكبر
الصروح العلمية
(جامعة السلطان
قابوس) في تأهيل
الطالب العماني والأخذ
بيده (حصة عملية في
مجال الدفاع المدني
بكلية هندسة الأطفاء
والسلامة).

التنمية من مختلف التخصصات واستيعاب أعداد أكبر من مخرجات الثانوية العامة، ولتوفير مختلف أنواع وسبل التعليم العالي في البلاد. وقد صدرت بالفعل القرارات الخاصة بذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٨ حيث تشرف وزارة التعليم العالي على البرامج الأكاديمية لهذه الكليات. وتوجد الآن خمس كليات هي كلية مسقط للعلوم الإدارية والتكنولوجيا، الكلية الحديثة للتجارة والعلوم، كلية العلوم الإدارية، كلية كاليديونيان الهندسية، كلية صحار للعلوم التطبيقية. وقد بدأت كلية مزون للإدارة والعلوم التطبيقية وكذلك الكلية الوطنية للعلوم الإدارية نشاطهما في العام الدراسي ٩٩/٩٨. وبالتالي يرتفع عدد الكليات إلى سبع كليات تقدم مجموعة كبيرة من البرامج المتخصصة التي يحتاجها سوق العمل في السلطنة بما في ذلك برامج تدريبية وبحثية هامة. ويدرس في هذه الكليات ١١٨٢ طالبا وطالبة. وبذلك تتضافر جهود الدولة والقطاع الخاص في توفير أكبر قدر من الفرص للدراسة الجامعية والعليا للشباب العماني للاسهام بدوره في بناء صرح التقدم على هذه الارض الطيبة.

الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني

لأن الإنسان العماني هو أغلى ثروات الوطن، فقد احتل دوماً الأولوية الأولى في اهتمامات حكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم، ومن أجل تحقيق التكامل في الخدمات المقدمة إليه وتحقيق قدر أكبر من التنسيق بين قطاع التدريب المهني انتقلت اختصاصات الهيئة العامة للتدريب المهني إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتصبح (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني) وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٤. ومن ثم تسعى الوزارة إلى توفير أكبر قدر من الرعاية للمواطن العماني في إطار الجهد الشامل الذي تقوم به الدولة وما يسود المجتمع العماني من تكافل وترابط عميق.

ففي مجال الرعاية الاجتماعية يوفر الضمان الاجتماعي الاحتياجات الأساسية للحالات التي يشملها، والتي بلغ عددها ٤٤٨٣٠ حالة في نهاية عام ١٩٩٧. وبلغ المنصرف لها ٢١,٩١١,١٧٦ ريال عماني خلال عام ١٩٩٧ م. يضاف إلى ذلك مبلغ ٢٤٣,٣٥٣ ريال عماني كمساعدات اغاثة لعدد ١٣١٢ حالة لمواجهة الكوارث الطبيعية أو غير الطبيعية، كما صرف مبلغ ٧٣٤٧٩ ريال عماني كمساعدات طارئة لعدد ٣٠٧١ حالة خلال العام الماضي فضلاً عن تقديم مساعدات توصيل التيار الكهربائي أو المياه أو سداد رسوم الاراضي لبعض اسر الضمان الاجتماعي.

وفي مجال الرعاية الخاصة التي تقدم للأطفال المعوقين والذين يتم تأهيلهم في عدد من المجالات والمهن التي تساعد على الاندماج في المجتمع فقد بلغ عدد الملتحقين بمركز رعاية وتأهيل المعوقين في محافظة مسقط ٥١ ملتحقاً كما يوجد ١١ مركزاً اقيمت بالجهود التطوعية في بعض ولايات السلطنة وتضم ٤٥٣ طفلاً و١٦١ متطوعة.

ولمساعدة الأسر المحتاجة في الاعتماد على نفسها صممت مشروعات موارد الرزق التي يتم من خلالها تقديم دعم مادي لتلك الأسر لمساعدتها في اقامة مشروعات حرفية أو خدمية صغيرة لتتحول إلى أسر منتجة. وقد بلغ عدد هذه

المشروعات ٦١ مشروع بدعم مالي بلغ ١٠٨٠٤٠ ريال عماني. ويترافق مع ذلك جهود عديدة في مجال التوعية الاجتماعية وانشاء الجمعيات الخيرية والاندية الاجتماعية، ودراسة الظواهر الاجتماعية في المجتمع دراسة علمية.

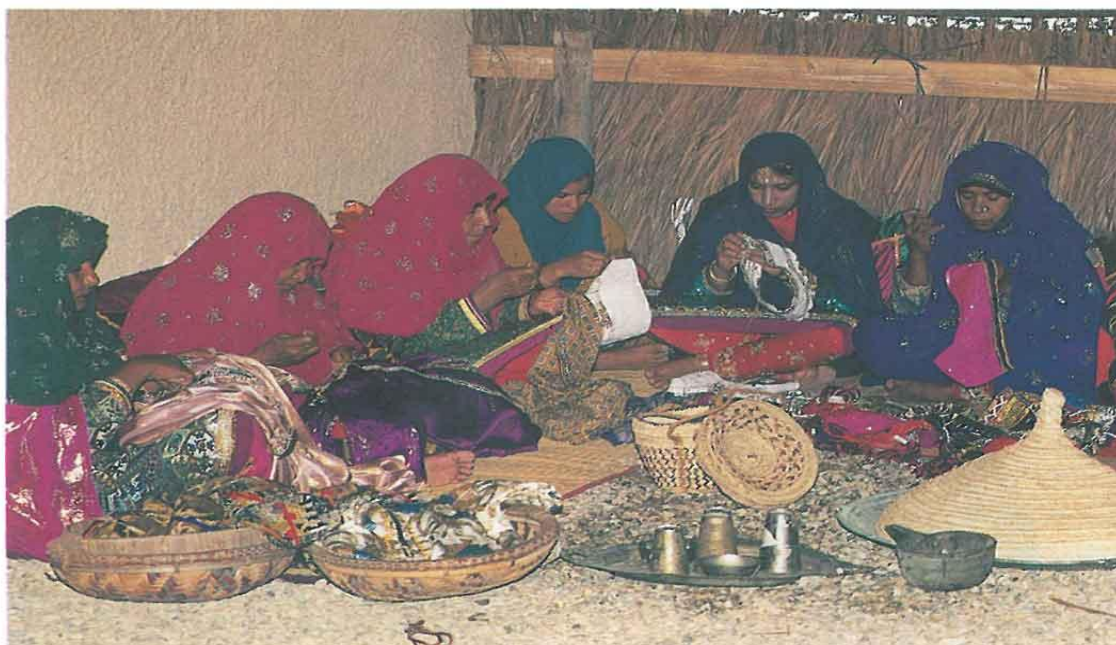
جدير بالذكر ان المرأة والطفل تحظيان بنصيب وافر من الاهتمام حيث تضطلع المرأة العمانية بدور حيوي في عملية التنمية الوطنية وذلك عبر مساهمتها ليس فقط في العمل في القطاعين الحكومي والأهلي ولكن أيضا عبر عضويتها في كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى. وفي حين يوجد ١٥ مركزا للتأهيل النسوي، هناك ٢١ من جمعيات المرأة العمانية في مختلف ولايات ومناطق السلطنة. والتي تتضافر جهودها في مجال رعاية المرأة والطفل في مختلف المجالات بالتنسيق مع ٢٨ حضانة و٢٢ ركنًا للطفل في مراكز التأهيل النسوي وجمعيات المرأة العمانية.

وفي مجال التنمية الاجتماعية، يقدم البرنامج الوطني لتنمية المجتمعات المحلية، باعتباره تجربة عمانية رائدة، إسهاما ملموسا من خلال الوصول إلى التجمعات السكانية الصغيرة والمتفرقة وتقديم خدمات متكاملة لها وقد غطى هذا البرنامج خلال عام ٩٧ ما يصل إلى ١٠٥٠ قرية وتجمع حيث تم اقامة ٦ مشروعات تنموية بمشاركة اهلية، وافتتاح ٤٦ فصلا لمحو الامية وتعليم الكبار بالاضافة إلى ٧٠ مركزا لتنمية المرأة الريفية وغيرها من المناشط الاعلامية والزراعية والصحية والحرفية وغيرها.

اما بالنسبة لقطاع العمل تسعى الحكومة الرشيدة إلى اعطاء دفعة قوية لعمليات التعمين في مختلف القطاعات واثاحة الفرصة لتشغيل المزيد من المواطنين خاصة في القطاع الخاص بعد ان وفرت مختلف التسهيلات في هذا المجال. وتجاوبا مع النشاط الاقتصادي المتزايد ارتفع عدد العمالة المصرح بها عام ٩٧ بنسبة ١٥,٢٪ عن ما كانت عليه في عام ١٩٩٦ حيث بلغت ٩٥٩٠٨ عاملا. كما بلغ عدد طالبي العمل من الموظفين ٢٤٧٢٦ في العام الماضي وسجل عدد العمالة الوطنية في القطاع الخاص ارتفاعا ملحوظا ومستمرًا بلغ ٣٥١٧٩ عاملا في نهاية فبراير ١٩٩٨ بزيادة نسبتها ١٨,١٪ عن ما كانت عليه في نهاية ١٩٩٧ حيث بلغت ٣٤٠٠٤ عمال. في حين منحت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني العمالة غير المشروعة مدة ثلاثة شهور تنتهي في ٣٠ مارس ٩٨ لتصحيح اوضاعها أو مغادرة البلاد ثم مددت المهلة حتى نهاية ابريل من العام الحالي، فإنه تم ترحيل نحو ١٢ ألف عامل اجنبي خلال الشهور الثلاثة الاولى من هذا العام.

◀ تشمل خدمات
الضمان الاجتماعي
جميع مناطق السلطنة.

◀ دعم وتشجيع المرأة
العمانية في المدينة
والقرية لممارسة المهن
التقليدية والمحافظة
على مصادرها ذات
المردود الاقتصادي في
الحياة الاجتماعية.







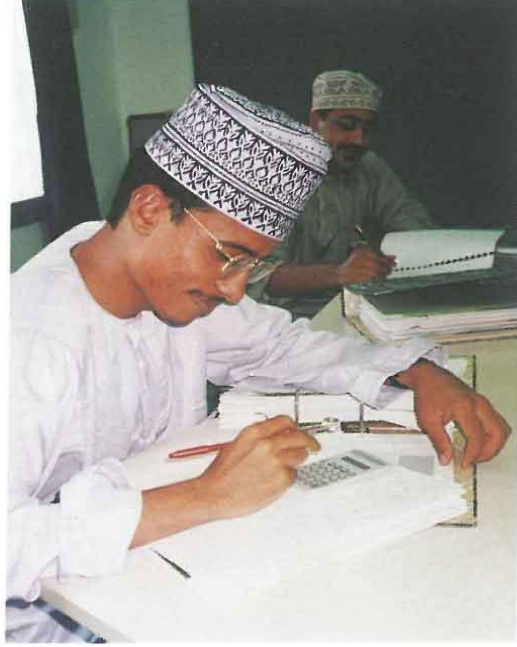
واعتباراً من أول مايو ٩٨ تم تسيير فرق تفتيش العمل لمراقبة تطبيق احكام قانون العمل العماني وضبط العمالة المسرحة والهاربة بالاضافة إلى مراقبة برامج وانشطة السلامة والصحة المهنية بشركات ومنشآت القطاع الخاص حماية للثروة البشرية وتوفير ظروف العمل الملائمة لها. وفيما يتصل بالتدريب المهني وتنمية الموارد البشرية وتطوير برامجها فقد أكد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم على «ضرورة مواصلة العمل في هذا الجانب للوصول بالقدرات الذاتية للمواطنين نحو الأفضل وبما يحقق مصالحتهم ومصلحة الوطن».

وفي هذا الاطار وفرت الحكومة كافة السبل والامكانيات اللازمة من خلال تطوير وتحديث البرامج والنظم والاساليب التعليمية والتدريبية بالكلديات الفنية الصناعية ومراكز التدريب المهني والمعاهد والمؤسسات التدريبية الخاصة لتوفير مستوى تدريبي عال. كما كان تطبيق نظامي المؤهلات المهنية الوطنية العامة بالكلديات الفنية الصناعية، والمؤهلات المهنية الوطنية بالمعاهد والمؤسسات التدريبية الخاصة بمثابة خطوة ادت إلى استحداث نظام المؤهلات المهنية العمانية بمراكز التدريب المهني وفقا

▲ تسخير الجهود
والامكانيات لدعم
مسيرة تأهيل الشباب
العماني من خلال
التدريب المهني ليصبح
عضوا فاعلا في مجتمعه
مؤهلا لاقتحام كافة
مواقع العمل.

► (عرض للأزياء
العمانية) المطوره ضمن
جهود (جمعيات المرأة
العمانية) في المحافظة
على التقاليد والسمات
الاجتماعية القيمة.

► إتاحة الفرصة
للشباب العماني ليكمل
تعليمه وتأهيله في
معاهد التدريب والكلية
الفنية ليمارس مختلف
المهن في حياته
العملية.



لمعايير العمل العمانية.
تجدر الإشارة إلى انه تم
العام الماضي تخريج
الدفعة الأولى من طلبة
الكلية الفنية الصناعية
بمسقط الذين اتموا
متطلبات نظام المؤهلات
المهنية الوطنية العامة
الذي بدأ تطبيقه في العام
الدراسي ٩٥/٩٤ وبلغ
عددهم ٩٩ طالبا موزعين
على خمسة تخصصات
مختلفة وذلك بالاضافة
إلى ٤٧ خريجا وخريجة
حصلوا على الدبلوم الفني
وفقا للنظام القديم.

وبالنسبة لمراكز التدريب المهني فإنها تشهد اقبالا كبيرا خاصة بعد
تطويرها لاعداد عمالة ماهرة ونصف ماهرة. وخلال العام الدراسي ٩٨/٩٧
بلغ عدد المتدربين بمراكز التدريب المهني ١٥٣١ متدربا موزعين على عدد
من الدورات وخلال العام الماضي تم تخريج ٩٦٤ خريجا من مراكز التدريب
المهني في السيب وصور وصحم وعبري.

وبالنسبة لاعداد نظام المؤهلات المهنية العمانية وتطبيقه كسبيل
لتطوير التدريب المهني وفقا للمعايير المهنية في سوق العمل العماني، فإنه
تم اتخاذ مختلف الاجراءات واستكمال الاستعدادات لتطبيق المرحلة الأولى
منها اعتبارا من العام الدراسي ١٩٩٩/٩٨، اما المرحلة الثانية فإنها
ستكون جاهزة للتطبيق اعتبارا من عام ٢٠٠٠ وستشمل المجالات المهنية
الرئيسية. وستكون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني هي
الجهة المانحة والمعتمدة للمؤهلات المهنية العمانية.

جدير بالذكر ان الاعتمادات المخصصة لمنح التعليم الفني والتدريب
المهني للعام التدريبي ٩٨/٩٧ بلغت ١٠,٣٧٤,٠٠٠ ريال عماني وهو ما
يعكس الاهتمام الذي توليه الدولة لهذا المجال الهام.

رعاية الشباب

يعتبر قطاع الشباب من ضمن أكثر القطاعات التي حظيت وتحظى بعناية خاصة ومستمرة من جانب حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم على امتداد مسيرة النهضة العمانية الحديثة، فالشباب العماني هم قوة الحاضر وأمل المستقبل، كما أن المجتمع العماني مجتمع فتي يشكل الشباب غالبية عدد السكان وهو ما يجعل من هذا القطاع النابض بالحياة محورا للكثير من الخطط والبرامج التنموية ليس فقط الرياضية والثقافية ولكن الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وذلك من أجل «إبراز دورهم الحيوي في بناء الوطن وخدمة المجتمع من ناحية، وتشجيعهم على أداء دورهم بروح من الجدية والتفاني في العطاء، ومن ناحية أخرى توفير مزيد من العناية والاهتمام والدعم للأنشطة الشبابية في شتى مجالاتها من رياضية وثقافية وعلمية وغيرها وبما يرفع اسم عمان عاليا في المحافل الدولية».

وتأكيدا للعناية بالشباب خصص جلالة السلطان المعظم عام ١٩٩٣ عاما للشباب، ومن قبله عام ١٩٨٣ عاما للشبيبة، كما انشئت الهيئة العامة لأنشطة الشباب الرياضية والثقافية في عام ١٩٩١ كهيئة ذات استقلال مالي وإداري لتقوم بالدور الأساسي في مجال العناية بالشباب وبالتعاون كذلك مع هيئات المجتمع الأخرى للغرض نفسه. وقد استجاب الشباب العماني لدعوة باني نهضة عمان الحديثة له واثبت أنه على مستوى المسؤولية في كل ما يناط به من مهام في مختلف المجالات.

الأنشطة الرياضية

شهدت قطاعات الشباب والرياضة تطورا ونموا ملموسا كما ونوعا ليس فقط في مجال البنية الأساسية الخاصة بهذه القطاعات في مختلف محافظات ومناطق السلطنة ولكن كذلك في نشر الوعي الرياضي والعناية بالشباب في كل المراحل وعلى نحو تحقيق التكامل بين الأنشطة الرياضية والثقافية من ناحية وتأكيد الارتباط بالقيم والتقاليد العمانية من ناحية ثانية.

فالآن توجد مجموعات شبابية رياضية حديثة ومصممة لاستيعاب الأنشطة المختلفة في كل محافظات ومناطق السلطنة وإلى جانب مجمع السلطان قابوس الرياضي ببوشر والذي حصل في عام ١٩٩٥ على جائزة اليونسكو العالمية لخدماته المميزة في مجال الرياضة والتربية البدنية، توجد خمسة مجموعات شبابية في محافظة ظفار ومحافظة مسندم والمنطقة الشرقية، ومنطقة الباطنة، والمنطقة الداخلية، ويجري العمل الآن في انشاء المجمع الشبابي بعبري بمنطقة الظاهرة حيث تم التوقيع على اتفاقية تنفيذه في ٢٩/٤/٩٨ ويتكلف سبعة ملايين ريال عماني.

وإلى جانب الاتحادات الرياضية المختلفة - ١٢ اتحادا - التي تم اشهارها وكذلك اللجنة الاولمبية العمانية تم ادخال رياضة رفع الاثقال والشيش كما يوجد بالسلطنة اكثر من ٥٠ ناديا رياضيا يمارس فيها الشباب انشطتهم الرياضية والثقافية المختلفة وعلى مدار العام.

وفي اطار المنافسات الرياضية المحلية والاقليمية والدولية حققت الاندية العمانية نتائج مشرفة من ابرزها فوز نادي فنحاء للناشئين تحت ١٦ سنة ببطولة كأس مجلس التعاون للناشئين بقطر اكتوبر ٩٧ وحصول نادي صور على المركز الثالث في البطولة الخامسة عشر للاندية ابطل الدوري لكرة القدم لدول مجلس التعاون التي اقيمت في مسقط في فبراير ٩٨. كما حصل فريق السلطنة لألعاب القوى على المركز الأول في سباق ٤ × ١٠٠ متر تتابع والميدالية الذهبية في دورة الألعاب العربية بلبنان في يوليو ٩٧. وإلى جانب حصول عدد كبير من لاعبي السلطنة في ألعاب القوى على ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية منهم على سبيل المثال اللاعب محمد بن عبدالله الهوتي الذي حصل على ذهبية ٢٠٠ متر وسجل رقما جديدا للبطولات العربية ورقما قياسيا عمانيا حيث حصل على لقب اسرع لاعب عربي لعام ٩٧، فإنه حصل كذلك على ذهبية ٢٠٠ متر في بطولة الخليج للعموم لألعاب القوى التي اقيمت بالسلطنة في ابريل ٩٨. كما حصل المنتخب الوطني للناشئين لكرة اليد على المركز الثاني في بطولة مجلس التعاون لكرة اليد التي اقيمت بقطر في اغسطس ٩٧، وحصل المنتخب الوطني لكرة اليد على المركز الأول والميدالية الذهبية في بطولة الفجر الدولية التي اقيمت في ايران في مارس ٩٨. يضاف إلى ذلك ان المنتخب الوطني للتنس تحت ١٨ سنة احرز المركز الثاني في بطولة مجلس التعاون التي اقيمت بقطر في مارس ٩٧ واحرز منتخب الناشئين للتنس الارضي



المركز الثاني في بطولة الخليج الممجة بالبحرين في مارس ٩٨. كما حصل المنتخب الوطني للسباحة على الميدالية الذهبية في مسابقة ١٠٠ متر فراشة والميدالية الفضية في مسابقة ٥٠ متر حرة في البطولة التاسعة لدول مجلس التعاون التي اقيمت في مسقط عام ٩٧. وتجدر الاشارة إلى ان الاتحادات العمانية شاركت في العديد من المسابقات والمنافسات الخليجية والعربية والدولية. بما في ذلك المشاركة الرمزية في دورة الالعاب الرياضية النسوية التي اقيمت في ايران في ديسمبر ٩٧. ويعكس ذلك كله التطور الكبير والنتائج المثمرة للجهود المبذولة في المجالات الشبابية والرياضية على امتداد السنوات الماضية.

▲ يحظى (الشباب الرياضي) في كل اللعاب الرياضية وخاصة اللعبة الشعبية الأولى (كرة القدم) اهتماما ودعما لا حدود لهما مما ساهم في تحقيق عدد من الانجازات والنتائج الرياضية المشرفة.

الانشطة الثقافية والاجتماعية

وجنبا إلى جنب مع الانشطة الرياضية تعنى حكومة حضرة صاحب الجلالة بالانشطة الشبابية الاخرى خاصة في المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية لتعزيز النشاط الابداعي والابتكاري للشباب العماني في هذه المجالات وتلبية احتياجاته إليها. فهناك «النادي العلمي» و«مرسم



الشباب» و«الجمعية العمانية للفنون التشكيلية» و«مسرح الشباب» وكذلك قسم الأنشطة النسوية بالهيئة العامة لانشطة الشباب الرياضية والثقافية إلى جانب المؤسسات الثقافية والفنية الأخرى في السلطنة.

وإلى جانب برامج الهيئة العامة لانشطة الشباب الرياضية والثقافية في مجال الندوات والمحاضرات الثقافية والمسابقات الفنية سواء خلال شهر رمضان لعام ١٤١٨ هـ (١٩٩٨) أو على مدار العام فقد فاز شباب السلطنة بالمراكز الأولى والثاني والثالث في مجال الفنون التشكيلية في المعرض الدولي لشباب دول مجلس التعاون الحادي عشر للفنون التشكيلية والتصوير الضوئي الذي اقيم بالكويت في مارس ٩٧، كما استضافت السلطنة المهرجان السادس للفنون والألعاب الشعبية للشباب في دول مجلس التعاون في مارس ٩٨، واستقبلت السلطنة في مارس كذلك سفينة شباب العالم التي شارك فيها عشرة من شباب السلطنة.

وإلى جانب العديد من المشاركات الإقليمية والدولية الثقافية والفنية، شارك النادي العلمي في الملتقى السادس الذي عقد في بريتوريا بجنوب افريقيا في يوليو ٩٧ وكذلك في الملتقى الثامن للصغار للنادية العلمية بدول مجلس التعاون الذي اقيم بدولة الامارات العربية المتحدة في سبتمبر ٩٧. بالإضافة إلى مشاركة السلطنة في معرض المبتكرات العلمية الذي اقيم بالمملكة العربية السعودية في نوفمبر ٩٧، وكذلك المهرجان الثقافي الخارجي للشباب لدول مجلس التعاون بفرنسا في سبتمبر ٩٧.

وبالنسبة لمعسكرات العمل فقد شارك وفد يمثل السلطنة في معسكر العمل العربي بفلسطين في يوليو ٩٧ وكذلك في معسكر العمل الدولي الذي اقيم بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية في اغسطس ٩٧. كما تم تنظيم معسكر العمل الوطني لشباب اندية السلطنة بالجبل الأخضر بالمنطقة الداخلية في الفترة من ٧/٢٧ إلى ٩٨/٨/٥ وكان قد تم اقامة معسكر العمل الوطني التاسع في ولاية ابراء بالمنطقة الشرقية وغرس حب العمل اليدوي والتطوعي فيهم، وبينما اقيم معسكر خدمة الموارد المائية في السلطنة عام ٩٧ بالمنطقة الشرقية فإنه اقيم هذا العام ٩٨ في منطقة الباطنة وبمشاركة نحو ١٠٠٠ من الشباب العماني للاسهام في صيانة الافلاج والسدود وهذا هو المعسكر الثالث منذ ان بدأ المعسكر الأول في المنطقة الداخلية عام ١٩٩٦.

► اليخت السلطاني
(فلك السلامة) يصل إلى
ميناء السلطان قابوس
وعلى متنه مجموعة من
شباب العالم في رحلة
جماعية لخدمة الشباب
ومد يد المحبة والسلام
لهم من (أرض عمان
الخير).

► رعاية الشباب
ودعمهم من أجل تنمية
وتطوير قدراتهم
ومواهبهم المسرحية
ذات الرسالة الاجتماعية
الهامة.



الكشافة والمرشدات

بالرغم من ان الحركة الكشفية في السلطنة بدأت منذ عام ١٩٣٢ إلا انها لم تنطلق في قيامها بدورها على المستوى الوطني الا منذ انشاء الهيئة القومية للكشافة والمرشدات عام ١٩٧٥ والتي تسعى إلى اعداد النشء العماني والتدرج معه في مختلف مراحل نموه وعلى نحو متكامل ليكون مواطنا صالحا قادرا على خدمة نفسه ووطنه.

وقد تطورت الحركة الكشفية العمانية بشكل كبير، كما اتسع نشاطها سواء على المستوى المحلي أو عبر العلاقات العديدة مع المنظمات الكشفية والارشادية الخليجية والعربية والدولية. وكان تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم بقبول تنصيب جلالته كشافا أعظم للبلاد في عام ١٩٨٣م (عام الشبيبة) أثره القوي في دفع مسيرة العمل الكشفى والارشادى العماني. وتجدر الاشارة إلى انه تم خلال هذا العام ٩٨ الاحتفال باليوبيل الفضى لمرشدات عمان بمناسبة مرور ٢٥ عاما على انشاء حركة المرشدات العمانية. ومما له دلالة انه تم تكريم الهيئة القومية للكشافة والمرشدات على المستوى العربى خلال الاحتفال بمرور ٨٥ عاما على انطلاق الحركة الكشفية العربية حيث تم منح صاحب السمو السيد ثويني بن شهاب الممثل الخاص لجلالة السلطان رئيس الهيئة القومية للكشافة والمرشدات ومعالى يحيى بن محفوظ المنذري وزير التعليم العالي قلادة المنظمة الكشفية العربية والشهادات التقديرية الخاصة بهذه المناسبة تقديرا لدور الهيئة القومية للكشافة والمرشدات محليا وعربيا.

وفي اطار الدعم والرعاية التي تحظى بها الكشفية العمانية، تعمل الهيئة القومية للكشافة والمرشدات على تطبيق استراتيجيتها للمرحلة الرابعة (١٩٩٩ - ٢٠٠٠) بما يخدم مجالات البيئة والشباب والقادة والاعلام الكشفى وغيرها، مع تطوير نظمها ووسائلها وادخال التقنية الحديثة لخدمة اغراضها وتوثيق علاقاتها الخليجية والعربية والدولية إلى جانب أنشطة فرق الكشفى والمرشدات في المدارس وعشائر الجواله في كليات جامعة السلطان قابوس والكليات والمعاهد الاخرى والتي يزداد اعداد المشاركين في انشطتها بشكل دائم ومستمر تساهم الهيئة القومية للكشافة والمرشدات في العديد من الفعاليات الكشفية والارشادية ومنها المعسكرات والخدمة العامة، والمخيمات الصيفية، والمعارض ومخيمات اللاسلكي، والندوات واللقاءات.

► بناء روح الجراءة
والجسارة والاقدام في
نفوس أفراد الكشافة
العمانية من خلال
الجهود التي تبذلها
الهيئة القومية للكشافة
والمرشدات.

► للمرشدة العمانية
دور بارز في نشاط
الحركة الكشفية مؤدية
واجبها الكشفى جنباً
إلى جنب مع أخيها
الكشاف العماني.



التراث القومي والثقافة

ان من ابرز السمات الحضارية المميزة لمسيرة النهضة العمانية المعاصرة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم الاهتمام الاصيل والمتواصل بالتراث والحفاظ على التقاليد العمانية ليس فقط كغاية وهدف يتم في نطاقه الحفاظ على الهوية الوطنية العمانية، ولكن ايضا كوسيلة وكقاعدة من القواعد التي يستند إليها بناء الدولة العصرية وتنطلق بها إلى آفاق التقدم في كل المجالات. ومن ثم فإن انشاء وزارة خاصة للتراث القومي والثقافة وتخصيص عام ١٩٩٤ عاما وطنيا للتراث هو امر بالغ الدلالة على أهمية الكنز الثمين من حضارة بلد عريق خاصة وان النظام الاساسي للدولة قد نص على ان «ترعى الدولة التراث الوطني وتحافظ عليه وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية وتساعد على نشرها».

وقد أكد جلالته السلطان المعظم على ان «المجتمع العماني يعيش اليوم متغيرات عصره الا انه لم يفرط في هويته وتراثه، بل استطاع ان يجمع بين الطيب من تقاليده والطيب من واقع حاضره والحمدلله.. فنسيج البناء العصري في عمان تترابط فيه التقاليد مع التحديث بمتانة ووفاق».

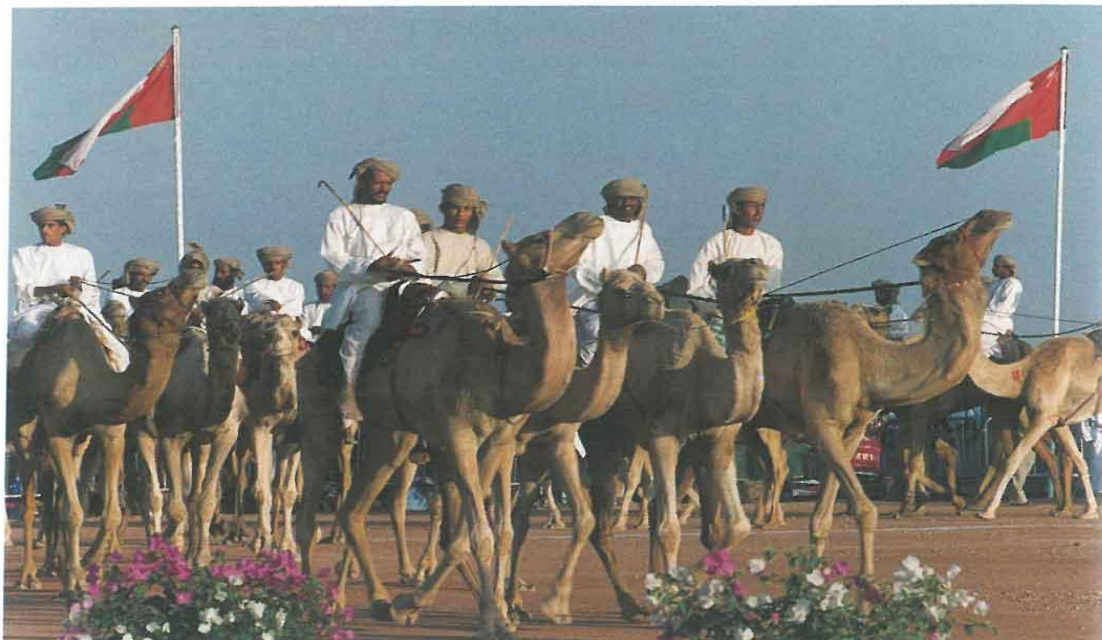
وفي اطار هذه الرؤيا الواضحة والعميقة تقوم وزارة التراث القومي والثقافة بدور حيوي في احياء الموروث الحضاري العماني، فكريا وثقافيا ومعماريا مع العناية الخاصة باعداد كوادر وطنية متخصصة قادرة على مواصلة العمل في هذه المجالات.

الثقافة :

تنوعت وتعددت الانشطة الثقافية التي ترعاها أو تقوم بها وزارة التراث القومي والثقافة تشجيعا لابداع المواطن العماني ذي الموروث الثقافي الكبير والمؤثر ولتحقيق التواصل والتفاعل مع البيئة الثقافية الاقليمية والدولية ومن ثم جرت العديد من الفعاليات داخل وخارج السلطنة.

◀ وتبقى (الناقة) رمزا
وعنوانا لصالاة الحياة
العمانية التي مارسها
الأجداد وحافظ عليها
الأبناء مدعومة بكل
الرعاية والاهتمام من
قبل الدولة.

◀ رعاية خاصة
وتشجيع متواصل
لصناعة السفن التقليدية
ذات العبق المميز
للتاريخ البحري العماني
المجيد.



ففي حين رصد المنتدى الادبي، وهو أحد الروافد الثقافية الحيوية في السلطنة، جائزة الابداع الادبي في بداية عام ١٩٩٧م التي تمنح لافضل اصدار عماني مطبوع أو مخطوط معد للطبع، فإنه تم خلال هذا العام ٩٨ اصدار ثلاثة كتب حول الحواضر والمدن العمانية وهي «صور ودورها الملاحى» و«صحار عبر التاريخ» و«ظفار بين الماضي والحاضر» كما اقيمت في اكتوبر ٩٨ ندوة حول نزوى ومكانتها العلمية والتاريخية.

والى جانب الاستمرار في اصدار العديد من امهات التراث العماني، تم تنظيم (معرض مسقط الدولي الرابع للكتاب) بالاضافة إلى المشاركة في معرض القاهرة الدولي للكتاب ومعرض الكتاب العربي الخليجي ومعرض الكويت العربي، كما تم تنظيم المعرض التراثي على هامش المؤتمر العالمي الرابع والاربعين لاعداد المعلمين عام ٩٧، وكذلك تنظيم معرض الوثائق العمانية الايرانية في مسقط في مارس ٩٧ والمعرض الثقافي العماني في طهران ابريل ٩٧. يضاف إلى ذلك اقامة اسبوع ثقافي عماني في اماره الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة بعنوان «ايام الثقافة العمانية بالشارقة» ويوم ثقافي لبناني عماني في بيروت، والمشاركة في الاسبوع الثقافي لدول مجلس التعاون الذي اقيم في الصين عام ٩٧.

جدير بالذكر إنه تمت المشاركة في عدد كبير من المعارض الفنية للصور والفنون التشكيلية سواء التي اقيمت داخل البلاد أو في عدد من الدول الصديقة، منها المشاركة في ترينالي الهند للفنون التشكيلية، ومعرض الفنون البنجلاديشية وكذلك استضافة حلقة العمل المشتركة بين الفنانين التشكيليين العمانيين والنمساويين في مارس ٩٨ بمقر الجمعية العمانية للفنون التشكيلية، بالاضافة إلى العديد من الندوات والامسيات الشعرية والثقافية الاخرى.

المخطوطات:

واستمرارا للعناية الفائقة بالمخطوطات العمانية سواء في مجال حفظها وفهرستها والعمل على تحقيق عدد متزايد منها، يتم التعاون مع جامعة السلطان قابوس في مجال الفهرسة والتوثيق والتحقيق لهذه المخطوطات التي تمثل كنوزا للفكر والثقافة العمانية وتجسد الاسهام العماني في الفكر الانساني منذ عهود طويلة.

والى جانب الجهود المبذولة في مجال تصوير المخطوطات



بالميكروفيلم ضمن مشروع متكامل يتضمن تدريب عدد من العاملين عليه. يجرى ترميم المخطوطات التي تحتاج إلى عمليات ترميم للحفاظ عليها. وخلال عام ٩٧ تم ترميم وصيانة ٤٢ مخطوطة و ١١٩ وثيقة كما تم تدريب عدد من العاملين على ذلك. ومعروف انه تم جمع اكثر من ٤٣٩٤ مخطوطة ذات صلة بالتاريخ العماني سواء من مصادر داخل

◀ (عظم من بقايا ديناصور) تم اكتشافه في مارس ٩٨ بأحد مواقع الحفريات بالسلطنة ضمن الجهود المبذولة للتنقيب عن الكنوز التراثية القديمة.

السلطنة أو من مصادر خارجية امتدت إلى البرتغال وهولندا والهند وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وتنزانيا وغيرها.

القلاع والحصون :

تمثل القلاع والحصون العمانية (أكثر من خمسمائة قلعة وحصن ومبنى اثري) المنتشرة في مختلف مناطق وولايات السلطنة براءة فن وهندسة البناء العمانية وتفاعلها التام مع احتياجات الانسان العماني الاجتماعية والدفاعية وخبرته بالفنون المعمارية منذ مراحل تاريخية مبكرة.

وفي حين تم ادراج عدد من الحصون والقلاع العمانية ضمن قائمة التراث العماني لاهميتها وقيمتها الاثرية والتاريخية ومنها على سبيل المثال قلعة بهلاء التي تتواصل اعمال الترميم الخاصة بها باشراف لجنة متخصصة، تعنى الحكومة بترميم وصيانة مختلف القلاع والحصون العمانية ضمن خطة متكاملة وعلى نحو يعيد هذه الكنوز الحضارية إلى حالتها التي كانت عليها وباستخدام نفس الادوات والمواد التي بنيت بها

منذ مئات السنين وتدريب كوادر وطنية متخصصة للقيام بذلك بمساعدة خبرات من الدول الشقيقة والصديقة.

وخلال العام الماضي ١٩٩٧ تم افتتاح حصن الحزم بولاية الرستاق وكذلك الانتهاء من صيانة العديد من القلاع والحصون منها سور المنايشة في ولاية السويق، وحصن شناص وحصن نخل وحصن الروضة في ولاية المضبيبي وبيت اليمحمدي في ولاية ابراء، كما تستمر اعمال الصيانة في بيت الرديدة بولاية نزوى وحصن الرستاق بولاية الرستاق.

تجدر الاشارة إلى ان اعداداً كبيرة من الزوار يقومون بزيارة القلاع والحصون والمواقع الاثرية العمانية وبلغ عدد الزوار لهذه المواقع ١٧٣٥٢٨ زائراً في عام ٩٧ ومن ثم تم تدريب مجموعة من المرشدين السياحيين للعمل في القلاع والحصون للقيام بتعريف السائحين، وباللغات المختلفة، بتاريخ هذه المواقع الاثرية الهامة وما مرت به من احداث.

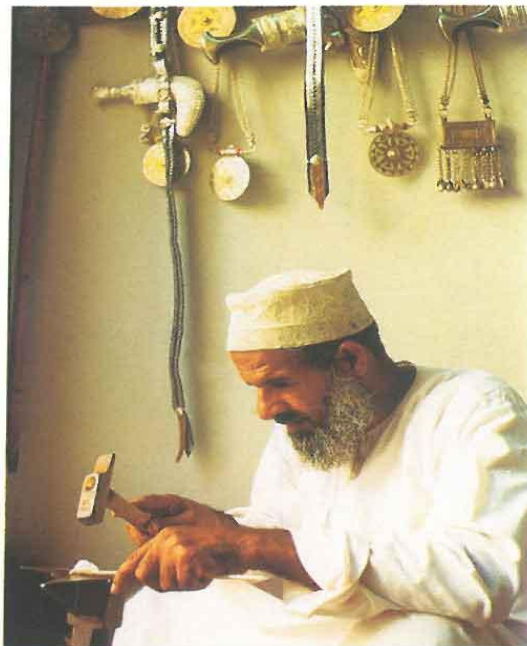
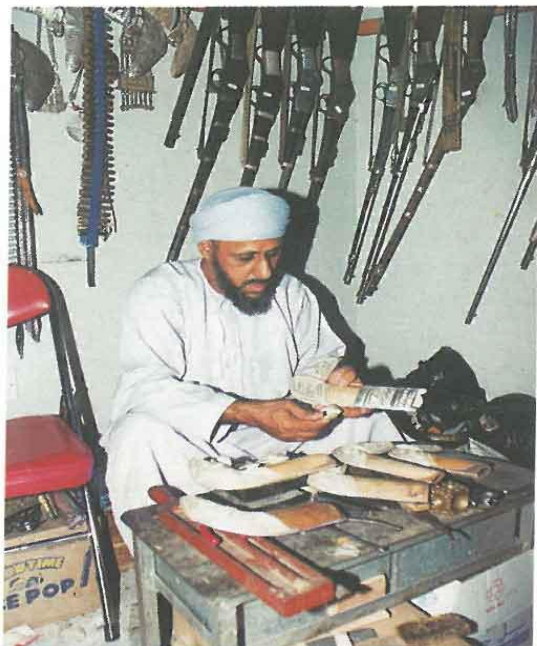
من جانب آخر تم خلال عام ٩٧ اكتشاف ٦٨ موقعا اثريا في شمال جبال القرى يعود تاريخها إلى فترة العصر القديم، بالاضافة إلى القيام بتنقيبات اثرية في موقعي الراكي وعملا بمنطقة الظاهرة وتم تنظيم معرض للمكتشفات الاثرية في فبراير ٩٨ بالنادي الثقافي بالقرم. كما جرى الاعداد لوضع خارطة تتضمن المواقع الاثرية في السلطنة.

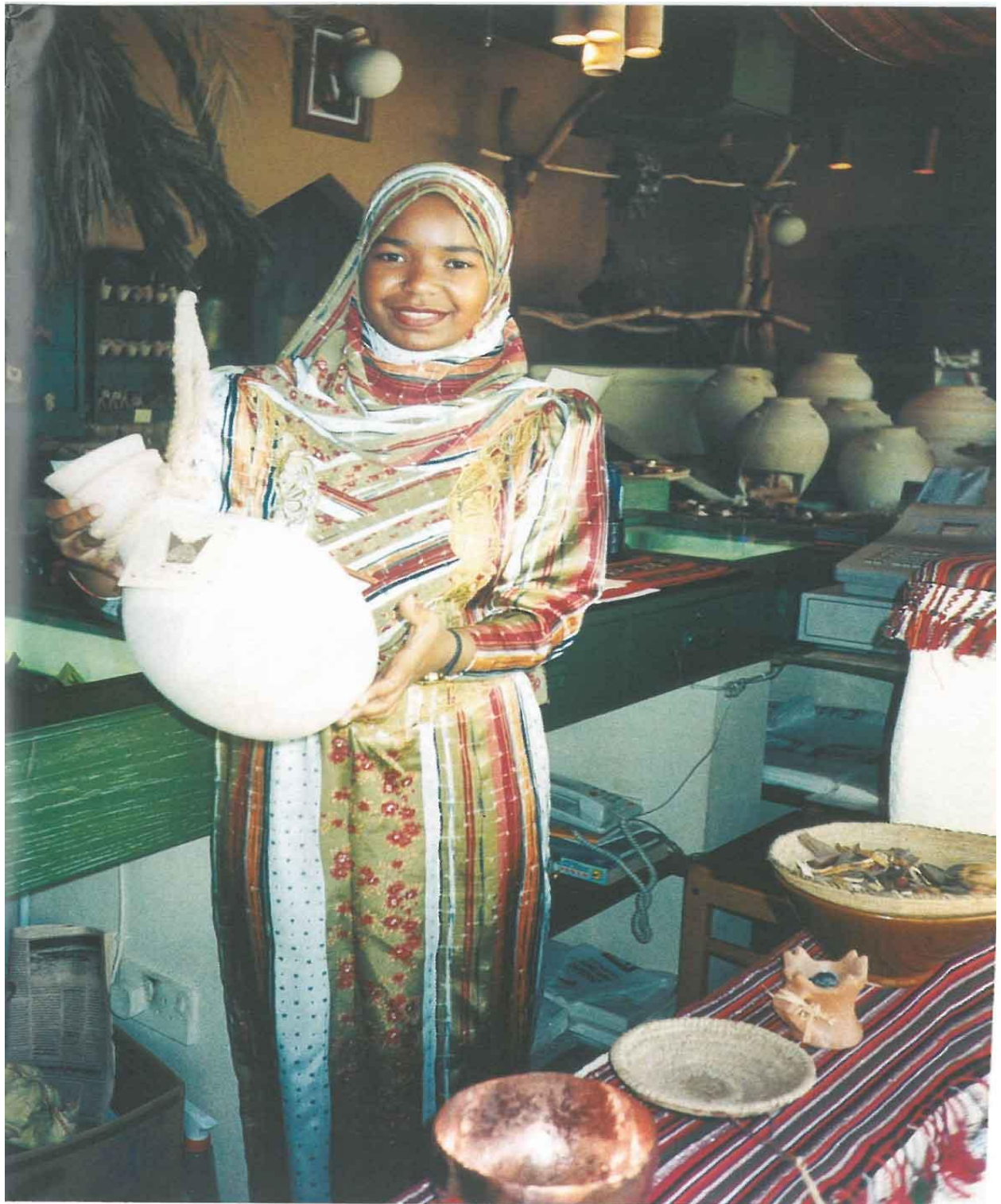
الحرف التقليدية :

يمثل الحفاظ على الحرف الوطنية التقليدية هدفا تسعى إليه الحكومة باعتبارها حرفا تمثل انتقال وتواصل خبرات ومهارات الانسان العماني في مجالات متعددة منذ قرون عديدة كما انها تحمل دوما عبق الماضي. ومن ثم اهتمت الحكومة بتشجيع القائمين على هذه الحرف وتطوير مهاراتهم في ظل الحفاظ على طبيعة وسمات تلك الحرف التي تميزت بها دائما. وفي هذا المجال تقوم الدولة بشراء انتاجهم الحرفي وتنظيم المعارض داخل وخارج السلطنة للتعريف به ومنح التسهيلات للمصانع الحرفية. ومعروف انه يوجد مصنعان احدهما في بهلاء والأخر في سمائل لانتاج مواد الحرف التقليدية التي يحرص كثير من السائحين والمواطنين على اقتنائها كما توجد مراكز للتدريب على هذه الحرف في صور وبهلاء وسمائل.

◀ يتميز (الخنجر العماني) بأناقته وأصالته حيث ان له مكانة خاصة لدى الإنسان العماني الذي يستخدمه في المناسبات الرسمية والخاصة المختلفة (صانع الخنجر في أحد الأسواق التراثية القديمة).

◀ في الأسواق القديمة لا تزال المقتنيات التراثية التليدة حية مشعة كإشعاع تاريخ عمان العريق (سوق نزوى).





المتاحف :

استكمالا لمنظومة التراث العماني الثري - تمثل المتاحف العمانية بمقتنياتها العديدة المتنوعة والنادرة من الآثار، صفحات رائعة من التاريخ العماني الذي يجسد حضارة الشعب العماني ودوره الكبير في الحضارة الانسانية عبر العصور. وهناك ستة متاحف تابعة لوزارة التراث القومي والثقافة هي المتحف العماني بالقرم الذي انشئ عام ١٩٧٤. ومتحف التاريخ الطبيعي، والمتحف الوطني بروي، ومتحف الطفل بالقرم، والمتحف العماني الفرنسي بمسقط، ومتحف قلعة صحار الذي انشئ في عام ١٩٩٣. وتستقبل هذه المتاحف مئات الآلاف من الزوار سنويا من مختلف الجنسيات ومن المواطنين.

وفي اطار الحفاظ على هذه المقتنيات الهامة وتطوير اساليب العرض باستخدام التكنولوجيا الحديثة يتم تحديث لوحات العرض والنصوص والخرائط، وكذلك ادخال نظام الحاسب الآلي، وفي حين يضم نماذج نادرة للسفن العمانية ومقتنيات تاريخية تحكي تاريخ العلاقات التي ربطت بين عمان وبين العديد من دول العالم خلال القرن التاسع عشر، وكذلك مكتشفات اثرية تعود إلى فترة ٢٢٠٠ - ٢١٠٠ قبل الميلاد. ومنها اقدم منجرة عرفت في تلك الفترة، فإنه تم اضافة معروضات تختص بالكواكب والاجرام السماوية إلى متحف الطفل في العام الماضي كما تم ادخال الحاسب الآلي إلى قسم المستحفظ الوطني للاعشاب والنباتات بمتحف التاريخ الطبيعي كما اقام المتحف معرضا للصور الفوتوغرافية بقاعة الحوت وذلك على هامش المؤتمر العالمي الخمسين لمنظمة صيد الحيتان الذي عقد في مسقط اواخر ابريل ١٩٩٨. وفي المتحف العماني الفرنسي تم تخصيص غرفة للطوابع العمانية الفرنسية القديمة.

من جانب آخر فإن وزارة التراث القومي والثقافة تشجع المهتمين باقتناء وإحياء كافة أشكال الموروثات التراثية وفي هذا العام باركت افتتاح متحف الزبير الذي يعتبر أول متحف خاص والذي لا شك انه سيصبح رافدا حيويا للمتاحف الاخرى وأهدافها من أجل حفظ كنوز ثمينة لتراث خالد تليد.

► المحافظة على

الوسائل والأدوات

التراثية الأصيلة

وعرضها في مناسبات

مختلفة ليبقى جيل

اليوم والغد مخلصا

ووفيا لها.

العدل

إن من أبرز سمات مسيرة النهضة المباركة تحقيق وتأكيد شعور المواطن العماني ليس فقط بالأمن والأمان ولكن أيضاً بالعدل وحكم القانون في كل وقت وتحت كل الظروف، ومن ثم تحقيق الاطمئنان الكامل في حياة المواطن تأكيداً لأهمية ضمان واحترام حقوقه وصيانتها وهو ما أسهم بشكل عميق في إطلاق طاقاته الخلاقة ومشاركته الفعالة في جهود التنمية الوطنية على أساس إن «العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة» وهو ما أكدّه النظام الأساسي للدولة كمبدأ من المبادئ الرئيسية الهامة في هذا المجال.

وفي الوقت الذي ينبع فيه النظام القضائي العماني من الشريعة الإسلامية الغراء ويرتكز على العادات والتقاليد العمانية الراسخة، فإنه يحرص على التجاوب مع حركة المجتمع والاستجابة لمتغيراتها المتسارعة مع الحفاظ على جوهرها النقي وسماتها الاصلية.

ومما له دلالة عميقة في هذا المجال ان جلالة السلطان المعظم أكد في خطابه بالعيد الوطني السابع والعشرين المجيد انه «نص النظام الأساسي للدولة على ان (سيادة القانون أساس الحكم في الدولة) وتنفيذاً لذلك فإنه وان كان النظام القانوني قد شهد تطوراً كبيراً خلال الحقبة الماضية مواكبة لعملية التنمية الشاملة ومساندة لها، إلا أننا نؤكد على اهتمامنا باستكمال ما تبقى من العناصر في هذا المجال خلال الفترة القادمة وعلى الخصوص فيما يتعلق بتنظيم القضاء على أسس حديثة من حيث المحاكم واختصاصاتها ودرجاتها والاجراءات القانونية الواجب اتباعها والتي تكفل حق الدولة في صيانة الأمن والاستقرار وتضمن في ذات الوقت الحقوق العامة للأفراد والجماعات».

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ان النظام الأساسي للدولة اشتمل على منظومة متكاملة من المبادئ والقواعد القانونية التي تكفل ليس فقط ضمان وحماية حقوق الفرد ولكن أيضاً توفر كل مقومات التقاضي العادل

له وعلى أرفع المستويات المعروفة وتحت كل الظروف وهو ما يترجم الطبيعة الحضارية لمسيرة النهضة العمانية المعاصرة وإيمان جلالة السلطان المعظم بسيادة القانون واستقلال القضاء.

فإلى جانب ما تضمنه النظام الأساسي للدولة من مبادئ وقواعد في الباب الثالث الخاص بالحقوق والواجبات العامة بما في ذلك حق التقاضي كحق «مصون ومكفول للناس كافة» وبراءة المتهم حتى تثبت ادانته في «محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفق القانون ويحظر ايداء المتهم جسمانياً أو معنوياً» - المادة ٢١ - فإنه تم تخصيص الباب السادس من النظام الأساسي للدولة للقضاء. وقد تضمن هذا الباب المواد من ٥٩ إلى ٧١ ويعالج ما يتصل بالسلطة القضائية على أرفع مستوى قانوني معروف. «فسيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وشرف القضاء وعدلهم ضمان للحقوق والحريات» - المادة ٥٩ - يضاف إلى ذلك إنه «لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون وهم غير قابلين للعزل الا في الحالات التي يحددها القانون ولا يجوز لاية جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون...» (المادة ٦١ من النظام الأساسي للدولة).

وفي إطار اعادة تنظيم القضاء العماني والعمل من أجل «تطوير التشريعات واضفاء المرونة على إجراءات تنفيذ احكامها» فإنه تم بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٤ في ديسمبر ٩٧ تغيير مسمى وزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية. إلى وزارة العدل لتقوم بدورها في هذا المجال وحتى يضطلع القضاء العماني بدوره الحيوي في المجتمع. جدير بالذكر ان في ٩٦/١٢/٢٥ صدر أول قانون للمحاماة في السلطنة حيث تضمن تنظيمها كاملاً وشاملاً لما يتصل بممارسة مهنة المحاماة وقيد المحامين امام المحاكم المختلفة وتنظيم مكاتب المحاماة وغيرها وعلى نحو يستكمل الاطار القانوني لممارسة مهنة المحاماة في السلطنة. وقد صدرت القرارات التنفيذية لهذا القانون في مايو ١٩٩٧ حيث تم تشكيل لجنة قبول المحامين للنظر في طلبات المحامين كما انشئت دائرة متخصصة هي دائرة شؤون المحامين. جدير بالذكر ان قانون الاحوال الشخصية الذي صدر في ٤ يونيو ٩٧ هو قانون متكامل في هذا المجال ويستند على أساس حرية العقيدة بالنسبة لغير المسلمين المقيمين في السلطنة.



▲ عمل دؤوب مبارك
لنشر راية العدل وتأكيد
مبادئه ضمانا لحقوق
الإنسان على أساس
الشريعة الإسلامية
السمحاء (مبنى كلية
الشريعة والقانون).

يتكون النظام القضائي في السلطنة من مجموعة متكاملة من المحاكم الشرعية والجزائية والاستئنافية. ذات الاختصاصات والدوائر المحددة والتي يمكنها من خلالها ممارسة دورها لتحقيق العدل في كل مناطق ولايات السلطنة.

فبالنسبة للمحاكم الشرعية والتي يصل عددها إلى ٤٦ محكمة منتشرة في مختلف ولايات السلطنة فإنها تختص بالبت في القضايا والامور الشرعية والفصل فيها وكذلك اصدار الصكوك الشرعية.

ويمكن استئناف احكام المحاكم الشرعية امام محكمة الاستئناف التي تعمل بنظام الدوائر. ويقوم القضاء بمحكمة الاستئناف بزيارات ميدانية إلى كثير من الولايات والقرى للنظر في الدعاوي النظرية والفصل فيها. ثم تأتي لجنة التظلمات والتي تمثل أعلى مستويات القضاء الشرعي وأحكامها نهائية.

وبالنسبة للقضاء الجزائي في السلطنة فإنه يتكون من عدة محاكم ذات درجات مختلفة. فهناك المحكمة الابتدائية للنظر في قضايا الجنح، ومحكمة الجنايات التي تختص بالنظر في قضايا الجنايات، ومحكمة

الاستئناف التي تقوم بالفصل فيما يرفع إليها من استئنافات المحكوم عليهم أو الادعاء العام الجزائي وفقاً للقانون. جدير بالذكر أن القانون يسمح بإمكان تشكيل محاكم خاصة للنظر في قضايا محددة ضماناً لسرعة وفعالية الفصل فيها.. وتنتشر المحاكم الجزائية في مناطق وولايات السلطنة. وتعد المحاكم جلساتها علنية في العادة إلا إذا قررت عقد الجلسة سرية لأسباب محددة.

وفي حين يقوم معهد القضاء الشرعي بتأهيل القضاة والدعاة، بدأت الدراسة بكلية الشريعة والقانون في العام الدراسي ٩٨/٩٧ لتخريج الكوادر الوطنية القادرة على حمل رسالة القضاء - كما أمر جلالة السلطان المعظم بإنشاء معهد للقضاء العالي في نزوى لاعداد القضاة الشرعيين والقانونيين وهو ما يعزز القضاء العماني.

من جانب آخر تعنى وزارة العدل بالحفاظ على أموال الأيتام وتنميتها لصالحهم والانفاق عليهم في إطار النفقات الشرعية استناداً إلى القرار الشرعي للنفقة الصادر من المحاكم الشرعية وقد تم إنشاء دائرة متخصصة لذلك.

المحكمة التجارية :

تمثل المحكمة التجارية نموذجاً آخر لتطور القضاء العماني ومواكبته لتطور المجتمع واستجابته لحاجاته في ظل سيادة القانون. ففي عام ١٩٨١ أنشئت هيئة حسم المنازعات التجارية للفصل في القضايا والمنازعات التجارية ثم امتد هذا الاختصاص ليشمل المنازعات العمالية وقضايا العمل والعمال اعتباراً من عام ١٩٩٥.

واعتباراً من يوليو ١٩٩٧ حلت المحكمة التجارية العمانية محل هيئة حسم المنازعات التجارية، وقد تم استكمال الإطار التنظيمي والقانوني للمحكمة التجارية العمانية وفقاً للمرسوم السلطاني رقم ٩٧/١٣ في ٩٧/٣/٢٦ والذي كفل لها التمتع بالاستقلالية القضائية، وكذلك الاستقلال المالي والإداري وعلى نحو يدعم مهمتها، كما تم توسيع نطاق اختصاص المحكمة التجارية بموجب المرسومين السلطانيين رقمي ٩٧/١٣ و ٩٧/١٠٠ ليشمل نظر الدعاوي الضريبية الخاصة بضريبة الدخل على الشركات وضريبة الأرباح على المؤسسات التجارية والصناعية ومن ثم تتمتع المحكمة التجارية باختصاص متكامل بالنسبة لقطاع التجارة والأعمال.

الأوقاف والشؤون الدينية

في الوقت الذي تم فيه بموجب المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٤ تغيير مسمى وزارة العدل والأوقاف والشؤون الإسلامية إلى وزارة العدل، فإن المرسوم نص كذلك على إنشاء وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. جدير بالذكر أن السلطنة، التي يوجد بها نحو نصف مليون أجنبي ينتمون إلى العديد من الجنسيات والديانات الأخرى توفر أقصى درجات الرعاية للأجانب الموجودين على أرضها بما في ذلك حقوقهم في ممارسة شعائرهم الدينية وهو ما يعكس التسامح والمرونة التي تميز بها المواطن والشعب العماني على امتداد التاريخ في تعامله مع الشعوب والديانات الأخرى. كما كفل قانون الأحوال الشخصية الذي صدر في السلطنة عام ٩٦ لذوي الديانات الأخرى غير المسلمين تطبيق الأحكام الخاصة بهم بما لا يتنافى والتقاليد العمانية. ومن ثم يمتد اختصاص وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إلى كل ما يتصل بهذه القضايا على أرض السلطنة.

وبينما يقوم مكتب الافتاء بإصدار الفتاوى الشرعية (٣٨٠٠) فتوى خلال عام ٩٧ في مجال العبادات والمعاملات وغيرها، فإنه يقوم كذلك بالقاء المحاضرات الدينية وأحياء المناسبات الدينية في مختلف مناطق السلطنة وقامت الوزارة هذا العام بتنظيم يوم البر الذي انطلقت فعالياته يوم ١٢ ربيع الأول الذي يصادف ميلاد سيدنا محمد ﷺ وذلك أحياءً للموروث الإسلامي الخالد وتجسيذاً لأواصر الألفة والتكافل الاجتماعي المتأصلة في المجتمع العماني. كما شارك سماحة الشيخ أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام للسلطنة في عدة مؤتمرات وندوات على مستوى العالم الإسلامي لمناقشة ما يهم الإسلام والمسلمين.

كما تقوم المديرية العامة للشؤون الدينية بتدريس القرآن الكريم في مختلف ولايات وقرى السلطنة وفتح مركزاً لتحفيظ القرآن الكريم خلال العطلة الصيفية للمدارس (٤٠٨ مدرسة و ٣٣٠ مركز لتحفيظ القرآن)



بالإضافة إلى المشاركة في مسابقة تحفيظ القرآن خارج السلطنة واعداد البحوث الإسلامية (٣٥ بحثاً) منذ نهاية العام الماضي وحتى أوائل هذا العام بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى في مجال الوعظ والارشاد وتسهيل اداء مناسك الحج وطباعة الكتب الدينية وغيرها.

وفي مجال الاوقاف ترعى المديرية العامة للاوقاف وبيت المال أموال الاوقاف وادارتها واستغلالها في المجالات المحددة لها بما في ذلك مساعدات الائمة والمؤذنين ومدرسي القرآن الكريم، واستثمار اموال بيت المال، وكذلك استثمار اموال الايتام التي آلت إليهم عن طريق الارث ويتم ذلك من خلال مشروعات متعددة. كما تقوم وزارة الاوقاف والشؤون الدينية ببناء المساجد والمساهمة في بناء مساجد أخرى داخل وخارج السلطنة. وبالنسبة لمعهد القضاء الشرعي فقد بلغ عدد الخريجين في نهاية العام الجامعي ٩٦/٩٧ ستة وثلاثين خريجاً نصفهم في قسم القضاء والنصف الآخر في قسم الوعظ والارشاد.

▲ نشر (بيوت الله) وتعميرها في كل أرجاء السلطنة خدمة للدين الحنيف وحرصاً لتوفير أماكن العبادة لكل المسلمين (جامع السلطان سعيد بن تيمور بالخوير الذي سيتم الانتهاء من تشييده قريباً إن شاء الله).



الخدمات الصحية

تمثل الخدمات الصحية إحدى الخدمات الأساسية التي تحرص الحكومة على توفيرها للمواطن العماني حيث يقيم وبأفضل المستويات الممكنة، كما أنها تدخل ضمن قطاعات الخدمات المجانية. إذ أن العناية بصحة المواطنين لا تنعكس فقط على حياة المواطن ورفاهيته ولكنها تنعكس كذلك بالضرورة على مستويات الإنتاج والتنمية الوطنية وقد أكد جلالة السلطان المعظم على مواصلة الجهود «لتحقيق هذه الغاية النبيلة».

وفي إطار تشجيع الحكومة للقطاع الخاص للاستثمار في مجال الخدمات، فقد اتاحت الفرصة أمامه لارتياح مجال الخدمات الصحية وعلى نحو تشرف عليه وزارة الصحة من ناحية وبما يدعم جهود الحكومة من ناحية ثانية. وفي هذا الإطار نص النظام الأساسي للدولة ضمن المبادئ الاجتماعية الموجهة لسياسة الدولة - المادة ١٢ - على أن «تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وتسعى لتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن وتشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج الخاصة بإشراف من الدولة ووفقا للقواعد التي يحددها القانون...».

وعلى امتداد خطط التنمية الخمسية ازدادت وانتشرت الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتعزيرية لتوفير غطاء شامل من الرعاية الصحية لكافة السكان في مناطق ومحافظات ولايات السلطنة، بما في ذلك التجمعات السكانية الصغيرة فوق سفوح الجبال أو في الوديان والمناطق الصحراوية.

وتضم شبكة الخدمات الصحية المتكاملة في السلطنة ٤٧ مستشفى تضم مستشفيات مرجعية على مستوى كل منطقة، ومستشفيات ولايات، ومستشفيات محلية وتوفر ٤٤٠١ سريرا بالإضافة إلى ٦ مجمعات صحية تخصصية و١٠٨ مراكز صحية منها ٥٧ مركزا صحيا تشمل على اسرة ولادة بالإضافة إلى عدد من الفرق الطبية المتنقلة التي تقوم بتقديم الخدمات الطبية للمواطنين في المناطق النائية والوعرة، فضلا عن ٧ وحدات للحجر الصحي في الموانئ والمطارات والمنافذ الحدودية للقيام بدورها في حماية الصحة العامة في البلاد.

◀ تأهيل الكادر الوطني في المجال الصحي ومن ضمنه مجال التمريض لتتمكن (ملائكة الرحمة) من رسم الابتسامة على وجه المريض.



وبالرغم من ان الخدمات الصحية بدأت من الصفر تقريبا في عام ١٩٧٠ الا ان تقدما ضخما تحقق في هذا المجال كما ونوعا وهو ما كان موضع اشادة وتقدير من جانب منظمة الامم المتحدة للامومة والطفولة - اليونيسيف - بالنسبة للرعاية الصحية للاطفال، ففي العام الماضي تم تحصين ٩٩٪ من الاطفال دون السنة الأولى من العمر ضد أمراض الدرن والدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس وشلل الاطفال والحصبة، كما وصلت نسبة التحصين ضد الالتهاب الكبدي الفيروسي - ب - إلى أكثر من ٩٩٪ في العام الحالي. كما ادت الجهود الحكومية إلى تخفيض نسبة الاصابة بالاسهال والامراض التنفسية والملاريا والتراكوما بشكل كبير وملحوس خلال عام ٩٧.

وفي ظل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية واسعة النطاق طرأ تغير في نوعية المشكلات الصحية وهو ما حدى بوزارة الصحة إلى الإهتمام بالامراض غير المعدية مثل السكري وامراض القلب والجهاز الدوري وغيرها وذلك خلال الخطة الخمسية الخامسة. ومما يعكس حجم ونوعية الخدمات الصحية المتنوعة في السلطنة ان عام ١٩٩٧ شهد زيارة ١٢,٢ مليون مريض للعيادات الخارجية لمؤسسات وزارة الصحة كما تم علاج ٢١٥ ألف حالة في الاقسام الداخلية بالمستشفيات وبلغت جملة العمليات الجراحية التي اجريت ما يقرب من ٩٤ ألف عملية جراحية. كما ترددت نحو ٥٠ ألف أم حامل على أقسام وعيادات رعاية الامهات الحوامل خلال عام ٩٧. جدير بالذكر ان المستشفيات العمانية تجري الآن عددا كبيرا من العمليات الجراحية الدقيقة والمتطورة مثل جراحات القلب المفتوح، ونقل الكلى، وجراحات المخ والاعصاب ومختلف الجراحات الدقيقة الأخرى.

وفي الوقت الذي اهتمت فيه الحكومة بإقامة المستشفيات المتخصصة والمرجعية وتطويرها وتزويدها بأحدث المعدات الطبية، فإنها عملت كذلك على توفير الكادر الطبي العماني المؤهل وعلى أعلى مستوى سواء اطباء أو ممرضين ومساعدى ممرضين. وفي هذا المجال يعمل في وزارة الصحة ١٤٦١٦ موظفا منهم ١٩٢٢ طبيبا و٥٨٠٦ ممرض وممرضة وذلك حتى نهاية ١٩٩٧ وبلغت نسبة التعمين ٤٨٪ من اجمالي العاملين، وبينما تخرج من جامعة السلطان قابوس ٢٤٦ طبيبا منذ عام ١٩٩٣ حتى العام الماضي، فإنه تم انشاء ١٥ معهدا على مستوى السلطنة في مجالات التمريض العام والمراقبة الصحية ومساعدى الصيدلة وفني المختبرات والاشعة والعلاج الطبيعي وفني الاسنان والتثقيف الصحي حيث قامت بتخريج ٤٣٧ خريجا في عام ١٩٩٧

◀ السهر على راحة
(المواطن) من أخيه
(المواطن) في المراكز
الصحية ذات الخدمات
والوسائل المتقدمة.

◀ رعاية الأطفال
والعناية بهم صحيا
جعل (منظمة اليونيسيف)
تمنح السلطنة جائزة
خاصة كأفضل دولة
على مستوى العالم من
حيث أدنى مستوى
لوفيات الاطفال.



و٤٩٠ خريجاً في عام ١٩٩٦ إلى جانب الاعداد التي تم تخريجها من قبل وهو ما أدى إلى زيادة ملموسة في اعداد العمالة الوطنية في مجال الخدمات الصحية.

وتجدر الاشارة إلى ان عام ١٩٩٧ شهد افتتاح المستشفى المرجعي في صحرار بسعة ٣٩٠ سريراً وكذلك افتتاح مركز صحي مسقط، والانتهاى من توسعات مستشفى النهضة حيث تم اضافة ٦ غرف للعمليات، وتشغيل وحدة الاشعة والتصوير المقطعي بمستشفى خولة، كما يجري العمل في مستشفى نزوى التخصصي بسعة ٢٨٠ سريراً وكذلك المستشفى التخصصي في صور. يضاف إلى ذلك ان العام الحالي ٩٨ شهد توسعات في مستشفى السلطان قابوس بصلالة، والانتهاى من تشييد مبنى بنك الدم المركزي. وكذلك المراكز الصحية في كل من جنوب المعبيلة بمحافظة مسقط، وسماعية بمنطقة شمال الشرقية، والحمراء بمنطقة الداخلية، والوادي الكبير والخوض بمحافظة مسقط، وكذلك مركز غسيل الكلى بمجمع صحي بوشر ووحدۃ التعقيم المركزي بمستشفى خولة بالاضافة إلى توسعات في بعض المعاهد الصحية. ومن خلال عمليات التخطيط والتطوير المستمر للخدمات الصحية على امتداد الوطن تتوفر الآن خدمات رفيعة المستوى للمواطنين والمقيمين في مختلف مناطق ومحافظات وولايات السلطنة وهو ما يمكن الاشارة إليه باختصار فيما يلي:

محافضة مسقط

يوجد بمحافظة مسقط ستة مستشفيات وعدد من المراكز والمجمعات الصحية التابعة لوزارة الصحة من أهمها:

المستشفى السلطاني:

المستشفى السلطاني هو أكبر المؤسسات الصحية التخصصية المرجعية وقد تم تجهيزه بتقنيات طبية رفيعة المستوى مما يؤهله للقيام بدور حيوي في التطوير النوعي للخدمات الطبية في السلطنة منذ افتتاحه عام ١٩٨٧ وبينما يحتوي على أقسام طبية عديدة ومتنوعة فإنه يقوم بأجراء التدخلات الطبية ذات التقنية الحديثة ومنها الطب النووي وعمليات نقل الاعضاء كزراعة الكلى وعمليات القلب المفتوح وغيرها وفي عام ١٩٩٧ تم اجراء ٧٠٨١ عملية جراحية به ويتسع لـ ٦٤٤ سريراً وعدد من الاجنحة.



مستشفى خولة :

هو المستشفى المرجعي لجراحات العظام والمخ والاعصاب والتجميل إلى جانب الاقسام العديدة الاخرى به كالعلاج الطبيعي والتوليد وغيرها وقد تم تشغيل وحدة اشعة وتصوير مقطعي حديثة به عام ٩٧ كما يتم القيام بتوسعات أخرى به ضمن الخطة الحالية. هذا وقد حصل قسم جراحة التجميل بالمستشفى على الاعتراف الدولي من الكلية الملكية للأطباء بادنبرة كمركز للتدريب العالي في مجال جراحة التجميل ويعد هذا الاعتراف الأول من نوعه لقسم جراحة التجميل في الشرق الأوسط.

▲ توفير كل وسائل
المختبرات الحديثة
الصحية لتواكب التقدم
الكبير والقفزة الهائلة
في مستوى الخدمات
الصحية ليهنأ المواطن
ويسعد باله.

مستشفى النهضة :

هو مستشفى تخصصي لجراحات الانف والاذن والحنجرة والعيون وعلاج وجراحات الفك واللثة والاسنان وكذلك الامراض الجلدية والعصبية وقد تم تزويده العام الماضي بست غرف عمليات اضافية لمواجهة التوسع الكبير في عملياته ويضم ١٥٤ سريرا.

مستشفى ابن سينا :

هو مستشفى تخصصي في مجال الامراض النفسية والعصبية ويضم ٨١ سريرا.

وإلى جانب المستشفيات المرجعية والتخصصية المشار إليها يوجد في محافظة مسقط مستشفيات أخرى منها مستشفى الرحمة (٢٤ سريرا)، مستشفى قريات (٤٨ سريرا)، مجمع صحي بوشر الذي تم تزويده بمركز غسيل الكلى، بالإضافة إلى ١٥ مركزا صحيا أخرى.

محافظة ظفار :

يوجد بمحافظة ظفار عدد من المستشفيات اهمها مستشفى السلطان قابوس بصلالة وهو المستشفى الرئيسي المرجعي بالمحافظة ويضم ٣٢٥ سريرا ويوجد به اقسام عديدة بما فيها الجراحة العامة وجراحة العظام وتم هذا العام اجراء توسعات في المستشفى بما في ذلك اضافة وحدة للعناية المركزة وقسم للحوادث والطوارئ ووحدة للكلية الصناعية وأخرى للحروق وقسم جراحة التجميل.

إلى جانب ذلك توجد في محافظة ظفار ٤ مستشفيات أخرى في طوى اعتر، ورخيوت، وسدح، ومدينة الحق، وهي مستشفيات صغيرة، تضم كل منها ما يتراوح بين ٦ و١٨ سريرا، كما يوجد بمحافظة ظفار ٢٩ مركزا صحيا منها ٢٦ مركزا تضم عدة أسرة.

المنطقة الداخلية :

يوجد بالمنطقة الداخلية ٦ مستشفيات في نزوى وسمائل وبهلاء وادم وازكي والجبل الاخضر، ويعتبر مستشفى نزوى المستشفى المرجعي للمنطقة. وتم هذا العام استكمال مستشفى نزوى الجديد الذي يضم ٢٨٠ سريرا وكان يضم من قبل ١٧٩ سريرا فقط. ويبلغ اجمالي اسرة المستشفيات في المنطقة الداخلية ٥١٩ سريرا بعد تشغيل المستشفى الجديد بنزوى. كما يوجد ١١ مركزا صحيا بالمنطقة الداخلية.

المنطقة الشرقية :

يوجد بالمنطقة الشرقية ١٠ مستشفيات في صور، وابراء، وجعلان بني بوحسن، وجعلان بني بوعلی، وسناو، ومصيرة، ووادي دما والطائين، ووادي



▲ في (مستشفى
صحار الجديد) الذي
يضم أحدث وسائل
تخصصات العلاج ينعم
اليوم المواطن بخدمات
صحية لا محدودة.

بني خالد، وسمد الشآن، وبديعة. وقد قسمت المنطقة الشرقية إلى منطقة شمال
الشرقية الصحية ومنطقة جنوب الشرقية الصحية. ويعتبر مستشفى إبراء هو
المستشفى المرجعي لشمال الشرقية بالإضافة إلى ٧ مراكز صحية أخرى، في
حين يعد مستشفى صور المستشفى المرجعي لجنوب الشرقية والتي يوجد بها
كذلك ١٢ مركزا صحيا. ويجري العمل في مستشفى صور الجديد بسعة ٢٤٨
سريرا.

منطقة الباطنة :

تضم منطقة الباطنة ١٠ مستشفيات في صحار، والرسحاق، وصحم، ووادي
بني غافر، ووادي الصرمي، ووادي مستل، ووادي الحواسنة، ووادي الحيملي،
ووادي بني خروص، ووادي حبيبي، ويعتبر مستشفى صحار الجديد - ٣٩٠
سريرا - هو المستشفى المرجعي لمنطقة شمال الباطنة الصحية والتي يوجد بها
١١ مركزا صحيا في حين يعد المستشفى المرجعي في الرسحاق - ٢٣٥ سريرا -
هو المستشفى المرجعي لمنطقة جنوب الباطنة الصحية. والتي يوجد بها ٨
مراكز صحية أخرى.

منطقة الظاهرة :

يوجد بمنطقة الظاهرة ٥ مستشفيات في تنعم وعبري والبريمي وينقل ووادي الجزي. ومستشفى عبري هو المستشفى المرجعي لمنطقة الظاهرة ويضم ٢٤٨ سريرا. وتبلغ جملة اسرة مستشفيات المنطقة ٤٣٩ سريرا وقد اكتمل بناء مستشفى مرجعي جديد في البريمي سعة ١٤٦ سريرا كما يوجد بالمنطقة ١٢ مركزا صحيا.

محافظة مسندم :

توجد ثلاث مستشفيات بمحافظة مسندم هي مستشفيات خصب وبخا ودبا البية. ويعتبر مستشفى خصب هو المستشفى المرجعي لمحافظة مسندم ويضم ١٠٠ سرير، وتبلغ جملة اسرة المستشفيات في محافظة مسندم ١٤٢ سريرا في نهاية عام ١٩٩٧ كما يوجد ٣ مراكز صحية أخرى بالمحافظة.

المنطقة الوسطى :

يوجد بالمنطقة الوسطى مستشفيان في هيما والدقم يصل عدد الاسرة بهما إلى ٥٢ سريرا كما توجد ٦ مراكز صحية أخرى بالمنطقة.

خدمات صحية أخرى :

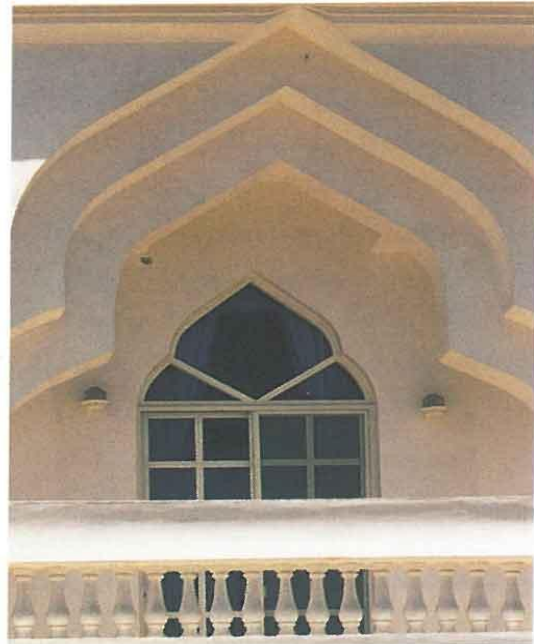
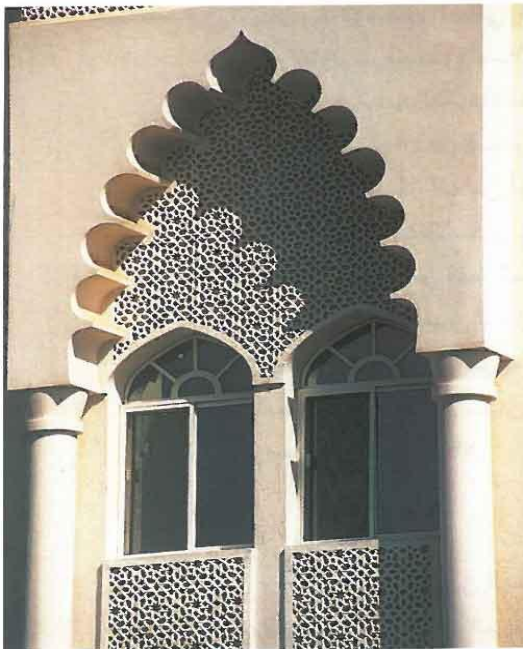
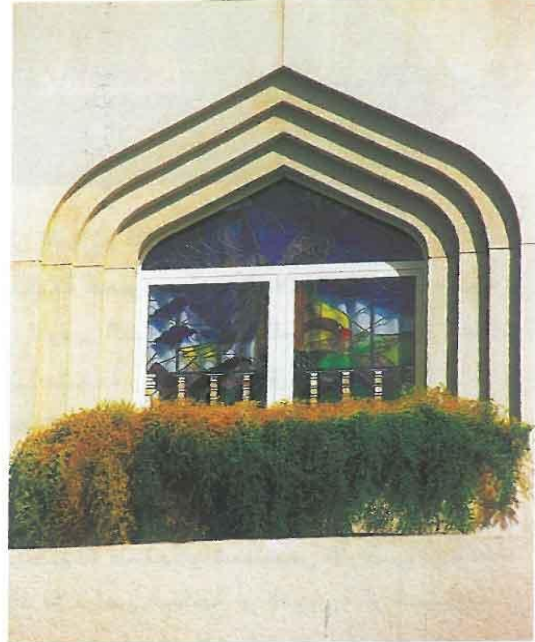
إلى جانب الخدمات الصحية التي تقدمها بعض الجهات الاخرى للعاملين فيها واسرهم مثل مستشفى قوات السلطان المسلحة ومستشفى شرطة عمان السلطانية، ومستشفى جامعة السلطان قابوس، ومستشفى شركة تنمية نفط عمان والتي تقدم كذلك خدمات للمواطنين في حالات معينة، فإن عددا من المستشفيات والمراكز الصحية المتخصصة والمتطورة وكذلك العيادات التي ينشئها القطاع الخاص بدأت تمارس دورها وبشكل يتضافر مع جهود الحكومة وتحت اشراف وزارة الصحة. ويوجد الآن مستشفيان خاصان يقدمان خدمات صحية على أحدث المستويات وعدد من المراكز الصحية في محافظتي مسقط وظفار بالإضافة إلى ٤٦١ عيادة عامة ومتخصصة في مناطق السلطنة المختلفة. ومن ثم يحظى المواطن برعاية صحية جيدة ومتكاملة في ظل حرص الحكومة على الارتفاع بها دائما وتطوير مستواها في كافة المجالات.

الاسكان

تمثل العناية بتوفير المسكن الملائم للأسرة العمانية في مختلف محافظات ومناطق السلطنة اولوية هامة لحكومة حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم. وفي اطار سعيها الحثيث والمتواصل لتوفير الحياة الكريمة للمواطن والاسرة العمانية اتبعت الحكومة عدة طرق وأساليب متنوعة ومتكاملة ووفق خطط متتابعة تأخذ في الاعتبار متطلبات واحتياجات المواطنين في هذا المجال على اختلاف مستوياتهم واوضاعهم المعيشية وخاصة الفئات الأقل قدرة على توفير السكن المناسب وذلك حرصاً من جلالته - حفظ الله - على أن يعيش كل مواطن مع أسرته في سكن ملائم. وفيما تجري ومنذ سنوات عديدة عمليات تخصيص الأراضي في مختلف محافظات ومناطق السلطنة سواء للاغراض السكنية أو التجارية أو الصناعية في مخططات يتم اعدادها وتجهيزها وتوزيعها بواسطة وزارة الاسكان بأسعار رمزية، فإن بنك الاسكان العماني يقوم بدوره بتقديم القروض الميسرة لتمويل بناء المسكن أو شرائه أو ترميمه واصلاحه وبنظم تتجاوب مع ظروف واحتياجات الشرائح الاجتماعية المختلفة. هذا فضلاً عن برامج الأسكان الاجتماعي والمساعدات والقروض السكنية لذوى الدخل المحدود التي توفرها الحكومة لهذه الفئة مراعاة لظروفها. جدير بالذكر إنه من أجل زيادة التيسيرات في مجال الاسكان تم الغاء الفائدة على قروض بنك الاسكان واقتصر الأمر على حصول البنك على المصاريف الادارية الخاصة بالقروض فقط. كما تم أكثر من مرة الغاء مستحقات الدولة بالنسبة للشرائح الاجتماعية محدودة الدخل بأمر من جلالة السلطان المعظم. كما تم إنشاء بنك التضامن للاسكان وهو بنك عماني خاص للقيام بتقديم القروض ونظم التمويل المختلفة في مجال الاسكان وذلك لتعزيز دور الدولة في هذا المجال. وتم إفتتاح البنك رسمياً في مايو ١٩٩٨.

تخطيط مميز :

تميز تخطيط المدن العمانية بتحقيق الإنسجام بين متطلبات التخطيط الصحيح والتكيف مع ظروف البيئة واحتياجات التجمعات السكانية الان وفي المستقبل



ناحية وبين الحفاظ على الطابع العماني في العمارة بخطوطه العربية والإسلامية من ناحية ثانية. وفي ظل هذه الرؤية تتم عمليات التخطيط الإقليمي للمدن والقرى والتجمعات السكانية وكذلك الاستخدام الأمثل للمساحات والأراضي الفضاء بما يحقق الانسياب والراحة والحفاظ في نفس الوقت على الجوانب الجمالية ورعاية البيئة والسمة المميزة لكل إقليم أو منطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطنة فازت بجوائز عديدة لمنظمة المدن العربية على مدى السنوات الأخيرة لتميز الطابع المعماري العماني والحفاظ عليها. وآخر تلك الجوائز فوز مدينة صحار.

وكانت مدينة مسقط قد فازت في عام ١٩٩٥ بلقب أنظف مدينة عربية. وفي إطار جهودها الكبيرة والمتواصلة لتوفير الأراضي المخططة لمختلف الاستخدامات قامت وزارة الإسكان بأعداد مخططات إقليمية لجميع مناطق السلطنة، كما قامت بتخطيط هيكل تفصيلي في الكثير من المناطق وفقا لأولويات التنمية العمرانية التي تركز على تطوير المناطق والأحياء القديمة، وتخطيط الأراضي الفضاء والفراغات الموجودة بين الأحياء السكنية، ووضع إستراتيجية للتخطيط العمراني الشامل لجميع مناطق السلطنة.

وفي هذا الإطار تم في عام ١٩٩٧ إنجاز ٢١٤ مخططا وجيبا تخطيطيا توفرت من خلالها ٢٩٠٦٣ كقطة أرض في مختلف محافظات ومناطق السلطنة منها ٣٣٤٣ قطعة شملها ٤٣ مخططا في محافظة مسقط وهو ما يشير إلى أن الجهد الرئيسي كان خارج محافظة العاصمة. من جانب آخر تم مسح ٢٦٧٤٨ قطعة أرض بالإضافة إلى تقسيم أو دمج ١٢٨٥٨ قطعة وتسليم علائم ١٧٧٨٢ قطعة وإعادة مسح أو وضع علائم ٢٢١٨٠ قطعة أرض في عام ١٩٩٧. وهناك بالطبع ضوابط وقوانين ولوائح تحكم توزيع واستخدام مختلف أنواع الأراضي ومما يكفل تكافؤ الفرص بين المواطنين ووفقا للأولوية المطلقة.

الإسكان الاجتماعي :

وتحقيقا لاستقرار الفئات المحدودة الدخل ومساعدتها في بناء أو الحصول على المسكن تقوم حكومة حضرة صاحب الجلالة بتنفيذ ثلاث برامج حيوية هي برنامج الإسكان الاجتماعي لذوي الدخل المحدود، وبرنامج المساعدات السكنية وبرنامج القروض السكنية لذوي الدخل المحدود.

وتستهدف هذه البرامج إستحداث بيئات سكنية صالحة وتوفير مصادر التمويل للمواطنين في الوقت المناسب وتشجيع الإقامة والتعمير في المناطق السكنية الخالية.

► أصبح المواطن ينعم
بالمسكن الصحي ويفخر
بارتباط تصميم مسكنه
بتراثه الأصيل وتاريخ
حضارته العريقة نتيجة
للتخطيط الجيد
والضوابط السليمة
لتشييد جميع أنواع
المباني.

وبالنسبة للمساكن الإجتماعية التي بدأ برنامجها منذ عام ١٩٧٧ فإن الدولة تقوم بتشيد هذه المساكن التي تتوفر فيها كل الخدمات الضرورية وعلى نحو يفي باحتياجات الاسرة العمانية ويتم تسديد ثمنها على اقساط شهرية ميسرة لا تتجاوز ٢٥ ريالاً شهرياً. وبمناسبة ذكرى الثالث والعشرين من يوليو وممرور ٢٧ عاماً على مسيرة النهضة العمانية الحديثة أمر جلالة السلطان المعظم في يوليو ٩٧ بإعفاء كافة المواطنين الذين خصصت لهم مساكن اجتماعية من سداد الاقساط المتبقية عليهم وبلغ إجمالها ٣٧ مليون ريال عماني. وقد استفاد من هذه المكرمة السامية ٨٢٦٠ وحدة سكنية، اي ٨٢٦٠ أسرة عمانية في مختلف مناطق السلطنة. وكان جلالة السلطان المعظم قد اعفى نحو الفين أسرة عمانية مستفيدة من المساكن الاجتماعية في اعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠.

وفيما توفر حكومة حضرة صاحب الجلالة مساعدات سكنية لمن لا تنطبق عليهم شروط الحصول على مسكن اجتماعي أو الحصول على قرض من البنك. وخاصة ذوي الحرف اليدوية والاسر التي لا يتعدى دخلها السنوي ٥٤٨ ريالاً عمانياً، فإن هذه المساعدات تصرف لمرة واحدة وبحد أقصى ٦٠٠٠ ريالاً وفق شروط محددة وكهبة من الدولة. ويتكامل مع النظامين المشار اليهما نظام منح قروض اسكانية ميسرة والذي صدر في عام ١٩٩١ ويتضمن منح قروض بدون فوائد على ان يتم تسديدها قبل الوصول إلى سن التقاعد للعاملين وعلى نحو لا يؤثر القسط الشهري للقرض على دخل الأسرة. وتبلغ قيمة القرض ١٥ ألف ريال عماني على الاكثر ويتحدد القرض وفقاً لعمر المقترض وعلى أساس دراسة إجتماعية وإقتصادية وسكنية ويخصص القرض لبناء مسكن أو شراء أو ترميم مسكن قائم.

وقد بلغ إجمالي المخصصات التي تم الارتباط بها في العام الماضي ١٩٩٧ والمتبقية من مخصصات ١٩٩٦ نحو ٥٣٣٨٩٣ ريالاً عمانياً لتنفيذ ٤٢ حالة موزعة في عدد من ولايات السلطنة ليس من بينها ولايات محافظة العاصمة.

على صعيد آخر تعنى وزارة الاسكان بإرساء وتنظيم مجموعة القوانين التي تنظم التعامل في العقارات وتسجيلها والحفاظ على الحقوق العينية، وبيان حالة العقار القانونية والدينية وتسجيل التغيرات التي تطرأ عليه ومن ثم تم وضع وتنظيم السجل العقاري حيث يخصص سجل كل ولاية على حدة مع وضع قواعد قانونية للتعامل مع السجل العقاري وهو ما تم اتخاذ خطوات عديدة بالنسبة له خلال العام ١٩٩٧ كما تقوم وزارة الاسكان من خلال لجان شؤون الأراض - ٥٨ لجنة - في مختلف محافظات ومناطق السلطنة بالفصل في طلبات الملكية والمنازعات المتعلقة بالاراضي وهناك لجانان للإستئناف للنظر في القضايا المستأنفة.

الكهرباء والمياه

يعتبر قطاعا الكهرباء والمياه من القطاعات البارزة التي تعكس جانبا من جوانب الإنجازات الضخمة التي تحققت على امتداد هذه الأرض الطيبة منذ بداية مسيرة النهضة العمانية المعاصرة ليس فقط في المجالات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها ولكن أيضاً على صعيد الإنتاج والخدمات. فقطاع الكهرباء والمياه من القطاعات الإنتاجية للأهمية الكبيرة للطاقة الكهربائية في الصناعة والمجالات الإنتاجية الأخرى، كما إنه من أبرز قطاعات الخدمات بعد ان أصبحت الكهرباء والمياه النقية من ضرورات الحياة اليومية. ومن ثم فإن هذا القطاع شهد تطوراً هائلاً منذ بدأ من الصفر تقريباً عام ١٩٧٠ م.

الكهرباء

حجم الطاقة الكهربائية المنتجة بنهاية عام ١٩٩٧ بلغ ٧٣٠٣,٦ مليون كيلوواط ساعة وهو ما يزيد بنحو ٥٠١ مليون كيلوواط /ساعة عن ما كان عليه في نهاية ١٩٩٦. ولا تقتصر أهمية الأرقام المشار إليها على إنها تعكس القفزة الكبيرة التي تحققت في مجال الكهرباء خلال السنوات السبع والعشرين الماضية حيث لم يتجاوز إنتاج الكهرباء ٥ ميجاوات عام ١٩٧٠، ولكن الأهمية تتضح بشكل أكبر في ظل الطبيعة الجبلية والطوبوغرافية الصعبة للسلطنة، والتي فرضت بناء محطات وإبراج الكهرباء على سفوح الجبال وفي بطون الأودية، في المناطق المفتوحة والتضاريس الوعرة. وبرغم عناء ذلك وما يتطلب من نفقات إضافية إلا إنه كان بمثابة التزام من حكومة حضرة صاحب الجلالة للوصول بثمار النهضة المباركة إلى كل التجمعات السكانية على امتداد هذه الأرض الطيبة في إطار الغاية الأساسية وهي سعادة الإنسان العماني ورخاؤه ورقيه وتقدمه.. ذلك هو ما سعيانا إليه منذ فجر النهضة المباركة. ولقد تحقق بحمد الله الكثير مما تطلعنا إلى انجازه. وفي حين تم إستكمال البنية الأساسية في مجال الكهرباء في مختلف محافظات ومناطق السلطنة إلى حد بعيد تتواصل مشروعات الكهرباء سواء

لمواجهة الزيادة المضطربة في عدد السكان او للارتفاع بكفاءة المشروعات الحالية وزيادة طاقاتها بشكل مستمر وقد تعزز ذلك بتخصيص ١٤٥ مليون ريال عماني كموازنة إضافية لوزارة الكهرباء والمياه خلال الخطة المالية وذلك بناء على أمر من جلالة السلطان المعظم مما يعطي دفعة قوية لإستكمال المشروعات وصولاً إلى كل التجمعات السكانية الصغيرة اينما كانت.

لقد بلغ عدد محطات توليد الكهرباء في السلطنة ٣٢ محطة بعد ان كانت محطة واحدة فقط في عام ١٩٧٠ بمنطقة ريام وكانت تعمل بالديزل. وبلغ إجمالي الطاقة الانتاجية ١٧٥١ ميجاوات في نهاية عام ١٩٩٧ وإجمالي الطاقة الموزعة ٦٩٥٠,٢ مليون كيلوواط / ساعة. كما بلغ عدد التوصيلات ٣٧٧,٨٦٦ توصيلة. ويتم الآن استخدام الغاز الطبيعي العماني في تشغيل محطات كهرباء منح والغبرة والرسيل ووادي الجزي وذلك بدرجات متفاوتة. وفي الوقت الذي يركز معظم الجهد الرئيسي في مجال الكهرباء والمياه في المحافظات والمناطق خارج محافظة مسقط. فإن المشروعات العملاقة التي يجري تنفيذها في ريسوت بمحافظة ظفار وفي قلعات بولاية صور، وفي صحار تستوعب بدورها جزءاً كبيراً من الإهتمام لتوفير الطاقة الكهربائية والمياه اللازمة لإنشاء وتشغيل وإنتاج هذه المشروعات الضخمة. وفي محافظة ظفار قفز إنتاج وتوزيع الكهرباء من ٢ ميجاوات إلى أكثر من ١٤٣ ميجاوات ويزداد بشكل سريع استجابة لمجموعة المشروعات والأنشطة السياحية والخدمية والانتاجية التي تشهدها هذه المحافظة والتي يوجد بها محطتان لتوليد الكهرباء في صلالة وريسوت وعدد كبير من محطات التوزيع الرئيسية والفرعية. وخلال عام ١٩٩٧ تم إنشاء خطوط جهد ١١ كيلوفولت ومحطات توزيع بمنطقة الموالح الجنوبية وتركيب ٢١ محطة توزيع ضمن المراحل الرابعة والخامسة والسادسة، كما تم إنشاء خطي كهرباء جهد ٣٣ كيلوفولت ومحطة محولات بمنطقة شمال الغبرة بمحافظة مسقط. وفي محافظة ظفار تم تحسين وتمديد شبكة النقل والتوزيع بضلكوت بما في ذلك تشييد شبكة توزيع لمنطقة خفجيت.

وفي مجال التوزيع كذلك تم في العام الماضي الانتهاء من إنشاء خط كهرباء جهد ٣٣ كيلوفولت من محطة محولات الملدة إلى محطة محولات البله بجنوب الباطنة وتوصيل التيار الى ماتييه والركزة ووادي جيل وباروت وضم بوادي العين بمنطقة الظاهرة حيث تم إنشاء خط جهد



١١ كيلوفولت بطول اكثر من عشرة كيلومترات وخط جهد منخفض بطول تجاوز ٩٠ كيلومترا وتركيب ١٣ محولا بقدرات مختلفة. وفي حين تم انشاء خطوط كهرباء جهد ٣٣ كيلوفولت بكل من ولايتي منح (قرية عز) وادم (قرية صنعاء) بالإضافة إلى محطة محولات في أدم، فإنه تم انارة قرى حج والكحل واللکبي وصوقره بولاية محوت والجازر بالمنطقة الوسطى.

وبالنسبة للنقل والتوليد تم في عام ٩٧ نقل وتركيب وتشغيل عدد من المكيفات وخزانات الوقود إلى المنطقة الشرقية (المضيرب والمضيبي وصور) وكذلك إلى محافظة مسندم (محطتا دبا وخصب) كما تم انشاء محطة محولات ام العنين جهد ٣٣/١٣٢ كيلوفولت بالإضافة إلى انشاء خط كهرباء علوى جهد ١٣٢ كيلوفولت من التوليد بوادي الجزي إلى محطة محولات أم العنة لمسافة حوالي ٤٠ كيلومتر. كما تم توسيع محطة كهرباء مسروق. بالإضافة إلى تركيب ست محولات ١١/٣٣ كيلوفولت بمحطات المحولات الرئيسية في عوقدوأم الغوارف بصلالة وتشبيد شبكة توزيع ومحطة كهرباء بمنطقة شربثات بمحافظة ظفار. جدير بذكر ان هذا العام ٩٨ شهد جهدا كبيرا ومتواصلا فيما يتصل

▲ اهتمام متواصل وجهود مستمرة لرفع كفاءة الطاقة الكهربائية لتتواءم مع التطور العمراني والتوسع السكاني في أنحاء السلطنة (محطة توليد الطاقة الكهربائية في منح).



▲ الكادر الوطني
المؤهل يقوم
بمسؤولياته في غرفة
التحكم بمحطة (تحلية
مياه الغبرة)

بمشروع توسيع محطتي كهرباء الرسيل ووادي الجزي وانشاء ٣ محطات كهرباء صغيرة بالمنطقة الوسطى وانشاء محطة كهرباء محوت وتوصيل الكهرباء إلى مناطق طوى اعتير وزخر مرباط مع انشاء شبكة توزيع في صلوف ومسحلة وتمديد كابل ٣٣ كيلوفولت بمنطقة السوق المركزي بصلالة بمحافظة ظفار، فضلا عن مد خط نقل جهد ١٣٢ كيلوفولت من صحار إلى الخابورة وتوصيل الكهرباء إلى قرية وادي جيبى والقرى المجاورة لها وإلى قرية الطوية بـ وادي المعاول وانشاء محطة محولات في بركاء بمنطقة الباطنة.

وفي حين يجري العمل لإنشاء كابلين جهد ٣٣ كيلوفولت من محطة الوادي الكبير إلى المحطة المقترحة بالحي التجاري بمطرح، ومشروع مغذيات جهد متوسط من محطة محولات الغبرة الشمالي ١١/٣٣ كيلوفولت، يجري تشييد خط هوائي جهد ١١ كيلوفولت من طاقة إلى مدينة الحق، وكذلك توصيل الكهرباء إلى كل من طيطام وزهيون وشهب اصعيب بمحافظة ظفار، كما يجري العمل في انشاء خط كهرباء ٣٣ كيلوفولت من خط الوقبة إلى المحطة المقترحة بمنطقة المرى وخط آخر بنفس الجهد من محطة محولات الزروب إلى محطة البريمي بمنطقة



▲ تتم معاينة جودة المياه بشكل منتظم في المختبر الواقع بمحطة الغبرة لتوليد الطاقة وتحلية المياه.

الظاهرة. وخلال هذا العام تم توصيل الكهرباء إلى ١٩ قرية بمنطقتي الداخلية والوسطى.

المياه

بالنسبة للمياه فإن الوقت الذي تقوم فيه الآبار بدور حيوي في سد جانب كبير من الإحتياجات الأساسية في الولايات، وبقدر محدود في مسقط، فإن الإعتماد يتزايد وبشكل متسارع على محطات تحلية المياه سواء في العاصمة أو خارجها خاصة في ظل طبيعة الوضع المائي في السلطنة والانتشار الواسع للمجموعات السكانية في مختلف محافظات ومناطق السلطنة. وتسعى حكومة حضرة صاحب الجلالة وبشكل مكثف للتوصل إلى تخفيض تكلفة تحلية المياه بقدر الامكان والاستعانة بأحدث ما يتوفر من تكنولوجيا وطرق ملائمة في هذا المجال.

وفي نهاية العام الماضي ١٩٩٧ بلغ عدد محطات تحلية المياه في السلطنة ٢١ محطة وكانت ١٧ محطة فقط عام ١٩٩٦ كما بلغ إجمالي المياه المنتجة ١٥٥٩٧,٣ مليون جالون في عام ١٩٩٧ بزيادة مقدارها ٦٣٨,٧ مليون جالون عن ما كانت عام ٩٦، أما حجم المياه الموزعة

فإنه بلغ ١٥٥٦٢,٦ مليون جالون. وبلغ عدد التوصيلات نهاية العام الماضي ٧٩٤٩٧ توصيلة وذلك بزيادة ٥١٢٤ توصيلة عن ما كانت عليه في عام ٩٦.

وفي حين تم الانتهاء من زيادة الطاقة الإنتاجية لمحطة تحلية مياه الغيرة وهي أكبر محطة لتحلية المياه في السلطنة، تم في العام الماضي الانتهاء من إنشاء محطة ضخ وأعمال توصيلات الأنابيب من خط ٤٠٠ مم القائم بجامعة السلطان قابوس، كما تم إنشاء محطة تحلية مياه سعة ١٠٠ متر مكعب يوميا مع حلقاتها الإضافية في مناطق التجمعات السكانية المحدودة لسد احتياجات السكان وتحديد سعة وحدة عدد السكان الحالية والاعداد المحتملة خلال عدة سنوات.

وفي الوقت الذي تمت فيه العديد من عمليات تمديد شبكات المياه في محافظة ظفار ومناطق الداخلية والباطنة والظاهرة والوسطى وغيرها بالإضافة إلى حفر العديد من الآبار، فإنه يتم العمل في عدة مشروعات خلال العام الجاري من أبرزها مشروع إنشاء محطة ضخ وخزان ارضي سعة ٥٦٠٠ متر مكعب بروي وخزان علوي سعة ١٨٩٠ متر مكعب بمنطقة ممتاز، بالإضافة إلى إنشاء خزان في المعبيلة ومحطة ضخ وتمديد أنابيب بأقطار مختلفة لإمداد قصر بيت البركة ومبنى الأوركسترا السلطانية بالمياه وفي السيب يجري إنشاء خزان جديد سعة ١٨٠٠ متر مكعب ومد خط أنابيب بقطر ١٠٠٠ ملم من دوارالموالح إلى الخزان الحالي ومنه إلى الخزان الجديد بطول سبعة كيلومترات.

من جانب آخر يتضمن مشروع إمداد مدينة البريمي بالمياه تمديد شبكة مياه إلى مدينة البريمي بطول ٤٠ كليومتر وبسعة ٨٠٠ متر مكعب بالإضافة إلى إنشاء خزان جديد.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع المختبر المتنقل له أهمية كبيرة إذ أنه مزود بجميع الأجهزة والمعدات الخاصة به. وتحرص حكومة حضرة صاحب الجلالة على عمليات التحليل الدائم والمستمر لعينات المياه في مختلف المناطق للتأكد من مطابقتها للمواصفات وخلوها من أية عناصر تلوث ضمانة للصحة العامة للمواطنين وحتى يحصل المواطنون على احتياجاتهم وبشكل دائم من المياه النظيفة وفي كل الأوقات واینما كانوا على هذه الأرض العزیزة.

الاتصالات والبريد

يعد قطاع الاتصالات من أكثر القطاعات التي حققت طفرة ضخمة من التقدم خلال سنوات النهضة العمانية الحديثة وعلى نحو يشمل ارقى نظم الاتصالات وحدثها على المستوى الدولي وذلك عبر استخدام تقنيات الاقمار الصناعية والنظم الرقمية في الاتصالات الداخلية والخارجية من ناحية، وتوسيع خدمات شبكة الانترنت في السلطنة من ناحية ثانية وربط خدمة الهاتف المتنقل العالمي مع عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة، وتعميم خدماته إلى مختلف مناطق السلطنة بما فيها مناطق التنقيب عن النفط في فهود. ومن ثم تحولت الاتصالات المتطورة إلى واحدة من أدوات التنمية الوطنية إلى جانب كونها من ضرورات الحياة العصرية على امتداد هذه الارض الطيبة.

ويكتمل البعد الحضاري لهذه النقلة النوعية من خلال ما تضمنه النظام الأساسي للدولة من صياغة وضمان حرية الفرد واحترام خصوصيته في هذا المجال وذلك بالنص في المادة ٣٠ منه على «حرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصنونة وسريتها مكفولة فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو افشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها الا في الحالات التي يبينها القانون والاجراءات المنصوص عليها فيه».

وتمتد الآن في مختلف محافظات ومناطق ولايات السلطنة شبكة واسعة ومتطورة من الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث يمكن للمواطن والمقيم الاتصال من اي مكان في البلاد وعلى مدار الساعة وبسهولة ويسر مع أي مكان آخر داخل أو خارج البلاد وتحت كل الظروف. وتجدر الإشارة إلى ان السنوات الماضية شهدت تشييد البنية الأساسية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وعلى أحدث النظم الرقمية بما في ذلك انظمة المعلومات المترابطة محليا ودوليا وبكفاءة عالية وذلك برغم الطبيعة الطبوغرافية الصعبة في بعض مناطق السلطنة.

وتشمل منظومة الاتصالات العمانية، التي بذلت وزارة البريد والبرق



▲ العمل على توفير
خدمة الاتصالات وعلى
أحدث المستويات في كل
ركن من ربوع السلطنة
لينعم المواطن والمقيم
بجميع التسهيلات
اللازمة في هذا المجال
(مبنى وزارة البريد
والبرق والهاتف).

والهاتف والهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية جهودا كبيرة لاستكمالها وتحديثها، العديد من الخدمات وعلى نحو يسمح باستيعاب المزيد من التوسع المضطرد فيها في الفترة القادمة. ومن ابرز هذه الخدمات:

الهاتف المتنقل العالمي :

ادخلت خدمة الهاتف المتنقل العالمي (جي.اس.ام) إلى البلاد في نوفمبر ١٩٩٦ بعد ان تجاوز مرحلة التجريب في العالم ونجحت معطياته. وخلال فترة وجيزة تم دعم شبكة الهاتف المتنقل العالمي في السلطنة والعمل على ربط خاصية التجوال الدولي مع العديد من الدول الأخرى تيسيرا على المواطن في استخدام هذه الخدمة وتسهيلاتها سواء داخل البلاد أو خارجها. وقد تزايد الاقبال الجماهيري على هذه الخدمة بشكل كبير إذ بلغ عدد المشتركين في هذا النظام حتى نهاية العام الماضي ١٩٩٧ ما يصل إلى ٥٦٤٨٩ مشترك وفي نهاية الربع الاول من العام الحالي ١٩٩٨ قفز عدد المشتركين إلى ٦٤٤٠٤ مشترك. ويتم استيعاب هذه الزيادة وأية زيادة متوقعة في هذا المجال نظرا لان عدد الخطوط التي تم تجهيزها لهذا النظام

تصل إلى ١١٠ ألف خط وفي مختلف مناطق السلطنة.
ومن الدول التي تم عقد اتفاقيات معها لتيسير استخدام خدمة الهاتف المتنقل العالمي وخاصية التجوال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمملكة الاردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، المملكة المتحدة، سنغافورة، سويسرا، وفرنسا وتركيا وماليزيا واليونان وتنزانيا وعدد آخر من الدول التي يجري الاتفاق معها.

الانترنت :

من جانب آخر تم ادخال خدمة شبكة المعلومات الدولية المعروفة باسم «الانترنت» إلى السلطنة نظرا لاهميتها واتساع استخدامها من جانب الافراد والمؤسسات ليس فقط في مجال الاتصالات التقليدية ولكن ايضا في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والاستثمارية والتبادل التجاري على امتداد العالم.

وقد بدأ تشغيل هذه الخدمة في السلطنة في ٢٨/١٢/١٩٩٦م وبلغ عدد المشتركين فيها حتى نهاية العام الماضي ٧٣٤٣ مشترك. ثم قفز العدد إلى ٨٤٤٥ مشترك في نهاية الربع الاول من العام الحالي ١٩٩٨ وهو ما يزيد بنسبة ٣٠٪ عن ما كان عليه في نهاية الربع الاول من العام الماضي ١٩٩٧. وتؤدي الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية للمشتركين في شبكة الانترنت مجموعة خدمات متكاملة منها خدمة البريد الالكتروني والشبكة العالمية للمعلومات، والخدمات الاخبارية أو خدمات الرسائل، وبروتوكول نقل الملف، وكذلك خدمات البحث من خلال الموضوع وخدمة تلنت.

كما تم توفير خدمة أخرى هي «الخدمة الدولية لتبادل المعطيات - المعلومات» وذلك لخدمة رجال الاعمال والمستثمرين والقطاع الخاص بوجه عام. وتسعى هذه الشبكة إلى تكوين مجموعات من المستخدمين المحليين لتشجيعهم على تطوير وتنفيذ موارد قاعدة المعلومات المحلية للتقليل من الاعتماد على قواعد الخدمات الاجنبية في هذا المجال وبما يسمح باستبقاء نسبة كبيرة من العائدات المالية في السلطنة لاستثمارها في مجالات أخرى.

شبكة المعطيات الرقمية :

تم ادخال شبكة المعطيات الرقمية من خلال التوصيل الرقمي المتقاطع



▲ (محطة الأقمار
الصناعية) بمنطقة
العامرات إحدى صروح
الاتصالات الحديثة
المؤهلة بأرقى مستويات
تكنولوجيا الاتصال
لربط (السلطنة) بكافة
أقطار المعمورة.

في نوفمبر ١٩٩٣ لتحسين الخدمة من خلال السرعة الفائقة والكفاءة العالمية في العديد من مناطق السلطنة. وبلغ عدد القنوات العاملة ٩٧١ قناة في حين يصل العدد الكلي للقنوات المتاحة ١١٣٦ قناة وهو ما يسمح بمزيد من التوسع.

الشبكة الهاتفية :

تأخذ الشبكة الهاتفية في السلطنة منذ عام ١٩٨٤ بأحدث ما توصلت إليه التقنية الرقمية تشغيلاً وصيانة ومن ثم فإنها تشهد تحديثاً مستمراً. وتتمتع المقاسم الرقمية بخدمات مثل حصر الاتصالات على مناطق محددة، نظام اتبعني، الخط الساخن، مكالمات أخرى في الانتظار، المكالمات الثلاثية الاطراف، وخدمة المشترك غير المتواجد، وخدمة عدم الازعاج، واختصار الارقام وغيرها مما يوفر لمستخدمي الشبكة الهاتفية مميزات وخدمات عديدة ومتنوعة.

جدير بالذكر ان الخدمات الهاتفية متوفرة في مختلف مناطق ومدن وقرى السلطنة حيث يوجد ١٢٧ مقسماً رقمياً وتشابهي بسعة اجمالية

٢٦٤٧١٦ خطا في نهاية الربع الاول من العام الماضي. وقد ارتفع عدد الخطوط الهاتفية من ١٩٢٩٩٣ خطا في نهاية مارس ١٩٩٧ ليصل إلى ٢٠٤٢٨٥ خطا في نهاية مارس ١٩٩٨ بنسبة زيادة مقدارها ٥,٩٪ كما تم انشاء عدد من المقاسم الجديدة الاضافية.

الهاتف السيار :

يعد نظام الهاتف السيار نظاما متكاملا مع شبكة الهاتف في السلطنة. ويعمل على النظام الخليوي منذ شهر مايو عام ١٩٨٥ ويربط مقسم الهاتف السيار في مسقط جميع المشتركين في هذا النظام عبر محطات الراديو الاساسية المنتشرة في مختلف مناطق السلطنة ويبلغ عددها ٤٣ محطة. وقد بلغت السعة الاجمالية للمقسم ٩٥٠٠ خط وبلغ عدد المشتركين ٦٢٢٨ مشترك في نهاية العام الماضي، وقد تراجع عدد المشتركين في نهاية الربع الاول من العام الحالي ١٩٩٨ ليصل إلى ٦٠٠٣ مشترك وهو ما يقل بنحو ٢٦,٦٪ عن ما كان عليه عدد المشتركين في نهاية الربع الاول من العام الماضي. ويعود هذا الانخفاض إلى توفر خدمات الهاتف المتنقل الدولي وما تتسم به من كفاءة عالية.

النداء اللاسلكي والبريد الصوتي:

ادخلت خدمة النداء اللاسلكي في ١٧/١٢/١٩٩١ وتعمل على نظام نغمي ورقمي وصوتي وقد زادت سعة النظام ليستوعب ١٠٥ ألف مشترك. وبلغ عدد المشتركين في نهاية الربع الاول من العام الحالي ١٩٩٨ ما يصل إلى ٧٠٨٢٥ مشترك مقارنة مع ٦٨٤١٨ مشترك في نهاية مارس ١٩٩٧ اي بنسبة زيادة قدرها ٣,٤٪.

وبالنسبة لخدمة البريد الصوتي المتطور والتي ادخلت في عام ١٩٩٣ فإنها تستعين بأحدث ما وصلت إليه تقنية تخزين وارسال الرسائل. ويتسع هذا النظام إلى ٢٥ ألف مشترك في حين بلغ العدد الكلي للمشاركين ١٢٢٨١ مشترك في نهاية العام الماضي ١٩٩٧ م.

الهواتف العمومية :

تتوزع شبكة الهواتف العمومية في كافة انحاء البلاد لتسهيل امكانية الاتصال خاصة في مناطق التجمعات والاسواق والمراكز التجارية وداخل

المؤسسات الكبيرة حيث ازداد الاقبال على استخدام البطاقات الممغنطة في الهواتف العمومية. وقد بلغ عدد الهواتف العمومية ٣٧٤٦ هاتف مع نهاية العام الماضي ١٩٩٧ ولكن العدد تراجع في نهاية مارس من هذا العام ليصل إلى ٣٥٦١ هاتف بعد ان كانت ٣٦٣١ هاتف في نهاية من العام الماضي.

تجدر الاشارة إلى ان وزارة البريد والبرق والهاتف تتعاون مع شركات ومؤسسات القطاع الخاص من أجل توفير الاتصالات المتطورة ومن ثم تعمل العديد من شركات ومؤسسات القطاع الخاص كوكلاء معتمدين للهيئة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في مجال تسويق وتركيب وصيانة اجهزة الاتصالات المجازة بما في ذلك اجهزة الراديو الهاتفي للمناطق النائية وغيرها. وقد بلغ عدد هذه المؤسسات والشركات ٤٢ شركة، كما تسهل الهيئة للقطاع الخاص الاستثمار في مجال الاتصالات بما في ذلك الاستثمار في مؤسسات الاتصال الدولية مثل انتلسات، وانمارسات، وعربسات.

وإلى جانب هذه الخدمات تتوفر خدمات التلكس والتلغراف والفاكسميل والبيروفاكس. وفي حين تزداد خدمات الفاكسميل اتجهت خدمات التلكس إلى الانخفاض إذ تراجع عدد المشتركين من ٥٣٨ مشترك في نهاية مارس عام ١٩٩٧ إلى ٤٦١ مشترك في نهاية مارس من العام الحالي وهو ما يعود إلى تحسن الخدمات الاخرى في مجال الاتصالات. وتجدر الاشارة إلى انه تتوفر خدمات الراديو الخاصة بالنسبة للمراكز الصحية في المناطق النائية حيث توجد ١٥ محطة لدعم هذه الخدمة التي تضم ١٢٨ هاتف لتأمين الاتصالات لها على نحو يخدم المتعاملين معها.

ومن المعروف انه إلى جانب المحطة الارضية القياسية بمجمع العمارات للاتصالات الفضائية والتي تعمل مع القمر الصناعي العربي عربسات، وهي من أوائل المحطات العربية التي انشئت في هذا المجال، توجد محطة ارضية قياسية اخرى (أ) بمجمع العمارات كذلك وهي تعمل بالنظام الرقمي المتزامن على القمر الصناعي الدولي انتلسات فوق المحيط الهندي وتضم ٣٥٣ دائرة. كما توجد محطة ارضية اخرى للاقمار الصناعية في ولاية عبري بمنطقة الظاهرة وهي تعمل منذ عام ١٩٩٣ مع القمر الصناعي الدولي انتلسات فوق المحيط الاطلنطي وتضم ٢٣٧ دائرة وتستخدم التقنية الرقمية ايضا.



وفي حين تقوم الهيئة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية بتطوير خدماتها باستمرار فإنه تجرى دراسة تخصيص خدماتها خلال الفترة القادمة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التعمين في الهيئة بلغت نحو ٨٤٪ خلال عام ١٩٩٧ م.

البريد :

حافظت الخدمات البريدية على أهميتها واستمراريتها فبرغم

◀ الخدمات البريدية
تنتشر في مختلف ربوع
السلطنة.

التطور الكبير في مجال الاتصالات تظل الخدمات البريدية ضرورية لنقل الرسائل والطرود على امتداد مناطق وولايات السلطنة المختلفة التي تغطيها تلك الخدمات على نحو كامل بما في ذلك المناطق النائية.

وإلى جانب ٩٤ مكتباً بريدياً توجد ٣٠٠ وكالة بريدية أهلية بالاضافة إلى ٤٧٨ صندوقاً لايداع الرسائل. أما عدد صناديق البريد الخاصة فانها ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى ٥٢٣٦٤ صندوقاً. ويتم تقديم مجموعة من الخدمات من خلال البريد منها خدمة البريد العاجل الدولي والحقائب البريدية، والمراسلات التجارية الجوابية الدولية إلى جانب الخدمات التقليدية التي تقدمها مكاتب البريد. ويتم دراسة تحويل خدمة البريد من مكاتب حكومية إلى مكاتب مستقلة مالياً وإدارياً خاصة مع التغير الكبير في اساليب الاداء بها وتطورها.



خدمات المواصلات

تمثل طرق ووسائل المواصلات الحديثة والمتطورة ضرورة حيوية للدولة سواء لاعتبارات تنموية اقتصادية واجتماعية أو لاعتبارات استراتيجية. ومن ثم اعطت حكومة صاحب الجلالة اهتماماً خاصاً لإنشاء شبكة من الطرق الحديثة وبأحدث المواصفات في الداخل من ناحية، وتطوير الموانئ والمطارات العمانية على نحو يواكب حركة التطور الضخمة في مجال النقل البحري والجوي ويتواءم مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي الضخم والمتواصل في السلطنة من ناحية ثانية ولتكون جسوراً ومنافذ خير للتواصل مع الاشقاء والاصدقاء والتفاعل مع المتغيرات الجارية اقليمياً ودولياً.

وعلى امتداد سنوات مسيرة النهضة العمانية المعاصرة منذ عام ١٩٧٠

▼ لا تزال عمليات
الإنشاء مستمرة في
ميناء ريسوت الذي
سيصبح أحد الموانئ
الرئيسية في خريطة
النقل البحري العالمية.



وحتى الآن حدثت طفرة هائلة في مختلف قطاعات المواصلات وعلى نحو لا يمكن مقارنته على أي نحو مع ما كان قائماً حتى عام ١٩٧٠. ومن ثم تتيح هذه القطاعات فرصاً وامكانيات كبيرة للاسهام في جهود التنمية الوطنية تشجع الحكومة دوماً على الاستفادة منها من جانب القطاع الخاص.

قطاع الموانئ :

ترتكز خطة تطوير قطاع الموانئ في السلطنة، والتي تمثل جزءاً هاماً من المشروعات العملاقة، على محورين أساسيين هما استغلال الموقع الاستراتيجي المتميز للسلطنة على خطوط الملاحة الدولية بين المنطقة ومختلف مناطق العالم من ناحية، وتطوير قدرات وامكانيات النقل البحري والتخزين والخدمات في موانئ السلطنة لتتجاوب مع احتياجات التنمية وتحويل السلطنة إلى مركز حيوي على خريطة النقل البحري بالمنطقة من ناحية ثانية. وفي هذا المجال تمتلك السلطنة خبرة بحرية عريقة وعلاقات وثيقة مع العديد من الدول والشعوب الشقيقة والصديقة وهو ما يعزز الجهود الوطنية هذه.



في هذا الاطار تم الانتهاء من تطوير وتحديث ميناء السلطان قابوس بمطرح وهو الميناء الرئيسي بالسلطنة من حيث التصدير والاستيراد حيث اصبح قادرا على استقبال السفن ذات الغاطس الكبير وسفن الحاويات من الجيل الثالث، مع زيادة طاقة التشغيل والتخزين، وزيادة سرعة وكفاءة اعمال الشحن والتفريغ والمناولة وتبسيط الاجراءات وزيادة امتيازات السفن والناقلات وهو ما وجد صدق ايجابيا انعكس في الزيادة المضطردة في اعداد شركات الملاحة الدولية التي تستخدم الميناء.

وفي الوقت الذي بدأ فيه الاعداد لانشاء ميناء في صحار طرحت المناقصات الخاصة به هذا العام، بالاضافة إلى ميناء لتصدير الغاز في صور وكذلك تطوير ميناء خصب ودبا بمحافظة مسندم. افتتحت المرحلة الأولى من مشروع انشاء محطة دولية للحاويات وتطوير ميناء ريسوت وهو من المشروعات العملاقة سواء فيما يتعلق بمجال النقل البحري أو بالنسبة للآثار الاقتصادية والتجارية المصاحبة له الآن وفي المستقبل.

ويتميز ميناء ريسوت المطل على المحيط الهندي ليس فقط بموقعه الاستراتيجي ولكن ايضا بقابليته للاتساع وزيادة الطاقة الاستيعابية في مراحل التطوير التالية والتي وضعت في الاعتبار ضمن الخطة التطويرية للمشروع. فميناء ريسوت يقع على المسار التجاري بين الشرق والغرب (نحو ١٥٠ ميلا فقط) والذي يصل بين اوروبا وآسيا وهو من المسارات الرئيسية والاسرع تطورا من الناحية التجارية في العالم، ومن ثم فإن الميناء يخدم حركة التجارة الإقليمية والدولية مع شرق افريقيا واوروبا ومع جنوب وشرق آسيا والأمريكتين وبالطبع من وإلى منطقة الخليج. وسيتم تشغيل وإدارة محطة الحاويات الدولية بواسطة شركة صلالة لخدمات الموانئ وهي شركة مساهمة عمانية تمتلك فيها شركة سي لاند ١٥٪ وشركة مارسك ١٥٪ من اسهمها وهما الشركتان اللتان تمتلكان حوالي ثلث اجمالي اسطول الحاويات في العالم. كما تعتمد شركة صلالة لخدمات الموانئ على الخبرة الطويلة لشركة سي لاند العالمية في عمليات الادارة والتشغيل ومعروف ان شركة سي لاند تقوم بتشغيل وإدارة ٢٨ ميناء من موانئ الحاويات على امتداد العالم ومن ثم يمثل ميناء ريسوت اضافة ضخمة على طريق تحويل السلطنة إلى مركز إقليمي نشط لحركة النقل البحري من جهة وعلى الصعيد الاقتصادي في محافظة ظفار والاقتصاد العماني ككل من جهة ثانية، كما أنه يعكس الثقة الدولية في خطط واستراتيجيات السلطنة الحالية والمستقبلية حيث يساهم

القطاع الخاص العماني والدولي بدور حيوي في خطط تطوير الموانئ العمانية.

تجدر الإشارة إلى أن مساحة الميناء تصل إلى ٥٥٠ ألف متر مربع - ويبلغ عمق ميناء الحاويات ١٥ متراً قابلة للتعميق إلى ١٦ متر وطول الارصفة ١٣٦٠ متر (اربعة ارصفت طول كل منها ٣١٠) ودائرة الدوران ٥٠٠ متر في القطر. وفي حين تصل الطاقة الاستيعابية لأول رصيفين (المرحلة الأولى) ٩٠٠ ألف حاوية نمطية، فإن هذه الطاقة ترتفع إلى ٢ مليون حاوية نمطية للارصفة الاربعة (المرحلة الثانية) وتصل الطاقة الاستيعابية لساحة التخزين ٣٣ ألف حاوية نمطية في المرحلة الأولى ترتفع إلى ٤٦ ألف حاوية نمطية في المرحلة الثانية. كما يصل معدل المناولة إلى ١٢٠ حاوية في الساعة للسفينة (٤٠ حاوية للرافعة الواحدة في الساعة) وبالتالي فإن اقصى فترة يمكن ان تستغرقها أكبر سفينة في الميناء هي ٢٤ ساعة. كما سيقدم ميناء الحاويات خدمات أخرى كخدمات الاصلاح والصيانة واعادة تنظيم البضائع داخل الحاويات وخدمات التمويل والتزود بالوقود وخدمات الملاحة ومن ثم سيكون ميناء ريسوت ميناء رئيسياً للشحن والتفريغ في المنطقة يتكامل مع الموانئ الأخرى بها خاصة وأنه تتم دراسة انشاء منطقة للتجارة الحرة به. من جانب آخر تم اسناد الاعمال الخاصة بتركيب رصيف عائم بميناء خصب بمحافظة مسندم لخدمة قوارب الصيد، كما تم طرح المناقصة الخاصة بتحسين مرافق ميناء دبا لتركيب رصيفين عائمين وتمديد حاجز الامواج وانشاء مبنى للإدارة، كما تم طرح المناقصة الخاصة بالمسوحات الجغرافية والهيدروجرافية لميناء صحار الذي سيقوم القطاع الخاص بإدارته وتشغيله ويتكلف المشروع ٨٧ مليون ريال (نحو ٢٢٦ مليون دولار) وسيضم عدداً كبيراً من الارصفة بما فيها ارصفت للبضائع العامة، والسائبة، والسائلة، والبضائع الثقيلة والسفن الحكومية والقوارب الصغيرة. هذا بالإضافة إلى مشروع انشاء وإدارة وتشغيل مركز لاصلاح السفن في السلطنة قادر على استقبال السفن حتى ٩٠ ألف طن وتقدر تكلفة المشروع بحوالي ١٣٥ مليون دولار.

قطاع الطيران :

يمثل قطاع الطيران والنقل الجوي في السلطنة واحداً من القطاعات التي حققت تطوراً ضخماً ومستمراً سواء في مطار السيب الدولي أو في مطار صلالة

المدني أو غيره من المطارات الداخلية بالسلطنة. ومن أجل استيعاب الزيادة الكبيرة في حركة السفر والسياحة واتساع النشاط الاقتصادي، تم تطوير مطار السيب الدولي وتوسيعه كما تعتزم حكومة صاحب الجلالة انشاء مجمع جديد بمطار السيب الدولي بتكلفة تصل إلى ٢٠٠ مليون ريال عماني (أي نحو ٥٢٠ مليون دولار) لزيادة طاقته بشكل أكبر خلال الفترة القادمة.

وفي إطار تطوير خدمات الملاحة الجوية وما يرتبط بها من خدمات أخرى في مجال الارصاد الجوية وغيرها تم تشغيل مركز المراقبة الجوية الجديد وعلى مدى ٢٤ ساعة اعتباراً من يناير ٩٧ كما تم تركيب اجهزة الرادار الثانوي الثالث بولاية جعلان بني بو علي هذا العام ١٩٩٨ وزيادة استيعاب شبكة الحاسب الآلي وتوسيع خدماته. وإلى جانب تحديث خدمات الاطفاء والانقاذ بمطار السيب الدولي وفقاً لحدث النظم والوسائل المعمول بها عالمياً وفق مراحل متتابعة تزداد أهمية الدور الذي تقوم به المطارات الداخلية في السلطنة في خصب ودبا وصور ومصيرة والتي بلغ عدد المسافرين بها في عام ١٩٩٧ نحو ٩٥٠٠ مسافر ويعمل بها الطيران العماني.

كما تجرى دراسة موقع مطار صحار تخطيطياً لإنشائه في المستقبل القريب.

من جانب آخر تم تنفيذ مشروع تحديث اجهزة الارصاد الجوية لكل من مطار السيب الدولي ومطار صلالة المدني ومع ازدياد نطاق الحركة والسفر إلى محافظة ظفار على مدار العام وخاصة في فصل الخريف، تم تطوير خدمات الملاحة الجوية والاتصالات بإنشاء منصات جديدة للرادار وتحسين نظام توزيع الاقمار الصناعية بالاضافة إلى تحسين خدمات الاطفاء والانقاذ والارصاد الجوية من حيث المعدات والتدريب، كما تم اجراء تعديلات وتوسعات كبيرة لمبنى الارصاد الجوية بمطار صلالة المدني. وتقوم الشركة العمانية لخدمات الطيران - الطيران العماني - بالعمل على خط مسقط - صلالة - مسقط مع دراسة امكانيات زيادة الحركة بمطار صلالة المدني بشكل أكبر في المرحلة القادمة خاصة مع تشغيل المرحلة الأولى من تطوير ميناء ريسوت هذا العام.

جدير بالذكر ان الشركة العمانية لخدمات الطيران - الطيران العماني - تحقق زيادة كبيرة وسريعة في انشطتها ونجاحاً ملموساً في ادائها. ففي حين انشئت دائرة النقل الجوي للمرة الأولى منذ تأسيس المديرية العامة للطيران المدني والارصاد الجوية في اوائل السبعينات، تم التوقيع على عدد من اتفاقيات

◀ (الفتاة العمانية) في
برج المراقبة الجوية
بمطار السيب الدولي
كأول مراقبة ملاحه
جوية في المنطقة.

◀ تأهيل الشباب
العماني مكنه من
اقتحام كل مواقع العمل
بكفاءة وإخلاص وهذا
نموذج لأحد العاملين
بمطار السيب الدولي.



تنظيم خدمات النقل الدولي بين السلطنة وعدد من الدول الأخرى. كما تم افتتاح أربعة خطوط جديدة في العام الماضي ١٩٩٧ إلى أبوظبي والدوحة والقاهرة ومدارس لتضاف إلى خطوط الطيران العماني إلى كل من دبي، الكويت، كراتشي، ترافندروم، مومباي، وكولومبو ودكا. ويجري الآن إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي للشركة لتكون مواكبة لتطورات شركات الطيران المدني وتنظيم وتسهيل اجراءات المسافرين.

وفي الوقت الذي تجرى فيه عمليات تدريب متخصصة ومتقدمة للكوادر الوطنية في مختلف المجالات ذات الصلة بالطيران سواء في الداخل أو في الخارج، تم تخريج أول دفعة من المضيفين الجويين (١١ مضيفاً و١٧ مضيقة) كما اتم ٢٩ من الدارسين لهندسة الطيران في الخارج دراساتهم هذا العام وعادوا لينضموا إلى زملائهم من الكوادر الوطنية العاملة في هذا المجال الحيوي وتجدر الإشارة إلى ان نسبة التعمين في الشركة العمانية لخدمات الطيران - الطيران العماني - تصل إلى ٧٠٪.

النقل الوطني العماني :

تقوم شركة النقل الوطنية العمانية على مدى ربع قرن تقريباً بدور حيوي في مجال تسيير رحلات باصات النقل الوطنية من مسقط إلى مختلف مناطق السلطنة، بما في ذلك داخل محافظة مسقط. وتستخدم الشركة وحدات فاخرة خاصة في رحلاتها إلى صلالة ودبي، بالإضافة إلى استخدام الحافلات السريعة على خطوط المسافات الطويلة إلى نزوى وعبري وصحار والبريمي وصور مع زيادة الخدمات التي تقدمها على هذه الرحلات لزيادة راحة الركاب. ومع التطور الكبير في اداء الشركة وخدماتها ازداد الاقبال على استخدام حافلاتها في نقل حجاج البر، والانشطة السياحية ونقل الموظفين وطلاب المدارس والجامعة بعقود مع الشركات والمؤسسات والجهات المعنية. تجدر الإشارة إلى ان الشركة زادت من اعداد حافلاتها العاملة داخل محافظة مسقط، كما قدمت تذاكر مخفضة على حافلاتها إلى جانب ما تقدمه من خدمات مخفضة كذلك لحاملي التصاريح الخاصة بمساعدة المعوقين واسر الضمان الاجتماعي، والخدمات المجانية للمكفوفين تخفيفاً من اعبائهم وتحقيقاً لمزيد من التكافل بين فئات المجتمع ومن ثم تقدم الشركة خدمات راقية ومتكاملة.



قطاع الطرق :

تشكل شبكة الطرق الحديثة والتي تمتد إلى مختلف المناطق عنصراً بالغ الأهمية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد بذلت حكومة صاحب الجلالة السلطان المعظم جهوداً ضخمة لتشييد شبكة واسعة من الطرق تمتد الآن وعلى أعلى المواصفات إلى مختلف مناطق السلطنة برغم الامتداد الجغرافي الواسع والتضاريس الصعبة. وبينما يصل اجمالي اطوال الطرق في السلطنة (المرصوفة والحصوية والجبلية والترابية) إلى أكثر من ٢٠٤٦٩ كيلومتر، تقوم وزارة المواصلات بعمليات ترميم واعادة تأهيل مستمرة للطرق وصيانة الجسور، كما عهد للقطاع الخاص بالقيام بذلك في بعض المناطق في اطار اجتذاب القطاع الخاص للعمل بشكل أكبر في المجالات الخدمية.

وخلال العام الماضي ١٩٩٧ تم استكمال اعادة تأهيل طريق الباطنة القديم، بما في ذلك الانفاق والتقاطعات الخاصة به وانشاء طريق وادي بني خالد بالمنطقة الشرقية، وطريق خصب الساحلي - المرحلة الأولى - بالاضافة إلى طرق داخلية في ولايات شناص، وفنحاء، ونزوى، وعبري، ودبا، ومدحاء،

▲ المرحلة الثانية من مشروع الطريق المزدوج (الرسيل - نزوى) الذي سيساهم بشكل كبير في تخفيف ازدحام استخدام الطريق الحيوي من (مسقط) إلى (نزوى) ضمن الجهود المبذولة لشق وتعبيد الطرق في كل أنحاء السلطنة.



▲ شبكة من الطرق
الحديثة المصممة على
أعلى وأرقى المستويات
تخترق الجبال لتمتد
بشريانها الحيوي إلى
حياة المدينة من أجل
راحة وسعادة المواطن.

وخلال العام الجاري ١٩٩٨ تم الانتهاء من مجموعة كبيرة من مشروعات الطرق من أهمها طريق خصب الساحلي - المرحلة الثانية - بطول ١٢,٥ كيلومتر وطريق وادي بني خالد بالمنطقة الشرقية بطول ١٦,٧٥ كيلومتر. والطرق الداخلية بكل من ولاية عبري (٢٣ كيلومتر) والجبل الاخضر (٣١ كيلومتر) وجعلان بني بو حسن وجعلان بني بو علي، والمضيبي، ونيابتي سمد الشان، وسناو بطول اجمالي يبلغ ٦٩ كيلومتر.

وإلى جانب ذلك تم تأهيل طريق نزوى/ثمرت لمسافة ٢٠٢,٥ كيلومتر، وانشاء طريق سناو/محوت بالمنطقة الوسطى بطول ١٩٢ كيلومتر، بالإضافة إلى عدد آخر من الطرق الداخلية والحيوية في مناطق السلطنة المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى ان السلطنة تقوم بتنفيذ مشروع طريق «الغيزة - حات - شح» الذي يمتد بطول ٢٤٥ كيلومتر والذي يربط بين المناطق الحدودية في السلطنة والجمهورية اليمنية ومن المقرر ان يتم الانتهاء منه في العام القادم ١٩٩٩. ومع استمرار وازدياد التوسع والنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي تتسع وتمتد شبكة الطرق الحديثة في البلاد وبالتالي يتم دراسة العديد من المشروعات في هذا المجال تمهيدا لتنفيذها في الفترة القادمة.

البلديات والبيئة

يعتبر نظام البلديات الذي يقوم على العناية بالادارة المحلية والبيئة من النظم الفعالة ليس فقط فيما يتصل بالمنافسة بين البلديات المختلفة على مستوى السلطنة، والتسابق للارتقاء بالخدمات والعمل على تكاملها، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالعناية بالبيئة وترسيخ وتنمية تقاليد الاهتمام بها على مختلف المستويات وعلى نحو يفسح المجال أمام مساهمة مختلف الشرائح الاجتماعية في جهود التنمية الوطنية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني الاوسع، وذلك إنطلاقاً من إدراك عميق لأهمية وضرورة تكامل وشمول هذه الجهود وتطويرها. وفي الوقت الذي تتسع فيه أعمال البلديات في المدن والقرى العمانية، اتسع كذلك الاهتمام العماني بالبيئة ليشمل المستويات الإقليمية والدولية وذلك «بحكم المسؤولية الجماعية لحماية البيئة وضرورة تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، في هذا المجال» ومن ثم كانت السلطنة في مقدمة دول المنطقة عناية بالبيئة وحفاظاً عليها وإدراك البعد التنموي لها.

وفي هذا الاطار أيضاً فإن من الامور بالغة الدلالة أن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم خصص جائزة دولية تمنحها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم - اليونسكو - كل عامين لأبرز الجهود التي بذلت على المستوى الدولي في مجال العناية بالبيئة وذلك منذ سنوات عديدة وقد أوضح جلالته هذا الترابط من خلال التأكيد على انه «انطلاقاً من اهتمامنا الكبير بحماية البيئة الطبيعية، ومع كل ما حققناه من خطوات مهمة في هذا المجال نالت بها عمان مكانة طيبة بين الدول المهتمة بحماية البيئة فإنه يجب بذل الجهد ومراعاة الاعتبارات الخاصة بحماية البيئة عند تخطيط وتنفيذ المشاريع الإنمائية والمضى قدماً في تطوير الصلات القائمة مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، فضلاً عن قيام كل مواطن بواجبه، لما لذلك من أهمية كبرى لحماية

مواردنا الطبيعية والصحة العامة من أي تأثيرات ضارة والمحافظة على الطبيعة الجميلة والتميز التي وهبها الله لعماننا الحبيبة».

ومن خلال هذه الرؤية الشاملة والبعيدة النظر أصبحت البيئة ركناً أساسياً في عمليات التخطيط التنموي للمشروعات وعلى كل المستويات، كما أصبحت مجالاً للكثير من الخطط والبرامج المكرسة للعناية بها. وتقديراً لعناية وجهود جلالة السلطان المعظم في مجال العناية بالبيئة قدم الاتحاد الدولي لصون الطبيعة أرفع جوائزها التي يقدمها إلى الشخصيات الدولية وهي ميدالية "جون. س. فيليبس" إلى جلالة السلطان قابوس المعظم كتعبير عن الامتنان الدولي لجهود جلالة في مجال وصون وحماية البيئة محلياً وأقليمياً ودولياً ودعمه المستمر لها.

يسعى نظام البلديات إلى خدمة المجتمع على مستوى الوحدات الإقليمية والمحلية وذلك بالعمل على العناية بالحياة اليومية للمواطن وتيسير أفضل الخدمات له من ناحية، والاهتمام بالبلديات والوحدات التابعة لها تخطيطياً ومرافقياً وجمالياً من ناحية ثانية. ومنذ أنشئت بلدية مسقط في عام ١٩٧٢ بلغ عدد البلديات الإقليمية ٤٣ بلدية يتبعها ١٤ فرع و٢٢ مكتب للنظافة في الوحدات النائية.

ومع حرص حكومة صاحب الجلالة على أن تحظى كافة مناطق السلطنة بنصيبها الوافر من الخدمات والمرافق العامة التي تحتاجها المدينة والقرية العمانية واستكمال البنى التحتية المتطورة، لم يعد عمل البلديات مقصوراً على مجالات النظافة، ولكن اتسع ليشمل مجالات عديدة تتصل بمتطلبات التطور والتوسع الحضري العمراني وارتفاع مستوى المعيشة، ومن أبرز هذه المجالات التخطيط، والعناية بالطرق، والإضاءة والتشجير، واستغلال المساحات الفضاء، وتطوير المرافق والخدمات الصحية والبيئية، والعناية باللمسات الجمالية، وهو ما يحول المدينة والقرية العمانية إلى أماكن جميلة ومريحة حافلة بأسباب الحياة ويحافظ في نفس الوقت على خصائصها وشخصيتها المتميزة.

وقد انشئت في عام ١٩٩١ وزارة البلديات الإقليمية والبيئة لتضم مختلف الأنشطة البلدية والبيئية، وهي مترابطة ومتكاملة بحكم طبيعتها، ومعروف أنه حتى عام ١٩٩١ كانت هناك وزارة خاصة بالبيئة في السلطنة.

◀ إبراز أصالة التراث وعيق تقاليد الحياة العمانية التليدة في (مهرجان بلدية مسقط) ليبقى جيل اليوم وفيها لموروثات أبائنا وأجدادنا.

◀ إقبال كبير من الجمهور على (مهرجان مسقط الأول) الذي أقامته بلدية مسقط في حديقة القرم الطبيعية والذي حقق نجاحاً منقطع النظير.



يوم البيئة العماني وشهر البلديات والبيئة

في الوقت الذي يستمر فيه العمل للانتهاء من إقرار الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة كخطة وطنية متكاملة يتم في نطاقها الحفاظ على الموارد المتجددة وغير المتجددة واستغلالها على النحو الأمثل، فإنه تم بناء على توجيهات حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم تخصيص يوم ٨ يناير من كل عام ليكون "يوم البيئة العماني" وذلك تأكيداً على الاهتمام بالبيئة وزيادة الوعي بضرورة الحفاظ عليها على كل المستويات. ويتم تنظيم بعض المنافسات بهذا المناسبة.

وإلى جانب آخر فإنه يتم تخصيص شهر من كل عام هو (شهر البلديات والبيئة) والذي يتم خلاله تنظيم المنافسات بين البلديات في محافظات ومناطق وولايات السلطنة للعناية بمشروعات التطوير والتجميل والتشجير وغيرها، وذلك من خلال العمل التطوعي والتعاون مع جهود البلديات وهو ما يؤدي دوماً إلى نتائج إيجابية. وفي أكتوبر من عام ١٩٩٧ جرت منافسات شهر البلديات والبيئة الثالث عشر تحت شعار "معاً من أجل عمان"، وقد فازت ولاية (بديّة) بالمركز الأول ونالت بذلك كأس جلالة السلطان المعظم كأفضل ولاية على مستوى السلطنة في هذه المنافسات. وتشجيعاً للمشروعات الصناعية على الالتزام بقواعد الحفاظ على البيئة نقية وخالية من التلوث بسبب انشطتها يتم تنظيم منافسة بين الشركات الصناعية حول مدى التزامها باشتراطات الحفاظ على البيئة وذلك في إطار شهر البلديات والبيئة. وفي العام الماضي ١٩٩٧ فازت شركة صلان لصناعة المواد الغذائية بكأس جلالة السلطان المعظم كأفضل منشأة صناعية في الالتزام بالاشتراطات والضوابط البيئية. ومن المعروف أن الالتزام بالشروط البيئية هي الآن من الشروط الأساسية لاقامة أي مشروع أو مصنع وذلك في مرحلة تأسيسه، كما تجري مسوحات للأنشطة المهنية والصناعية المختلفة للحد من كل أنواع التلوث ومسبباته.

تجدر الإشارة إلى أنه صدرت العديد من القرارات التي تنظم وتحدد الاشتراطات الصحية لبعض المهن وأماكن ممارستها وكذلك عمليات نقل الرمال وأعمال التحجير بالسلطنة وإدارة عمليات النظافة والتخلص من النفايات ودور البلديات فيها. كما صدرت في عام ١٩٩٧ القرارات الوزارية الخاصة بلائحة تسجيل المواد الكيميائية والتصاريح الخاصة بها وكذلك لائحة مراقبة وإدارة المواد المشعة. ومع إستكمال مركز البحوث والمراقبة



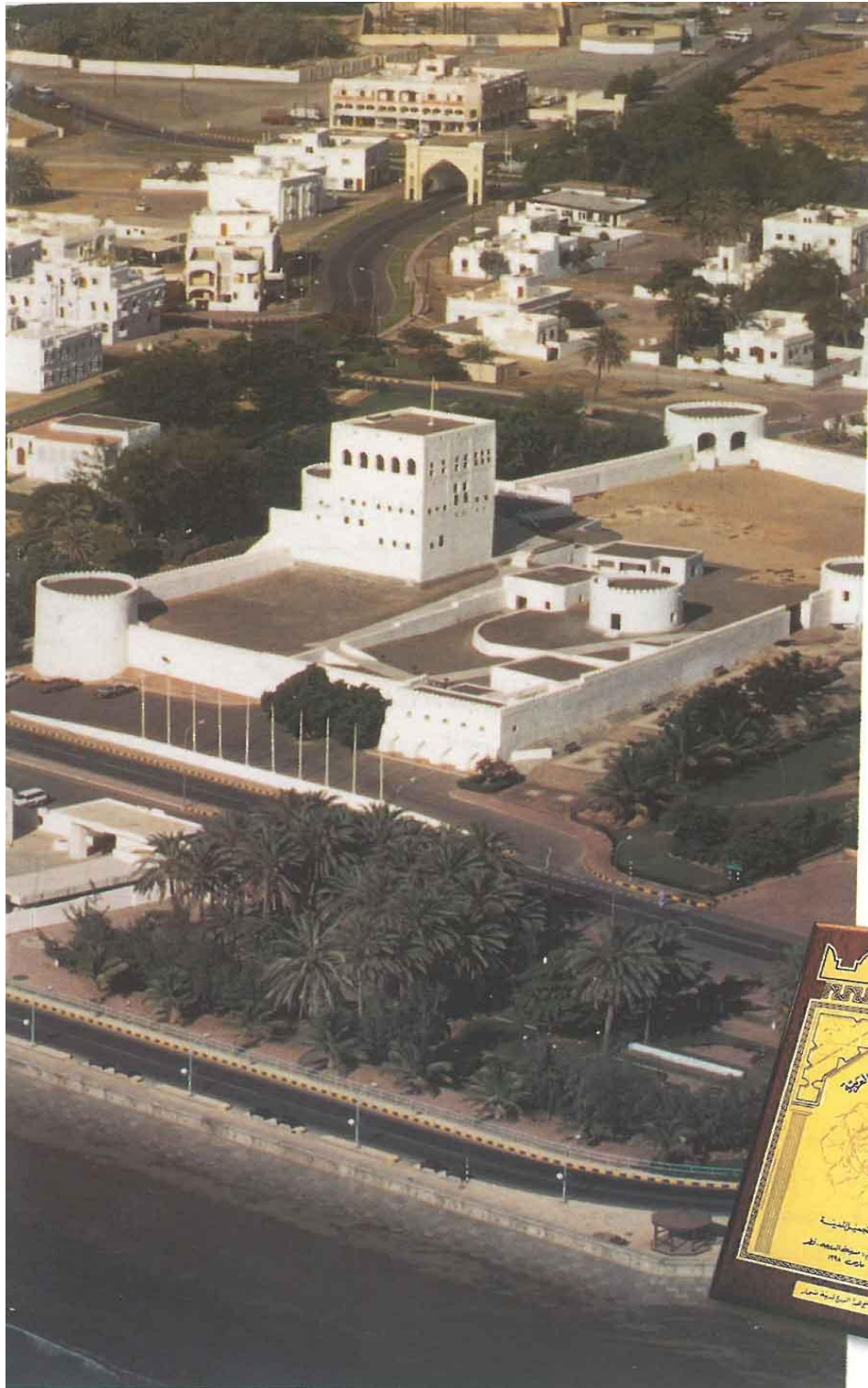
البيئية في الجبل الأخضر وكذلك مركز معالجة النفايات الخطرة والكيميائية بولاية أدم، فإنه سيكون لهما دورهما الإيجابي والملموس في دعم جهود السلطنة في مجال الحفاظ على البيئة العمانية.

◀ ضمن جهود التنظيم التي تقوم بها (بلدية مسقط) بدء العمل بتطبيق عدادات مواقف السيارات التي ساهمت في إيجاد أماكن منظمة ومريحة لساكني عربات السير.

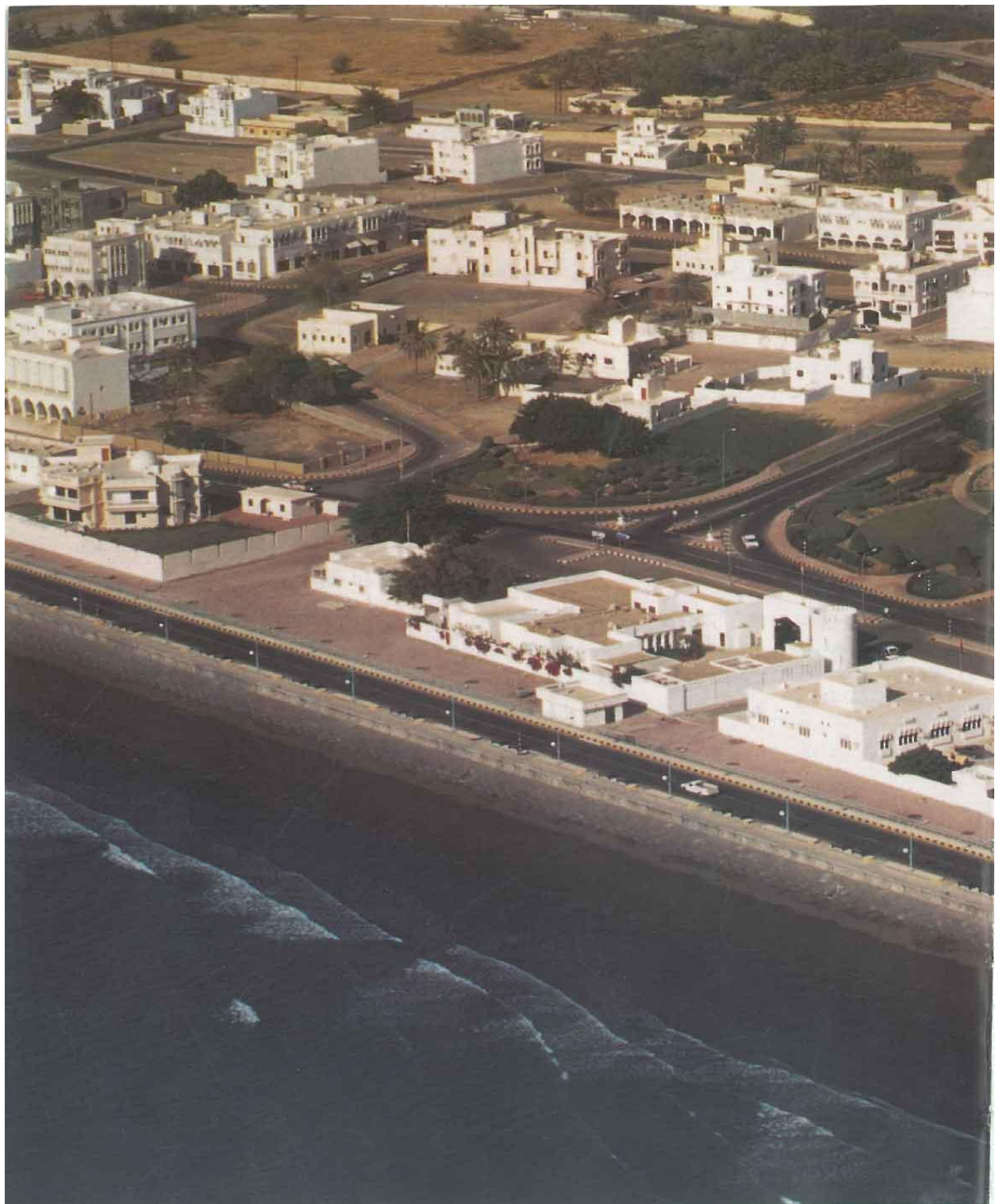
تطوير المدن :
بالرغم من التطور الكبير والواسع النطاق للمدن والقرى العمانية في مختلف محافظات

ومناطق السلطنة خلال سنوات مسيرة النهضة العمانية المعاصرة، إلا أن مشروعات تطوير المدن والحوضر العمانية صممت لتقوم بمهمة أساسية تشمل تطوير المرافق والخدمات بما يتناسب مع احتياجات كل منها الآن وفي المستقبل من ناحية، وبما يحافظ في نفس الوقت على طابع كل مدينة على نحو متميز من ناحية ثانية، فضلاً عن إبراز المواقع السياحية والأثرية وما قد تتميز به من كنوز تاريخية وتراثية. وبذلك يتحقق الانسجام والتوافق بين متطلبات التنمية العصرية وبين الحفاظ على السمات الاجتماعية والتراثية والتاريخية للمدينة العمانية. ومما له دلالة هامة في هذا المجال أن مدينة صحار فازت هذا العام ٩٨ بالمرتبة الأولى والدرع الذهبي لمنظمة المدن العربية بالنسبة لجائزة تجميل المدنية وقد أعلن ذلك في ٢٩ مارس ٩٨.

وتجدر الإشارة إلى إنه تم الانتهاء من تنفيذ عمليات التطوير في عدد من المدن والحوضر العمانية منها على سبيل المثال نزوى، البريمي، صور، الرستاق، صحار، ويجري العمل في كل من عبري، ومحضة والجبل الأخضر، ويترافق ذلك مع تنفيذ العديد من المشروعات في كثير من المدن



▲▼ فوز
 (مدينة صحار)
 بجائزة منظمة
 المدن العربية
 للتجميل على
 مستوى الوطن
 العربي دلالة
 على المستوى
 الرفيع لجهود
 التجميل وترسيخ
 الإصالة على
 مباني ومعالم
 مدن السلطنة.



العمانية الأخرى وخاصة فيما يتصل بإنشاء الأسواق وملاعب الأطفال، وتجميل الأماكن الأثرية والسياحية وحماية المساكن من مياه الأمطار، وإنشاء مظلات بيع المواد الغذائية، فضلاً عن الإهتمام بمشروعات شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف، وتم الإنتهاء من الدراسات الفنية لتنفيذ عدد من المشروعات في ٩ مدن عمانية منها : سمائل وإبراء وصحم وخصب وصور وذلك في إطار شعار "نحو مدينة نظيفة صحياً وبيئياً" ومن الطبيعي أن تمتد العناية إلى الشواطئ العمانية خاصة في مجال حماية الشعب المرجانية.

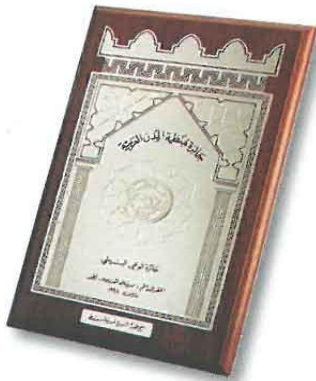
بلدية مسقط :

تتميز مسقط ليس فقط بالتطور السريع والمتواصل، وبالامتداد العمراني والحضري الكبير ولكن أيضاً بالقدرة على الحفاظ على طابعها المميز وشخصيتها الفريدة كمدينة عصرية راقية تتمتع بلمسات جمالية في كل الأرجاء ويتناسق يجمع بين الطبيعة العصرية وبين الامتداد والثراء التاريخي وعلى نحو بارز تكاد تنفرد به بين المدن.

ومن ثم لم يكن مصادفة أن يفوز مبنى بلدية مسقط بالمركز الأول في مسابقة منظمة المدن العربية عام ١٩٩٤ كنموذج يجسد الطابع الإسلامي والعمارة العمانية، وأن يفوز مبنى وزارة الخارجية العمانية بنفس المركز عام ١٩٨٦. كما لم يكن مصادفة كذلك أن تفوز مدينة مسقط بلقب أنظف مدينة عربية عام ١٩٩٦، وأن تفوز بلدية مسقط بالمرتبة الثانية لجائزة الوعي البلدي البيئي حيث حصلت على الدرع الفضي لمنظمة المدن العربية في دورتها السادسة في مارس بالنسبة لصحة البيئة.

وبرغم الامتداد العمراني والإقتصادي الكبير إلا أن مسقط ومن خلال المشاريع التي تنفذها بلدية مسقط تعد لوحة دقيقة التنظيم حيث تتوزع اللمسات الجمالية والمساحات الخضراء والمنتزهات والحدائق العامة في مختلف أرجائها وفي كل ولاياتها. وإلى جانب نادي اليخوت في شاطئ الروضة، وحديقة القرم الطبيعية، وحديقة شاطئ كلبوه وغيرها من الحدائق والمنتزهات تم خلال العام الماضي إفتتاح منتزه شاطئ السيب وهو مشروع ضخم تبلغ مساحته

▼▲ جائزة الوعي
البيئي من (منظمة المدن
العربية) لبلدية مسقط
تقديرًا للجهود المبذولة
في مجال الوعي البيئي
والحفاظ على نظافة
وأناقة (مدينة مسقط).





الإجمالية ٣٣٥ ألف متر مربع وهو مشروع متعدد المراحل. وبينما تم إفتتاح مسرح المدينة الذي يتسع لنحو أربعة آلاف شخص في موقع متميز على ربوة تطل مباشرة على حديقة القرم الطبيعية وشاطئ القرم، تم تطوير إمكانياته الفنية ليكون صرحاً متكاملأ يخدم الحركة الفنية والأدبية المتنامية في البلاد، كما نظمت بلدية مسقط (مهرجان مسقط الأول) الذي استمر من ٣ إلى ٢٠ فبراير ٩٨ وشهد العديد من الفعاليات الثقافية والسياحية والإقتصادية والإجتماعية والترفيهية والتي كان لها صدى كبير داخل وخارج السلطنة. كما تم خلاله إفتتاح متحف بيت الزبير بمسقط الذي يضم مجموعة من المقتنيات الأثرية الهامة.

وفي الوقت الذي تتطور فيه مسقط، المدينة والمحافظة، وتتواصل فيها المشروعات الجديدة في مجال الطرق والاناره والمراكز التجارية الحديثة والأسواق الضخمة ومنها السوق المركزي للخضر والفواكه بالموالح والذي يستقبل البرادات القادمة من الخارج حيث إنه مجهز للتعامل معها. تقف الأسواق القديمة تحمل عبق الماضي وسماته والتي اشتهرت بها عمان، جنباً إلى جنب مع قلعة الجلالى والميراني والعديد من البيوت والقلاع والحصون الأخرى كشاهد على عظمة الإنسان العماني وعطائه في الماضي والحاضر.

بلدية ظفار :

على مدى السنوات السبع والعشرين الماضية، منذ بدأت بلدية ظفار أولى خطواتها، شهدت مدينة صلالة والمدن الأخرى في محافظة ظفار طفرة ضخمة، ليس فقط في مجال استكمال البنية الأساسية في مجالات الطرق والكهرباء والمياه والخدمات التعليمية والصحية والإتصالات وغيرها، ولكن أيضاً في مجال التخطيط العمراني والحضاري حيث أعيد تخطيط المدن، وإنشاء الضواحي الحديثة وارتفعت الفنادق والمراكز التجارية الحديثة وأمتدت محاور الطرق إلى الجبل والنجد، وساعدت الطبيعة الخاصة لمحافظة ظفار وما تتمتع به من عناصر جذب سياحية عديدة ومتنوعة في تنشيط حركة البناء والتطوير التي لاتزال مستمرة وبنشاط متزايد حتى الآن خاصة مع تحول فصل الخريف الذي يمتد من يونيو حتى سبتمبر من كل عام إلى موسم للسياحة الداخلية والإقليمية



والخارجية كذلك وعلى نحو يسجل ازدياداً ملموساً في عدد السائحين بشكل مضطرد.

وفي هذا المجال يلعب (مهرجان الخريف) دوراً مهماً كفعالية فنية وسياحية وثقافية حيوية في تنشيط الموسم السياحي في محافظة ظفار وقد تم التخطيط لمهرجان الخريف هذا العام لإضفاء بعد اقتصادي وترويجي للمنتجات الوطنية العمانية خلاله، وهو ما تم بشكل بارز خلال موسم الخريف لهذا العام.

وإلى جانب ذلك فإنه يتواءم مع النشاط العمراني والتجاري والسياحي البارز حيث تزداد أعداد الفنادق والمشروعات الخدمية والسياحية، نشاط اقتصادي بارز يترافق مع مشروع تطوير ميناء ريسوت الذي تم إفتتاح المرحلة الأولى فيه هذا العام وهو مشروع بالغ الأهمية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي سواء بالنسبة لمحافظة ظفار، أو بالنسبة للإقتصاد العماني ككل. يضاف إلى ذلك مشروع الصرف الصحي لمدينة صلالة الذي بدأ العمل فيه وكذلك مشروعات التطوير في عدد من المدن والمواقع الأخرى بما في ذلك مشروع منطقة التجارة الحرة في ريسوت

▲ من مشاركات بلدية ظفار الفاعلة في مهرجان الخريف (جانب من حفل الافتتاح).



▲ تشييد وإقامة
الاسواق بشكلها التراثي
العريق لخدمة
المواطنين (سوق
الرساق).

ومنطقة التجارة الحرة في المزبونة على الحدود بين السلطنة والجمهورية اليمنية. وتجدر الإشارة إلى أن صلالة احتضنت احتفالات البلاد بالعيد الوطني السابع والعشرين المجيد «لانبلاج فجر النهضة العمانية الحديثة الذي إمتد سنه ليعم كل أرجاء عمان فيظهر من مظاهرها ما طواه النسيان ويبرز من أمجادها ما نعتز به على مدى الأزمان».

المحميات الطبيعية :

امتد إهتمام السلطنة بالبيئة، والذي بدأ منذ وقت مبكر، إلى العمل من أجل الحفاظ على ماتزخر به البيئة العمانية من ثراء وتنوع أحيائي يشمل العديد من الحيوانات البرية والنباتات النادرة وذلك لحمايتها من الانقراض. وفي هذا الاطار تم منذ عام ١٩٨٤ إنشاء نظام متكامل للمحميات الطبيعية في السلطنة بالتعاون مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة.

ومما له دلالة بالغة ان السنوات الماضية شهدت إنشاء عدد من المحميات الطبيعية تم تصنيف ست منها وادراجها على قائمة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وهي محمية المها العربية بجدة الحراسيس ويوجد

بها ٣٩٩ حيوان من حيوانات المها، ومحمية السلاحف برأس الحد، ومحمية جزر الديمانيات ومحمية القرم الطبيعية ومحمية وادي السرين لاعادة توطين حيوان الطهر (الوعل العربي) ومناطق الخيران لمحافظة ظفار. وخلال العام الماضي ١٩٩٧ بدأ العمل لإنشاء عدد من المخيمات والحدائق الطبيعية بمحافظة ظفار وولاية الكامل والوافي بموجب المراسيم السلطانية أرقام ٤٨ / ٩٧ و ٤٩ / ٩٧ و ٥٠ / ٩٧ وهي محمية جبل سمحان بمحافظة ظفار وهي مصنفة كحديقة وطنية في المجموعة الثانية في تقرير الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، وتضم مجموعة من الحيوانات النادرة المهددة بالانقراض بالإضافة إلى تسع محميات طبيعية في تسعة أخوار على ساحل محافظة ظفار وهي المغسيل والبليد، وصولي، وطاقة، والدهاريز، وروري، وعوقد، والقرم الصغير والقرم الكبير. هذا إلى جانب حديقة السليل الطبيعية بولاية الكامل والوافي بمنطقة الشرقية جنوب. ويتم حاليا الاعداد لتأمين هذا المحميات وإدارتها بما يحافظ عليها خاصة وأن المحميات الطبيعية تشهد إقبالا متزايدا من السائحين عليها.

جائزة السلطان قابوس لصون البيئة :

(جائزة السلطان قابوس لصون البيئة) هي أول جائزة عربية تمنح على المستوى العالمي في مجال حماية البيئة، وقد أنشئت منذ عام ١٩٨٩ بمبادرة كريمة من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم وبموافقة وترحيب منظمة اليونسكو بهذا الإسهام البارز في مجال العناية بالبيئة العالمية.

وتمنح الجائزة كل عامين عن طريق برنامج «الإنسان والمحيط الحيوي» في منظمة اليونسكو وذلك اعترافا وتقديرا للمساهمات المتميزة للأفراد والمجموعات والمؤسسات والمنظمات في مجال حماية البيئة وبما يتوافق وسياسة اليونسكو وبرامجها في هذا المجال.

وفي عام ١٩٩١ منحت جائزة السلطان قابوس لصون البيئة للعالم جونز الو الفارو بمركز الدراسات والبحوث البيئية المكسيكية، وفي عام ١٩٩٣ حصل عليها العالم التشيكي يان جينيك ، وفي عام ١٩٩٥ حصلت عليها السلطات البيئية المالوية المسؤولة عن ادارة وتنمية بحيرة مالاي. وفي العام الماضي ١٩٩٧ حصل عليها مناصفة كل من قسم العلوم البيئية بكلية العلوم بجامعة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية وجمعية غير رسمية تعنى بحماية الغابات في سري لانكا.

أما بالنسبة لجهود السلطنة في مجال حماية البيئة والعناية بها سواء على مستوى منطقة الخليج وفي إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو على المستوى العربي من خلال جامعة الدول العربية فإنها جهود عديدة



▲ نظافة مياه السلطنة
جعلها بيئة آمنة لتكاثر
الأسماك.

وبارزة ومشهود لها. فالسلطنة واحدة من بين الدول العشر الأكثر إهتماماً وعناية بالبيئة على المستوى الدولي. كما أن المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية في الخليج تبنت منذ عام ١٩٩٦ مبادرة السلطنة لإنشاء مرافق لاستقبال السفن والناقلات التي تمر بالخليج لتفريغ مخلفاتها في نقاط محددة للتعامل معها والحيلولة دون تلوث مياه الخليج بها. وفي يناير ١٩٩٦ استضافت السلطنة إجتماعات مجموعة العمل الدولية الخاصة بحماية طائر الحباري حيث تمثل السلطنة واحدة من أهم محطات هجرته السنوية، فضلاً عن وجود نحو ٤٠٠ نوع من الطيور فيها سواء كانت طيوراً مقيمة أو مهاجرة. وفي شهر مايو من هذا العام استضافت السلطنة اجتماعات الدورة الخمسين لمنظمة صيد الحيتان وذلك تقديراً لدور السلطنة في مجال حماية الحيتان التي يوجد منها نحو ٣٠ نوعاً في المياه العمانية.

◀ جهود متواصلة
وناجحة من (البلديات
الإقليمية والبيئة)
للمحافظة على ثروات
البيئة مما جعل
(السلطنة) في طليعة
الدول التي تهتم بالبيئة
وتصون خيراتها.





معلومات أساسية عن سلطنة عُمان

المساحة	: ٣٠٩,٥٠٠ كيلو متر مربع.
عدد السكان	: ٢,٠١٨,٠٧٤ مليون نسمة (طبقاً لتعداد ١٩٩٣ م) (يقدر عدد السكان حالياً بـ ٢,٢ مليون نسمة). ١,١٨٣,٢٢٦ مليون من العُمانيين (٧٣٪). ٥٣٤,٨٤٨ من الأجانب
الكثافة السكانية	: ٦,٥ نسمة لكل كيلومتر مربع.
العاصمة	: مسقط.
اللغة الرسمية	: اللغة العربية (مع انتشار واسع للانجليزية).
الديانة	: الإسلام.
الوقت	: متقدم بـ ٤ ساعات عن جرينتش.
العملة	: الريال العماني = ٢,٥٨ دولار أمريكي. (٣٧٨ بيسة من الريال = دولار أمريكي واحد).
اجمالي الدخل القومي	: ٥,٦٩٢,٣ ملايين ريال عماني. (طبقاً للأسعار السائدة حالياً).
اجمالي الناتج المحلي	: ٥,٨٩٠,٣ ملايين ريال عماني. (طبقاً للأسعار السائدة حالياً).
الطقس	: حار ورطب صيفاً، معتدل البرودة شتاءً.
المقاييس	: النظام المتري.
الكهرباء	: ٢٢٠ فولت.
انتاج النفط	: ٨٠٠,٠٠٠ برميل يومياً.
اجمالي الصادرات النفطية	: ٣٠٣ ملايين برميل خلال عام ١٩٩٧ م (= ٤١ مليون طن متري).

الاحتياطي النفطي	: ٥,٤ بليون برميل (احتياطيات مؤكدة).
احتياطي الغاز الطبيعي	: ٢٨,٥ تريليون قدم مكعب. (احتياطيات مؤكدة).
احتياطي النحاس	: ١٥ مليون طن.
المخزون السمكي	: ٤,٧٧ مليون طن.
نسبة زيادة المواليد	: ٣,٢٪.
معدل العمر	: ٧١,٦ سنة.
التعليم	: يتلقى التعليم نحو ٥٣١ ألف من الذكور والاناث الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٦ - ١٨ عاماً في مدارس السلطنة.
العيد الوطني	: يصادف ١٨ نوفمبر من كل عام (عطلة رسمية لمدة يومين في وقت لاحق من الشهر).
العطلات الرسمية	: تختلف الايام طبقا للسنة الهجرية. (المولد النبوي الشريف) (الاسراء والمعراج) (عيد الفطر) (عيد الاضحى) (السنة الهجرية الجديدة)
الدوام الرسمي	: من السبت - الاربعاء ٧,٣٠ صباحاً - ٢,٣٠ بعد الظهر (ماعداد شهر رمضان) ٨,٣٠ صباحاً - ١,٣٠ بعد الظهر
دوام القطاع الخاص	: من السبت - الخميس ٨,٠٠ صباحاً - ١,٠٠ ظهراً ٣,٣٠ بعد الظهر - ٦,٣٠ عصراً

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٩
قابوس القائد	١٢
عُمان تاريخ عريق وحاضر مزدهر	٣٤
عُمان الجغرافيا	٤١
الهيكل التنظيمي للدولة	٤٨
الشورى العمانية نموذج متكامل	٥٩
المحافظات والمناطق والولايات	٧٤
الشؤون القانونية	٩٥
الخدمة المدنية	٩٨
الدفاع	١٠١
الأمن	١١٥
السياسة الخارجية	١٢٣
الاعلام	١٤٧
التنمية الاقتصادية	١٦٠

١٦٣	المال والاقتصاد
١٨١	التجارة والصناعة والسياحة
١٩٨	الثروة النفطية والغاز
٢٠٥	الثروة الزراعية والسمكية والحيوانية
٢١٢	الموارد المائية
٢١٧	التربية والتعليم
٢٢٣	التعليم العالي
٢٣١	الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني
٢٣٧	رعاية الشباب
٢٤٤	التراث القومي والثقافة
٢٥٢	العدل
٢٥٦	الاقواق والشؤون الدينية
٢٥٨	الخدمات الصحية
٢٦٧	الاسكان
٢٧١	الكهرباء والمياه
٢٧٧	الاتصالات والبريد
٢٨٤	خدمات المواصلات
٢٩٣	البلديات والبيئة
٣٠٨	معلومات أساسية عن سلطنة عمان

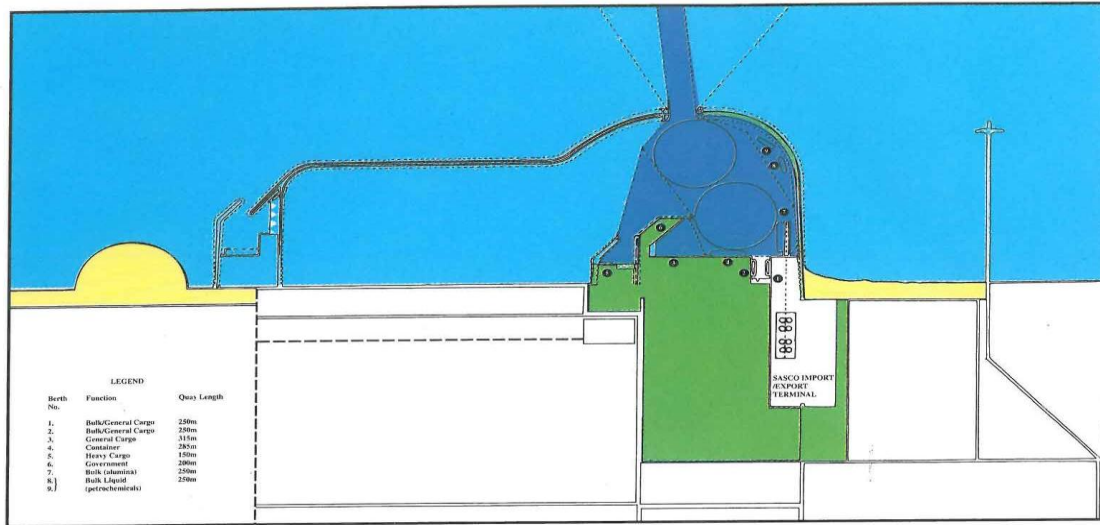
تصميم واخراج
عباس بن غلام رسول الزدجالي

متابعة التنفيذ
أحمد بن سعود المعولي - سعود بن سليمان الغماري
صالح بن هلال الخليلي

المصورون
محمد مصطفى، سالم الهاشلي، خميس المحاربي، محمد الراشدي،
عباس غلام، عبدالله الشحي، عمر الزدجالي، خليل الزدجالي،
ابراهيم القاسمي، اس. جي. بركاش، روزمري هكتور، روبرت
بلفت، بيتر جينكس، يوشيكو ساتو، حنا اريكسون، فيليب بردجر،
مؤسسة عمان للصحافة والانباء والنشر والاعلان، شركة تنمية
نفط عمان، أورينت للسياحة.

رقم الايداع
٩٨/٨١

طبع بمطبعة مزون ش.م.م هاتف: ٧٧١٧٠٠٤



مشروع ميناء صحار

